

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
La République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث والعلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

---

كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية
Faculté des Sciences Humaines et Sciences Islamiques
قسم التاريخ وعلم الآثار

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في التاريخ الحديث موسومة بـ:

السلطة والمؤسسة العسكرية في الجزائر خلال العهد العثماني (1519م-1671م)

تقديم الطالبة:
غراف هجيرة

تحت إشراف:
أ.د حمدادو بن عمر

أعضاء لجنة المناقشة

أ.د مهديد إبراهيم	جامعة وهران1	رئيسا
أ.د حمدادو بن عمر	جامعة وهران1	مشرفا ومقررا
د. بلحاج محمد	جامعة وهران1	مناقشا
أ.د الزين محمد	جامعة سيدي بلعباس	مناقشا
أ.دة. كلاخي ياقوت	جامعة تيارت	مناقشا

السنة الجامعية: 1441-1442هـ / 2020-2021م

بسم الله الرحمن الرحيم

شكر وتقدير

أتقدم بعبارات الشكر لأستاذي المشرف "أ.د حمدادو بن عمر"، الذي ساهم في توجيهي ودعمي لإنجاز هذه الأطروحة.

أشكر أيضا السادة الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة على قراءة هذا البحث، وإثرائه منهجيا وعلميا.

الشكر موصول إلى كل من درسني، وإلى الأهل والأصدقاء، الذين دعموني ماديا ومعنويا.

إهداء

إلى أمي وعائلتي، وإلى روح الأستاذة "بوخالفة نور الهدى" رحمها الله أهدي هذه الدراسة.

- قائمة المختصرات

1. باللغة العربية:

ت	تاريخ الوفاة
ج	الجزء
د. ت	دون تاريخ
د. ط	دون طبعة
ص	صفحة
ص ص	الصفحات
ط	الطبعة
م	التاريخ الميلادي
هـ	التاريخ الهجري

2. باللغة الفرنسية:

Ed	Edition
N	Numéro
Op. cit	Ouvrage précédemment cité
P	Page
PP	Pages
RA	Revue Africaine
T	Tome
V	Volume

3. باللغة التركية:

A.g.e	Adı geçen eser

مقدمة

مقدمة:

شكلت الفترة العثمانية (1519-1830) في الجزائر موضوعا هاما لعدد كبير من الكتابات التاريخية الوطنية والأجنبية، وقد حظيت المواضيع ذات الطابع السياسي والعسكري بإنتاج معرفي وفير، وطنيا وأجنبيا، وعلى الرغم من هذا التراكم المعرفي الكبير، إلا أن العديد من المحطات بقيت حبيسة النظرة الأحادية والانحياز المعرفي في الحقول التاريخية، تبعا لارتباطها بإشكالية الهوية الوطنية خاصة بعد الاستقلال.

وعلى الرغم من توجه الكتابة الوطنية نحو التجديد في تناول المواضيع التاريخية الخاصة بالفترة العثمانية إلى المواضيع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي، إلا أن البحوث ذات الطابع السياسي والعسكري لا تزال تشوبها العديد من الاشكالات، خاصة وأن هذا النوع من الكتابات ركز على هذا الجانب دون ربطه بالحقول الاجتماعية والاقتصادية، على الرغم من الارتباط الوثيق بينها.

من جهة ثانية أصبحت الضرورة العلمية والمعرفية تقتضي الرجوع إلى الاسطوغرافيا، التي تناولت هذا النوع من المواضيع بالدراسة، والتعرض لمواقفها وتحليل آرائها، إضافة إلى ضرورة الوقوف على تناول بعض الاشكاليات التي تعود للفترة العثمانية في الجزائر، والتي أصبحت محل جدل بين المؤرخين والباحثين لارتباطها بالخطاب السياسي في ظل التدافعات الثقافية والحضارية، التي تشهدها البحوث التاريخية، وارتباطها بالقوى العالمية التي اتخذت من الإشكالية التاريخية منطلقا نحو التأسيس لنظرة استعلائية، قد تضيع من خلالها العديد من الثقافات المحلية، وتتشوه العديد من المحطات التاريخية.

من هنا جاء موضوع بحثنا الموسوم بـ **"السلطة والمؤسسة العسكرية في الجزائر خلال الفترة العثمانية 1519م-1671م"** ليسلط الضوء على أحد المواضيع ذات الطابع السياسي العسكري، والذي يبحث في طبيعة السلطة العثمانية في الجزائر وعلاقتها مع أحد أهم المؤسسات في الفترة العثمانية، وهي المؤسسة العسكرية، من خلال الوقوف على

المحطات التاريخية التي ميزت هذه الفترة، وتحليل أشكال السلطة فيها، والتي لم تسقر حول مفهوم واحد، وربطها بالواقع الاجتماعي في الفترة العثمانية، وبطبيعة الكتابة التاريخية حولها.

يندرج هذا الموضوع ضمن مقاربة تاريخية سوسيوسياسية لتاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، من خلال التركيز على نمط السلطة في علاقته مع المؤسسة العسكرية، على اعتبار الارتباط الوثيق بينها تبعا للطابع العسكري الذي اتسمت به إيالة الجزائر، والذي انعكس على النسق الاجتماعي في انسجامه وتطوره، وتفاعله مع القوى الداخلية والخارجية، من خلال شبكة علاقات لم تستقر معالمها تبعا لتأثرها بمختلف الأحداث التاريخية التي ميزت هذه الفترة.

أما كرونولوجيا، فتنحصر الحدود التاريخية لهذه الدراسة في الفترة (من 1519م إلى 1671م)، أي منذ بدايات التواجد العثماني في الجزائر إلى غاية نهاية حكم الآغوات، وهي فترة تميزت بتشابك الأحداث التاريخية وتفاعلها مع طبيعة النظام المحلي، ومع طبيعة الأوضاع الإقليمية والدولية من جهة، ومن جهة ثانية ارتبطت طبيعة السلطة في هذه الفترة بمفاهيم إيديولوجية وأكاديمية، تعكس تعدد المشارب الفكرية والسياسية والتاريخية لمختلف المؤرخين والباحثين، هذا ما يجعلنا نقف على تناول العديد من النماذج الاسطوغرافية، من أجل التغطية الشاملة لموضوع دراستنا في إطار سعينا لتجاوز الأحكام المسبقة والنظرة الأحادية.

على هذا الأساس تتمحور إشكالية بحثنا حول مدى اعتبار المؤسسة العسكرية سلطة في حد ذاتها أم أنها مؤسسة للسلطة، وانعكاسات علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية على النسق الاجتماعي في الفترة العثمانية، هذه الإشكالية تقدم لنا مقاربة تاريخية حول نمط السلطة، وعلاقته بالمجال العسكري دون إهمال التداعيات السوسيولوجية الناتجة عن هذه العلاقة، وارتباطها بإشكالية "الدولة الجزائرية"، التي انعكست على واقع الكتابة التاريخية في ظل التدافعات الثقافية.

من هنا تتفرع عن هذه الإشكالية العديد من التساؤلات:

- كيف تم تأسيس إيالة الجزائر وما موقف الاسطوغرافيا من ذلك؟
- على أي أساس تم تكريس مفهوم السلطة في الجزائر؟
- إلى أي مدى يمكن اعتبار المجال العسكري في الجزائر مجالا ممأسسا؟
- هل اضطلعت المؤسسة العسكرية بالأدوار العسكرية فقط أم تعدتها؟
- هل اعتبرت المؤسسة العسكرية مؤسسة للسلطة أم أنها شكلت مؤسسة في حد ذاتها؟
- إلى أي مدى يمكن الحديث عن جزائرية المؤسسة العسكرية في الفترة العثمانية؟
- كيف انعكست علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية على البنى الاجتماعية وعلى الذاكرة الجماعية؟
- ما نظرة الاسطوغرافيا لطبيعة التواجد العثماني في الجزائر انطلاقا من دور السلطة والمؤسسة العسكرية؟

للتعمق في تناول الإشكالية التي يتمحور حولها موضوع دراستنا والتطرق لمختلف التساؤلات المتفرعة عنها، وجب التطرق لطبيعة السلطة العثمانية في الجزائر، وربطها بالتقاليد السيوسيوسياسية وبذهنية المجتمع المحلي، وتفاعلها مع مختلف الظروف التاريخية الداخلية والخارجية والمؤثرات العارضة، حتى يتسنى لنا تتبع مسار السلطة ونمطه وتفاعلاته المختلفة.

على هذا الأساس اعتمدنا في خطة بحثنا على تقسيم الفترة المدروسة إلى فترات تتماشى وطبيعة الموضوع: مقدمة، مدخل، وثلاثة فصول، إضافة إلى خاتمة، ملاحق، وقائمة المصادر والمراجع، حيث سيتم تناول ما يلي:

- **مقدمة:** تتطرق إلى الإشارة لأهمية موضوع الدراسة، إشكاليته، منهج معالجته وصعوباته، مع عرض أهم المصادر والمراجع.
- **مدخل:** تحت عنوان "أوضاع الجزائر والقوى الفاعلة قبل بروز الجزائر كإيالة عثمانية"، تم فيه التعرض للملامح العامة التي تميزت بها الجزائر وأوضاعها قبل

الارتباط بالدولة العثمانية، إضافة إلى أوضاع القوى الفاعلة والمؤثرة في المنطقة، والتي لها ارتباط بأوضاع الجزائر في علاقتها مع السلطة العثمانية، حتى يتم التمهيد لموضوع دراستنا؛ كإشارة ضمن هذا السياق أننا ضمن المدخل لم نتطرق لمفهوم السلطة أو التعريف به، ذلك أن مفهومه واسع ومتغير على حسب مجالات الدراسة سواء سياسية أو فلسفية أو سوسيولوجية أو تاريخية، وعلى هذا الأساس ارتأينا تحليل مفهوم السلطة ضمن سياقاته المندرج ضمنها، خاصة وأن هذا المفهوم تأثر تبعا للظروف التاريخية المختلفة.

- **الفصل الأول:** ومعنون بـ "السلطة وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية"، وتناولنا فيه الحديث عن دور الإخوة بربروس في ربط الجزائر بالسلطة العثمانية وردود الفعل، ودور الجزائر في التفاعل مع القضية الأندلسية، إضافة إلى معالجة إشكالية التواجد العثماني في الجزائر من خلال الاسطوغرافيا.
- **الفصل الثاني:** والذي جاء بعنوان "السلطة والمؤسسة العسكرية النظامية وعناصرها البشرية والمادية"، وتطرقنا فيه إلى دراسة طبيعة المؤسسة العسكرية النظامية من حيث هيكلتها وطبيعة عناصرها المادية والبشرية، من خلال التطرق لآليات التجنيد، وأهم الرتب العسكرية، إضافة إلى الثكنات العسكرية والأجور، وكذا المظاهر الدفاعية والصناعات الحربية في الجزائر العثمانية، وربط جميع هذه العناصر بدور السلطة في التفاعل معها.
- أما **الفصل الثالث:** والمعنون بـ "السلطة والمؤسسة العسكرية وانعكاسات علاقاتهما على النسق الاجتماعي"، فإنه يتطرق لتمثلات السلطة ضمن النظام الإداري ودور الجيش غير النظامي في التفاعل ضمنه، إضافة إلى تحليل نمط السلطة وعلاقته بالمؤسسة العسكرية على حسب المراحل التاريخية التي تتناولها هذه الدراسة، وانعكاسات هذه العلاقة على المجتمع الجزائري.
- ثم **خاتمة:** تتناول أهم الاستنتاجات الخاصة بالموضوع والنتائج المتصلة به، والتي لها علاقة بالإشكالية المطروحة ضمن المقدمة، هذه النتائج ليست قطعية أو مطلقة، وإنما تسلط الضوء على ما تم التطرق إليه ضمن الفصول، بحيث تفتح هذه الإشكالية آفاق

استشرافية وبحثية للموضوع، والذي على الرغم من المنتوج المعرفي الهام حوله، إلا أنه لا يزال يحتاج لدراسات معمقة لارتباطه بالعديد من الإشكاليات.

اعتمدنا في دراسة هذا الموضوع على المنهج التاريخي، الذي يقوم على الوصف والتحليل، ومحاولات التوفيق بين متطلبات المنهج الوصفي، الذي تفرضه متطلبات بناء الواقعة التاريخية والكتابات التاريخية حولها، ومتطلبات المنهج التحليلي في تحليل الأحداث التاريخية وربطها بتحليل نمط السلطة في علاقته مع المؤسسة العسكرية، إضافة إلى الإستعانة بالمنهج المقارن على اعتبار التطرق لموقف الكتابات التاريخية وآرائها حول الموضوع، والذي يقتضي المقارنة بينها لتكوين نظرة شاملة، مع المحاولة قدر الإمكان إلتزام الحياد المنهجي في التعامل مع الحقائق التاريخية ومع المادة العلمية، مع ضرورة تجنب إصدار الأحكام المسبقة، ويمكن القول أن هذا الموضوع يستدعي المزج بين عدد من المناهج من أجل تحقيق نوع من التكامل العلمي والمعرفي، لارتباط إشكاليته بمجموعة من المعطيات المتداخلة.

ونظرا للطابع العسكري الذي يكتسيه هذا الموضوع فقد تم التعرض له بالدراسة والتحليل من طرف المؤرخين والباحثين الأكاديميين، وقد اختلفت الفترات المدروسة والإشكاليات المطروحة من باحث لآخر، ومنهم من تناول الموضوع كجزئية من دراسته، بحيث سنشير لأهم الدراسات السابقة حول الموضوع، ومنها:

- خليفة حماش، العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي 1798-1830، رسالة ماجستير، جامعة الاسكندرية، 1988، تطرق من خلالها الباحث لعلاقات الجزائر مع الدولة العثمانية في الفترة الممتدة من 1798م إلى 1830م، وهي فترة تختلف عن الفترة التي نقوم بدراستها، غير أن هذا العمل يعتبر على قدر من الأهمية، ذلك أنه تطرق لطبيعة المؤسسة العسكرية من الناحية التنظيمية وربطها بالدولة العثمانية، بحيث اعتمد المقارنة بين إيالة الجزائر والدولة العثمانية في أوجه عديدة، وتطرق للعلاقات بينهما، من خلال اعتماده على رصيد وثائقي هام جدا، يتمثل في العديد من

المراسلات، غير أنه لم يتطرق لعلاقة النظام السياسي أو السلطة مع المؤسسة العسكرية، بحيث أن طبيعة موضوع هذه الرسالة جعلت الباحث يلتزم بتحليل العلاقات الجزائرية العثمانية من الناحيتين السياسية والعسكرية، دون تجاوزها نحو تحليل طبيعة العلاقات السياسية والعسكرية داخل الإيالة بطريقة مفصلة.

- محمد بوشنافي، رسالة دكتوراه مطبوعة عن دار كوكب العلوم، بعنوان: الجيش الانكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر؛ تمتد الحدود الزمنية لهذه الدراسة من سنة 1700م إلى 1830م، تطرق من خلالها الباحث إلى دراسة طبيعة الجيش الإنكشاري من ناحيته التنظيمية، وكذا علاقته بالحياة السياسية والاجتماعية، إذ أن هذه الدراسة ركزت على الشق البري فقط للمؤسسة العسكرية، وخلصت بنتائج تقضي باعتبار هذا الجيش مؤسسة منضبطة حكمتها قوانين صارمة، كما أن زوال نظام الإيالة في الجزائر لم يحصره الباحث في تدهور الإنكشارية، وإنما تأثرت هذه المؤسسة بمجموع الأحداث التي ميزت الدولة العثمانية في هذه الفترة، وذلك لارتباط إنكشارية الجزائر بإنكشارية الدولة العثمانية.
- دواد ميمن، الجيش الجزائري خلال الفترة العثمانية، تنظيمه وعدته (1518-1830)، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2015-2016، عالج الباحث من خلال هذه الدراسة علاقة الجيش من الناحية التنظيمية بهيبة الجزائر على المستويين الداخلي والخارجي، حيث تطرق لدراسة الشكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية في شقيها البري والبحري، ودورها في التصدي للتهديدات الداخلية والخارجية، إضافة إلى دراسته للمظاهر المادية لهذه المؤسسة، من خلال عرضه لأهم الصناعات والنشاطات المرتبطة بالطابع العسكري، وعلى اعتبار أن موضوع هذه الدراسة يتمحور حول هيكلة المؤسسة العسكرية، فإن الباحث اعتمد على المنهج الوصفي في عرض وترتيب فصول هذه الأطروحة، ولم يتطرق لطبيعة العلاقة بين السلطة والمؤسسة العسكرية، في حين أنه تناول دورها داخليا وخارجيا.

ما يلاحظ على الدراسات السابقة، التي أشرنا لها، أنها دراسات تطرقت لجزئيات من موضوع دراستنا، واختلفت الفترات المدروسة من باحث لآخر، ويبدو أن المواضيع ذات الطابع السياسي العسكري قد تم خوض غمارها من طرف الباحثين، وعلى هذا الأساس، وعلى الرغم من أن موضوع دراستنا يندرج ضمن النطاق السياسي والعسكري للبحوث التاريخية، إلا أنه وفي حدود علمنا لا توجد دراسات تطرقت لموضوع علاقة **"السلطة بالمؤسسة العسكرية"**، وإن كانت الكثير من البحوث التاريخية والرسائل الأكاديمية قد تطرقت لكرونولوجيا الأحداث السياسية والعسكرية، إلا أنها لم تدرس طبيعة العلاقة بين المجالين، إلا في بعض الاستثناءات.

اعتمدنا في هذا البحث على عدد من الوثائق، والتقارير والدفاتر، خاصة تلك المنشورة منها، على اعتبار الإهتمام المبكر للمؤرخين والباحثين بالحقول التاريخية ذات الطابع السياسي والعسكري، ومن بين هذه الوثائق نذكر:

- أرشيف وزارة الخارجية التركية، وهو عبارة عن وثائق تاريخية هامة مجموعة في كتاب منشور وصادر عن وزارة الخارجية التركية، غير أن هذه الوثائق لم يتم ترجمتها، وإنما نشرت بلغتها العثمانية، وقد استفدنا من هذه الوثائق في تحليل طبيعة العلاقة بين الجزائر والباب العالي، وطبيعة السلطة في علاقتها مع المؤسسة العسكرية من خلال مجموع المراسلات التي تضمنتها.
- دفاتر مهمات الديوان الهمايوني، اعتمدنا على بعض الدفاتر الهمايونية المحفوظة في المكتبة الوطنية، والتي تعتبر على قدر من الأهمية في التأريخ لهذه الفترة، حيث تضمنت العديد من المراسلات الهامة.

إضافة إلى ذلك اعتمدنا على بعض الوثائق المنشورة ضمن بعض أعمال المؤرخين، مع الإشارة إلى مصادرها مثل:

- دفتر التشريفات، المنشور من طرف "Devoulx.A"، والذي يعتبر على قدر من الأهمية، بحيث يعطينا معلومات تاريخية حول الواقع السياسي والعسكري، وكذا

الاقتصادي لإيالة الجزائر، باعتباره وثيقة إدارية، تم تقييد أهم الإجراءات الإدارية ضمنها، خاصة وأن الإدارة في هذه الفترة ارتبطت بالمجالات الأخرى السياسية والعسكرية والاقتصادية.

- سجلات رواتب الإنكشارية، المنشورة من طرف "Deny.J"، نشر هذا العمل في المجلة الإفريقية، وتناول العديد من المواضع الهامة، والتي تتعلق برواتب الإنكشارية، إضافة إلى أهم الرتب والثكنات في الجزائر.
- وثائق الوزارة الأولى التركية، المنشورة من طرف الأستاذة "نعيمة بوحمشوش"، بحيث اعتمدنا على وثيقتين من الوثائق التي أشارت لها الباحثة، والتي تتضمن مراسلتين بين الجزائر والباب العالي، والتي تتمحور حول المساندة العسكرية بين إيالة الجزائر والدولة العثمانية.

إضافة إلى الوثائق السابقة فإننا اعتمدنا على عدد من التقارير المنشورة على غرار بعض التقارير الأوروبية، التي تتضمن العديد من المعطيات الوصفية لإيالة الجزائر وعلاقاتها السياسية والعسكرية، مثل:

- Documents inédits sur l’histoire de l’occupation espagnole en Afrique (1506-1574), par Elie De La Primaudaie.
- Salvago, J.B, Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècles, par Grandchamp.
- Lanfreducci et Bosio, Costa e discorsi di Barbaria, Rapport maritime militaire et politique sur la cote d’Afrique depuis le Nil jusqu’à Cherchell per deux membres de l’ordre de Malte (1er Sep, 1587), manuscrit italien des archives du gouvernement général de l’Algérie.

كما اعتمدنا على عدد من المصادر التاريخية المحلية والأجنبية، سواء تلك التي عاصرت أحداث الفترة التي نقوم بدراستها أو تلك المتأخرة عنها، وذلك حتى لا نهمل

المعلومة التاريخية، مع مراعاة المقارنة بين المصادر التاريخية للخروج بمقاربات تاريخية موضوعية، ومن بين المصادر التاريخية المحلية نذكر بعض النماذج:

- "مذكرات خير الدين بربروس"، والتي كتبت باللغة العثمانية، وترجمت إلى العديد من اللغات، وقد تم ترجمتها إلى العربية لأول مرة من طرف "محمد دراج"؛ تعد من بين أهم المصادر التي عاصرت الأحداث التاريخية الأولى، إضافة إلى أن صاحبها كان من بين الفاعلين التاريخيين وصانعي الأحداث التاريخية، حيث تقدم لنا هذه المذكرات تفاصيل هامة حول الغزوات البحرية للإخوة بربروس، والتي كان لها دور فعال في إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية؛ توجد نسخة مخطوطة من هذا الكتاب في جامعة إسطنبول وأيضا بمكتبة "طوب كابى سراي" بإسطنبول.
- كتاب "غزوات عروج وخير الدين" لمؤلفه المجهول، تم تحقيقه من طرف "نور الدين عبد القادر"؛ يعد هذا الكتاب من المصادر الهامة التي أرخت للفترة العثمانية الأولى في الجزائر، بحيث لا يقل أهمية عن "مذكرات خير الدين بربروس"، ذلك أن صاحبه عاصر الأحداث التي سبقت انضمام الجزائر للدولة العثمانية وبعدها، ويقدم لنا تفاصيل هامة عن هذه الفترة وعلاقتها بالأندلس وبالصراع الإسلامي المسيحي، خاصة وأن مصادر هذه الفترة محدودة مقارنة مع الفترات التي تليها.
- كتاب "الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة"، لمؤلفه "بن رقية التلمساني"؛ تم ترجمته إلى الفرنسية من طرف "ألفونس روسو" "Alphonse Rousseau"، وقد اعتمدنا على النسخة المحققة من طرف "خير الدين سعيدي"، يتضمن هذا الكتاب الأحداث التي ميزت الجزائر في الفترة العثمانية منذ بدايتها إلى غاية الفترة التي عاصرها الكاتب وهي فترة الدايات، بحيث تم كتابته سنة 1779م، توجد العديد من النسخ المخطوطة لهذا الكتاب، من بينها نسخة موجودة في المكتبة الوطنية الجزائرية، تحت رقم 2603، يؤرخ هذا المصدر للحملات الأوروبية على الجزائر، ويتميز بدقته في تحديد التواريخ. أما الأهمية التي يتضمنها هذا الكتاب بالنسبة لموضوع دراستنا، فتتمحور حول معرفة نظرة المصادر المحلية لطبيعة

التواجد العثماني في الجزائر نظرا لارتباطه بالجانب العسكري والسياسي، الذي يتناوله هذا الكتاب، إضافة إلى ضرورة المقارنة بين التراث المحلي ونظيره الغربي في التأريخ للفترة العثمانية.

أما المصادر الأوروبية فإننا اعتمدنا على تلك التي عاصر أصحابها أحداث القرنين السادس عشر والسابع عشر، فترة دراستنا، والتي تنوعت ما بين الكتب التأريخية وكتابات الأسرى والرحالة، وهي مصادر تكاد تكون محدودة مقارنة مع الفترة الأخيرة من عمر الإيالة، غير أننا اعتمدنا على المصادر المتأخرة أيضا، وفي هذا السياق نذكر بعض النماذج عن مجموع هذه المصادر:

- كتاب "Histoire des rois d'Alger "، وكتاب " Topographie et histoire général d'Alger"، للمؤلف "Haedo"، الذي عاصر أحداث القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، بحيث كان أسيرا في الجزائر، بهذا فإن وجهة نظره تعتبر على قدر كبير من الأهمية على اعتبار أصله الإسباني، إضافة إلى وضعه كأسير، حيث يؤرخ في كتابه الأول على ما اصطلح على تسميتهم بـ "ملوك الجزائر"، أي الحكام الذين تداولوا على الحكم، مع أهم التفاصيل السياسية والعسكرية التي ميزت فترات حكمهم، أما الكتاب الثاني، فيتطرق لطوبوغرافية مدينة الجزائر، ويفيدنا هذا الكتاب في دراستنا من خلال تقديمه لمعلومات وصفية مفصلة عن المظاهر العسكرية بمدينة الجزائر، ثكناتها وترساناتها، إضافة إلى العديد من المعلومات حول المؤسسة العسكرية وتنظيمها، وعلى الرغم من الطابع الإيديولوجي الذي يطبع العديد من المحطات التي تناولها الكاتب، إلا أنه يبقى على قدر من الأهمية في دقته وشموليته.
- كتاب " Histoire de Barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger de Tunis de Salé et Tripoly" للقسيس "Dan"، يعد من المصادر التي عاصر صاحبها أحداث القرن السادس عشر وبداية القرن السابع عشر، يقدم تفاصيل حول الجانب التنظيمي للمؤسسة العسكرية وعناصرها، والعديد من الأحداث التاريخية التي ميزت الشمال الإفريقي، وتتمحور نظرة هذا الكتاب حول مفهوم القرصنة

واللصوصية، الذي اصطلح على توظيفهما في حديثه عن النشاط البحري الممارس من طرف الإيالات المغاربية، وإن كان هذا المصدر يقدم معلومات هامة، إلا أن نظرته حول طبيعة التواجد العثماني في الجزائر انطلاقا من نشاطها البحري، وإن كانت غير موضوعية، تهمنا كثيرا في محاولاتنا لتحليل نظرة الاسطوغرافيا الغربية حول موضوع بحثنا.

- كتاب "Voyage dans les régence de Tunis et d'Alger" لـ " Peyssonnel et Desfontaines"، والذي يتضمن معطيات جغرافية طبيعية وبشرية تخص إيالتي تونس والجزائر، وعلى الرغم من أن هذا المصدر يعود لفترة الدايات، إلا أنه يصنف ضمن أدب الرحلات، الذي نستقي منه العديد من المعلومات الوصفية التي لا تختلف كثيرا عن فترة دراستنا.

أما المراجع التي اعتمدنا عليها فهي مراجع تنوعت ما بين الكتب والمقالات والبحوث، إضافة إلى بعض الرسائل وأعمال الملتقيات، باللغة العربية وباللغات الأجنبية الفرنسية، الانجليزية، الاسبانية والتركية، بحيث تهدف هذه الدراسة إلى تقييم المادة التاريخية من وثائق ومصادر ومراجع وإخضاعها للنقد والتحليل، دون الانسياق وراء اعتبارات ذاتية أو اعتماد الحصر أو الإقصاء في قراءة هذه المرحلة من التاريخ.

وعلى هذا الأساس تظهر بعض الصعوبات المنهجية، والتي تتعلق بضرورة إثراء الموضوع والتطرق له بنوع من التجديد، وربطه بمختلف العلوم المساعدة للتاريخ، وتنويع مصادره التاريخية، بحيث وجدنا صعوبة في ترجمة بعض النصوص اللاتينية وبعض النصوص العثمانية، إضافة إلى أننا واجهنا صعوبات في الحصول على وثائق جديدة غير مدروسة تثري هذا الموضوع، لكن تبقى آفاق هذه الدراسة ومميزاتها واسعة ومتشعبة، لأنها تشكل صميم تاريخ الجزائر العثمانية، وتندرج ضمنها العديد من الإشكاليات التي تستحق الدراسة، ولا تزال محل دراسة وتنقيب خاصة إذا ربطناها بواقع الكتابة التاريخية، وبمشاريع إعادة كتابة التاريخ، إضافة إلى ربطها بمختلف العلوم

المساعدة للتاريخ، وذلك من أجل التجديد في تناول الواقعة التاريخية ذات الطبيعة السياسية والعسكرية من خلال ربطها بالمجالات الأخرى.

المدخل

أوضاع الجزائر والقوى الفاعلة قبل بروز الجزائر كإيالة عثمانية

1. أوضـــــاع الجزائر.

1.1. نسق السلطة خلال العهد الموحدي.

1. 2. السلطة في العهد الزيـــــاني.

1. 3. السلطة المحلية والإسبـــــان.

2. الأوضـــاع في أوروبا والدولة العثمانية.

1.2. الأوضاع في أوروبا

2.2. أوضاع الدولة العثمانية

المدخل: أوضاع الجزائر والقوى الفاعلة قبل بروز الجزائر كإيالة عثمانية

تعاقبت الأحداث التاريخية على البحر الأبيض المتوسط في ظل الصراع بين الشرق والغرب، فشكلت الكيانات المغاربية على مر العصور محور هذا الصراع، الذي لم يكن وليد القرن 16م، فعلى الرغم من أن هذا البحث سيركز على فترة تاريخية ومجال جغرافي محددين، إلا أن تبعات هذه الفترة تعود بنا إلى الفترات السابقة عنها، وما أنتجته من تفاعل متواصل يندرج ضمن علاقات التأثير والتأثر والهيمنة والقوة.

بحيث تميزت الفترة التي سبقت ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية بميزات خاصة وجب التطرق لها قبل الدخول في معالجة موضوع دراستنا، والذي يغطي بداية ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية إلى غاية نهاية فترة الآغوات (1519م – 1671م)، وفق منظور معرفي أنطولوجي يتحدد فيه النسق السياسي ومؤسسته العسكرية وعلاقتهما دون إحداث قطيعة مع الفترات التاريخية السابقة عن هذه الفترة، والتي تداخلت فيها العلاقات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، الحضارية والدينية، مشكلة بنية مجتمعية قيمية تطورت تبعا لمختلف التطورات التاريخية، وأنتجت تفاعلا بين السلطة ومؤسساتها، وعلاقتها مع البنى الاجتماعية التي تأثرت بمختلف الظروف التاريخية والمؤثرات العارضة.

كما أن تحليل أشكال السلطة السياسية والأطر الاجتماعية وعلاقة الفاعلين بها، وكذا العلاقة بين المتغيرات التاريخية والصراع الحضاري في ظل التحولات السياسية، العسكرية، الاقتصادية والاجتماعية في هذه الفترة، وضغط القوى الخارجية سيساعدنا في سد الفراغ المفاهيمي والنظري في تحليل مفهوم السلطة وعلاقاتها الخارجية بين قوى البحر المتوسط، والتي تتمحور حول المغرب/الغرب، وعلاقاتها الداخلية والتي تتمحور حول الدولة/القبيلة.

1. أوضاع الجزائر:

كانت الجزائر في الفترة السابقة عن ارتباطها بالدولة العثمانية خاضعة لسلطة الدولة الزيانية[1] بعد انهيار الدولة الموحدية[2]، فمفهوم السلطة تشكل عبر مسار تاريخي متشابك، تميز بالصراع المستمر كعنصر أساسي لعلاقات السلطة ووظائفها، والتي انتقل مفهومها بشكل تراتبي كمظهر من مظاهر استمرارية الرواسب السياسية والعسكرية، وتفاعلها مع القوى الداخلية والخارجية التي ورثتها الدول المنبثقة عن سقوط الموحدين.

1.1. نسق السلطة خلال العهد الموحدي:

اعتمد الموحدون في فرض سلطتهم على ثلاثة الهياكل، تعكس محاولاتهم السيطرة على المجال القبلي، من خلال إخضاعه للنظام الجبائي، وإلحاقه بالسلطة المركزية، على الرغم من وجود مظاهرالإمتناع، وتتلخص هذه هياكل في:

- النواة الأساسية للسلطة موجودة في المدن الخاضعة للدولة، هذه الأخيرة تعتمد في هيمنتها على قبائل حليفة تسمى "المخزن"[3] وتستعمل السلطة هذه القبائل لإخضاع

---

(1)- **الدولة الزيانية:** بنو زيان أو بنو عبد الواد، تأسست دولتهم على يد يغمراسن بن زيان بن ثابت بن محمد، حكموا المغرب الأوسط (الجزائر) ما بين 1235م و 1554م، اتخذوا من تلمسان عاصمة لهم، ويعتبر بنو عبد الواد أحد فروع الطبقة الثانية من قبيلة زناتة البربرية، وينقسمون إلى عدة بطون: بنو ياكتين، بنو وللو، بنو تومرت، بنو ورسطف، بنو القاسم، وبنو مصوحة، وإليهم ينتسب بنو زيان سلاطين الدولة الزيانية. ينظر:

- محمد بن عبد الله التنسي: تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تح: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011، ص 109.
- عبد الرحمن ابن خلدون: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000، ص ص 97-101.

(2)- **الدولة الموحدية (1147م- 1269م):** تتفق المصادر التاريخية أن مؤسس الدولة الموحدية هو محمد بن عبد الله بن تومرت الملق بالمهدي، من قبيلة هرغة، إحدى بطون مصمودة، القاطنة بالسوس الأقصى بالمغرب الأقصى، عمت سلطة الموحدين جميع تراب شمال إفريقيا، بما فيها الجزائر، التي انقسمت في هذا العهد إلى ولايتين، شرقية متمثلة في بجاية، وغربية متمثلة في تلمسان، أما الجنوب الشرقي من الجزائر فكان ملحقا بولاية تونس، ينظر:

- أبي محمد عبد الواحد بن علي المراكشي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2006، ص 136.
- أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب ابن القنفذ القسنطيني: الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تح: محمد الشادلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968، ص 99.
- عبد الرحمن ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص301.
- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي: تاريخ الجزائر العام، ج2، دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، 1965، ص294.

(3)- **المخزن**: مصطلح يعني حرفيا "المستودع"، لكن لطالما استخدم هذا المصطلح في المغرب للإشارة إلى النخبة الحاكمة، وإلى الجماعات التي تسعى لتنفيذ قرارات السلطة، كما يتصل معناه بالضرائب، التي تجمع في مخازن

الجهات المحيطة بالمركز وتلزمها بدفع الضرائب للسلطة المركزية[1]، فكانت قبائل المخزن بمثابة أجهزة مراقبة اجتماعية يتمظهر المركز من خلالها.

بحيث أن هذا التنظيم يلجأ إلى لعبة التوازنات، ولا يلغي التباينات السياسية لأنه يسعى إلى إضعاف سكان الأطراف، الذين ضلوا ممتنعين عن سلطة الدولة ويلزمهم بدفع الضرائب[2]، من أجل الحفاظ على النظام الاقتصادي والجبائي الممول الأساسي للمؤسسة العسكرية في هذه الفترة.

فقد اتجه اقتصاد الموحدين نحو خدمة المجال العسكري[3] وبات الجيش يشكل عبء على الدولة خلال حكم الخلفاء المتأخرين وضعفت بذلك الفكرة الموحدية، فقد شهدت هذه الفترة ظهور أكثر من عصبية، إضافة إلى اضطراب النظام السياسي، بعد أن وجهت السلطة كل امكانياتها الاقتصادية لخدمة المجال العسكري، مما أدى إلى تدهور باقي القطاعات هذا ما خلق تذمرا اجتماعيا من الإدارة المركزية [4].

= السلطان، دخل هذا المصطلح إلى اللغة الفرنسية (Magasin) والإيطالية (Magazzino) ودخل إلى الانجليزية من الفرنسية الوسيطة في صيغة (Magazine)، واحتفظت اللغة الاسبانية بلفظ (Almacén) الذي يشير إلى نفس المعنى العربي. كان الطابع القبلي مسيطرا على جهاز السلطة المرابطي ثم الموحدي، مما جعله يظهر كأداة "قمعية" تمتلكها = قبيلة لقمع القبائل الأخرى، قصد استخلاص الضرائب والتمتع بامتيازات السلطة، على اعتبار أن المخزن فرض مبدأ الرقابة.

ينظر:

- البشير أبرزاق: في مفهوم المخزن المغربي الأصول والاتجاهات، مقال إلكتروني، تاريخ إدراجه:12-05-2012، تاريخ الإطلاع عليه:12-07-2017، الساعة: 09:30، الرابط:

https://www.aljamaa.net/ar/2012/05/14/%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

- Alain Claise, Le Makhzan aujourd'hui, ed, CNRS, Paris, 1992, p286.

- Thaminy.M, Pour une réevaluation de la Notion de Makhzan, RMDC, N°2, 1983, p23.

(1)- حكيم بن حمودة: المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، 1998، ص 77.

(2)- الهرماسي محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1999، ص 22.

(3)- عبد الجبار صديقي: سقوط الدولة الموحدية دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2014/2013، ص 133.

(4)-عبد الرحمن ابن خلدون، ج1، المصدر السابق، ص206، 220، 229.

- نواة وسطية وتتكون من القبائل الخاضعة لهيمنة الدولة المركزية ومحل استغلال كبير من طرفها، ويحكمها قادة محليون أو ممثلون للمركز[1]، تجمعهم مصالح مشتركة، أنتجت علاقات تفاعلية، تتجسد في إطار علاقة السياسي المركزي الرسمي بالسياسي المحلي التقليدي، كبعدان أساسيان للسلطة التي تشكلت على مستوى اجتماعي بنيوي يعكس الطابع الاستراتيجي للمجتمعات التقليدية، الذي يقتضي البحث عن السلطة لا في مراكزها فقط، وإنما أيضا من خلال العلاقات البنيوية وعلاقات القوة والممارسة، من حيث اعتبار السلطة نتاجا ديناميكيا للعلاقات الأخرى التي تتعدى العلاقات السياسية، ومن هنا تجسدت علاقة السلطة المركزية بسلطة القبائل الممثلة لها.
- المجال الطرفي والمتكون من القبائل أو المناطق غير الخاضعة لهيمنة السلطة المركزية، وهو ما يعرف ببلاد "سيبة"[2]، هذه القبائل شكلت مصدر خطر بالنسبة للسلطة المركزية؛ فعدد الوحدات القبلية يؤشر إلى احتمال الانغلاق المؤسسي، ونعني بذلك قدرة الوحدات الهامشية الموجودة على الأطراف في تقرير استقلاليتها عن النفوذ المركزي، أو على الأقل في امكانياتها التفاوضية اتجاه السلطة المركزية، لقد كانت هذه الوحدات قادرة في هذه الفترة على تحدي النفوذ المركزي والاستيلاء على الحكم[3].

في هذا السياق لابد من الانطلاق من توضيح منهجي للمفاهيم الرئيسية التي تستعمل في تحليل التراث السياسي المغاربي، فقد استعملت أغلب هذه الكتابات التمييز المتداول في المنطقة بين "بلاد المخزن" و"بلاد سيبة"، أي "البلاد الخاضعة للسلطة" و"المناطق الخارجة عنها"، وكثيرا ما نزعت الايديولوجيا الاستعمارية لتوظيف هذه المفاهيم لنفي هوية الكيانات المغاربية، ولم يكن هذا التوظيف يعني كثيرا بمفهوم "السيبة" سواء على الصعيد الفيلولوجي أو على الصعيد التاريخي[4].

---

(1)- حكيم بن حمودة، المرجع السابق، ص77.
(2)- **السيبة:** مصطلح تاريخي، يقصد به المناطق غير الخاضعة للسلطة المركزية، والتي كانت تمتنع عن دفع الضرائب عكس بلاد المخزن التي كانت تابعة للسلطة المركزية.
(3)- الهرماسي، المرجع السابق، ص 26.
(4)- اهتمت السوسيولوجيا الكولونيالية بدراسة قبائل المخزن، وأنتجت خطابا تاريخيا سوسيولوجيا يقوم على أساس نظرية التمييز بين بلاد المخزن وبلاد السيبة، حيث اعتبروا "بلاد السيبة" نوع من المقاومة لسلطة المخزن، الذي يعتبر

انطلاقا من التعرض للهياكل التي من خلالها فرض الموحدون سلطتهم يمكن القول أن الجزائر عرفت منذ هذا العصر دولة خراجية، تستمد مواردها من الضرائب على التجارة، وتعتمد على قبائل المخزن في فرض هيمنتها السياسية(1) ؛ إن هذا النمط السياسي قد أوجد الأرضية التنظيمية التي سيعتمد عليها الأتراك، كما استطاعت الدولة الموحدية تطوير فعالية محلية في الحكم وُطدت لهيمنة تستطيع من خلالها أن تدفع عنها خطر الانهيار السريع(2) مثلما حدث لدولة المرابطين(3)، وبهذا عرف المغرب الاسلامي خلالها (1130م- 1230م) استقرارا سياسيا، لكن ما فتئ هذا الاستقرار يتلاشى في أواخر حكم هذه الدولة.

بحيث تميز ميدان الجباية بتزايد الحضور العسكري في عملية جمعه وإنفاقه على متطلبات الجيش، الذي تزايدت مصاريفه بتزايد مهامه في ظل التدهور الأمني المتنامي في ربوع الدولة الواسعة(4)، بحيث أن الجيش كان أداة لقوة السلطة خلال فترة التوسع، ليتحول إلى عامل انحلال قوي في زمن الإنكماش، بهذا ساهمت المؤسسة العسكرية في توسيع نفوذ الدولة من جهة، ومن جهة ثانية لم تستطع السلطة اخضاع عناصرها بصورة

انطلاقا من كتاباتهم بمثابة أداة قمعية للقبائل، مهمته جمع الضرائب وإخضاع المناطق المتمردة، غير أن طبيعة تواجد المخزن وعلاقته مع القبائل لم تكن بتلك السطحية، إذ كان حاضرا حتى داخل القبائل الجبلية المعزولة، التي دافعت الكتابات الاستعمارية عن عزلتها. ينظر:

- الهرماسي، المرجع السابق، ص ص 26-27.

- Robert, Montagne, Les berbères et le Makhzan dans le sud du Maroc, éd. Libraire Félix Alcan, Paris, 1930, p366.

(1)- بن حمودة، المرجع السابق، ص77.

(2)- عبد السلام فيلالي: الجزائر الدولة والمجتمع، دار الوسام العربي، الجزائر، ط1، 2013، ص61.

(3)- **دولة المرابطين:** (1056م – 1147م)، دولة اسلامية، تنحدر من قبائل صنهاجة، أقوى قبائل البربر، حسب المؤرخين والجغرافيين فإن المرابطين قد استقروا في ربوع السودان الغربي فيما بين القرنيين الخامس والسادس الهجريين، ثم توسعوا صوب الشمال نحو المغرب الأقصى والأوسط والأندلس، وأسسوا حضارة لهم في مراكش، وقد كانت طبيعة السلطة تنقسم إلى سلطتين في آن واحد، السلطة الدينية والسلطة العسكرية، كما تأثرت دولة المرابطين بالروح القبلية، وهذا ما أثر على نظام الحكم، الذي تميز بأنه إقطاعي لامركزي، يتمتع حكام الأقاليم في ظله بسلطة محلية مطلقة، لا تربطهم بالحاكم إلا رابطة الولاء من ناحية ورابطة القرابة من ناحية أخرى. ينظر:

- عباس الجراري: دولة المرابطين، مجلة دراسات إفريقية، المركز الاسلامي الافريقي، الخرطوم، السودان، ع2، أفريل 1986، ص148.

- علي محمد محمد الصلابي: الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 2003، ص11.

- حسن أحمد محمود: قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د س، ص350-351.

(4)- عبد الجبار صديقي، المرجع السابق، ص 134.

بنيوية لأنهم حافظوا على استقلالهم الذاتي في التنظيم، واصطدمت السلطة بإستحالة تنظيم جيش ومالية مستقلة للنظام القبلي[1].

كما ارتبطت ديناميكية السلطة بعامل التقيد الاقليمي الذي أثر على كيانها وعلاقاتها الداخلية والخارجية، في سعيها إلى الحفاظ على فاعلية النظام الجبائي، من أجل تمويل الإدارة والجيش، وكذا الحفاظ على انسجام الشكل المؤسساتي للدولة وعلاقاتها مع الفاعلين من خلال انتاج علاقات الهيمنة والتبعية، وبقيت هذه الدولة في كثير من الفترات منعزلة عن الكيان الجغرافي والبشري مهما اتسعت حدودها الجغرافية والاقليمية.

إن هذا التناقض الذي حمل الدولة الموحدية على التقيد والانعزال أثر سلبا على كيان الدولة واستمراريته خاصة في طور انحلالها، وما شهدته من انهيار في أوجه النشاط الاقتصادي، كل هذا انعكس سلبا على المجال الاجتماعي في ظل عجز السلطة المركزية عن تسيير الاقتصاد الحربي الموجه للخدمات العسكرية، والذي أنتجته في مرحلة من مراحل نموها، مرحلة تميزت بفائض من القوة يمكن توجيهه إلى التوسع.

أما مرحلة الركود أواخر حكم هذه الدولة زادت خلالها حدة الاجحاف الضريبي، وظهر الاقطاع الجبائي الذي منحه الخلفاء لشيوخ القبائل وقادة العسكر، من أجل الحفاظ على ولائهم في ظل الضعف الذي عرفه الخلفاء المتأخرون[2]، ذلك أن بنية السلطة في هذه الفترة كانت تعتمد على ترابط ثلاثة عناصر وهي السلطة القبلية، السلطة الدينية، وسلطة الدولة، ومع تطور سلطة الدولة الموحدية على حساب السلطتين القبلية والدينية فقدت في أواخر حكمها إمكانية إعادة تنظيم العناصر الثلاثة، التي مهما تطورت سلطة الدولة، إلا أنها تبقى عنصرا جوهريا في الترتيب النظامي[3].

(1)- عبد القادر جغلول: الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، تر: فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، ط4، 1987، ص223-224.
(2)- عبد الجبار صديقي، المرجع نفسه، ص 143.
(3)- عبد القادر جغلول، المرجع نفسه، ص221-222.

وبالرجوع إلى التصور الخلدوني أن الاقتصاد المنبثق عن أسلوب الانتاج الحربي لابد وأن يتناقض في إحدى مراحل نموه مع المقررات الشرعية في ميدان الجباية[1]، بحيث يشكل الجيش ثقلا على اقتصاد الدولة، هذا ما يعكس الأساس الاقتصادي الهش والذي يمكن وصفه بالاقتصاد القائم على الغزو[2]، فمن منظور اقتصادي أيضا لا تعتبر النفقات والجهود المالية لتنمية الجانب العسكري والحربي مجرد اقتطاع من الفعاليات الاقتصادية، ولكنها وسيلة لتدمير النشاط الاقتصادي.

فإذا ما ربطنا هذا التصور بواقع المؤسسة العسكرية على عصر الموحدين من حيث بنيتها ووظيفتها؛ فإننا نجد أنها تكونت من الجند النظامي، إضافة إلى مختلف الحشود القبلية، البربرية والعربية والعناصر الأجنبية[3]، بحيث بذلت السلطة المال والجهد من أجل تطويرها في ظل النشاط العسكري الكبير للحفاظ على سيادتها سواء في المغرب أو الأندلس، هذا النشاط العسكري جعل الدولة تتجه نحو تكوين بنية اقتصادية، اتسم نشاطها بطابع الانتاج العسكري.

كما أن استقدام العناصر البشرية المتنوعة إلى الجيش أدى إلى انهيار البنية الديمغرافية الموجودة في المغرب الاسلامي، ففي الوقت الذي تميزت فيه أغلب القبائل البربرية بالتحالفات العريقة والولاء والتقاليد القوية التي كانت تضبطها[4]، فإن الأمر يختلف بالنسبة للقبائل العربية، التي شاركت ضمن جيش الموحدين في إطار تبادل المصالح السياسية والعسكرية، لأنها كانت ذات طبيعة تمردية ودائمة الصراع مع السلطة[5].

(1)- عبد الجبار صديقي، المرجع السابق، ص 134.
(2)- محمد عابد الجابري: فكر ابن خلدون العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1994، ص263.
(3)- ليلى أحمد نجار: المغرب والأندلس قي عهد المنصور الموحدي دراسة تاريخية وحضارية (1184م-1198م)، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989، ص 360، 368.
(4)- روجي لوتورنو: حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تر: أمين الطيبي، دار العربية للكتاب، تونس، 1982، ص 118.
(5)- خليفة بن خياط الليثي: تاريخ خليفة بن خياط، تح: أكرم ضياء العمري، دار القلم، دمشق، 1397ه، ج1، ص103.

إن تمسك القبائل العربية بخصوصيتهم السياسية والاجتماعية حملهم على رفض هيمنة السلطة، هذا ما خلق عبر العديد من المحطات التاريخية إختلالا في التوازن السياسي والاقتصادي والاجتماعي[1]، وأفقد الجيش حماسه الأصلي الذي انطلق به عند تأسيس الدولة[2].

بهذا فإن التحولات الاجتماعية الناتجة عن التدافع القبلي خلال العصر الموحدي لم تبلغ مداها ولم تصل إلى درجة وضع يستوعب التنوع السكاني البربري، الأمر الذي ساهم في تصدع البناء الاجتماعي للدولة الموحدية تصدعا عضويا، فقدت فيه الدولة أحد أهم مقوماتها البنائية[3].

فإنكسار الايديولوجية التومرتية، وتفكك العصبية المصمودية أفقد النسق الموحدي أحد أهم ركائزه التي قام عليها، والذي كان المؤطر لمختلف البنى الاجتماعية والسياسية، فتفكك هذا النسق ساهم في اضمحلال هذه الدولة؛ وجسد لنا حالة من التحلل والتمزق في المجتمع، والتي لم تعد تتيح له أن يحافظ على سلطة قوية[4]، إذ أن تراجع العصبية المصمودية كان سببا في انهيار الدولة، فقبائل مصمودة[5] استطاعت أن تساهم في بناء دولة الموحدين، التي عجزت عن الاحتفاظ بها لأنها أبقت الشعوب في حالة خضوع ولم تشركها في إدارة الدولة[6].

(1)- برنشفيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، تر: حماد الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ج1، ص31.
(2)- سعد الله أبو القاسم: تاريخ الجزائر الثقافي من الفتح الاسلامي إلى نهاية القرن التاسع الهجري، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2015، ص 94.
(3)- عبد الجبار صديقي، المرجع السابق، ص 147.
(4)- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، دار الفكر، سوريا، ط3، 1986، ص 42- 43.
(5)- **قبائل مصمودة:** قبائل بربرية من البرانس، تسكن جبال الأطلس جنوبي مدينة مراكش بجبل درن، ينظر:
- البيدق أبو بكر بن علي الصنهاجي: المهدي ابن تومرت وبداية دولة الموحدين، تح: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور، الرباط، المغرب، 1971، ص32.
- عبد الواحد المراكشي، المصدر السابق، ص 143.
- الإدريسي أبو عبد الله محمد الشريف: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تح: مجموعة محققين، المجلد1، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر، 2002، ص236.
(6)- برنشفيك، المرجع السابق، ص 125.

بهذا شكل التخلي التدريجي عن العقيدة التومرتية ضربة قاسمة للعصبية المصمودية، وتنافرا بين عوامل بنائها الداخلي[1]، هذه المؤثرات مجتمعة أدت إلى انهيار هذه الدولة وانقسامها إلى جماعات حاكمة، انفردت كل واحدة بدويلة، لم تنفصل تقاليدها السياسية عن هذه الفترة كإعادة استعمال جزئي لرواسبها.

انطلاقا مما سبق، يمكن القول أن طبيعة موضوع دراستنا لا يندرج ضمن التاريخ السردي للوقائع والأحداث، وإنما يقتضي تحليل أهم المفاهيم والتصورات حول السلطة وعلاقتها بأحد أهم مؤسساتها ضمن نطاق ابستمولوجي أنطولوجي لا يفرض علينا الالتزام بالتعرض للفترة التاريخية التي سبقت ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية مباشرة وهي فترة حكم الزيانيين، وإنما أضفنا هذا الجزء الذي اختصرنا فيه النسق السياسي خلال العهد الموحدي وعلاقته بالجانب العسكري، دون الاسترسال في عرض الأحداث التاريخية، فالعلاقات السلطوية التاريخية بدأت تأخذ شكلها تدريجيا انطلاقا من هذه الفترة، وبدأت تتحدد من خلالها أهم التصورات والمفاهيم حول "الدولة"، والتي تساعدنا في الوصول إلى مكنونات موضوعنا.

كما أن تركيزنا على مرحلة ضعف الموحدين وانحصار "الدولة" في مفهوم تقليدي لا يخرج عن نطاق مفهوم "السلطة" لا يعني غياب مفهوم "الدولة"، أو عجزها في فترات تاريخية عن فرض سيطرتها على القبائل.

وكمقاربة سوسيوتاريخية شكلت القبيلة مجال نفوذ مشترك ومتفاعل بين مختلف القوى السياسية في هذه الفترة، بحيث حظيت بامتياز ايديولوجي قوي من خلال المؤسسات الدينية من جهة، ومن جهة ثانية نلاحظ الحضور القوي للعامل أو القائد

---

(1)- عبد الجبار صديقي، المرجع نفسه، ص 145.

المخزني كممثل للسلطة، مما يؤكد عقم النظرية الانقسامية، التي وظفت مفاهيم ايديولوجية لدعم أطروحة غياب الدولة[1].

في الأخير شكلت معركة حصن العقاب[2] بداية نهاية التنظيم للفضاء المغاربي، بحيث أدخلت الهزيمة العسكرية الحكم الموحدي في أزمة سياسية دينية عميقة، بسبب مشاكل بنيوية متعددة، مثل حروب التوريث وحركات التمرد والنزعات الانفصالية والانهيار الديمغرافي، الأمر الذي أدى إلى سقوط السلالة الحاكمة تدريجيا وانشطار الفضاء المغاربي[3].

---

(1)- سفيان لشهب: قراءة في كتاب الزاوية بين القبيلة والدولة للأستاذ محمد جحاح، جامعة مكناس، المغرب، د س، ص03.

(2)- **معركة حصن العقاب:** (بالإسبانية: Batalla de Las Navas de Tolosa) 609هـ - 1212م، بكسر العين، هي معركة التقى فيها الموحدون بقيادة محمد الناصر بملك قشتالة ألفونسو الثامن، الذي اتحدت معه الجيوش الصليبية لعدد من الدول الأوروبية، التي تولى البابا أنوسنت الثالث تشجيعها على المشاركة في الحرب ضد المسلمين في الأندلس، انتهت المعركة بهزيمة جيش الناصر وتشتت قوة الموحدين. ينظر:

- أبي العباس أحمد بن محمد ابن عذاري المراكشي: البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تح: بشار عواد معروف، محمود بشار عواد، المجلد3، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، 2013، ص377.
- علي ابن أبي زرع الفاسي: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، المغرب، 1972، ص ص 238-241.
- عبد الرحمن علي الحجي: التاريخ الأندلسي من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم،دمشق، بيروت، ط2، 1981، ص 464.

(3)- محمد نبيل ملين: السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب، تر: عبد الحق الزموري، عادل بن عبد الله، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، المغرب، 2013، ص09.

1. 2. السلطة في العهد الزياني:

أدى انهيار الدولة الموحدية منتصف القرن 12م إلى بروز ثلاث دويلات:

- الحفصيون[1] في المغرب الأدنى (تونس).
- بنو عبد الواد في المغرب الأوسط (الجزائر).
- المرينيون[2] في المغرب الأقصى (المغرب).

حاولت هذه الدويلات تدعيم نفوذها على المناطق التي تهيمن عليها، من خلال تطوير أدوات الدولة وسعيها إلى تعويض قبائل المخزن بجيش تابع للدولة، لفرض هيمنتها على مناطق النفوذ وكذا جمع الضرائب[3]، فمن الصعب تطبيق المفهوم المعاصر للدولة القطرية على التجربة السياسية في هذه الفترة مثلما حاول بعض الباحثين إسقاط نموذجه على غرار الباحث "حكيم بن حمودة"، ذلك أن الانقسامات بين الدويلات الثلاث لم تتجاوز البنية السلطوية، بحيث حافظت هذه الدويلات على وحدتها الثقافية والعلاقات التجارية بينها.

---

(1)- **الحفصيون:** من القبائل البربرية من هنتاتة، التي تعتبر من أهم قبائل المصامدة، تأسست دولتهم منذ تعيين أبي محمد عبد الواحد بن الشيخ أبي حفص واليا على تونس سنة 603 هـ، وسقطت سنة 981هـ، اتخذتوا من تونس عاصمة لهم، وامتدت دولتهم من عنابة، بجاية، قسنطينة، بسكرة، بلاد الحضنة، ويمتد خط الجنوب إلأى ما وراء بلاد ورقلة ، وفي تونس كلها، وفي طرابلس حتى برقة شرقا، وكثيرا ما كان نزعت المناطق الجزائرية إلى محاولات التمرد على السلطة المركزية والاستئثار بالسلطة، بهذا فقد تداخلت الحدود والتخوم المرسومة لسلطة الجزائرة الحفصية. ينظر:

- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص360.
- ابي عبد الله محمد ابن ابراهيم الزركشي: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966، ص18.
- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص،1109.

(2)- **المرينيون:** مجموعة قبائل زناتة البربرية، تولى أبو محمد عبد الحق بن محيو رئاسة المرينيين، أسسوا دولتهم وحكموا المغرب الأقصى من القرن 13م إلى 15م، اتفق كثير من المؤرخين أن بني مرين كانوا يتمركزون ما بين فكيك وملوية، أي المناطق الممتدة من بلاد الجريد شرقا إلى المغرب الأقصى غربا، ينظر:

- ابن أبي زرع علي بن عبد الله أبي زرع الفاسي: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط، ط2، 1972، ص14.
- ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل: روضة النسرين في دولة بني مرين، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، 1962، ص08.
- القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي: قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب زمان، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب، القاهرة، ط2، 1982، ص176-177.
- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، ج3، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1997، ص 03-05.

(3)- حكيم بن حمودة، المرجع السابق، ص 77.

إن نشوء هذه الكيانات جعل المغرب الاسلامي مهيأ تلقائيا للصراعات، بحيث اتجهت هذه الدويلات نحو التفكك بدل التكتل ضد القوى الخارجية، هذا الوضع فرض واقعا جيوسياسيا جديدا، تميز بالتجزئة السياسية وعدم الاستقرار الاقليمي في ظل صراع المصالح والعلاقات الناتجة عن الانفعالات السلبية بين الدويلات الثلاث، مثلت الجزائر بؤرة الصدام في هذا الحيز الجغرافي، بحيث توسطت الدولة الزيانية الصراع بين الحفصيين في تونس والمرينيين في المغرب، الذين سعوا لبسط النفوذ على أراضيها.

كما سعى الزيانيون بدورهم لتوسيع نفوذهم على حساب الحفصيين والمرينيين، وعلى هذا الأساس تميزت أوضاع الجزائر خلال حكم هذه الدويلة بالتوتر ونادرا ما عرفت حالات الاستقرار.

ومن هنا يذهب العديد من المؤرخين إلى اعتبارها أبعد من مفهوم "القوة الدولية"، ولا تعدوا عن مجرد "قوة عشائرية" ذات كيان سياسي محدود[1]، لأنها كانت تخضع لمنطق سياسي قائم على أساس المصلحة، ومرتبط بفكرة تداول الغلبة والسيطرة والتنازع في الحرب والمال كأهم وظيفتين لسلطة الحكم في هذه الفترة.

فبنية الموقف الصراعي والمواقف المتضمنة فيه كانت تدفع الزيانيين إلى التحالف مع المرينيين ومع الحفصيين، وذلك حسب الظروف السياسية والعسكرية، التي من شأنها الحفاظ على المصالح المشتركة بين هذه القوى، رغم الانقسام السلطوي والصراع السياسي بينها.

وفي ظل استمرار الصراعات الداخلية والخارجية اتجه نمط السلطة في المنطقة نحو الانهيار؛ وأصبحت الأقلية الحاكمة الأوليغاركية على استعداد للتعاون مع أي سلطة داخلية أو خارجية، وذلك حسب تغير موازين القوى[2]؛ بحيث توارثت هذه الطبقة الحاكمة الحكم، واعتمدت تارة على سلطة المال وتارة على سلطة النسب، مستعينة بالنفوذ الأجنبي

---

(1)- محمد دراج: الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، الأصالة للنشر، الجزائر، ص93.
(2)- بسام العسلي: خير الدين بربروس والجهاد البحري 1470- 1547، دار النفائس، بيروت، ط1، 1980، ص54-55.

وقوى التأثير داخل المجتمع، من أجل الحفاظ على استمراريتها، وبهذا خدمت الصراع التحتي داخل المجتمع ولم تمثل المفهوم الفوقي للسلطة.

فقد ارتبطت أزمة الحكم في الدويلات الثلاث منذ سقوط الموحدين بآليات التوريث المغذية للانقسامات داخل الأسر المحلية الحاكمة، والتي شجعت التدخلات الأجنبية، والتمردات الداخلية، هذا ما سيؤدي إلى خروج السلطة الفعلية تدريجيا من أيدي الحكام[1].

علاوة على منطق الصراع الذي طبع علاقة الزيانيين مع جيرانهم، فقد تميزت أيضا الأوضاع الداخلية لهم بالتوتر، حيث تهالك أمراء بني زيان في الخلافات والصراعات من أجل إحكام قبضتهم على السلطة في تلمسان، وكان ذلك أيضا يحدث بتدخل المرينيين والحفصيين، هذه الصراعات على السلطة لم تكن فقط بين فروع الأسرة الحاكمة، وإنما حتى داخل الفرع الواحد[2].

إن الجذور التاريخية لهذه الصراعات ترتبط بدور القوى الخارجية في إثارة الفتن الداخلية، كما تتجسد في بنية النظام الاجتماعي القبلي، التي انعكست على الحالة السياسية، وأدت إلى انقسام سلطوي، لا يمكن فهمه بمعزل عن الإطار النخبوي للفعل السياسي.

ذلك أن التهميش السياسي الذي طال بعض شيوخ القبائل والوزراء والكتاب والقضاة، الذين ساهموا بقدر كبير في بناء الدولة الزيانية، أدى إلى ظهور هوة سحيقة بين المجتمع والسلطة، وهذا ما أدى بدوره إلى بروز قوة المتصوفة لإعادة التوازن وإلغاء مبدأ التهميش السياسي[3].

كانت سلطة المتصوفة بمثابة سلطة عاطفية تستقطب الجماهير وتضفي شرعية على السلطة السياسية، هذا ما خلق عناصر أزمة بنيوية، تمثلت في البحث عن الشرعية

(1)- محمد نبيل ملين، المرجع السابق، ص11.
(2)- خالد بلعربي: الوضع السياسي في الجزائر أواخر حكم الدولة الزيانية(1505-1554)، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن 16م، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018، ص13-14.
(3)- خالد بلعربي: ورقات زيانية دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزيانية، دار هومه، الجزائر، 2014، ص123.

في ظل الفراغ السلطوي، فكان بناء "السلطة" سابقا عن بناء "الدولة" باعتبارها أداة لبسط النفوذ على المجتمع.

فتوظيف مصطلح "الدولة" ضمن الخطاب التاريخي هو توظيف للتمييز بين السلطة السياسية والتنظيمات القبلية، والتي استطاعت السيطرة على مؤسسات "السلطة" خاصة الجيش؛ وذلك في مرحلة ضعف الدولة الزيانية وتأثر المغرب الأوسط بالحروب التي خاضتها، والتي دفعت المتنافسين من البيت الزياني إلى الإستعانة بالقبائل العربية[1] كـ بني عامر[2]، الدواودة[3]، اولاد سعيد[4] و الشابيين[5].

إن الاستعانة بتلك القبائل أدت إلى تجاذبات سياسية في ظل فراغ القوة والسلطة وتنامي التهديدات الخارجية؛ فالروابط القبلية التي كانت تطبع مجتمع المغرب الأوسط

(1)- خالد بلعربي: الوضع السياسي في الجزائر أواخر حكم الدولة الزيانية(1505-1554)، المرجع السابق، ص14.

(2)- **بني عامر** (Les Béni Amer): مجموعة من القبائل تنحدر من عامر بن زغبة بن أبي ربيعة بن نهيك بن هلال بن عامر بن صعصعة، كانوا ينقسمون إلى ثلاث بطون أساسية عند دخولهم الجزائر: بني يعقوب، بني شافع، بني حميد، استقرت هذه القبائل في جنوب تلمسان وكانت بمثابة نظام للمخزن لدى الزيانيين وتحكموا في السلطة، غير أن وحدتهم ستتفكك وسيفقدون الصدارة بقدوم الأتراك، ينظر:

- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص 12، 68-74.
- Pierre Boyer, Historique des Béni Amer d'Oranie des origines au senatus consulte, revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, N°24, 1977, p84.

(3)- **الدواودة** (Les Douaouda): نسبة إلى ذاود ابن مرداس ابن رياح ابن هلال، من أشهر قبائل الشرق الجزائري، انتشرت حسب ابن خلدون في إقليم قسنطينة وبجاية والزاب، لم يحافظوا على أصولهم العربية بل إلتحموا مع البطون البربرية. ينظر:

- عبد الرحمن ابن خلدون، المصدر السابق، ج6، ص44-45.
- عمر كحالة: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1968، ص ص 406-407.

(4)- **اولاد سعيد:** من أقوى القبائل العربية في تونس وعلى الحدود التونسية، كانت لها مداخيل مالية مهمة. ينظر:

- Ernest Mercier, Histoire de l'Afrique septentrionale,, T3, éd. Ernest Leroux, Paris, 1891, p29.

(5)- **الشابيين:** قبائل انتشرت في الشرق الجزائري في وادي سوف، تبسة، عنابة، خنشلة وتونس في نواحي الجريد، كان عامل القوة لديهم هو الطريقة الصوفية، التي أسسها أحمد بن مخلوف الشابي، والتي يرجع تاريخها في الجزائر إلى القرن16م، ثم تسيسوا بحيث ظهر منهم تياران، تيار ديني يمثله مسعود الشابي، وتيار سياسي يمثله عبد الصمد الشابي ينظر:

=

- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998، ص275-276.
- يوسف بن حيدة: التواصل الصوفي للطرق الصوفية بين الجزائر وتونس خلال الفترة العثمانية "الطريقة الشابية أنموذجا"، رسالة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2016- 2017.

خلال هذه الفترة أدت إلى انفصال العديد من القبائل، وظهور إمارات ترفض الخضوع للدولة الزيانية كإمارة بنو جلاب[1] في "تقرت" بقيادة سليمان المريني الجلابي[2].

لم تكن الوضعية السياسية على السواحل تختلف عن وضعية أطراف الصحراء، فقد كانت بعض المدن تعيش في نوع من الاستقلال عن الزيانيين، فكانت مدينة الجزائر التابعة للزيانيين قد استسلمت لملك بجاية "أبو العباس عبد العزيز"، لعدم قدرة السلطة الزيانية في تلمسان على الدفاع عنها[3]؛ وظلت المنطقة مسرحا للعديد من الاضطرابات سواء في بجاية أو قسنطينة أو تقرت، وكذلك ورقلة ووادي ميزاب[4].

كما ظلت وهران في عداوة مع بني زيان، فلم يقبلوا أي والي من ولاتهم، وكانت باقي المدن الساحلية تعيش نفس وضعية "وهران" تقريبا، وقد سعت الكثير من القبائل العربية خلال هذه الفترة إلى فرض هيمنتها على الكثير من المناطق التابعة للدولة الزيانية، نتيجة ضعف هذه الأخيرة[5] كقبائل بني هلال و بني سالم[6].

بهذا ضعفت بنية الدولة وعجز الزيانيون عن احتواء الصراعات الداخلية حول السلطة، مما أدى إلى تراجع رصيدهم الشعبي، في ظل عجزهم عن دفع تهديدات الاسبان، الذين أصبح نفوذهم يتزايد بعد أن كان محصورا في وهران، هذه الأزمات التاريخية المتلاحقة لا يمكن تفسيرها بشكل مجزء دون ربطها بالظروف المكونة لها والبحث عن

---

(1)- **بنو جلاب:** ينتسبون إلى بني مرين حكام المغرب الأقصى، جاء ميلاد الجلابية في تقرت في الفترة التي عرفت ضعف الدولة الحفصية في حدود 1481م، وأول سلطان هو الحاج سليمان المريني الجلابي. ينظر:

- محمد بن معمر: علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر، مجلة الحضارة الاسلامية، الجزائر، ع12، دس، ص16.

- Féraud,L-Charles : Les Ben-Djellab sultants de Tougourt, note historique sur la province de constantine, revue africaine, N°135, 1879, p169.

(2)- خالد بلعربي: الوضع السياسي في الجزائر أواخر حكم الدولة الزيانية(1505-1554)، المرجع السابق، ص14.

(3)- نفسه، ص14.

(4)- عبد القادر فكاير: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث 1518- 1830، دار هومه، الجزائر، 2018، ص25.

(5)- خالد بلعربي، المرجع السابق، ص15.

(6)- **بني هلال وبني سليم**: قبائل عربية، بطن من بطون "مضر" وهم أكثرهم جموعا، تنتسب قبائل سليم إلى سليم بن منصور بن عكرمة ابن خصفة بن قيس بن عيلان بن مضر ابنن نزار بن معد بن عدنان، وتنتسب قبائل بني هلال إلى هلال بن عامر بن صعصعة بن معاوية ابن بكر بن هزوان بن منصور بن عكرمة، كانوا يقطنون الجزيرة العربية وتنقلوا وصولا إلى المغرب الاسلامي. ينظر:

- عبد الرحمن ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص18.

- عمر كحالة، المرجع السابق، ص 543، 1221.

مكنوناتها التاريخية وربطها بالمجتمع، فالطبيعة التعددية للعشائر والقبائل المكونة للمجتمع، القائمة على أساس الصراع حول السلطة في هذه الفترة، يقودنا إلى اعتبار أن المجتمع الجزائري والسلطة الجزائرية في هذه الفترة انطلقا من مفهوم "اللادولة" فكانا بعيدان عن مفهوم الوحدة السياسية.

فالوضعية التي آل إليها المغرب الأوسط أواخر العهد الزياني من صراعات داخلية، وتدخلات مرينية وحفصية، وسيطرة القبائل على الكثير من المناطق، كل ذلك جعل شواطئ المغرب الأوسط ومدنه عرضة لتهديدات الجيوش الاسبانية، فنقلوا بذلك الحرب من أرض الإسبان إلى أرض بلاد المغرب الأوسط، وخنقوا بذلك الدولة الزيانية(1) وفرضوا واقعا جيوسياسيا يمهد إلى حالة متوسطية جديدة يتراجع فيها الدور الاسلامي.

من هنا يذهب بعض المؤرخين إلى اعتبار بقاء هذه الدولة كل هذه المدة يعتبر معجزة تاريخية، وثمرة من ثمرات الأوضاع المتناقضة، التي مرت بها المنطقة منذ سقوط دولة الموحدين، إضافة إلى الحنكة السياسية التي تميز بها بعض ملوكها الأكفاء خاصة مؤسسها(2) "يغمراسن"(3)، كما تجدر الإشارة إلى أن حدود الإيالة الجزائرية ترجع إلى الفترة الزيانية، بحيث أن الدولة الزيانية هي التي أعطت الحدود التاريخية للمغرب الأوسط.

---

(1)- خالد بلعربي: الوضع السياسي في الجزائر أواخر حكم الدولة الزيانية(1505-1554)، المرجع السابق، ص15.
(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 96.
(3)- **يغمراسن بن زيان بن ثابت بن محمد:** ولد سنة 603هـ/1206م، بويع يوم توفي أخوه أبو عزة سنة 633هـ/ 1236م، عرف بالحنكة السياسية والتدبير السديد، ينظر:
- عبد الرحمن ابن خلدون، ج7، المصدر السابق، ص101، 105-106.
- ابي زكريا يحيى بن خلدون: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، المجلد1، مطبعة بيير بونطانا الشرفية، الجزائر، 1903، ص ص109-111.

1. 3. السلطة المحلية والإسبان:

في ظل الفراغ السياسي الذي ميز أوضاع الجزائر، وعدم وجود سلطة مركزية قوية قادرة على تجنيد الشعب للدفاع عن البلاد، وانعدام التماسك بين أفراد المجتمع في تلك الحقبة، وغياب مفهوم الدولة الذي من شأنه أن يجمع الشعب تحت راية سياسية واحدة، وشيوع الفوضى والاضطراب في سائر أنحاء البلاد[1]، وبعجز السلطة المحلية عن مواجهة الإسبان، تأرجحت علاقاتها ما بين المقاومة والخضوع، في ظل غياب دور السلطة الرسمية ومؤسستها العسكرية.

فبعد تغير موازين القوى بين ممالك المسيحيين وممالك المغرب، بدأت التحرشات الايبيرية تطال السواحل الشمالية المغاربية، وقد ساعدت ظروف التفكك والركود في خلق بيئة القابلية للاحتلال، في حين شجع الازدهار الاقتصادي، والرغبة في خدمة المسيحية الممالك الأوروبية على إرسال حملاتها البحرية إلى كثير من الموانئ المغاربية[2].

فابتداء من سنة 1503م، أصبح الخطر الاسباني على الجزائر حقيقة واقعة، في ظل تنامي التنافس على العرش الزياني بين الأخوين "أبو زيان الثالث المسعود"، و"أبو حمو الثالث بوقلمون"، الذي تغلب على الأول بدعم من الملك الاسباني حينذاك "شارل كارلوس"[3].

استغل الاسبان الصراعات داخل الدولة الزيانية، وتوجهوا بحماس ديني بعد سقوط غرناطة نحو الضفة الجنوبية للمتوسط بحملات عسكرية ضخمة، استطاعوا من خلالها السيطرة على المرسى الكبير[4] سنة 1505م، على "يد دييغو ماركيز دي كوميز"، الذي

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 153.
(2)- عبد الله مقلاتي: الدخول العثماني لبلاد المغرب وانعكاساته على تراجع النفوذ الاسباني في منطقة البحر المتوسط، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن 16م، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018، ص 110.
(3)- خالد بلعربي: الوضع السياسي في الجزائر أواخر حكم الدولة الزيانية(1505-1554)، المرجع السابق، ص 16.
(4)- **المرسى الكبير:** يعد من أحسن وأوسع الموانئ، يقع بالقرب من مدينة وهران بحاولي 8كلم، وقريب من إسبانيا، الأمر الذي دفع الإسبان لوضعه ضمن اهتماماتهم العسكرية حتى يكون أسطولهم في مأن من شواطئ إفريقيا، وكثير من

أسس أول حكومة(1)، ونزلت الحملة بعدها بوهران(2) بقيادة الكاردينال "خيمينيس دي سينيروس"(3)، والتي سقطت في يد الإسبان منذ 13 ماي 1509م، رغم المقاومة الشديدة من طرف سكانها، وبعدها سقطت بجاية، التي كان يحكمها أمير حفصي، في 05 جانفي 1510م في يد "بيدرو نفارو"(4)، حيث ركز الإسبان على السيطرة على المناطق الاستراتيجية للبحر الأبيض المتوسط، من أجل إحتكار التجارة وحركة الملاحة والقضاء على نشاط القرصنة(5).

بهذا أدى الاحتلال الاسباني للمرسى الكبير إلى اهتزاز عرش الدولة الزيانية، فاغتنم الأمير الزياني "يحيى الثابتي" الفرصة، واستقل بمدينة تنس سنة 1506م(6)؛ مستغلا انحلال الحكومة وضعف السلطة المركزية بعد إعلانه الثورة على "أبي حمو الثالث"، وفي هذه الفترة استطاع الاسبان احتلال مدينة بونة (عنابة)، تبعها معاهدة صلح

المؤرخين العرب وصفوا هذا الميناء، وذكروا الدور الذي لعبه في التاريخ، وكان الرومان يسمونه المرسى الرباني. ينظر:

- عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، دار الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972، ص 47.

- Alicia Cámara, Rafael Moreira, Marino Viganó : Transcripción y notas de la descripcion de las plaças de Oran y Mazarquivir, éd. Fundación Juanelo Turriano, 2010, p87.

(1)-Henri-Léon Fey :Histoire d'oran avant pendant et après la domination espagnol, éd. Typographie Adolphe Perrier, Oran, Algérie, 1858, p76.

(2)- كانت وهران في هذه الفترة تحت سلطة الملك الزياني الإسمية، إلا أن مجملها كان منظما على شكل جمهورية شبه مستقلة، لا حضور لسلطة السلطان على أراضيها ما عدا أمينا له يتقاضى بإسمه الرسوم الجمركية عن السلع الصادرة من وهران والواردة عليها، ونظرا لأهمية هذه المدينة بالنسبة للاسبان فإنهم كانوا يلقبونها بـ (España La puerta de) بمعنى باب إسبانيا، كما حرصوا على عدم فتح المجال أمام المسلمين للسيطرة عليها، لأنهم اعتبروها بابا نحو المشرق الاسلامي وبيت المقدس، حيث لقبت ضمن وثائقهم الرسمية بـ (Ciudad noble y leal) والتي تعني المدينة الشريفة المقدسة. ينظر:

- عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو، المرجع السابق، ص ص 49-54.

(3)-Alicia Cámara, Rafael Moreira, Marino Viganó : Transcripciòn y notas de la descripcion de las plaças de Oran y Mazarquivir, éd. Fundación Juanelo Turriano, 2010, p86.

(4)-Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnol en Afrique (1506-1574), éd. A.Jourdan, Alger, 1875, pp 11-13.

(5)- عبد الحميد بن أبي زيان بن اشنهو، المرجع السابق، ص63.

(6)- خالد بلعربي، الوضع السياسي في الجزائر أواخر حكم الدولة الزيانية(1505-1554)، المرجع السابق، ص16-17.

بين مدينة الجزائر والاسبان بعد إرسال وفد إسلامي برئاسة "سالم التومي الثعالبي"، والتي ألزمت الجزائريين الخضوع لسلطة الاسبان سنة 1510م[1].

كما اختارت بعض القبائل العربية، التي استوطنت في المناطق المحيطة بوهران كبني عامر، عكرمة[2]، سويد[3]، إعلان تبعيتها وخضوعها للاسبان، عندما لمست من نفسها عدم القدرة على مواجهتهم، وبهذا أصبحت عناصر أساسية يعتمد عليها المحتل في الحصول على المعلومات المتعلقة بتحركات المناوئين له[4]؛ بحيث حاول الاسبان إستمالة القوى السياسية المحلية إلى جانبهم من أجل إستمرار بقائهم في المناطق التي لا تزال تحت سيطرتهم، والوقوف ضد السلطة الجزائرية الرسمية، وكانوا يخططون مع بعض الزعماء المحليين بهدف إسقاطها[5].

إن دوافع هذه القبائل من وراء إعلان تبعيتها وخضوعها للاسبان يندرج إما في رغبتها في تحصيل مكاسب مادية مقابل ما تقدمه للاسبان من خدمات، أو خوفا مما يمكن

(1)- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، المرجع السابق، ص201.

(2)- **عكرمة:** قبائل تعود أصولها إلى عرب بني هلال، وهم ينحدرون من عكرمة بن يزيد، أحد أهم فروع قبيلة زغبة الهلالية، استقر عكرمة الأوائل بناحية اليعقوبية جنوب سعيدة، وانتشروا جنوب تلمسان، سيدي بلعباس وجنوب وهران، ينظر:

- سلطانة عابد: الترابية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر (1832- 1847) مقاربة مونوغرافية لمجتمع الخلافة الشرقية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2010-2011، ص 51.
- أحمد توفيق المدني: الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، د س، ص133.

(3)- **سويد:** قبيلة أصولها عربية هلالية وامتزجت بها بعض القبائل البربرية، ومن بطون سويد: فليته، مجاهر، جوثه، الحساسنة بنو حسان بن شبابه، غفير، شافع، أبو رحمة، أبو كامل، حمدان، واولاد مقدر، مخيس، ومالفة، لعبت قبائل سويد دورا مكنها أن تستعين بملوك بني زيان، وحصلت منهم على إقطاعات واسعة، بحيث استقلت في سلطتها، وقاسمت هذه القبائل النفوذ على الغرب الجزائري مع قبائل بني عامر، ينظر:

- أبي راس الناصري محمد بن احمد: لطائف الأخبار وعجائب الأسفار، تح: محمد غالم، ج1، منشورات CRASC، الجزائر، 2005، ص69-70.
- سلطانة عابد، المرجع السابق، ص 23- 28.

(4)- كان الإسبان يستعينون في حكمهم على العملاء العرب، يختارونهم من القبائل المجاورة لتلمسان ووهران، كانوا يسمونهم عرب السلم (Los moros inclinados à la paz)، أي العرب الذي يتم الإعتماد عليهم بكل أمان، والمعاونون المدعوون العرب الملتزمين (Mogataces)، والمخبرون الأدلاء المدعوون (Los adalides)، وعلى هذا الأساس قسموا العرب إلى قسمين، القبائل التي هي على استعداد إلى الصلح وهم من ذكرنا أنها اطلقت عليهم لقب عرب السلم، في حين أن القسم الثاني مثلته القبائل المعادية التي لا أمل في إخضاعها للحكم الإسباني، والتي سميت (Los traidores) والتي تعني الخونة. ينظر:

- عبد الحميد بن ابي زيان بن اشنهو، المرجع السابق، ص51.
- محمد دراج، المرجع السابق، ص157.

(5)- عبد القادر فكاير: الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910هـ/1260هـ -1505/1792م)، دار هومه، الجزائر، الجزائر، ط2، 2015، ص 138.

أن يلحقها من أذى إذا هي أعلنت التمرد والعصيان، وبهذا لم يكن عنصر الإكراه الدافع الوحيد وراء موقفها[1]؛ وبهذا فالسلوك الخضوعي لهذه القبائل جعلها لا تدرك حجم المسؤوليات الوطنية، وإنما وضعت نفسها في موقف العميل المنفذ.

فالنظرة الضيقة للمصالح القبلية المادية والسياسية الآنية من مغانم مادية، ورغبة في الحفاظ على ما تبقى من وجودها، وهوس الانتقام من القبائل المنافسة، من الدوافع الأساسية التي جعلت تلك القبائل تأخذ موقف الخضوع والتبعية[2]؛ فغياب بنية سلطوية قادرة على توحيد المجتمع رسخ لدى هذه القبائل ذهنية الخضوع، خاصة مع غياب الموارد الكافية للمقاومة والتمرد على السلطة الأجنبية المحتلة، فقد شكلت المقاومة نوعا من المسؤولية الثقيلة، وبهذا كان موقف الخضوع يشكل هروبا من هذه المسؤولية التي لا تضمن الحفاظ على مصالحهم المادية.

إن وجود مظاهر التبعية والخضوع من قبل بعض السلطات المحلية لا يعني غياب مظاهر المقاومة، فرغم سقوط العديد من المدن الساحلية وموانئها الاستراتيجية تحت سلطة الاسبان، وضعف السلطة المحلية على مواجهتهم في ظل تفوقهم اللوجيستي، إلا أن نفوذهم ظل محدودا بسبب ظهور بوادر المقاومة ذات الطابع الشعبي والمؤطرة من طرف دوائر التأثير في المجتمع، والتي عرقلت محاولات الإسبان لبسط النفوذ على المناطق الداخلية.

فقد تصدى الأهالي للاسبان عن طريق تسليم قيادتهم إلى الزعماء المحليين من علماء دين، شيوخ الطرق الصوفية، أمراء محليين، وشيوخ أسر ذات شرف ومكانة دينية أو عشائرية[3]؛ كما شكل موقف الأهالي الداعم للمقاومة مصدرا للشرعية في ظل غياب شرعية السلطة الرسمية.

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 158.
(2)- نفسه، ص 158.
(3)- نفسه، ص 154.

بهذا تكونت عدة إمارات وقبائل تحت نفوذ الأولياء الصالحين والمرابطين[1]؛ أمثال "أبي بكر" أمير قسنطينة[2]، وآل المقراني الذين اتخذوا من قلعة بني عباس[3] البربرية ثم مجانة في منطقة القبائل الصغرى قاعدة لهم، إضافة إلى الشيخ "ابن القاضي" أمير القبائل البربرية في منطقة القبائل الكبرى، والذي جعل من جبل كوكو[4] مقرا لإقامته[5].

كما استطاعت الأسر المحلية في هذه الفترة أن تفرض نفوذها جراء ضعف السلطة المركزية وتراجع نفوذها، خاصة بعدما اقتسم في فترة سابقة رؤساء القبائل والأسر القوية مقاليد الحكم، ولم يبق للدولة غير السلطة الاسمية[6]؛ ففي الشرق الجزائري لم تعترف القبائل البربرية خصوصا قبائل الزواوة[7] بالاحتلال الاسباني لمدينة بجاية وما حولها،

(1)- نبيل بومولة: صفحات من تاريخ بجاية في العهد العثماني (إمارة المقرانيين في القرن 10هـ/16م)، دار هومه، الجزائر، 2013، ص 73.

(2)- Ernest Mercier :Histoire de Constantine, éd. J.Marle et F.Biron, constantine, Algérie, 1903, p182.

(3)- **قلعة بني عباس:** (بالبربرية:Tagelda Naït ɛabbas)، هي عاصمة مملكة بني عباس، التي تأسست على يد أمراء بجاية الحفصيين السابقين، ظلت المملكة لفترة طويلة معقلا للمقاومة ضد الاسبان، امتد تأثيرها من وادي الصومام إلى الصحراء. ينظر:

- Nabil Boumoula, La kalaa des Beni Abbès en Algérie, un royaume au cœur de la kabylie (Béjaïa), résumé d'une thèse de doctorat, laboratoire IHMC, université Paris1, Panthéons Sorbonne, 2015-2016, p02.

(4)- **إمارة كوكو** (Royaume de Koukou): (1515- 1638)، ذكرت في بعض المصادر بمصطلح الإمارة، وفي بعض المصادر بمصطلح المملكة، هي مملكة بربرية، حكمت بلاد زواوة المعروفة حاليا بمنطقة القبائل، لكن ليس بالمعنى الدقيق، تأسست سنة 1511م في قرية أورير في عرش بني غوبري، ثم غيرت مقرها إلى قرية كوكو في عرش آث يحيى على بعد 7كلم من قرية عين الحمام، تأسست هذه المملكة في ظروف خاصة، منها طرد المسلمين من إسبانيا عقب سقوط غرناطة سنة 1492م، وتوسع إسبانيا على حساب شمال إفريقيا، تأسست على يد أحمد أولقاضي (أحمد ابن القاضي)، كان لها سلطة دينية مثل نظيرتها مملكة بني عباس، حدود المملكة لم تكن مستقرة تبعا لظروف القوة والضعف والصراع حول السلطة، كما أنها لم تضم كل القبائل، بل ضمت فقط القبائل البحرية وقبائل زواوة، كانت تتألف قواتها من خمسة آلاف جندي وألف وخمسمائة فارس. ينظر:

- علي بن الشيخ: نشأة مملكة كوكو وتطورها السياسي والعسكري والاقتصادي ما بين القرنيين 16 و18م، مجلة الحوار المتوسطي، سيدي بلعباس، الجزائر، ع11-12، مارس 2016، ص329، 332.

- H.Genevois, Légende des rois de Koukou Sidi Amer Ou-elqadi Sidi Hend le tunisien, éd. Atelier de l'école second, Dioc, Alger, 1974, pp 06-07.

(5)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص 154.

(6)- جميلة معاشي: الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ (19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 107.

(7)- **قبائل زواوة:** (Zouaoua)، يذكر ابن خلدون أن هذه القبائل تنحدر من قبائل كتامة البربرية، ولهم بطون كثيرة، استوطنوا نواحي بجاية ما بين مواطن كتامة وصنهاجة، المناطق التي تتميز بصعوبة تضاريسها، في حين يرى بعض المؤرخين الأجانب أن مصطلح "زواوة" أطلق على مجموع القبائل التابعة لسلاطين كوكو، حيث جاءت هذه القبائل من الشرق بعد التمرد على سلطان تونس أوائل القرن 16م واستقروا بالجزائر، ينظر:

ولم ترض بالأمر الواقع الذي فرضته المعاهدة التي عقدها أمير المدينة مع الاحتلال الاسباني، بل سارعوا إلى مبايعة الأمير "أبي بكر"، الذي كان يحكم قسنطينة باسم الحفصيين[1]، بعدما أخذت قسنطينة تخرج تدريجيا عن السلطة المركزية بتونس وتخضع مباشرة لسلطة رؤساء القبائل والأسر الحاكمة[2].

وعلى هذا الأساس لعبت فئة العلماء والمتصوفة دورا هاما في تعبئة الشعب وتنظيمهم للتصدي للإسبان، لامتلاكها رأس مال رمزي أهلها لامتلاك سلطة رمزية مؤثرة في ظل المتغيرات التاريخية، التي فرضت نفسها على المنطقة بعد سقوط غرناطة، والتي طرحت بعدا جديدا من منظور إقليمي واستراتيجي، والذي ستتحول فيه الجزائر إلى قوة مؤثرة في حوض المتوسط بعد توافد الأندلسيين إليها، والذي ستكون له أبعاد مستقبلية على جبهات الصراع المغربي- الغربي.

إن الملامح العامة للدولة الزيانية وللجزائر في هذه الفترة وضعتها في ظروف صعبة، انعكست نتائجها على واقع هذه الدولة، حيث:

- عجزت الدولة الزيانية عن إعادة تكوين سلطة سياسية قادرة على التأسيس لحضور قوي ضد دول الجوار المتنافسة على أراضيها، والتي شكلت عاملا مقيدا لحركيتها، إضافة إلى فشلها في تبني الدفاع عن القضية المحورية في المنطقة، وهي القضية الأندلسية.
- انهيار البنية الديمغرافية لهذه الدولة والعجز عن بناء قاعدة بشرية مستقرة بسبب الصراع العسكري المستمر بين أقطاب المغرب الاسلامي الثلاث، هذا التدهور الاجتماعي ساهم في تدهور البنية الاقتصادية للدولة، التي عجزت عن استثمار مميزات

- عبد الرحمن ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص ص 168-169.
- François Dessommes P-B, Note sur l'histoire des kabyles, éd.F.D.B, Fort-National, Alger, 1964, p44.

(1)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص 156.
(2)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص 107.

موقعها المتوسطي الاستراتيجي، والذي كان في فترة سابقة يمارس نشاطا بحريا يدر أرباحا على الدولة وعلى خزينتها العامة[1].

- تنامي التهديدات الاسبانية على الجزائر في ظل غياب سلطة رسمية تتولى الدفاع عنها، إلى جانب تنامي الصراعات الداخلية، والتي حملت السلطات المحلية إلى الانقسام بين الخضوع للاسبان وبين مقاومتهم، وضعف فعاليات المؤسسة العسكرية، التي عجزت عن مجابهة القوة الاسبانية التي استطاعت احتلال العديد من المدن الهامة.

2. الأوضاع في أوروبا والدولة العثمانية:

1.2. أوضاع أوروبا:

إن الأحداث التي كانت تجري في الجزائر مطلع القرن 16م ترتبط ارتباطا وثيقا بالأحداث في أوروبا، فقد شكل البحر المتوسط منطقة صراع، حدثت فيه أشكال تفاعل مختلفة بين ضفتيه الشمالية والجنوبية لأهميته الاستراتيجية، هذا التفاعل أخذ صبغة حضارية دينية تمثل الإطار المرجعي لأطراف الصراع، وتحكمت في الأطر العامة للواقع السياسي في المنطقة، من خلال إنتاج شبكة علاقات صراعية لا تنحصر ضمن السياسي والديني، وإنما صراعات اقتصادية واستراتيجية.

من أجل فهم ديناميكيات الحراك السياسي في المنطقة، وجب التعرض باختصار لأوضاع أوروبا خلال هذه الفترة وربطها بأوضاع الجزائر، حتى يتسنى لنا القراءة الشاملة للظروف التي سبقت ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، والتي شكلت الأرضية التاريخية لواقع سياسي وعسكري جديد.

ففي الفترة التي كانت فيها الجزائر تعاني تفككا سياسيا وفراغا سلطويا، كانت أوروبا تتعرض لتغيرات جذرية عميقة في جغرافيتها السياسية، فقد شهد النصف الأول

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 96.

من القرن 16م توحد أوروبا، كما أصبحت إسبانيا مطلع هذا القرن أقوى دولة مسيحية في أوروبا، وبتوحدها مع ألمانيا تضاعفت قوتها، وباتت تشكل خطرا كبيرا في المنطقة[1].

على هذا الأساس تميزت الظروف الدولية بتزايد قوة الدول الأوروبية وباختلال التوازن لصالح العالم المسيحي، فبعد مرحلة التفوق الحضاري الاسلامي، التي انتهت في القرن 11م، عرفت أوروبا تطورا اقتصاديا متسارعا ونهضة علمية ونموا ديمغرافيا، في الوقت الذي بدأ فيه العالم الاسلامي بالضعف، وأصبح يعيش ركودا اقتصاديا وجمودا فكريا وانكماشا ديمغرافيا[2].

إن الصراع التقليدي بين ضفتي المتوسط أخذ طابعا دينيا ظاهريا كواجهة تخفي وراءها الدوافع الاقتصادية والتجارية والاستراتيجية، التي حاولت القوى الأوروبية تحقيقها على حساب القوى الاسلامية؛ فقد كانت رغبة الدول الأوروبية في الالتفاف حول العدو الوسيط المسلم وتحييده من بين الأسباب الرئيسية التي أثارت حركة "الانفتاح الكوني" لو شئنا استعمال عبارة "بيار شونو" "Pierre Chaunu"، التي جسدتها الاكتشافات الجغرافية[3].

إن هذه التحولات السياسية تلاعبت بموازين القوى في ظل المتغيرات السياسية والاقتصادية الناشئة، والتي أفضت إلى تغيير خريطة النفوذ الدولية، وانتقال الريادة من العالم الاسلامي إلى العالم المسيحي، خاصة بعد وصول المغامرين الأوروبيين إلى سواحل العالم الجديد، وتكريس الزعامة الأوروبية الإسبانية البرتغالية على مناطق نفوذ جديدة تتفاعل ضمنها القوى الأوروبية في حركيتها التجارية نحو الهند، ويتراجع فيها الدور الريادي الذي مثله نشاط الموانئ الاسلامية في فترة سابقة.

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 27-29.
(2)- ناصر الدي سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2012، ص 142.
(3)- محمد نبيل ملين، المرجع السابق، ص 06.

كانت إحدى أهم نتائج هذه الاكتشافات، وأكثرها وضوحا، هي ظهور البرتغال وإسبانيا باعتبارهما القوتين الأعظم على المستوى الإقليمي، وتدهور حركة التجارة المتوسطية لفائدة حركة التجارة الأطلسية، وفقدان العالم الاسلامي لوضعه المركزي من الناحية التجارية[1].

بهذا كانت إسبانيا والبرتغال من أوائل القوى المستفيدة من جغرافية المتوسط، واتجهتا نحو التوسع، خاصة بعدما استطاع الاسبان القضاء على الحكم الاسلامي في الأندلس[2]، وذلك بسقوط "غرناطة"[3] سنة 1492م، والتي كانت بمثابة الأساس الذي لابد من تحطيمه كخطوة أولى نحو تحقيق الوحدة المسيحية في شبه الجزيرة[4]، فبعد القضاء على بني الأحمر[5] اتجهت الملكة "إيزابيلا" إلى الهجوم على السواحل الجنوبية.

هنا يكون المغرب الاسلامي قد دشن مرحلة الانهيار الشامل من خلال المنافسات المتواصلة، التي أعاقت إقامة حكم سياسي تابع للدولة من جهة، ومن جهة ثانية شكلت

---

(1)- محمد نبيل ملين، المرجع السابق، ص 06.

(2)- **سقوط الأندلس:** ورد هذا المصطلح في المصادر الاسلامية ليدل على حروب الاسترداد وذلك منذ سقوط بعض القواعد الأندلسية تحت سلطة ملوك إسبانيا النصرانية قبيل قيام غرناطة، وورد في المصادر الاسبانية بـ (La reconquista) أي استرداد الاسبان لأراضيهم من المسلمين، وبدأ منذ فترة ملوك الطوائف. ينظر:

- عبد الرحمن علي الحجي: التاريخ الأندلسي من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة 711-1492م)، دار القلم، دمشق، بيروت، ط2، 1981، ص532.

(3)- **سقوط غرناطة:** كان سقوط غرناطة آخر معقل للمسلمين في الأندلس في الثاني من يناير من عام 1492م، بعد أن استسلمت وسلمت بإتفاقية وقعها آخر الحكام المسلمين (أبو عبد الله الصغير) مع كل من فريديناند وإيزابيلا، وقد كان هذا السقوط نتيجة حتمية بعد حروب شنها الصليبيون على دويلات المسلمين في الأندلس طوال أربعة قرون، حيث عُرفت تلك الحروب الصليبية بحروب الاسترداد.

(4)- Sra Benosman Nacira, Esp Bendimerad :La primera deportación masiva humana de la epoca moderna estudio del caso de los Moriscos y de sus migraciones hacia el magreb central (1609- 1614), Tesis de doctorado, universidad de Tlemcen, 2011- 2012, p08.

- عبد الرحمن علي حجي، المرجع السابق، ص552.

(5)- **بنو الأحمر** (بالفرنسية: Nasrides، بالاسبانية: Nazarí): بني نصر أو النصريون أو بنو الأحمر، تقع دولتهم في الجنوب الشرقي لإسبانيا، ينتسبون لمؤسسها محمد بن يوسف بن محمد بن أحمد بن محمد بن حسين بن نصر بن قيس الأنصاري، وهي أسرة حكمت غرناطة في أواخر العصر الإسلامي بالأندلس، بحيث تزامن ظهورهم مع الفترة التي اضطربت فيها أحوال الأندلس وضعفت قوتها، حتى سقوط غرناطة في عصر آخر ملوك بني الأحمر أبو عبد الله محمد عام 1492م، أي ما بين 1232م-1492م. ينظر:

- أبي عبد الله بن الخطيب السلماني: رقم الحلل في نظم الدول، المطبعة العمومية، تونس، 1316هـ، ص115.

- أحمد محمد الطوخي: مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1997، ص ص 27-46.

قوى المغرب الاسلامي في هذه الفترة عجزا عن مقاومة الضغط الاقتصادي والسياسي للقوى المسيحية[1].

بحيث تزامن ظهور القوتين الايبيريتين بعد معركة حصن العقاب سنة 1212م مع التدهور السياسي للإسلام المغاربي وتفككه، وقد انطبع هذا التدهور على المستوى البعيد بخسارة الأندلس، واستقرار القوتين الايبيريتين على الشواطئ المغاربية، التي كانت تمثل بالنسبة لهما عمقا استراتيجيا من الناحيتين الجغرافية والتاريخية[2].

فقد أدى سقوط غرناطة إلى هجرة عدد كبير من مسلمي الأندلس نحو الضفة الجنوبية للمتوسط، خاصة الجزائر، فمثل هذا الفضاء الجغرافي ملاذا للهجرة الأندلسية، التي حملت مظاهر الحضارة الأندلسية، ومقومات نشاط بحري إسلامي ضد الإسبان، الذين اتخذوا من القضية الأندلسية ذريعة لاحتلال المناطق الساحلية الاستراتيجية بالجزائر، التي كانت تعاني من فراغ سلطوي وغياب شبه كلي للقوة العسكرية.

هذا ما شجع التدخلات الأجنبية على استباحة أراضيها، مقابل بروز الاسبان كقوة إقليمية استكملت وحدتها السياسية والدينية، واتجهت نحو التمدد الإقليمي خارج حدودها، كقوة هجومية نحو الجنوب، ودفاعية عن الشمال ضد عودة الموريسكيين[3]، والذين عجزت الدولة الزيانية عن حمايتهم أو الدفاع عنهم، وبهذا لعبت القوى الدولية إلى جانب

---

(1)- عبد القادر جغلول: الاشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، تر: فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، ط4، 1987، ص232.

(2)- محمد نبيل ملين، المرجع السابق، ص 06.

(3)- **الموريسكيون:** أو الموريسكي، من المصطلحات المتداولة في التاريخ العربي والاسلامي، بعض المصادر وظفت المصطلح بالمعنى العام والذي يعني المسلمين الذين كانوا يعيشون في شبه الجزيرة الايبيرية، وبعض المصادر ترى أن = هذا المصطلح يعني الإسبان المسلمون الذي تم تعميدهم بمقتضى مرسوم الملكين الكاثوليكيين في 14 فبراير 1502م، كان عددهم كبيرا في أراغون السفلى وجنوب بلنسية وفي غرناطة وأقل عددا في قشتالة، وذلك حسب معلومات سجلات الضراب الواردة في بعض المصادر الأوروبية، كما فرق المؤرخون بين مصطلح مدجن (بالاسبانية: Mudéjar)، وبين مصطلح موريسكي (بالاسبانية:Morisco)، حيث أن مصطلح مدجن يطلق على المسلمين الذين كانوا يعيشون تحت حكم المسيحيين الذين فتحوا واستردوا الأراضي الأندلسية، أما مصطلح موريسكي فيعني المسيحي الجديد أي المدجن الذي تنصر عنوة دون رغبة، ويرى بعض المؤرخين أن المصطلح مشتق من اللاتينية (Mauriscus) أو (Mauruskus)، كما أن كلمة موروس (Moros) أي مسلمين تطلق في بعض النصوص الاسبانية على عرب إسبانيا أو مسلمي الأندلس والمغرب، ينظر:

- جمال عبد الكريم: الموريسكيون تاريخهم وأدبهم، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة، ص 06-07.

- أنطونيو دونينغيث أورتيث، بيرنارد فانسون: تاريخ الموريسكيين حياة ومأساة أقلية، تر: محمد بنياية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، الإمارات العربية المتحدة، ط1، 2013، ص 07.

القوى المحلية دورا هاما في فرض واقع جيوسياسي جديد، كانت تبعاته واضحة على الجزائر.

إن المشاريع التي كانت تطمح إسبانيا والبرتغال إلى تحقيقها على أراضي البلدان المغاربية لم تكن مهددة إلا من طرف الدولة العثمانية، التي ظهرت على الساحة الشرقية للمتوسط بداية القرن 16م[1].

2.2. أوضاع الدولة العثمانية:

إلى جانب الأوضاع العامة التي ميزت ضفتي المتوسط الشمالية والجنوبية، والتي لعبت فيها القوى المغاربية والأوروبية دورا هاما مطلع القرن 16م، فإن الأوضاع الداخلية والخارجية للدولة العثمانية قد شهدت أيضا مجموعة من التطورات والتداعيات على المستوى الاستراتيجي، وعلى مستوى نمط السلطة السياسية.

اتسمت البدايات الأولى لتأسيس الإمارة العثمانية بطابعها القائم على الغزو، متأثرة بالظروف التاريخية والقوى المؤثرة في المنطقة، والتي فرضت على الإمارة التوجه نحو تبني الطابع العسكري، والاهتمام بتطويره في ظل تنامي التهديدات الخارجية.

على هذا الأساس اعتمدت الدولة العثمانية قبل فتح القسطنطينية[2] عام 1453م على قاعدة القبائل الغازية، التي تميزت بإيديولوجيتها الدينية الشعبوية، والتي تجسدت في

(1)- محمد نبيل ملين، المرجع السابق، ص 07.

(2)- **فتح القسطنطينية:** بالتركية المعاصرة (İstanbul'un Fethi)، وبالتركية العثمانية (استانبول فتحى أو قسطنطينيه فتحى)، هو مصطلح يطلق على سقوط مدينة القسطنطينية عامة البيزنطيين في يد العثمانيين المسلمين، ورد هذا التاريخ في المصادر الاسلامية بمصطلح "الفتح"، أما في المصادر المسيحية فورد بمصطلح "السقوط"، تم فتح المدينة من طرف السلطان العثماني "محمد الفاتح" الذي استغل الحرب الأهلية البيزنطية، وأتم استعداداته العسكرية بتشييد قلعة "الروملي" على الضفة الغربية للبوسفور، وبعد حصار دام عدة أسابيع قاده السلطان ضد حلف مكون من البيزنطيين والبنادقة والجنويين بقيادة قيصر الروم الامبراطور قسطنطين الحادي عشر، من يوم 05أفريل إلى 29 ماي سنة 1453م، شكل هذا الحدث نهاية الامبراطورية البيزنطية، ووبنجاح العثمانيين في دخول القسطنطينية ذات الموقع الاستراتيجي عند ملتقى قارتي آسيا وأوروبا اتخذوها عاصمة لهم تحت إسم إسلام بول أو استانبول، حيث تمكن العثمانيون نتيجة هذا الفتح من السيطرة على مضيق البوسفور والربط بين الأراضي العثمانية في آسيا الصغرى والممتلكات العثمانية الجديدة في القارة الأوروبية، وهذا ما أدى إلى تحسين وضعهم الاستراتيجي وسيطروا بشكل كامل على طريق التجارة المؤدي إلى البحر الأسود. ولمزيد من التفاصيل حول الفتح من وجهة نظر غربية يعتبر المصدر

تنظيمات الغزاة وفرق الدراويش[1]، وذلك إلى غاية القرن 15م، وهذا ما أعطى للعثمانيين الأوائل طابع القوة العسكرية[2].

إن طابع القوى القبلية المتاخمة للدولتين البيزنطية[3] والسلجوقية[4]، والتي تميزت بالتنظيم العسكري الصارم والأفكار المثالية الطوباوية، حملت الدولة العثمانية على تبني

يوميات الحصار لكاتبه نيقولو باربارو من أهم المصادر الغربية التي أرخت للحدث باعتباره كان موجودا أثناء الحصار ويتصف التقرير الذي سجله لنا بالتحيز للبنادقة. ينظر:

- حاتم عبد الرحمن الصحاوي ضمن مقدمة كتاب: نيقولو باربارو: الفتح الاسلامي للقسطنطينية يوميات الحصار العثماني 1453م، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 2002، 21-33-69-70.
- Gülrü Necipoğlu :From byzantine Constantinople to Ottoman Kostantiniyye creation of a cosmopolition capital and visual culture under sultan Mehmet, Sabancı university, Istanbul, June 5, September 4, 2010, p262.

(1)- **فرق الدراويش:** (بالتركية Derviş)، هم زهاد بعض الطرق الصوفية، كان لهم دور في التطورات الاجتماعية والسياسية في الفترة التكوينية للدولة العثمانية، وشكلوا سلطة دينية داخل المجتمع وسلطة روحية محفزة للجيوش العثمانية، وإلى جانب دورهم الديني وتربيتهم الصوفية، لعبوا دورا عسكريا من خلال تبني مفهوم الجهاد ضد أعداء دينهم، وعلى هذا الأساس شاركوا في الحملات العسكرية ولعبوا دورا هاما في إضفاء الشرعية على السلطة العثمانية بين المسلميين والأتراك سكان الأناضول، وتذكر بعض المصادر التركية كيف استطاع الدراويش فتح روميلي والعديد من المناطق، وبعد فتح القسطنطينية عام 1453م وبعد استمرار توغل الجيوش العثمانية في عمق أوروربا، كان شيوخ الطرق وقادة الدراويش الصوفيين يشكلون القوة الروحية الدافعة للجيوش العثمانية، خاصة وأن السلطان محمد الفاتح ومن بعده ابنه السلطان بايزيد قد فتحا المجال أمام إقامة التكايا. ينظر:

- Rıza yıldırım : Dervishes in early ottoman society and politics :A study of velayetnames as a source for history, Master’s thesis, Bilkent University, Ankara, September, 2001. p01, pp101-105.

(2)- مسعود ضاهر ضمن مقدمة كتاب نيقولاي إفانوف: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، تر: يوسف عطا الله، تقديم: مسعود ضاهر، دار الفارابي، 1988، بيروت، ط1، ص11.

(3)- **الدولة البيزنطية:** (بالانجليزية: Byzantium) تعرف بإسم الدولة الرومانية الشرقية، تمييزا لها عن الامبراطورية الرومانية القديمة، التي سقطت أواخر القرن الـ5م، وأيضا تمييزا لها عن امبراطورية الرومانية الغربية التي تم إحياؤها بداية القرن الـ9م في عصر شارلمان، وتجديدها في القرن الـ10م زمن أوتو السكسوني، تعرف الدولة البيزنطية في المصادر العربية بإسم "دولة الروم"، عاصمتها القسطنطينية، التي سميت نسبة إلى مؤسسها قسطنطين الكبير، فكانت بمثابة روما جديدة أو روما ثانية بعد أن فقدت روما أهميتها، يرى بعد المؤرخين أن تاريخ 330م هو بداية التاريخ البيزنطي، وأن تأسيس القسطنطينية يعتبر شكلا من أشكال الاصلاحات في إطار التحول التدريجي لإمبراطورية روما الوثنية إلى الإمبراطورية التي نسميها بيزنطة، التي كانت تتسع وتنكمش في العاصمة وما حواليها، لتمتد إلى حدود دولة الفرس والدول العربية في القطاع الشرقي وفي الشمال فيما وراء الدانوب والدول الغربية في الغرب. ينظر:

- جوزيف نسيم يوسف: تاريخ الدولة البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005، ص05- 08.
- ستيفن رنسيمان: الحضارة البيزنطية، تر: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1997، 06.

(4)- **الدولة السلجوقية:** أو دولة بني سلجوق أو دولة السلاجقة العظام تمييزا لها عن دولة السلاجقة اللاحقة التي ظهرت بعد تفككها، ينحدر السلاجقة من قبيلة "قنق" التركمانية، وتمثل مع ثلاث وعشرين قبيلة أخرى مجموعة القبائل التركمانية المعروفة بـ"الغز"، تعد سنة 429هـ البداية الفعلية لقيام السلطنة السلجوقية في خراسان، لأن طغرل بك باشر منذ ذلك التاريخ مهامه السياسية والقيادية والادارية، وأما اعتراف الخليفة العباسي به سلطانا والذي جاء متأخرا سنة 432هـ لم يكن سوى اعترافا شكليا ليضفي شرعية على السلطنة الناشئة، التي بسطت نفوذها على إيران والعراق والشام ووسط آسيا والأناضول، حيث أسهمت في توجيه الأحداث السياسية في المشرق الاسلامي ورسمت سياسة توسعية باتجاه العالم النصراني، وعند مقتل السلطان أحمد سنجر تفككت إلى عدة ولايات. ينظر:

شعارات شعبوية واضحة في استقطابها، لأن التنظيم القبلي كان يفسح المجال أمام القوى المقاتلة للبروز وتسلم السلطة المحلية(1).

على هذا الأساس اتجهت سياسة العثمانيين نحو هذه القوى إلى ضرورة حفظ مصالح الطرفين؛ من خلال إبقاء العثمانيين الأرض للقبائل لاستغلالها مقابل الحصول على الدعم العسكري وإرسال الضرائب إلى خزانة السلطة، وبهذا أصبحت هذه القوى بمثابة سلطة محلية، تمثل السلطة العثمانية على أراضيها، وتساهم في دعم المؤسسة العسكرية والنظام الجبائي(2).

في أوائل القرن 16م أي في عهد السلطان "سليم الأول" تغيرت استراتيجية الدولة العثمانية، بعد انتقال مركز الثقل من الغرب إلى الشرق، بفعل الأحداث التي ميزت الشرق العربي من جهة، ومن جهة ثانية كانت الدولة العثمانية قد بلغت مرحلة من التشبع في توسعاتها في الغرب نهاية القرن 15م(3)، والتي وصلت إلى نهر التونا(4) فلم يعد فيها ما يدعو إلى الخطر، وعلى هذا الأساس كانت الظروف تقتضي تدعيم الوحدة الدينية والسياسية داخل الدولة والتوجه نحو الشرق من أجل التصدي للتهديدات الخارجية(5)، ولعل أبرزها التصدي للخطر الصفوي(6).

- عبد النعيم محمد حسنين: دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1975، ص18، 34-38، 115-116.
- علي محمد محمد الصلابي: دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، مؤسسة إقرأ، القاهرة، ط1، 2006، ص19، 30.

(1)- مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص12- 16.

(2)- نفسه، ص 12-16.

(3)- عبد القادر غالية: قيام الدولة العثمانية وصراعها مع الدول الغربية في شمال إفريقيا، موفم للنشر، الجزائر، 2018، ص47.

(4)- **نهر التونا:** هو نهر الدانوب، والأتراك يسمونه نهر التونا.

(5)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 15- 16.

(6)- **الدولة الصفوية:** قامت هذه الدولة على يد الشاه إسماعيل بن حيدر بن صفي الدين الصفوي سنة 1501م في أردبيل في بلاد فارس (إيران)، وفي فترة سابقة أسس الشيخ صفي الدين الأردبيلي سنة 1300م طريقته الصوفية لتتحول إلى حركة سياسية لاحقا، فقد اكتسبت الطريقة الكثير من الأتباع بسب الدور الذي لعبته في ظل الإعصار السياسي في إيران، بحيث بلغ نفوذها وتأثيرها للحد الذي جعل قادتها يتوسطون بين الحكام السياسيين وخصومهم، حيث استطاع الصفويون الوصول إلى السلطة وبسط النفوذ على مناطق واسعة من إيران، أذربيجان، أرمينيا، العراق، جورجيا، وأفغانستان وأجزاء من تركيا وباكستان وتركمانستان وأوزباكستان وسوريا، واستطاعوا إنشاء تنظيم سياسي وعسكري مكون من رجال القبائل التركمانية المسماة القزلباش (Kızılbaş: أصحاب الرؤوس الحمراء وهذا شعار، وهو عبارة عن قلنسوة حمراء ذات إثني عشر شقة تلف حول العمامة)، وذلك أثناء زعامة جنيد ثم حيدر، كما وظف

هكذا فإن السلطان "سليم الأول" عندما تسلم السلطة جعل أول المهمات التي ينبغي عليه إنهاؤها هي تأمين الوحدة الداخلية[1]، فقد شكل الصراع على وراثة العرش العثماني حيزا كبيرا من تاريخ الدولة العثمانية، ومثل نقطة ضعف للسلاطين العثمانيين، استفادت منه القوى المحيطة بهم والمجارة لهم، واستغلته لتنفيذ سياستها في المنطقة[2].

على هذا الأساس اتجه "سليم الأول" نحو تحقيق الوحدة الداخلية ثم التوجه نحو التحرر من الضغط الخارجي، من خلال توجيه سياسة الدولة نحو الشرق وذلك من أجل التصدي للخطر الصفوي في أوساط التركمان.

حيث إلتفت القبائل التركمانية حول الصفويين، وذلك منذ التحولات التي تلت فتح القسطنطينية، والتي حملت العثمانيين على إحداث تغييرات في البنية الاقتصادية لتحقيق المركزية من خلال انتزاع التيمارات الإقطاعية[3] من أيدي التركمان، الذين توجهوا لدعم الدولة الصفوية[4]، إضافة إلى تغيير طرق المواصلات بعد إكتشاف أمريكا، يضاف إلى ذلك إشتداد الإضطراب في المناطق التابعة للدولة العثمانية في أوروبا.

فبعد تمتين "سليم الأول" لسلطته الداخلية تمكن من التفرغ لمواجهة الخطر الصفوي على الحدود الشرقية للدولة العثمانية، والذي وصل إلى حد الصدام في ميدان

=الصفويون سلطتهم الروحية بوصفهم أقطاب أحد السلاسل الصفوية لأغراض سياسية من أجل التأسيس لوحدة وطنية في ظل وحدة مذهبية. ينظر:

- موسى بن محمد آل هجاد الزهراني: الدولة الصفوية الإثني عشرية النشأة والآثار وعوامل الانهيار، دار الدراسات العلمية، السعودية، 2016، ص12، 24-27، 36-37.

- كولن تيرنر: التشيع والتحول في العصر الصفوي، تر: حسين علي عبد الساتر، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، بغداد، العراق، ط1، 2008، ص 116-118.

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص16

(2)- أحمد حسين عبد الجبوري، مخلف عبد الله صالح: الصراع على وراثة العرش العثماني وأثره على إمارة دلغادر التركمانية (1481-1522)، بحث ضمن جلسات المؤتمر الدولي الثاني للعلوم والآداب في جامعة بابل، العراق بالتعاون مع جامعة ليفربول جون موريس، المملكة المتحدة، 7-8 آذار، 2018، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ع4، 2018، ص209

(3)- **التيمارات:** جمع تيمار (بالتركية:Timar)، وهي كل أرض تمنح لشخص أو أكثر بشروط خاصة مقابل وظيفة معينة، ولا تقل وارداتها السنوية عن عشرين ألف آقجة (Akçe وهي قطعة نقدية فضية صغيرة، ضربت في عهد السلطان أورخان)، وكان التيمار في الفترة التي سبقت الحكم العثماني يسمى بنظام الإقطاع، وقد انقسمت الأراضي الإقطاعية في الدولة العثمانية إلى ثلاثة: تيمار، زعامت، خاص. ينظر:

- سهيل صابان، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيةالتاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000، ص20، 76.

(4)- موسى بن محمد آل هجاد الزهراني، المرجع السابق، ص38.

جالديران[1] في أوت 1514م، صدام كانت له نتائجه الايجابية على الدولة العثمانية على الرغم من التداعيات الناتجة عنه وتذمر الجيش العثماني[2]، فقد كان من تداعيات الحملة على إيران انتشار الفوضى وانعدام الانضباط العسكري، الذي كان نتيجة للتوتر في نسق السلطة الأعلى، وصراع السلطة بين طبقة السباهيين[3] والروميليين[4]، بحيث حاولت كلتا الجهتين استخدام الانكشاريين لصالحهما[5].

أما التداعيات الايجابية لمعركة جالديران فقد تمثلت في ضم الأناضول الشرقية نهائيا إلى الدولة العثمانية، والذي كانت له نتائج استراتيجية واقتصادية هامة، فقد حمت الهضبة الأناضولية في الشرق الدولة العثمانية من الغزاة القادمين من أواسط آسيا[6].

حيث تمكن العثمانيون من بسط نفوذهم على أقصى الشرق وشرق الأناضول عن طريق الالحاق، أو بواسطة المعاهدات التي عقدتها الدولة مع الأسر الحاكمة ورؤساء القبائل المتنفذة في تلك الجهات، وبضم الدولة العثمانية هذه المناطق إلى ممتلكاتها

---

(1)- **جالديران:** أو تشالديران(بالتركية çaldiran)، اسم سهل يقع في الشمال الغربي لمدينة تبريز عاصمة إقليم أذربيجان، شرق بحيرة وان في غرب إيران.

(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص21-22.

(3)- **السباهيين:** من السباهية، (بالتركية:Sipahi) اللفظ في الأصل سباهي، نسبة إلى سباه جند، وهم جنود فرسان عثمانيون على درجات كانوا مقيمين في الديالات (المزارع) في الأراضي، التي أقطعوا عشرها وبدل محصولها ورسوم فراغها وانتقالها بصفتهم غزاة، وكانوا معفيين من جميع التكاليف، إلا انهم كانوا ملزمون بدفع ضريبة الخراج لخزينة الدولة، فضلا عن إلزامية مساهمتهم في تزويد الحملات العسكرية التي تقوم بها الدولة في المناطق المجاورة لإقطاعاتهم أو التي تمر عليها في طريقها بما تحتاج دعما لوجيستيا، أما وقت السلم فكانوا يحافظون على الطرق وتحسين الزراعة، كما تجدر الاشارة إلى أن تشكيلة هذه الفرق كانت تتطرأ عليها تغييرات منذ تأسيس الدولة العثمانية، وعلى هذا الأساس لا يجب تعميم مظهر واحد من مظاهر هذه التشكيلة على كل المناطق التي كانت خاضعة للعثمانيين. ينظر:

- محمد أحمد دهمان: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1990، ص88.
- مذكرات خير الدين بربروس، تر: محمد دراج، دار الأصالة، الجزائر، ط2، 2013، ص24.

(4)- **الروميليين:** نسبة لروملي، ذكر المصطلح في بعض المصادر بمعنى البلاد التي يسكنها الأتراك العثمانيون، وهي بلاد الأناضول، في حين فرقت بعض المصادر بين مصطلح الروملي (بالتركية Rumeli) ومصطلح الروملي الصغرى(بالتركية Rumeli-i suğra)، بحيث أن الروملي يطلق على أراضي الدولة العثمانية في أوروبا، في حين أن الروملي الصغرى يطلق على إيالة الأناضول، اتخذت من آماسيا مركزا لها، وذلك في بدايات العهد العثماني، وسميت أيضا بإيالة الروم لما أصبحت سيواس مركزا لها. ينظر:

- محمد أحمد دهمان، المرجع السابق، ص84.
- سهيل صابان: المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانية التاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000، ص129.

(5)- إيرينا بيتروسيان: الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006، ص133.

(6)- إسماعيل أحمد ياغي: الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3، 2002، ص57

أصبحت تسيطر على طريق تجارة الحرير تبريز[1]، حلب[2]، بورصة[3] مما جعل هذه المراكز الغنية مصادر دخل عظيمة لخزينة الدولة على المدى البعيد[4].

ومن النتائج التي ترتبت جزئيا على الصراع مع الصفويين أيضا هي تحرك العثمانيين جنوبا[5] نحو دولة المماليك[6]، الذين شكلوا القوة الثالثة ذات الوزن في العالم الاسلامي بسيطرتهم على مصر والشام والسيادة على الحجاز واليمن[7]، إذ شكل المماليك آخر عائق أمام "سليم الأول" نحو وصوله إلى سدة الزعامة السياسية والروحية للعالم الاسلامي[8]، بعد تحييد الصفويين، بحيث يتشابه تاريخ كل من دولة المماليك والدولة العثمانية في أوجه كثيرة، فكلتاهما مثلتا ثيوقراطية عسكرية عملت تحت راية الاسلام، كشكل من أشكال الإدارة التي تعود فيها السلطة إلى رجل الدين أو للمؤسسة الدينية[9].

---

(1)- **تبريز:** مدينة تقع في الشمال الغربي من إيران، بالقرب من الحدود التركية، استولى عليها الشاه إسماعيل الصفوي سنة 1501م، وجعلها عاصمة لدولته. ينظر:
- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981، ص 188، 189.
(2)- **حلب:** مدينة تقع شمال سوريا.
(3)- **بورصة:** مدينة تقع شمال غرب القسم الآسيوي للدولة العثمانية، عرفت بإسم بروس خلال عهد الامبراطورية الرومانية، سقطت في يد العثمانيين عام 1317م. ينظر:
- عبد الحكيم العفيفي: موسوعة 1000 مدينة إسلامية، أوراق شرقية، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص108-109.
(4)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 20-22.
(5)- ألبرت حوراني: تاريخ الشعوب العربية، تر: أسعد صقر، دار طلاس، دمشق، ط1، 1997، ص249.
(6)- **دولة المماليك:** هي إحدى الدول الاسلامية التي قامت على أنقاض الدولة الأيوبية، حيث أسس المماليك في منتصف القرن 13م دولة مترامية الأطراف شملت مصر وبلاد الشام، وامتد حكمهم على مدى ثلاثة قرون تقريبا، يقسم المؤرخون الدولة المملوكية إلى دولتين، دولة المماليك البحرية، الذين حكموا ما بين (1260-1382م)، وهم خليط من الترك والمغول، أسكنهم الأيوبيون بجزيرة في النيل (جزيرة الروضة)، دولة المماليك البرجية، الذين حكموا ما بين (1382-1517م)، سميوا هكذا نسبة للأبراج التي كانوا يقطنونها في القلعة أة في أرجاء المدينة، ومعظمهم ينتسب إلى الجنس الجركسي، على أن المؤرخين يتفقون على اعتبار المماليك خليط من الاجناس المختلفة من بلاد القفجاق، القوقاز، الترك، المغول، الجراكسة، والصقالبة، استقدمهم العباسيون الأوائل واستخدموا في الوظائف الكبرى في الدولة، وازداد نفوذهم وأصبحوا عنصرا هاما في المجتمع والجيش الاسلامي، وجنحوا إلى الاستقلال بولاياتهم في فترة ضعف الخلفاء العباسيين، وتحولوا إلى سلطة حاكمة اتبعت نمطا وظيفيا في الحكم. ينظر:
- عمار محمد النهار: الدراسات النظرية في عصر دولة المماليك البحرية 1250- 1382م، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، ع117- 118، كانون الثاني، حزيران، 2012، ص245.
- وليم موير: دولة المماليك في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، تر: محمود عابدين، سليم حسن، ط1، 1995، ص39-40.
- مفيد الزيدي: موسوعة التاريخ الاسلامي العصر المملوكي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2009، ص20-21.
- أحمد مختار العبادي: التاريخ الأيوبي والمملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، د س، ص07-08.
(7)- إسماعيل أحمد ياغي، المرجع السابق، ص57.
(8)- محمد دراج، المرجع السابق، ص23.
(9)- نيقولاي إفانوف، المرجع السابق، ص53.

تطلع العثمانيون إلى دخول الشام، حيث التقى الجيشان العثماني والمملوكي في سهل مرج دابق شمال حلب في أوت 1516م، واشتبكا في معركة كبيرة أسفرت عن انتصار العثمانيين وهزيمة المماليك، فدخل السلطان "سليم الأول" مدينة حلب[1]، التي تعتبر من أبرز الولايات العربية التي خضعت للنفوذ العثماني المباشر، وذلك لقربها من مركز السلطة العثمانية، وموقعها الاستراتيجي المتميز على طريق المواصلات التجارية، هذا الموقع أهلها لتصبح محطة لحشد الجيوش العثمانية[2].

على الرغم من تشابه التركيبة العسكرية للعثمانيين والمماليك إلا أن التفوق كان عثمانيا؛ فلم تختلف القوات المسلحة العثمانية من حيث التكوين عن القوات المملوكية، فالنظام في كليهما مملوكي، إلا أن تفوق العثمانيين يعود إلى سياسة السلاطين في إحداث توازن استراتيجي بين فئات العسكر، إضافة إلى الظروف التاريخية التي كانت تحيط بالعثمانيين، والتي جعلتهم دائمي الاستعداد دفاعيا وهجوميا، عكس المماليك الذين كانوا يعيشون في حالة من الاستقرار بعد زوال الخطر المغولي والصليبي[3].

من حلب سار السلطان "سليم الأول" إلى لبنان ثم فلسطين، ومنها عبر إلى مصر عبر صحراء سيناء[4]، حيث بسط العثمانيون النفوذ على مصر بعد معركة الريدانية[5] سنة 1517م، وترك بها السلطان "سليم الأول" حامية عثمانية، وعين "خايربك" أول أمير أمراء عليها[6]، وعمل السلطان على الاحتفاظ ببقية القوى المملوكية، للاستفادة منهم

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص23.
(2)- حسن علي عبد الله، بان راوي شلتاغ: التقسيمات الإدارية لولاية حلب 1866-1918، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العراق، ع1، د س، ص62.
(3)- ابن زنبل الرمال: آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوريمع سليم العثماني، تح: عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1998، ص58.
(4)- محمد دراج، المرجع السابق، ص23.
(5)- **الريدانية:** قرية شمالي القاهرة، بين مطرية والجبل الأحمر بمصر.
(6)- يوسف الملواني: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تح: محمد الشستاوي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1999، ص 108.

إداريا في حكم البلاد نظرا لخبرتهم، وجعلهم قوة عسكرية مساعدة لقوة الباشا العثماني في مصر للقضاء على تمردات البدو[1].

تجدر الإشارة إلى أن دخول العثمانيين لمصر يرتبط بدخولهم الشام، على اعتبار خضوعهما لسلطة الدولة المملوكية، فقد كان القطر المصري والقطر الشامي في عهد المماليك يشكل دولة واحدة، يتشارك فيها القطران نفقات الحملات العسكرية[2]، ومن جهة ثانية كانت التوسعات العثمانية تتم بمساهمة كبيرة من الجيش الانكشاري، حتى وصلت السلطة العثمانية إلى الحجاز واليمن[3].

كان لانتصار الجيوش العثمانية على المماليك، ودخولهم إلى مصر آثار عميقة ليس على مصر فحسب، بل على كل المنطقة العربية التي كانت خاضعة لنفوذ المماليك، ذلك أن النفوذ العثماني شمل بالاضافة إلى مصر سائر بلاد الشام واليمن والحجاز والحبشة وشرق السودان واريتيريا والصومال، وجميع السواحل المطلة على البحر الأحمر، وفتح لها الطريق إلى المحيط الهندي عن طريق البحر[4]، وعلى الرغم من أن الدخول العثماني للأقاليم العربية كان قد وضع نهاية للدولة المملوكية في الشام ومصر، إلا أن هذا أعاد تشكيل شخصية واهتمامات السلطة العثمانية ذاتها[5].

من هنا فإنه يمكننا أن نستخلص النتائج المباشرة التي ترتبت عن دخول العثمانيين إلى مصر:

- انتقال البلاد العربية التي كانت تحت نفوذ دولة المماليك إلى ممتلكات الدولة العثمانية، مما ترتب عنه انتقال الامكانيات الاقتصادية التي كانت تختص بها هذه المنطقة إلى الدولة العثمانية، الأمر الذي أهلها لأن تكون في موضع يمكنها من فرض سيطرتها على

(1)- محمد بن أبي السرور البكري: الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تح: عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1997، ص05.
(2)- ابن أجا، المصدر السابق، ص19.
(3)- محمد عمر مروان، المرجع السابق، ص 326.
(4)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 23- 24.
(5)- أسامة محمد أبو نحل: حركات التمرد في مصر في بداية العهد العثماني(1517-1524) والنتائج المترتبة عليها، جامعة الأزهر، غزة، فلسطين، 2003، ص05.

المضائق المائية الرئيسية[1]: مضيق هرمز[2]، مضيق باب المندب[3]، مضيق جبل طارق[4]، والتي تعد من أغنى مراكز طرق عبور التجارة في العالم، وهكذا فقد تضاعفت واردات الدولة العثمانية، ومستقبلا سوف يكون بوسع السلطان الجديد "سليمان القانوني" (1520-1566) أن يمول خططه للقيام بفتوحات عالمية[5].

- بعد بسط العثمانيين النفوذ على مصر بدأت تتوافد طلبات التبعية والاستنجاد بالسلطان العثماني أثناء تواجده بها، وحتى بعد عودته إلى اسطنبول؛ حيث قدم وفد شريف مكة "محمد ابن الشريف بركات" إلى القاهرة حاملا معه مفاتيح الحرمين الشريفين إلى السلطان العثماني كرمز لخضوعه، وكإعتراف بالسيادة العثمانية على الأراضي المقدسة الاسلامية[6]، إضافة إلى الوفد الذي أرسله أهالي الجزائر، فيما بعد، إلى مصر ثم اسطنبول، والذي سوف نتطرق له لاحقا.
- من الآثار الدينية والسياسية الأخرى التي انعكست على مستقبل الدولة العثمانية نتيجة لدخول مصر، هي اصطحاب السلطان العثماني للخليفة العباسي "المتوكل على الله" معه إلى اسطنبول، وما تبع ذلك من انتقال الزعامة الروحية والسياسية للعثمانيين[7]، واتفق أغلب المؤرخين على أنه منذ هذه الفترة حمل كل سلطان عثماني لقب أمير المؤمنين وخليفة المسلمين، وانتقلت الدولة العثمانية من السلطنة إلى الخلافة.
- كان ضم المناطق العربية وخاصة مكة والمدينة إلى الدولة العثمانية يشير إلى مرحلة جديدة لم تعد فيها الدولة العثمانية دولة حدودية، وأخذ سلاطينها يعتبرون أنفسهم حماة

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 24.

(2)- **مضيق هرمز:** أحد أهم المضائق البحرية في العالم، عن طريقه يتم الانتقال من الساحل العربي إلى الساحل الإيراني.

(3)- **مضيق باب المندب:** يعد مضيق باب المندب من أهم الممرات المائية الاستراتيجية، فهو البوابة الجنوبية للبحر الأحمر، والمجال الذي يربطه بخليج عدن ومنه إلى البحر العربي، فالمحيط الهندي ثم إلى جنوب شرق وشرق آسيا على المحيط الهادي.

(4)- **مضيق جبل طارق:** هو ممر مائي، يفصل شبه الجزيرة الايبيرية عن المغرب الأقصى، بعرض 12.8كلم بين مدينة سبتة المغربية وجبل طارق، كان يسمى درب الزقاق، ثم أصبح يعرف منذ الفتح الاسلامي بمضيق جبل طارق نسبة لطارق بن زياد الذي عبره في بداية الفتوحات الاسلامية نحو الأندلس سنة 711م. ينظر:

(5)- خليل انالجيك: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد أرناؤوط، دار المدار الاسلامي، بيروت، ط1، 2002، ص 55- 56.

(6)- منصور عبد الحكيم: الدولة العثمانية من الإمارة إلى الخلافة وسلاطين بني عثمان، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة، ط1، 2013، ص215.

(7)- محمد دراج، المرجع السابق، ص26.

كل العالم الاسلامي، وليسوا حماة لحدودهم فقط، وفي الواقع أن المميزات السياسية لهذا المفهوم الجديد ستبرز خلال العهد اللاحق[1].

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن إشكالية انتقال الخلافة إلى العثمانيين قد أثارت جدلا تاريخيا بين مؤرخي التاريخ العثماني والمهتمين بالفكر السياسي الإسلامي بشكل عام، حيث اتفق بعض المؤرخين على أن الفترة التي دخل فيها العثمانيون مصر، واستلام السلطان سليم الأول الخلافة من الخليفة العباسية، هي الفترة التي أصبحت فيها الدولة العثمانية تمثل خلافة إسلامية[2].

فيما يرى البعض الآخر أن استلام الخلافة من الخليفة العباسي المتوكل لا يوجد عليه دليل تاريخي، ذلك أن هذه القضية أثيرت لأول مرة في عهد السلطان "سليمان القانوني"، ونوقشت من ناحية دينية أكثر، وذلك من خلال مخطوط "خلاص الأمة في معرفة الأئمة" للصدر الأعظم "لطفي باشا"، والتي تعرض فيها بالنقد للرأي القائل بضرورة أن يكون الخليفة من قريش، وحرص على تفنيد هذا الرأي مستندا على شروط الخلافة ومهام الخليفة، والتي يجدها تنطبق على السلاطين العثمانيين، والجدير بالذكر أنه من خلال هذه الرسالة ورد ذكر السلطان "سليمان القانوني" على أساس أن "لطفي باشا" عاش في فترة حكمه من جهة، ومن جهة ثانية لم يرد إسم السلطان "سليم الأول" وعلاقته بالخلافة، وهذا ما يدل على أن هذه القضية أثيرت انطلاقا من فترة "سليمان القانوني"، إضافة إلى أنه تحدث أيضا حول أحقية جميع السلاطين العثمانيين بلقب "الخليفة" بصفة عامة، على الرغم من عدم انحدارهم من النسب القرشي[3].

(1)- خليل انالجيك، المرجع السابق، ص 55- 56.
(2)- ينظر:
- منصور عبد الحكيم، المرجع السابق، ص216.
- محمد دراج، المرجع السابق، ص 26.
- محمد فريد بك، المرجع السابق، ص96.
- سعيد أحمد برجاوي، المرجع السابق، ص ص100-101.
(3)- لطفي باشا: خلاص الأمة في معرفة الأئمة، تح: ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2001، ص ص05-08، ص ص29-68.

تم إعادة التطرق لهذه المسألة خلال القرن 18م في كتاب المؤرخ والدبلوماسي "Mouradgea d'Ohsson" "مرادج دوسون"، والمعنون بـ "الصورة العامة للامبراطورية العثمانية"، والذي يرى من خلاله أن العباسيين تنازلوا عن الخلافة لصالح "سليم الأول"، وعلى اعتبار أن العثمانيين لم يكونوا من نفس العرق، فإن تنازل آخر خليفة عباسي لهم عن الخلافة، إضافة إلى تسليم مفاتيح الكعبة لهم من طرف شريف مكة فإن هذا أكسبهم حسب رأي "مرادج دوسون" شرعية دينية، ومنذ 1517م أصبح كل السلاطين العثمانيين يحملون لقب "الخليفة"(1)، لكن هذا الكتاب لم يتضمن أي دليل تاريخي، كما أن هذا الرأي الذي يتمحور حول "تنازل العباسيين لصالح العثمانيين" قد تبنته العديد من الكتابات التي نقلت عن "مرادج دوسون".

وتم إعادة التطرق إلى هذه القضية مطلع القرن الـ 20م، من خلال بعض الكتابات الأوروبية، والتي درستها من ناحية معرفية مختلفة، ولعل أشهر هذه الكتابات كتاب "Thomas Arnold" "توماس أرنولد"، والذي نظر إلى الموضوع من وجهتين، الأولى أنه حصر الموضوع في نطاق ابستمولوجي مؤكدا على اعتبار لقب "الخليفة" لم يكن متداولا في عهد "سليم الأول"، وحتى في عهد السلاطين السابقين، ولكن معناه كان موجودا، وعلى هذا الأساس لم يكن لدخول مصر علاقة باستخدام اللقب التقليدي للعباسيين، وهذا ما يتجسد في نظره في الطريقة التي استخدمها مفتي "بورصة" وقاضيها في تهنئة السلطان "سليم الأول" بدخول مصر، حيث لم يستعملا الأسماء التقليدية للخلفاء العباسيين كـ"أمير المؤمنين"، لأن السلطان العثماني لا يعتبر في نظره خلف لآخر خليفة عباسي، وتجسد حسب رأيه أيضا في بقاء لفظ "السلطان" هو المتداول في خطبة دخول مصر وباقي الخطب، ولم يوظف لقب "الخليفة" أيضا في صك العملة في هذه الفترة، ومن جهة ثانية يرى أن السلطان "سليمان ابن سليم" لم يستعمل لقب "خليفة" في رسائله إلى والده، وحتى السلاطين والملوك لم يستعملوا هذا اللقب، أما الوجهة الثانية التي يتبناها

---

(1)- D'Ohsson.A, Tableau général de l'empire othoman, T1, de l'imprimerie de Monsieur, Paris, 1788, pp269-270.

"توماس أرنولد" هي أن "السلطان القانوني" عندما كان يستعمل لقب "أمير المؤمنين" كان يسنده إلى أمير مكة، لكنه لم يلقب نفسه بلقب "خليفة"[1].

كما يرى المؤرخ "Carlo Nallino" أن هذا اللقب لم يستخدم رسميا إلا خلال القرن 18م، إلا أنه مع القرن 16م بدأ العلماء والقضاة في الإشارة له كلفظ وليس له أي علاقة بالممارسة السياسية، إضافة إلى أن انتقال الخلافة حسب رأيه إلى "سليم الأول" لم يكن شرعيا وهو بهذا يتفق مع رأي "D'Hosson"، مستندا على اعتبار أن هذا الانتقال لا يوجد حوله دليل تاريخي، إضافة إلى أن هذا الانتقال لم يحترم آليات التوريث الخاصة بالخلافة على أساس أن السلطان "سليم الأول" ليس من نسب قرشي[2].

وعلى هذا الأساس نواجه ضمن قضية إنتقال الخلافة مجموعة من الإشكاليات المتداخلة، الأولى هي أن بعض المؤرخين اعتبروا انتقال الخلافة إلى العثمانيين كان منذ فترة دخول "سليم الأول مصر"، في حين يرى البعض الآخر أن هذه القضية تم التطرق لها لأول مرة في فترة السلطان سليمان، والإشكالية الثانية هي نفي صفة الخلافة عن العثمانيين لفظا وبقاء معناها لكن في إطار من التبعية لأمير مكة، أو نفيها كليا واعتبارها غير شرعية.

للخروج برأي توفيقي يمكن القول أن دخول مصر فتح المجال واسعا أمام السلطان "سليم الأول" ليتزعم السلطة الروحية للعالم الاسلامي، ذلك أنه لم يبق على الساحة السياسية الاسلامية قوة إسلامية منافسة على هذه السلطة، وعلى هذا الأساس حتى ولو لم يتم التطرق لقضية الخلافة من ناحية فقهية في عهد "سليم الأول"، ولم يتم مناقشتها واكتفت أغلب المصادر بذكر حادثة إنتقال الخلفية العباسي إلى اسطنبول وتسليم الخلافة لـ "سليم الأول"، فإن السلطة الروحية الرمزية انتقلت فعليا لـ "سليم الأول"، وهذا ما تدل

---

(1)-Thomas W. Arnold, The Caliphate, Oxford at the Clarendon Press, London, 1924, pp139-158.

(2)- Carlo Alfonso Nallino, Note sur la nature du « califat » en généralet sur le prétendu « califat ottoman », Trad, de la 2eme édition italienne, Ministère des affaires étrangères, Rome, 1919, p32.

عليه توالي طلبات الاستنجاد به بعد دخول مصر من قبل الشعوب الاسلامية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية نرى أن سبب تركيز المؤرخين على فترة "سليمان القانوني" في الحديث عن هذه القضية يعود إلى أن أول مصدر تحدث عنها يعود إلى هذه الفترة وهو مخطوط "خلاص الأمة".

أما من ناحية اعتبار أن لفظ "خليفة" لم يكن متداولا في حين أن معناه كان متداولا لكن في إطار من التبعية، يمكن القول أن معنى الزعامة الروحية للعالم الاسلامي يمكن أن يكون بدأ في عهد السلطان "سليم الأول"، وذلك بعد القضاء على المنافسين الروحيين للعثمانيين، وهم الصفويين والمماليك، أما لفظ "الخليفة" فبدأ تداوله إذا ما استندنا على بعض المصادر منذ عهد السلطان "سليمان القانوني" في ظل الدور العسكري الذي لعبته الدولة العثمانية، وذلك من خلال المراسلات بين السلاطين، حتى نهاية الدولة العثمانية، حتى أن بعض الدول الاستعمارية عندما كانت تتعامل مع الشعوب المسلمة في الهند وجنوب إفريقيا في مراسلاتها كانت تذكر لقب الخليفة العثماني على الرغم من أن هذه المناطق لم تكن تحت سلطة العثمانيين[1].

وعلى هذا الأساس شكل العثمانيون منذ عهد السلطان "سليم الأول" سلطة روحية للعالم الاسلامي، في ظل عدم وجود وريث إسلامي قادر على تبني القضايا الاسلامية بعد العباسيين، هذه السلطة تجسدت بشكل فعلي في فترة حكم السلطان "سليمان القانوني" من خلال تداول مصطلح الخلافة رسميا في المراسلات والوثائق من وجهة نظر سياسية، وتداوله من وجهة نظر دينية تدل على أحقية العثمانيين بالخلافة بعد مناقشتها فقهيا[2]، كما

---

(1)- يوسف حسين عمر: الدبلوماسية البريطانية اتجاه سياسة الجامعة الاسلامية 1876-1909م، ورقة بحثية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، ص ص 231-234.

(2)- للمزيد ينظر:

- خليل انالجيك، المرجع السابق، ص 55- 56.
- مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 09.
- Martin Kramer, Islam Assembles, The advent of the Muslim congresse, Columbia university press, New york, USA, 1986, pp 55-56.
- Jean François Legrain : L'idée de Califat universel et de congrès islamique face à la revendication de souveraineté nationale et aux menaces d'écrasement de l'empire ottoman, Maison de l'Orient et de la Méditerrannée, Lyon, France, 2006, pp16-17.

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أنه لا يسعنا الاسترسال في مناقشة هذه الإشكالية، خاصة من خلال الكتابات التاريخية، فقد تطرقت العديد من الكتابات العربية والتركية والأوروبية إلى مناقشتها، والتي من الممكن إفرادها بالبحث مستقبلا، من خلال إجراء مسح شامل لمجموع تلك الكتابات وموقفها من قضية انتقال الخلافة إلى العثمانيين.

في الأخير، لم يكن ضم الأقطار العربية إلى الدولة العثمانية نتيجة احتلال بالمعنى الكلاسيكي للكلمة، بل كان بمثابة تبديل سلطوي أملته رغبة البلدان العربية في الإصلاح الإجتماعي، ففي نهاية القرن 15م ومطلع القرن 16م كانت الدول الاسلامية الكبرى تعيش حالة من التفكك الداخلي العميق، وسلطة شكلية[1]، خاصة ما يتعلق بدول المغرب الاسلامي، والتي سوف تدخل مرحلة جديدة من تاريخها تلعب فيها الدولة العثمانية دورا هاما.

(1)- مسعود ضاهر، المرجع السابق، ص 09.

الفصل الأول

السلطة وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية

1. السلطة وجهود عروج وخير الدين.

1.1. جهود عروج.

2.1. جهود خير الدين.

2. إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية والقضية الأندلسية.

1.2. القضية الأندلسية في الخطاب التاريخي.

2.2. السلطة والعنصر الأندلسي.

3. إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال الاسطوغرافيا

1.3. إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية في المصادر المحلية والأجنبية.

2.3. إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال الاسطوغرافيا الحديثة والمعاصرة

الفصل الأول: السلطة وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية

1. السلطة وجهود عروج وخير الدين:

في ظل فراغ السلطة وصراع الحكم بين السلطات المحلية والعجز عن التصدي للهجمات الاسبانية التي ميزت الجزائر نهاية القرن 15م وبداية القرن 16م، اضطر سكان الجزائر إلى الاستنجاد بسلطة أكثر جدية، بعدما تأرجحت علاقات السلطة المحلية مع الاسبان ما بين الخضوع والمقاومة، والعجز عن مجابهة القوة الاسبانية الناشئة، فهذا الصراع هو وجه من أوجه المخاض الذي أفرزته الأوضاع التاريخية، والذي سيفضي إلى تغييرها.

المقصود ضمن هذا السياق بفراغ السلطة ليس ذاك الفراغ الناتج عن إبعاد الحاكم أو وفاته، وإنما فراغ سلطوي، أي وجود سلطة لكنها عاجزة عن الدفاع عن البلاد والتعبير عن مفهوم الدولة وعلاقتها بالمجتمع، ففي هذه الفترة في الجزائر تصارعت أكثر من سلطة محلية على الحكم، هذا ما أدى إلى تعفن النظام السياسي من جهة، ومن جهة ثانية أدى هذا الوضع إلى فراغ مؤسساتي كبير، خاصة ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية التي من شأنها الدفاع عن الجزائر في هذه الفترة.

في خضم هذه الظروف ظهر الإخوة بربروس[1] في عرض البحر الأبيض المتوسط[1]، حيث لعبا دورا هاما في تعجيل الأحداث السياسية في المنطقة[2]، فقد كانت

---

(1)- **الإخوة بربروس:** هم أربعة: عروج، خير الدين، إسحاق، وإلياس، اختلفت المصادر حول إسم والدهم لكن على الأغلب هو "يعقوب آغا" حسب ما ورد في مذكرات خير الدين، ولدوا جميعا في جزيرة ميديللي باليونان والتي فتحت في عهد السلطان محمد الفاتح، الذي ترك بها حامية عثمانية كان من ضمن أفرادها يعقوب آغا.، وكلمة "بربروس" (Barberousse) وهي كلمة فرنسية، أطلقها الأوروبيون على عروج وخير الدين، لأن لحيتهم كانت حمراء مائلة إلى الصفرة. **عروج (1470- 1518):** ذكر في المصادر العربية بإسم "عروج"، وفي المصادر التركية بـ "أوروش/ Oruç"، اختلف المؤرخون حول ديانته الأصلية إن كان مسيحيا وأسلم أو كان مسلما بالأصل، وقع أسيرا لدى فرسان رودس (جزيرة في بحر إيجة)، كان أصدقاؤه ينادونه بابا عروج إحتراما له. **خير الدين: (1472- 1543):** إسمه "خضر"، واشتهر باسم خير الدين، اختلفت المصادر حول من أطلق عليه لقب خير الدين ما بين أهل الأندلس والمغرب، بعد أن فر أخاه عروج من من أسر فرسان رودس اتجه معه إلى تونس أين أقاما قاعدة لهما بميناء حلق الوادي بإتفاق مع أمير تونس أبي عبد الله محمد بن الحسن الحفصي. **إسحاق (ت 1518):** لم تذكر المصادر تاريخ ميلاده، ولم تتطرق له المصادر بشكل مفصل، إلتحق بأخويه عروج وخير الدين بتونس، وأسندت إليه قيادة بعض وحدات الأسطول، كما قاد الفرقة العسكرية لعروج التي قادت معركة ضد التحالف الزياني الاسباني، وقتل سنة 1518 في محاولته للاستيلاء على قلعة بني راشد (تبعد عن مدينة معسكر بـ 25كلم وعن مدينة مستغانم بـ 55 كلم). **إلياس**

الجزائر ضمن القواعد الاستراتيجية للدولة العثمانية، وقد أدت التطورات الواقعة في الأندلس في ذلك الوقت دورا رئيسيا في تعجيل اتصال الجزائر بها، ومن هنا بدأ ميلاد توأمة عسكرية جديدة في حوض البحر الأبيض المتوسط على مراحل انتهت بتثبيت الحكم العثماني في الجزائر(3).

فقد ارتبط الوجود التركي عموما والعثماني خصوصا في غرب البحر المتوسط بقضية المسلمين في الأندلس، والذي يتضح لنا هو أن البحارة الأتراك قد عرفوا واشتهروا بين الأهالي في غرب البحر المتوسط سواء في شمال إفريقيا أو في الأندلس قبل التدخل العثماني الرسمي لدعم مسلمي الأندلس(4)؛ فعثمنة الفضاءات المغاربية خلال هذه الفترة

= **(ولد سنة 1474):** أصغر إخوة بربروس، على أغلب اشتهر بالتجارة حسب بعض المصادر، لا توجد معلومات دقيقة عنه، ذكرت بعض المصادر أنه قتل في إحدى رحلاته نحو طرابلس الشام من طرف فرسان رودس الذين أسروا أخاه عروج. ينظر:

- مجهول: غزوات عروج وخير الدين، إعتنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر ، ص6-12.
- عبد الحميد بن أشنهو، المرجع السابق، ص38-42.
- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984، ص ص157-161.
- عزيز سامح إلتر: الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط1، 1989، ص27، 41.
- مذكرات خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص21- 23.
- الآغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: يحي بوعزيز، ج1، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، 1990، ص251.
- محمد فريد بك، المرجع السابق، ص230.
- أحمد بن أبي الضياف: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية التونسية، ج2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999، ص09.
- حاجي خليفة: تحفة الكبار في أسفار البحار، تح وتر: محمد حرب، تسنيم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، ط1، 2017، ص84-85.

(1)- حيث اختاروا جزيرة جربة قاعدة لنشاطاتهم البحرية، ولما كانت جربة بعيدة عن ميدان الجهاد في الحوض الغربي للبحر المتوسط نقلوا مركزهم العسكري إلى حلق الوادي في شمال تونس، أين أصبحت لهم قوة بحرية مؤلفة من حوالي ألف بحار وعشر سفن. ينظر:

- محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلاني بن رقية التلمساني: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، ضبط وتعليق: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق ثقافية، الجزائر، ط1، 2017، ص83.
- ناصر الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص25.

(2)- فهيمة عمريوي: دور المؤسسة العسكرية في مواجهة الحملات الاسبانية على الجزائر، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن 16م، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018، ص130.

(3)- عبد الكمال جويبة: كرونولوجيا العلاقة الجزائرية العثمانية بين التقارب والاستراتيجية العسكرية والسياسية في حوض البحر المتوسط، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن 16م، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018، ص 193.

(4)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص199- 200.

وردت مبدئيا في إطار مبادرات الإخوة بربروس، انطلاقا من الجزائر، ثم طرابلس الغرب، وأخيرا تونس[1].

بهذا تداخلت العلاقات بين هذه القوى وتفاعلها مع مختلف التأثيرات في إطار من القيم التي لا تعكس الأوضاع التاريخية الحقيقية، التي يطغى عليها مفهوم القوة إذا تم التعرض لها بمعزل عن بعضها، ذلك أن تطورات الأحداث في الدولة العثمانية، إلى جانب الاضطهاد الديني لمسلمي الأندلس، إضافة إلى التفكك السياسي بالجزائر، واحتلال أغلب مدنها الساحلية من طرف الإسبان، كل هذا كان له تأثير مباشر على بدايات التقارب الجزائري العثماني.

فالتوسع العثماني في غرب المتوسط يندرج ضمن حركية تاريخية تهدف إلى إيجاد نوع من التوازن في إطار التحرك المسيحي الجديد، سواء في الجانب الديني أو في الجانب التجاري[2]؛ خاصة وأن الدولة العثمانية أصبحت تمتلك سلطة روحية على العالم الاسلامي، والتي من شأنها تجسيد تطلعاته في هذه الفترة.

هذا التوسع قابله وضع سياسي متأزم في دول المغرب خاصة الجزائر؛ بهذا بدأت كرونولوجيا العلاقة الجزائرية العثمانية المتأرجحة بين التقارب، والاستراتيجية العسكرية والسياسية في حوض البحر المتوسط منذ أن عرفت الجزائر أواخر القرن 15م تمزقات عدة[3].

فالزيانيون أثبتوا عجزهم عن حماية المناطق الساحلية وموانئها نتيجة التمزق السياسي الذي أصاب دولتهم، وكذا الثورات الداخلية التي نشبت ضدهم، كرد فعل على كثرة الضرائب التي فرضوها في تلك الفترة على الأهالي بحجة الغزو الخارجي[4]؛ حتى

(1)- حنيفي هلايلي: "بابا عروج وبدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة"، مجلة عصور، جامعة وهران، الجزائر، ع32- 33، جانفي- مارس، 2017، ص 62.
(2)- مريم رزاق بعرة: "أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث"، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، ع3، ص 158.
(3)- عبد الكمال جويبة، المرجع السابق، ص 193
(4)- حنيفي هلايلي: "الجزائر والملف الموريسكي خلال العهد العثماني"، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ع3- 4، 2011، 2012، ص 100.

أن وضعية الأراضي الزراعية أصبحت تتصف بمظاهر الصراع الخفي[1]؛ فلم تؤدي الاضطرابات السياسية إلى زعزعة الجانب العسكري فحسب، بل خلقت أيضا واقعا اجتماعيا حاول التعبير عن ذاته، إما عن طريق التمرد، أو عن طريق البحث عن سلطة شرعية، تكون قادرة على التأسيس لحضور عسكري قوي ضد القوة الاسبانية.

إن مجموع الأحداث الداخلية والخارجية التي تعرضت لها المنطقة دفعت على تغييرات كبيرة بالنسبة للجزائر وثرواتها، بهذا تحولت الجزائر إلى موقع دفاعي قوي ضد الهجوم البحري، فالتوازن التجاري القديم للمسلمين والنصارى في غربي البحر الأبيض المتوسط قد توارى بفعل هذه الأحداث، وإن مثل هذا التوازن الذي كان يعتمد على التقدير الواقعي لما يتطلبه إقتصاد مجتمعات يعتمد كل منها على الآخر، كان لا يمكن له أن يستمر طويلا في وجه التوسع الإسباني والعثماني، وتعويض نظام الخاصية المحلية بنظام السلطة المركزية[2].

فقد شكل الحضور العثماني في الجزائر مطلع القرن 16م انبعاثا للنشاط الملاحي الاسلامي في الحوض الغربي المتوسطي بقوة وفاعلية، تمكن من خلالهما الإخوة بربروس من توسيع نطاق حدوده السياسية إلى المجال البحري، وعرقل بالتالي النفوذ السياسي والاقتصادي الأوروبي جراء ما واكب هذا الحضور من تأسيس للجهاد البحري أو القرصنة المشروعة حسب مفهوم تلك الفترة[3].

وكان تشكيل جيش بحري فعال ليضاهي في البحر النجاح المطرد لجيوش البر العثمانية في شرق أوروبا معناه الكبير فيما يتعلق بالاستراتيجية الكبيرة للعثمانيين، لأن ذلك ما يضمن لهم التغلب على المسيحيين، وقد أعطت موانئ الشمال الافريقي أحسن

(1)- ناصر الدين سعيدوني: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013، ص25.

(2)- وليم سبنسر: الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006، ص ص31- 33.

(3)- حسن أميلي: مسألة الجهاد البحري بين القرصنة المشروعة ولصوصية البحر، ضمن كتاب البحر في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالمحمدية، 1999، ص ص109- 119.

الامكانيات لتطور هذه السياسة، وأكثر من ذلك فإن كونها في يد الإسبان يمكن من وضعها أهدافا للجهاد[1].

من هذا المنطلق، ومن أجل ملامسة عصب العلاقات العثمانية الجزائرية في هذه الفترة وانتقالها تدريجيا نحو الرسمية، وجب تتبع الأحداث كرونولوجيا وتحليلها من خلال تقسيمها على مرحلتين، مرحلة حكم "عروج"، ومرحلة حكم "خيرالدين"، فعلى الرغم من أن المجال الزمني لدراستنا يبدأ انطلاقا من سنة 1519م، إلا أنه وجب التطرق لأهم الأحداث الرئيسية التي ميزت الجزائر قبيل هذا التاريخ.

ذلك أن فهم طبيعة السلطة ومواقف الصراع بعد الارتباط الرسمي بالدولة العثمانية لا يمكن دراسته بمعزل عن الفترة السابقة عنه، الفترة التي تميزت بمحاولات "عروج" تأسيس نظام سياسي مركزي، وإقامة سلطة بمؤسسات وظيفية وفق النموذجين المحلي والعثماني في ظل الصراع الداخلي والخارجي، والحالة السياسية المتناقضة، كما أن جهود "عروج" وضعت اللبنات الأولى لمشروع سياسي عسكري، سيقوم "خير الدين" باستكماله من بعده.

1.1. جهود عروج:

تميزت هذه المرحلة على الرغم من قصرها زمنيا بالعديد من الانجازات وتشابك الأحداث وتطورها بشكل متسارع، والتي كانت بمثابة توطئة الطريق لبسط النفوذ التركي العثماني على الجزائر، فبالرغم من كون "عروج" بدأ نضاله مع أخيه دون أن تكون لهما أية قوة قبلية أو سياسية تسندهما، إلا أنه استطاع أن يحسن استغلال الفراغ السياسي الذي كانت تعيشه الجزائر في هذه الفترة[2]؛ حيث تميزت هذه المرحلة بمجموعة من الأحداث الرئيسية، والتي كانت عاملا أساسيا في تأجيج الصراع حول السلطة بين الزعامات المحلية، وعدم وضوح علاقاتها مع "عروج".

---

(1)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 10.
(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص247- 248.

فقد أثارت المحاولة الأولى لتحرير مدينة بجاية[1] سنة 1512م على رغم من فشلها إعجاب زعماء القبائل البربرية، الذين لمسوا كفاءة الأتراك وانضباطهم العسكري، مما كان له أثر كبير في تحفيز أهالي المدن الجزائرية المحتلة إلى أن يرسلوا وفودا إلى الإخوة بربروس، يدعونهم لتخليص مدنهم من الاحتلال الاسباني[2]؛ كما أنه وفي سنة 1514م انتقل "عروج" إلى بجاية، وجعلها قاعدة لإنجازاته البحرية، وهو الأمر الذي جعله يتطلع عن كتب عن أحوال المغرب الأوسط، حيث كان الصراع محتدم بين زعماء بلاد القبائل من بني عباس وآل قاضي زعماء كوكو[3]، فبعد هذه التجربة الاستطلاعية في بجاية، تيقن "عروج" أنه من الصعب تحريرها انطلاقا من قاعدته في تونس، وعلى هذا الأساس كان لابد من قاعدة استراتيجية جديدة، وهي مدينة "جيجل"[4].

بهذا يعتبر تحرير قلعة جيجل سنة 1514م إضافة استراتيجية مهمة لتوسطها بين بجاية والجزائر؛ بحيث استطاع عروج افتكاكها من أيدي الجنويين[5]، الذين كانوا قد ثبتوا فيها حامية عسكرية[6]، ونقل إليها "عروج" و"خير الدين" مركزهما، أين تم مبايعة "عروج" من قبل سكان جيجل أميرا عليهم[7]، وأسس مملكة صغيرة، وإلتحق به عدد كبير من الأهالي البربر، وقدموا له خدماتهم العسكرية[8]؛ حيث اتخذها "عروج" نقطة

(1)- يشير خير الدين بربروس في مذكراته إلى رسالة استنجاد سكان بجاية حين كان عروج وخير الدين في تونس: "وصل وفد من مدينة بجاية الجزائرية حاملا رسالة جاء فيها: إن كان ثمة مغيث فليكن منكم أيها المجاهدون والأبطال، لقد صرنا لا نستطيع أداء الصلاة أو تعليم أطفالنا القرآن الكريم لما نلقاه من ظلم الإسبان، فها نحن نضع أمرنا بين أيديكم جعلكم الله سببا لخلاصنا، فتفضلوا بتشريف بلدنا وعجلوا بتخليصنا من هؤلاء الكفار". ينظر:

- مذكرات خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص64.

(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص 215- 216.

(3)- حنيفي هلايلي، بابا عروج وبدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص 65.

(4)- بسام العسلي، المرجع السابق، ص88.

(5)- Rozet et Carette :Algérie, Imp institut de France, Paris, p215.

(6)- S.A. Boulifa :Le Djurdjura à travers l'histoire (depuis l'Antiquité jusqu'à 1830) organisation et indépendance des Zouaoua, éd. Bringau, Alger, 1925, p95.

(7)- H.D. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515- 1830), Ed, Ernest Leroux, Paris, 1887, p21.

(8)- كورين شوفالييه، الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص26.

ارتكاز ينطلق منها لمد نفوذه في الجزائر بالإضافة إلى قاعدته الأخرى في حلق الوادي بجزيرة جربة التونسية[1].

وفي نفس السنة فشلت المحاولة الثانية لتحرير بجاية، واضطر "عروج" للانسحاب بسبب نفاذ الذخيرة[2] بعد خذلان الملك الحفصي للأخوان "عروج" و"خير الدين"، بامتناعه عن تزويدهما بالبارود في إطار سعيه للحفاظ على عرشه دون مراعاة مصالح بلده، مفضلا بقاءه تحت وطئة الاحتلال على أن ينافسه أحد على السلطة[3].

بهذا يمكن القول أن الموانئ الجزائرية قاست بتبادل استقلال محلي عجيب مقابل الانخراط في مرحلة الدولة الأكثر انضباطا، على حد تعبير "وليم سبنسر" " William Spencer"، والتي بدأت تظهر في المغرب، وقد بدأ تشكيل هذه الدولة تدريجيا نتيجة أعمال الإخوة بربروس اللذان اشتهرا في المأثورات الشعبية لمنطقة البحر الأبيض المتوسط[4]، وذلك بعد شيوع غزواتهما البحرية[5] وبلوغها عاصمة الدولة العثمانية اسطنبول، هذا ما ساهم في التقريب بين الدولة العثمانية والأتراك الذين كانوا يمهدون الطريق للوجود العثماني في شمال إفريقيا، مستغلين الروابط المشتركة التي تجمعهما، ولعل أبرزها رابطة الدين الاسلامي، بهذا دشنت هذه العلاقة بداياتها الرسمية[6]، في ظل رغبة "عروج" في الحصول على دعم بحارة الأناضول لتحقيق مشروعه في الجزائر، ذلك أن أعوانه من العرب والبربر لم يكونوا بمهارة البحارة الأتراك كما يذكر "يلماز أوزتونا" "Yılmaz Öztuna"[7]، ولكن على الرغم من هذا تميزت العديد من القبائل الجزائرية ببرعاتها البحرية، والتي سميت بالقبائل البحرية.

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص217.

(2)- Rozet et Carrette, op .cit, p216.

(3)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص ص217- 222.

(4)- سبنسر وليم، المرجع السابق، ص 37.

(5)- الآغا بن عودة المزاري: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن 19م، تح: يحيى بوعزيز، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1990، ص 250.

(6)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص ص 223- 224.

(7)- يلماز أوزتونا: تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، المجلد1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، اسطنبول، ط1، 1988، 245.

فقد انتهز الإخوة بربروس أول فرصة أتيحت لهما بإرسال وفد[1] إلى اسطنبول، وذلك منذ أن كانا يستعدان للمحاولة الأولى لتحرير بجاية[2] بعد عجزهما عن مجابهة الاسبان بإمكانياتهما المحدودة؛ لقد كان لهذا الإتصال أهمية كبيرة على مستقبل الوجود العثماني في شمال إفريقيا، بحيث أعطى الصبغة الرسمية للعلاقة بين الأخوين بربروس والدولة العثمانية، من خلال الحماية السياسية والعسكرية التي قدمها السلطان العثماني للبحارة الأتراك في شمال إفريقيا بزعامة الأخوين بربروس[3]، بعد أن أرسل السلطان العثماني "سليم الأول" خطا هامايونيا[4] إلى سلطان تونس يدعوه لتقديم كل الدعم لهم، وهو الأمر الذي هدد سلطة سلطان تونس وبدأ يجاهر بعداوته لهما[5] وهذا ما تجسد في امتناعه عن تزويدهما بالبارود كما سبق وذكرنا.

فقد ظل تاريخ الجزائر في هذه الفترة ينبئ عن مركانتيلية[6] متواضعة حتى حصول هذا الإتصال الذي زودها بمؤسسة عسكرية، يرى "وليم سبنسر" " william Spencer" أنها مؤسسة قرصانية جاهزة[7]؛ كنوع من الوجود العسكري وكجزء لا يتجزأ

---

(1)- أرسل عروج هدية إلى السلطان العثماني سليم الأول تحت رقابة أحد بحارته "محي الدين رايس"، مرفقة برسالة عرضوا فيها أوضاع بلاد المغرب، كما أخبروه بالصعوبات التي تواجههم من أجل إنقاذ مسلمي الأندلس، بهذا يعتبر هذا أول إتصال بين عروج والدولة العثمانية، بحيث بعث السلطان العثماني سفينتين إلى الاخوة بربروس مع إثني عشر كيس أقجة وألبسة الخلعة السلطانية ليقدم تشكرات السلطان ودعمه لهما. ينظر:

- مذكرات خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص61-63.

(2)- نفسه، ص64.

(3)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 227.

(4)- **الخط الهمايوني** (بالتركية: Hatt-ı Hümayun): هو مصطلح يستخدم للتعبير عن الأمر الملكي أو السلطاني الذي يصدره السلطان العثماني، الذي يتم كتابته بخط اليد، يتم بطابع الرسمية باعتباره وثيقة سلطانية، يوجد ما يقارب المائة ألف وثيقة للخط الهمايوني في الأرشيف العثماني في إسطنبول، ينظر:

- Mübahat S.Kütükoğlu, Hatt-ı Hümâyun, TDV İslâm Ansiklopedisi'nin, 16 cildinde, İstanbul, 1997, s.485-488.

(5)- مذكرات خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص64-65.

(6)- **المركانتيلية**: مذهب سياسي إقتصادي، ظهر في أوروبا بداية القرن السادس عشر باعتباره نزعة للمتاجرة من غير اهتمام بأية اعتبارات أو بمصالح الغير، وفي السياق الذي وظفنا فيه هذا المصطلح نقصد من خلاله أن الجزائر تحولت من مرحلة النشاط البحري المتواضع، غير المؤطر من طرف السلطة، إلى مؤسسة عسكرية تمارس نشاطها البحري بضوابط وقواعد تفرضها سلطة الحكم.

(7)- اتسمت القرصنة عند الإخوة بربروس بطابع إنساني، يقوم على أساس الجهاد البحري من أجل إنقاذ المسلمين الأندلسيين من الاضطهاد الصليبي الاسباني، بحيث شغل موضوع القرصنة اهتمام المؤرخين، واختلفوا في طريقة تناوله ما بين اعتباره نشاطا مشروعا أو غير مشروع، ولعل أبرز من تطرق للموضوع هو الدكتور "مولاي بلحميسي"، الذي ميز بين نوعين من القراصنة، القرصان (Le pirate) الذي يسعى في البحار لحسابه الخاص هو ليس سوى لص مسلح، أما القرصان البحار (Le cosaire) فهو مقاتل نظامي قناص في البحر يهاجم أعداء أمته ليحصل على نصيب معلوم من الغنائم، وعلى سفينته علم أو راية بلده، بحيث يوافقه الرأي "جون ب وولف" الذي يرى أن

من مجموع المتغيرات السياسية والتجارية والاستراتيجية التي جمعت ضفتي البحر الأبيض المتوسط، والتي كانت الجزائر الجزء البارز فيها[1]

من جهة ثانية تحولت العلاقة بين السلطان الحفصي والإخوة بربروس من دور الحليف إلى الخصم المناوئ، الذي بدأ يجاهر بعداوته لهما بدافع الخوف على عرشه[2]؛ ولكن على الرغم من أن "عروج" كان قد فشل في محاولتين لرد الإسبان عن بجاية، إلا أن سمعته في العمل البحري كانت على درجة من الأهمية، بحيث أن المتنفذين التجار في مدينة الجزائر قرروا أن يطلبوا مساعدته ليتغلبوا على الوحدة الاسبانية المتمركزة في صخرة البنيون، ويضعوا حدا للضريبة السنوية المفروضة عليهم[3]، بعد أن كان "سالم التومي" قد عقد هدنة[4] مع ملك إسبانيا لمدة عشر سنوات مقابل دفع ضريبة له[5]، بعد أن فقد "سالم التومي" نفوذه وسلطته[6] هذه الضريبة كانت سببا في الانقسامات التي حصلت

= القرصان هو الشخص حرفي النهب، لا يعترف بأي سلطة، لكن رياس البحر في الجزائر كانوا أشخاص موكلين من غيرهم للقيام بهذه المهمة ولم يشنوا حربا إلا على أعداء أميرهم. ينظر:

- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 12.

- Moulay Belhamissi, Histoire de marine algérienne (1516-1830), ENAL, Alger, 1983, p144.

- جون ب وولف: الجزائر وأوروبا 1500-1830، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009، ص179.

(1)- زيتوني حمزة إسحاق: البحرية الجزائرية وتأثيرها في العلاقات الجزائرية الفرنسية السياسية (1519- 1800)، رسالة ماجستير في التاريخ الحديث، جامعة غرداية، 2011- 2012، ص 20.

(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 227.

(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص 39.

(4)- لا تتوفر لدينا معلومات أو وثائق حول المعاهدة التي وقعها سالم التومي مع الإسبان، حيث تعتقد المؤرخة كورين شوفالييه أن يمكننا عمل إسقاط ومقاربة بين هذه المعاهدة والمعاهدة التي تم توقيعها بمدينة مستغانم بعد سنة من الأولى، وتخص القلعة المشيدة بهذه المدينة، حيث يمكن استخلاص معلومات قد تكون متشابهة، حيث نصت معاهدة مستغانم على أن السكان المغاربة واليهود كلهم مجبرون على خدمة ملكة القلعة، ودفع الضرائب والغرامات المفروضة عليهم في أول جوان من كل سنة، وتحول هذه المبالغ إلى أمين خزينة مدينة وهران، إضافة إلى استرجاع كل العبيد المسيحيين، وعلى السكان أن لا يرفضوا بيع المواد الغذائية للجنود، كما نصت علي أنه وفي حالة ترميم هذه الحصون على السكان أن لا يمتنعوا عن تقديم المساعدة بأي شكل من الأشكال. ينظر:

- كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص23-24.

(5)- مارول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج2، دار المعرفة، الرباط، 1989، ص364.

(6)- Ernest Mercier :Histoire de Constantine, éd. J Marle et F.Biron, Constantine, 1903, p185.

بين سكان مدينة الجزائر، إضافة إلى ركود النشاط الاقتصادي للمدينة[1]، لأنها جعلتهم خاضعين للحكم الإسباني وقيدت حريتهم التجارية[2].

جاءت المحاولة الأولى لتحرير قلعة البنيون[3] سنة 1515م بعد أن أرسل أهالي مدينة الجزائر، بطلب من أعيانها[4]، وفدا برئاسة "سالم التومي"[5] إلى "عروج" بجيجل يستنجدون به لطرد الإسبان، مستغلين وفاة الملك الاسباني "فريديناند الكاثوليكي" المعروف بالإسبانية بـ "Ferrando II d'Aragón"[6]، رغم المعارضة الشديدة التي أبداها "سالم التومي"، والذي اضطر للقبول تحت ضغط الأعيان، بحيث سيقود أول حركة تمرد ضد الوجود العثماني في الجزائر، مستغلا فشل "عروج" في تدمير حصن البنيون من أجل تحريض الأهالي، خاصة بعد أن أساء الجنود الأتراك إلى جانب ذلك معاملتهم[7].

على الرغم من فشل "عروج" في استرجاع قلعة البنيون، إلا أن جديته أكسبته ثقة السكان، وبدأ يروج نفسه لسلطة أعمال مدينة الجزائر، وقد تحولت الخزينة العامة لدفع أجور الأتراك، كما أن رؤساء القبائل والضباط الأتراك كلفوا بمهام الجمرك، وكذلك المقاييس والموازين والإشراف على الأسواق، بذلك حلوا محل رسمي، وأصبحوا يتولون العديد من المسؤوليات، هذا ما هدد سلطة "سالم التومي"، الذي انسحب إلى حماية قبيلته

---

(1)- صالح عباد: الجزائر خلال الحكم التركي(1514- 1830)، دار هومه، الجزائر، 2012، ص 46.

(2)- Haedo, Histoire des rois d'Alger, Tr. H.D. De Grammont, éd. Adolphe Jourdan, Alger, 1881, p16.

(3)- عزم المسيحيون إثر غارات المسلمين البحرية على احتلال المواقع الحيوية والاستراتيجية لإفريقيا، وذلك كي يضعوا حدا لحروبهم، فشيد الإسبان قلاعا وحصونا سموها بنيون (بالاسبانية Peñón)، أي الصخرة أمام المدن الكبرى المغربية. بحيث أن القلعة التي شيدوها في الجزائر ما بين 1510-1511م خصصت لها نفقات كبيرة، وتم بناؤها على أحد أهم الجزر المقابلة لمدينة الجزائر على بعد 300 متر، والتي أصبحت تعرف بإسم قلعة البنيون نسبة إلى الصخور الصلبة التي بنيت عليها. ينظر:

- عبد الحميد بن اشنهو، المرجع السابق، ص20.

- S.A. Boulifa, op. cit, p88.

- كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص24.

(4)- Haedo, op. cit, pp 17- 18.

(5)- Ernest Watbled : « Etablissement de la domination turque en Algérie », RA, éd. Jourdan, Alger, N°17, 1873, p353.

(6)-Braudel Fernand, « Les espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à1577 », RA, N°337, 1928, p 355.

(7)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص235- 236. Sander Rang et Ferdinand Denis, Fondation de la régence d'Alger histoire des Barberousse, T1, éd. J. Angé, Paris, 1837, p80.

في متيجة، وكان ذلك بمثابة مؤامرة لإخراج الزائرين، الذين أصبحوا غير مرغوب فيهم، والذين تطلب سلوكهم اتجاه السكان النظر إليهم كمحتلين عسكريين على حد تعبير "وليم سبنسر" "William Spencer"[(1)]، وتآمر ضد عروج الإسبان والثعالبة[(2)] وأهل مدينة الجزائر الموالين لهم[(3)].

استطاع "عروج" إخماد ثورة قبيلة الثعالبة بزعامة شيخها "سالم التومي"، وسكان مدينة الجزائر، والإسبان المتحصنين في قلعة البنيون، وبعد إعدام "سالم التومي" بعد إستفتاء علماء الجزائر، بايع أعيان المدينة وعلماؤها "عروج" حاكما على الجزائر[(4)]؛ حيث قام بإجراء التحصينات اللازمة للمدينة، وتوسيع نفوذه ليشمل المناطق المجاورة لها، وتمكن من القضاء على المؤامرة التي حيكت ضده من قبل بعض الأهالي مع "عرب متيجة" مدعومين من طرف الإسبان، والذين حاولوا مبايعة "يحيى ابن سالم التومي" حاكما على الجزائر[(5)]، بعد أن لجأ إلى الاسبان في وهران بقيادة "ماركيز دي كوميز" "Marques De Gomez"[(6)].

بهذا أخمدت نار الفتنة، وفسحت المجال واسعا أمام "عروج" للتحكم في زمام الأمور، وإعداد نفسه لتحقيق مشروعه التحريري التوحدي[(7)]، عن طريق تثبيت سلطته بتأسيس ضرب من الحكم يتولى فيه الأتراك السلطة، وتقبل البقية من السكان هذا

---

(1)- سبنسر وليم، المرجع السابق، ص ص 40- 41.

(2)- **قبيلة الثعالبة:** قبيلة عربية، حكموا في جزائر بني مزغنة، جاءت هذه القبيلة منذ عهد الموحدين، كان أول حكامهم سباع بن ثعلب بن علي بن مكن بن صغير، من بطونهم: اولاد سباع بن ثعلب، ومنهم بنو يعقوب، أولاد محمد بن سباع بن ثغلب، ومنهم الاد حنيش، ومنهم أيضا بنو سالم وبنو تومي، استوطنوا متيجة، وقد أرخ ابن خلدون لهذه القبيلة وصراعها مع الدويلات في العصر الموحدي، ثم مع الزيانيين والمرينيين، إرتبط إسم هذه القبيلة بالتواجد العثماني في الجزائر. ينظر:

- عبد الرحمن ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص84-86.
- بن عتو حمدون: "الثعالبة في الجزائر من خلال المصادر المحلية"، الحوار المتوسطي، ع15-16، مارس 2017، الجزائر، ص437-438.

(3)- جوليان شارل أندري: تاريخ إفريقيا الشمالية من الفتح الاسلامي إلى سنة 1827، تر: محمد مزالي والبشير بن سلامة، الدار التونسية للنشر والشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1978، ص327.

(4)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص 236- 237.

(5)- عمار بن خروف: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب خلال القرن 16م، دار الأمل، الجزائر، 2016، ص ص 25- 26.

(6)- Laugier De Tassy :Histoire de royaume d’Alger, Chez Henri du Sauzet, Amsterdam 1724, p14.

(7)- حنيفي هلايلي، الجزائر والملف الموريسكي خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص 102.

الحكم[1]، حيث أسس تحت قيادته حكومة عسكرية، لم تقتصر على العنصر التركي، بل ضمت عددا كبيرا من القبائل والمغاربة، وعلى هذا الأساس اكتسبت سلطته صفة وطنية حسب تعبير بعض الكتابات[2]، وضرب العملة باسمه، وأقام الحاميات العسكرية[3] والتحصينات اللازمة للدفاع عن المدينة، التي بدأت تستعيد نشاطها بفضل سياسته التنظيمية[4].

في هذا السياق، وعلى الرغم من إشارة العديد من المؤرخين إلى جهود "عروج" في تثبيت سلطة ذات بعد وطني، وأنها لم تقتصر على العنصر التركي، يمكن القول أنه في هذه الفترة عمل الأتراك على كسب تأييد السكان المحليين، وذلك في ظل محدودية امكانياتهم العسكرية من جهة، خاصة وأن العديد من القبائل كانت لها امكانيات عسكرية مهمة من شأنها دعم الأتراك، ومن جهة ثانية سيفتح تأييد السكان للأتراك المجال أمامهم نحو إقامة أسس لسلطة سياسية، ستكون بمثابة الأرضية السياسية والعسكرية لربط الجزائر بالباب العالي، وعلى هذا الأساس تنبه الأتراك إلى ضرورة كسب التأييد المحلي، بحيث سنأتي ضمن الفصول القادمة على تحليل طبيعة هذه السلطة، ومقارنة الفترات اللاحقة مع هذه الفترة.

لم تنتهي مظاهر التمرد والاستعانة بالاسبان من أجل تحقيق المصالح المشتركة حتى بعد تعيين "عروج" حاكما على الجزائر؛ وقد تجسد ذلك في الحملة الاسبانية الأولى على مدينة الجزائر سنة 1516م، بعد أن التقت مصالح الاسبان والزعماء المحليين المنتفعين من أجواء الفوضى التي كانت تسود الجزائر قبل مجيء الأتراك، هذا ما دفعهم

(1)- سبنسر وليم، المرجع السابق، ص ص 41- 42.
(2)- صلاح العقاد: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الاقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1993، ص 19.
(3)- Laugier De Tassy, op. cit, p14.
(4)- S.A. Boulifa, op. cit, p103.

للتحالف مع الاسبان لطرد الأتراك[1]، وعلى الرغم من هذا نجح "عروج" في رد هذه الحملة[2].

كما استطاع "عروج" رد الحملة الاسبانية الثانية[3] على الجزائر سنة 1516م، بقيادة "دييغو دي فيرا" "Diego De Vera"، بحيث كانت هذه المعركة المحك الحقيقي لمدى صلابة القوة التركية، واستطاع مد نفوذه إلى مدن أخرى، ساحلية وداخلية، في مقاطعة الجزائر وخارجها، كـ تنس، المدية، ومليانة[4]، التي أقام بها حاميات عسكرية استعدادا لبسط نفوذه نحو المناطق الغربية[5]، وأخذ في إرساء معالم النظام العثماني[6].

بينما بسط "خير الدين" نفوذه على دلس ونواحيها[7]؛ بحيث استوطنها من الناحية الشرقية، وجعل معه عسكرا من جماعته، وعين لهم مرتبا، وذلك من أجل ضمان بسط النفوذ على ما بقي من هذه الناحية، كما جعل على كل ناحية من تلك العمالة نائبا من جنابه[8]؛ كما اعترفت بسيادة عروج بلاد القبائل، وساعده على ذلك ما كان بين البربر من

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص 238- 239.

(2)- اختلف المؤرخون حول قوام هذه الحملة، حيث يذكر "حاجي خليفة" أن إسبانيا جهزت 40 سفينة و140قطعة بحرية، تحمل 15 ألف جندي إلى الجزائر، إضافة إلى عسكار القبائل العربية المساندة لهم، في حين يرى بعض المؤرخون أنه تم إرسال 35 سفينة لأن العدد الذي ذكره "حاجي خليفة" مبالغ فيه. ويبدو أن عدة عوامل اجتمعت على فشل هذا الهجوم الاسباني، وأن الفضل في انتصار عروج لا يرجع فقط إلى خبرته الحربية وحنكته كما تصور الرواية التركية، ذلك أن الإسبان كانوا يعتمدون على إعانة أعراب سالم داخل مدينة الجزائر، وعلى إعانة شيخ تنس مولاي أبو عبد الله، لكن لا أعراب سالم ولا شيخ تنس بذلوا للاسبان الإعانة، التي كانوا ينتظرونها، وهذا ما سهل على عروج أن يلحق الهزيمة بالإسبان بعد أن سانده الأندلوسيون وبعض القبائل، ينظر:

- مبارك الميلي: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964، ص46.
- حاجي خليفة، المصدر السابق، ص88.
- محمد دراج، المرجع السابق، ص 239.

(3)- اختلفت المصادر حول قوام هذه الحملة أيضا، فحسب مخطوط "الزهرة النائرة" فإن الحملة تكونت من 320 سفينة، تحمل 15 ألف مقاتل، أما مترجم هذا المخطوط "ألفونس روسو" فقد كتب مصححا بأن الحملة تتكون من 60 إلى 80 سفينة شراعية، تحمل على متنها من 8000 إلى 10 ألف مقاتل، ولكن بالاعتماد على الوثائق الاسبانية فإن الحملة تكونت من حوالي 30 سفينة، تحمل على متنها ألف جندي وألفين من البحارة. ينظر:

- كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص33-34.
- E. Pellissier, Mémoires historiques et géographiques sur l'Algérie, Imp royale, Paris, 1840, 1841, 1842, p28.
- محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلالي بن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص87.

(4)- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 26.

(5)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 19.

(6)- يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص 248.

(7)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 46.

(8)- ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص ص91- 92.

خلاف على زعامة تلك النواحي، فلم يمض وقت يسير حتى صارت سلطة الجزائر تشمل الوسط الجزائري كله تقريبا[1].

كما استنجد أهالي تلمسان بـ "عروج"، بعد اعتراف الملك الزياني "أبي حمو الثالث" باحتلال الاسبان لوهران منذ سنة 1512م، والذي فر للاستعانة بالاسبان بعد اقتراب "عروج" من مشارف تلمسان، حيث أجلس "عروج" على عرش تلمسان السلطان "أبا زيان المسعود" بدلا من عمه "أبي حمو الثالث"، ثم حاول في سياسته نحو الإمارة الزيانية أن يوفق بين رغبته في توحيد البلاد تحت سلطة مركزية قوية في الجزائر[2]، خاصة بعد أن خضعت له القبائل على حدود مراكش مثل بني عامر وبني سناسن[3]، وتلقيه الدعم من الأندلسيين المتواجدين بتلمسان[4]، وبين بقاء الحكم الزياني في تلمسان، لكن كانت رغبته في ذلك بمثابة الجمع بين هدفين متناقضين[5].

إضافة إلى ذلك عادت الاضطرابات لتلمسان، وتذمر أهاليها من معاملة الأتراك الفظة لهم، فاستغل الاسبان الأوضاع لتحريض أنصار "أبي حمو الثالث"، كما لم يتردد السلطان الزياني، الذي أجلسه "عروج" على عرش تلمسان، التواطؤ مع المتآمرين، فاستغل مثيرو الشعب خروج "عروج" لإخضاع القبائل المتمردة في الغرب الجزائري، وانشغاله بالتفاوض مع الوطاسيين، وأعلنوا تمردهم عليه في هذه الفترة الحساسة[6]، والتي انتهت بعد سلسلة من الأحداث إلى استشهاده[7].

انطلاقا من عرض أهم المحطات الرئيسية التي ميزت الفترة التي لعب فيها "عروج" دورا هاما في الجزائر، سواء قبل تعيينه سلطانا عليها أو بعدها، يمكن استخلاص ما يلي:

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص240- 242.
(2)- نفسه، ص ص243- 245.
(3)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص19.
(4)- يلماز أوزتونا، المرجع السابق، ص249.
(5)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص245.
(6)- نفسه، ص245.
(7)- لتفاصيل أكثر حول هذه الأحداث ينظر:
- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المصدر السابق، ص34.

- ارتبط التواجد العثماني التركي في البحر الأبيض المتوسط بالقضية الموريسكية، بحيث ربط الموريسكيون الأندلسيون مصيرهم بالأتراك العثمانيين، ابتداءً من تقديم المساندة في التصدي للحملات الاسبانية المتكررة من جهة، ومن جهة ثانية المساهمة في القضاء على تمردات الإمارات المحلية بالجزائر، وصولا إلى دورهم الفعال في تثبيت قواعد الحكم العثماني بالجزائر لاحقا[1].
- كانت الملامح السياسية للجزائر تتأرجح بين الضعف السياسي، والتجزئة الإدارية والقبلية، ويرجع الفضل إلى "عروج" و"خير الدين" اللذان نجحا على إثر مجابهتهما مع النظام الاجتماعي والقبلي السابق في أن يضعا حدا لتلك الانتهاكات، واحتواء ثورات القبائل، وأن يتمكنا فيما بعد من إرساء استراتيجية وتحالف بين العثمانيين وشيوخ الطرق الدينية ضد العدو المشترك، إن هذا النجاح الداخلي قد أدى حتما إلى تبني تصور سياسي مستقبلي يقضي بربط الجزائر بالدولة العثمانية، والذي طالب به سكان الجزائر[2].
- استفاد "عروج" من تنافس الحكام المحليين على السلطة في الغرب، ومن التهديد المباشر لإسبانيا، فوسع سلطته نحو الغرب حتى تلمسان، وقد خضع له المثلث الزيري، الذي يشمل مدينة الجزائر ومليانة والمدية، وكذلك حوض شلف، وجزء من جبال الظهرة، وجبال الونشريس، ومتيجة وشرشال[3].
- التوسع الذي قام به "عروج" بقدر ما كان على حساب الاحتلال الاسباني في المناطق الساحلية، فإنه كان على حساب الدولة الزيانية، والامارات المحلية في المناطق الداخلية أيضا، الأمر الذي أسهم في استفحال العداوة بين أمراء البيت الزياني والأمراء المحليين ضد الوجود التركي في الجزائر، الذي اعتبروه تهديدا مباشرا لوجودهم في المناطق التي لم تطأها أقدام الاحتلال الاسباني[4].

(1)- حنيفي هلايلي: أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص ص18-19.
(2)- حنيفي هلايلي، بابا عروج وبدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص ص62- 63.
(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص43.
(4)- محمد دراج، المرجع السابق، ص249.

- كان الوجود التركي العثماني الذي وضع "عروج" لبناته الأولى يمثل بداية النهاية الفعلية للدولة الزيانية والزعامات المحلية، والبداية الفعلية لإرساء مفهوم الدولة[1]؛ بحيث قام مشروع عروج على أساس المبادئ التالية:

- تنظيم المؤسسة العسكرية، وذلك بإقامة التحصينات القوية، وإنشاء حاميات عسكرية خارج المدينة.
- توسيع نفوذه، وذلك بإخضاع القبائل إلى السلطة المركزية.
- تقسيم الأراضي التي تحت نفوذه إلى مقاطعتين شرقية وغربية، الشرقية عاصمتها دلس عين لإدارتها "خير الدين"، والغربية عاصمتها الجزائر كان يديرها بنفسه[2].

- اختار عروج في تكوين سلطته الجديدة أن يسير على مبدأ الجمهورية العسكرية الخاصة بفرسان رودس، وتأرجحت سياسته ما بين اللين والصرامة، حسب متطلبات الظروف، كما نظم أمور الإدارة وقباضة الضرائب[3].
- إنشاء مجلس الدفاع يضم كبار قادة الجيش[4]؛ ففي بداية قدوم "عروج" أحضر معه جماعات كانت خليطا من البلدان التي تم بسط النفوذ عليها، حيث يذهب بعض المؤرخين إلى اعتبارها جماعات لا ترقى لاعتبارها جيشا منظما[5]؛ لكن بعد إلتفاف القبائل المحلية حوله تمكن من إنشاء جيش منظم، وأحسن تشكيله في كتائب متعددة[6].
- على الرغم من رغبة الأتراك العثمانيين في تأسيس دولة موحدة قوية، إلا أن سياستهم كانت تقوم على مسالمة هؤلاء الزعماء، واستثمار ولائهم للأتراك لتكوين تحالف محلي ضد الاسبان، الذين كانوا يمثلون عدوا مشتركا بينهما، ولكن الأحداث التي تلت استشهاد "عروج" أثبتت أن هذا المطمح يستحيل تحقيقه[7].

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص249.
(2)- حنيفي هلايلي، الجزائر والملف الموريسكي خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص102.
(3)- أوجان بلانتيت: مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1579-1700، تر: سلامنية بن داود، قوشام حفيظة، ج1، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2014، ص17.
(4)- حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص102.
(5)- كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص34.
(6)- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، المرجع السابق، ص168.
(7)- محمد دراج، المرجع السابق، ص249.

- إن الجهود التي قام بها "عروج" كانت تتم في وسط مشحون بالدسائس والمؤامرات، وفي بيئة لم تعرف الاستقرار منذ فترة طويلة، ومن ثم فلا غرابة أن يذهب "عروج" نفسه ضحية أحد الأمراء الذين أفرزهم هذا الجو المتعفن[1].
- أرسى "عروج" القواعد الأولى لبناء الدولة، وأول من تنبه جليا لتمتين أساسها وتصحيحه وكرس جميع الامكانيات لتوحيد القطر الجزائري، من أجل مواجهة التحديات الداخلية والخارجية[2]، وأسس المبادئ القاعدية لتنظيم المدينة[3].
- المشروع الذي كان "عروج" يقوم بإرساء أسسه كان عرضة للانهيار في أية لحظة لو لم يتابع أخوه خير الدين السير على نفس الطريق، تسنده الدولة العثمانية التي لم يتسن لعروج الاستفادة من دعمها بسبب الظروف السياسية التي لم تكن مواتية له، وبسبب تسارع الأحداث السياسية والعسكرية التي اختتمت باستشهاده مع رفاقه، ليبدأ فصل جديد من الوجود التركي العثماني في الجزائر[4].

1. 2. جهود خير الدين:

بعد استشهاد "عروج"، جاءت مرحلة ثانية من محاولات الإخوة بربروس تثبيت الحكم العثماني في الجزائر، بحيث كانت المرحلة الأولى بمثابة مرحلة تمهيدية، استطاع فيها "عروج" وضع اللبنات الأولى لنظام سياسي ومؤسسة عسكرية قادرة على الدفاع عن الجزائر ضد التهديدات الداخلية والخارجية، وعلى هذا الأساس تعتبر المرحلة الثانية من هذه الفترة، والتي تولى فيها "خير الدين" استكمال ما قام به "عروج"، مرحلة تكميلية.

لعب "خير الدين" خلال هذه المرحلة دورا سياسيا وعسكريا هاما، انتهى بإضفاء الصبغة الرسمية على العلاقات الجزائرية العثمانية ضمن وضع تاريخي استمرت فيه

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص251.
(2)- نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورهما إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006، ص57.
(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص42.
(4)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص251.

الصراعات الداخلية على السلطة والتحالفات مع الإسبان، مقابل ضعف الامكانيات العسكرية، التي من شأنها الحفاظ على المناطق التي أخضعها "عروج" قبل وفاته، خاصة المناطق الساحلية كجيجل والجزائر، وكذا بسط النفوذ على باقي المناطق، ومجابهة القوة الاسبانية.

حيث نتج عن وفاة "عروج" سلسلة من الانتفاضات ضد سلطة الأتراك، فقد ثارت تنس وشرشال، واغتنم صاحب تونس الفرصة فأرسل إلى "خير الدين" يطلب منه أن يعترف بسلطته في تونس ويخضع لها، هذا إضافة إلى تزايد احتمالات سير الإسبان إلى مدينة الجزائر للقضاء على "خير الدين"(1).

أمام هذا الوضع التاريخي كان "خير الدين" أمام مواجهة السلطات المحلية الرافضة للسلطة التركية من جهة، وأمام مواجهة الإسبان من جهة ثانية، حاول "خير الدين" ضمن هذا الظرف التاريخي تقوية وجوده السياسي والعسكري داخليا ضد القوى المحلية، وخارجيا ضد القوى الإقليمية خاصة إسبانيا، عن طريق:

- إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية رسميا.
- إستمالة السلطة المحلية، وكسب دعمها له، واجتثاث حركات التمرد، والقضاء عليها.

أدرك "خير الدين" في إطار سعيه لإقامة نظام سياسي قوي ومؤسسة عسكرية منظمة لا يتم إلا عن طريق الوقوف في وجه التمرد الداخلي من طرف الزعماء المحليين، القادريين على تعبئة العامة ضد الأتراك، واستعدادهم المستمر للتحالف مع الإسبان المتفوقين عسكريا مقارنة مع إمكانيات "خير الدين"؛ وهشاشة النظام المحلي رغم جهود

(1)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص51.

"عروج" الكبيرة في بنائه في فترة سابقة[1]، كما تأكد أنه لا يمكن الاعتماد على دعم القادة المحليين[2] ما لم يستمد الإمداد من الخارج[3].

على هذا الأساس استنجد "خير الدين" بالسلطان العثماني "سليم الأول"، باتفاق وموافقة سكان الجزائر، يعلمه بأوضاع الجزائر[4]، حيث قبل السلطان بضمها؛ والتي باشتمالها على امكانيات استراتيجية باعتبارها جزء من الساحل الغربي للمتوسط[5] قد تشكل قاعدة عسكرية متقدمة للدولة العثمانية؛ وجعل السلطان "خير الدين" بيلربايا عليها وأمده بألفي إنكشاري[6]، وأربعة آلاف متطوع[7]، منحت لهم نفس الامتيازات الممنوحة للانكشاريين[8]، وضمان انخراطهم بأجور منتظمة[9] في الأوجاق[10].

كان هدف "خير الدين" من الرسالة[11] ربط مصير الجزائر بالدولة العثمانية، وتزعم هذه السفارة "أبو العباس أحمد ابن القاضي"، وهي رسالة ولاء للسلطان العثماني موجهة باسم عدد كبير من طبقات المجتمع، من القضاة والخطباء والأئمة والتجار والأعيان والسكان، وذلك لرغبتهم في التخلص من القيود الاستعمارية[12] في ظل

(1)- Emrah Safa Gürkan :The centre and the frontier :ottoman cooperation with the north african corsairs in the sixteenth century, turkish historical review, 1, 2010, p131.
(2)- Ernest Mercier, op. cit, p187.
(3)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص51.
(4)- Sander Rang et Ferdinand Denis, op. cit, p 133.
(5)- كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص 38.
(6)- Haedo, Fray Diego, op. cit, p35-36.
(7)-De Grammont.H-D, op. cit, p30.
(8)- Edward Cat, Petite histoire de l'Algérie Tunisie Maroc, T1, Adolph Jourdan, Alger, 1888, p 240.
(9)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص45.
(10)- **الأوجاق (بالتركية: Ocak)**: مصطلح عثماني تركي، له العديد من المعاني، بحيث أنه يعبر عن كل ما تنفخ أو تشعل فيه النار من طين أو قرميد أو حديد؛ أطلق هذا المصطلح على الجماعة التي يلتقي أفرادها في مكان واحد، ثم أصبح يطلق على صنف معين من الجنود كالسباهية، ثم أصبح يطللق على صنف المشاة في الجيش بصفة عامة، ينظر:
- سهيل صابان، المرجع السابق، ص42.
(11)- الوثيقة محفوظة في دار المحفوظات التاريخية بإسطنبول - طوب قابي سيراي- تحت رقم 4656، مؤرخة في أوائل شهر ذي القعدة عام 925 هـ الموافق لـ 28 من شهر أكتوبر إلى 3 من شهر نوفمبر عام 1519م، ترجمها للعربية الأستاذ "عبد الجليل التميمي".
(12)- عيسى الحسن: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، دار الأهلية، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص512.

الاضطرابات السياسية التي أدت إلى ضعف السلطة، وفتحت المجال أمام تدخل الكثير من القوى الاقليمية في الشؤون الداخلية للجزائر.

عززت الدولة العثمانية موقفها في الشمال الإفريقي بإرسال بعثة إلى الجزائر، كان على رأسها "حسين باشا" أحد رجال السلطان العثماني "سليم الأول"، وأعلن "خير الدين" أمام الأهالي وأمام ديوانه الخاص بتبعيته للدولة العثمانية، وكان يهدف من خلال هذا، التقليل من الضغط الذي يمارسه السكان عليه، وأن تدرك القوى الداخلية والخارجية أن الدولة العثمانية هي صاحبة القرار في هذا الإقليم[1].

إن استنجاد "خير الدين" بالسلطان العثماني جاء في ظل عدم وجود قوة إقليمية في شمال إفريقيا يمكن التحالف معها ضد الوجود الاسباني[2]؛ فالمغرب كان مجزأ إلى وحدات سياسية صغيرة تحت زعامات قبلية أو دينية أو مجالس محلية مستقلة عن الوطاسيين[3] تماما أو لا تتبعهم إلا إسميا، وفي مقابل هذا التفكك الداخلي استفحل الغزو الخارجي[4]؛ فالعجز الوطاسي قاد إلى ظهور حركات شعبية مجاهدة في مناطق متعددة من البلاد، للدفاع عن الثغور المغربية ومواجهة التهديدات البرتغالية والاسبانية، وأسهمت تلك الأوضاع في بروز قيادة شعبية في الميدان أهلتها مكانتها الدينية والاجتماعية لتلعب الدور القيادي في المغرب، وقد تمثلت تلك القيادة في الأشراف السعديين[5] الذين دخلوا

---

(1)- مؤيد حميد الدوري: العلاقات العثمانية الفرنسية 1520- 1566، صفحات للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2017، ص ص 130- 131.

(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 261.

(3)- **الوطاسيون:** أو بنو وطاس، سلالة حكمت المغرب الأقصى ما بين 1472- 1552م، وهم فرع من المرينيين تتصل بأبناء عبد الحق، لكن ليسوا من فرع الأسرة المرينية الحاكمة، تقاسموا السلطة مع المرينيين، ثم استقلوا بالحكم خلال القرنين 15م و16م، تأسست هذه الدولة في فترة اتسمت كثرة الضغوطات الخارجية من حملات إسبانية وبرتغالية، فقد المغرب نتيجتها العديد من المناطق الساحلية، إضافة إلى ظهور السعديين الذين بدأوا في شن حملاتهم ضد الوطاسيين. ينظر:

- سلمى عمر السيد عمر: "بنو وطاس في المغرب (1465-1553)"، مجلة دراسات إفريقية، ع43، جامعة الخرطوم، السودان، د س، ص95- 96.

(4)- عمار بن خروف، المرجع السابق، ص 55.

(5)- **الأشراف السعديون:** نزح أجداد السعديين مطلع القرن 14م من الحجاز نحو منطقة وادي نهر درعة جنوب المغرب، بدأ السعديون في نشر دعوتهم عن طريق الفرق الصوفية في جنوب المغرب، ودخلوا في صراع مع الوطاسيين، وقادوا حركة المقاومة ضد الوجود البرتغالي في البلاد، حيث يعتبر بعض المؤرخين أن سنة 1511م تعبر بداية انطلاق الدعوة السعدية الرامية لتحرير البلاد من الاحتلال الأجنبي، سيطر السعديون منتصف القرن 16م على معظم أراضي المغرب الأقصى، وبلغت دولتهم أزهى عهودها السياسية والاقتصادية في عهد أحمد المنصور الذهبي (1578م- 1603م)، والذي أمن رخاء البلاد من خلال تحكمه في اقتصاد الدولة، ينظر:

في صراع مع الوطاسيين[1]؛ أما تونس رغم كونها كانت تعيش استقرارا نسبيا في السلطة، إلا أن سلطانها كان قد بلغ من الضعف ما جعله عاجزا عن فرض سلطانه[2].

إلى جانب الأوضاع السياسية التي تميزت بها البلدان المغاربية؛ تزامن أيضا تاريخ رسالة الاستنجاد مع حدوث تطورات دولية هامة كاعتلاء "شارلكان" "Charles Quint" عرش الامبراطورية الرومانية المقدسة، والذي نصب نفسه حاميا للعالم المسيحي في إطار تزايد الصراع الديني الحضاري بين ضفتي المتوسط[3]؛ وبهذا فإن إعلان "خير الدين" تبعيته للسلطان العثماني لم يكن على اعتبار أنه من أصل تركي، وإنما على اعتبار بروز الدولة العثمانية كأكبر دولة إسلامية، والتي اتجهت سياستها نحو حماية المسلمين في العالم[4].

هذا إضافة إلى الامكانيات العسكرية للدولة العثمانية التي استطاعت خلال هذه الفترة السيطرة على مناطق النفوذ في العالم، والتي بإمكانها مساندة "خير الدين" من جهة، ومن جهة ثانية رغبتها في تأمين حدودوها الغربية عن طريق ضم مناطق جديدة في شمال إفريقيا ذات موقع استراتيجي قد يسمح لها بالتوسع أكثر.

فقد أدت المؤسسة العسكرية دورا هاما في قيام الدولة العثمانية واستمراريتها، بحيث أخذت الطابع العسكري، فليس ثمة فاصل بين ما هو مدني وما هو عسكري فيها، لأن

=
- الأفراني محمد الصغير: نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، مطبعة مدينة أمجى، 1888، ص03، 28، 157-159.
- عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية، ط3، 2006، ص ص45، 75.

(1)- محمد علي داهش: الدولة العثمانية والمغرب إشكالية الصراع والتحالف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011، ص 27.

(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 261.

(3)- صالح حيمر: التحالف الأوروبي ضد الجزائر عام 1541م وتأثيراته الاقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة باتنة، 2006- 2007، ص 49.

(4)- صالح فركوس: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق.م- 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002، ص 79.

الوظيفتين تداخلتا في إطار أدوار الأفراد، بهذا بلغت الدولة العثمانية أوج قوتها وتوسعها الخارجي بفضل قوة مؤسستها العسكرية وحيويتها[1].

هذا فضلا عن القوة التي وصلت لها الدولة العثمانية في القرن السادس عشر بعد أن تمكن السلطان "سليم الأول" من ضم كل من بلاد الشام ومصر تحت حكم الدولة، وهما البوابة البرية والبحرية لمناطق المغرب الإسلامي، مما يعني سهولة وصول الإمدادات منها إلى سواحل شمال إفريقيا، هذه الأسباب مجتمعة كلها جعلت "خير الدين" يستعين بالدولة العثمانية[2].

هكذا أصبحت الجزائر أول إقليم مغاربي تحت السيادة العثمانية، نتيجة حماية السلطان "سليم الأول" الرسمي للجزائر، فتعزز نفوذ "خير الدين" وقوي موقفه ضد الإسبان من جهة، وضد القوى المتسابقة على إستعادة نفوذها المفقود خاصة بني زيان وبني حفص من جهة ثانية، وبهذا تكونت إيالة الجزائر تحت حكم "خير الدين"، فارتبط مصيرها بالدولة العثمانية، التي اعترفت بالجزائر كسلطة محلية ناشئة، تسعى إلى جانب الدولة العثمانية إلى إرساء قواعد الدولة وطرد الحاميات الإسبانية[3]؛ وأصبحت الجزائر "نوبة"[4] عثمانية في الحوض المتوسط[5]؛ كما أن رتبة البيلرباي، التي منحها السلطان لـ "خير الدين"، تخول له صلاحيات إدارية وسياسية واسعة، كما تجعله قائدا أعلى للقوات المسلحة في إقليمه، ممثلا للسلطان العثماني[6].

من هنا فإن انضمام الجزائر للدولة العثمانية يمثل بداية مرحلة جديدة في تاريخ الجزائر، فقد شهدت هذه الفترة ميلاد دولة جزائرية جديدة، ممتدة تقريبا على نفس الحدود

---

(1)- يوسف الرديني: المؤسسة العسكرية العثمانية، دار حامد، عمان، الأردن، ط1، 2014، ص 15.
(2)- مؤيد حميد الدوري، المرجع السابق، ص 130.
(3)- محمد السعيد عقيب: "دور خير الدين بربروسا في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر"، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، ع 13، 2012، ص ص 298- 299.
(4)- النوبة: هي الحامية العسكرية العثمانية.
(5)- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش: تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر، جمعها فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009، ص 80.
(6)- عائشة غطاس: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر 1954، الجزائر، 2007 ص25.

الجغرافية، التي تمتد عليها الآن، فتحققت بذلك الوحدة السياسية والجغرافية للجزائر على نحو لم يحدث من قبل، الأمر الذي أفضى لاحقا إلى بروز الأهمية السياسية والعسكرية للجزائر خلال الفترات اللاحقة من هذا التاريخ، باعتبارها لاعبا إقليميا يساهم في صناعة السياسة الدولية لغرب البحر المتوسط(1)؛ كما أصبح للجزائر إضافة إلى الحدود الترابية مؤسسة عسكرية، وإدارية، ومكانة دولية، هذا ما أدى إلى تغيير خريطة النفوذ الاقليمية والدولية.

في هذه الفترة لا يمكن التغاضي عن دور الإخوة بربروس في السعي إلى إقامة معالم دولة جزائرية بمفهومها القانوني والدولي، وفي بنيتها الاجتماعية، لكن هذا المفهوم سيتغير تبعا للظروف السياسية والعسكرية التي ميزت الجزائر في الفترات اللاحقة، والتي سنتطرق لها ضمن الفصول القادمة، وهذا حتى تكتمل أمامنا التصورات المنهجية والمعرفية لمفهوم السلطة ومفهوم الدولة الجزائرية والمفاهيم المتصلة بها في هذه الفترة.

بحيث تمكن "خير الدين" من جعل الجزائر قوة بحرية في المنطقة المتوسطية، أطلق عليها لقب "بلد الجهاد" وعلى مؤسستها العسكرية "أكبر مدارس الإسلام البحرية"، فقد كانت معرفة خير الدين بالملف الموريسكي جيدة، مما جعله يعتقد وجوب إنشاء دولة قوية وموحدة بالجزائر، والتي انطلاقا منها يكون باستطاعته استرجاع الأندلس، والعمل على إنقاذ المورسكيين من سياسة الإحتواء الثقافي والديني التي مارستها محاكم ودواوين التفتيش(2).

انطلاقا من هذا حاول "خير الدين" التأسيس لنظام سياسي مركزي، يتمتع بفعالية عسكرية وبناء إداري صلب، تبرز من خلاله الجزائر كدولة ذات كيان سياسي، يستطيع من خلالها مواجهة التهديدات الداخلية والخارجية كخطوة أولى في سياسته بعد تعيينه بايلربايا على الجزائر، هذه السياسة تأرجحت داخليا ما بين إستمالة القوى المحلية، وبين القضاء عليها.

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص265- 266.
(2)- حنيفي هلايلي: أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، دار الهدى، الجزائر، 2010، ص ص21-22.

اتجه "خير الدين" نحو تبني سياسة جديدة تتمثل في الحصول على تأييد السكان الجزائريين، وذلك بالتودد إلى علمائهم، خاصة وأن الوجود العثماني في الجزائر خلق علاقة جدلية بين السياسة والنخب الفكرية، والتي بإمكانها أن تشكل عاملا إيجابيا وسلبيا على المشهد السياسي والثقافي[1] وقد استطاع "خير الدين" إقناعهم بأهمية انضمام بلدهم إلى السلطة العثمانية، هذا ما سمح له بتزويد جيشه بالسلاح، والحصول على الدعم السياسي لمواجهة الهجومات الاسبانية، وبهذا الأسلوب تمكن "خير الدين" من تقوية جيشه وبسط نفوذه، وضمان سيطرته بعد أن أصبح ممثلا للسلطان العثماني في أرض الجزائر[2].

حتى بعد أن تحققت الزعامة لـ "خير الدين" في الجزائر، لم يكن استقراره هو وأتباعه الأتراك العثمانيين بها أمرا سهلا في بدايته، فقد حدثت ضده ثورات شعبية، حاول التغلب عليها بالتودد إلى العلماء والأعيان[3]، بعد إدراكه أن قوة القبائل لا يمكن إخضاعها بسلطة العنف[4]، فعمل على كسب ولاء القبائل القوية عن طريق التقرب من شيوخها، ذلك أن معظم القبائل اشتهرت إلى جانب طابعها البدوي بفروسيتها وجيوشها الضخمة، مشكلة أرستقراطية حربية[5]، فالعامل العسكري يحتل جزء هام في البنية الفكرية للزعامات التقليدية.

بهذا لم تكن هذه القبائل حديثة العهد بالحكم والسلطة، ولم تعتمد على العثمانيين في اكتساب ذلك النفوذ، بل كانت سلطتها متوارثة منذ العهود السابقة، إذ كانت عند دخول العثمانيين أقوى حتى من الدولة الحفصية في الشرق والزيانية في الغرب، سواء بالنسبة

(1)- Tarek Ladjal, Benaouda Bensaid, A cultural analysis of ottoman Algeria (1516- 1830), The north-south Mediterranean progress gap, October, 2014, produced and distributed by IAIS Malaysia, p567.

(2)- عمار بوحوش: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1997، ص 54.

(3)- عبد الكمال جويبة، المرجع السابق، ص 198.

(4)- حمدان بن عثمان خوجة: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005، ص 89.

(5)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص35- 38.

لمواردها المالية أو نفوذها السياسي والعسكري[1]؛ كما أن التوزيع الاقليمي لأهم القبائل كان من الناحية الاجتماعية مؤطرا من طرف الزعامات الأسرية، والتي إلى جانب دورها الاجتماعي والديني لعبت دورا اقتصاديا وسياسيا وعسكريا.

هكذا لعبت سياسة "خير الدين" دورا كبيرا في إستمالة شيوخ القبائل والأسر الحاكمة، عن طريق المراسلات واللقاءات التي تمت بين الطرفين، ونفس السياسة اتبعها خير الدين مع شيوخ الزوايا والمرابطين لكسب تأييدهم، وحثهم على تجنيد أتباعهم ومريديهم على الجهاد إلى جانب العثمانيين[2]؛ كما تم الاعتماد على المرابطين وشيوخ الزوايا كواسطة بينهم وبين الأهالي، نظرا لما يتمتعون به من نفوذ قوي وكلمة مسموعة في المناطق الجبلية[3]، بحيث كانوا بحكم العرف السياسي والاجتماعي يتوارثون الحكم، معتمدين على نفوذهم الديني وامكانياتهم الحربية وأصالة نسبهم[4].

قد نجح "خير الدين" في سياسته إلى حد كبير، حيث استجاب لندائه معظم شيوخ القبائل، بما في ذلك شيوخ العرب الذين كانوا يشرفون على عدد من القبائل في شرق الجزائر، وقد اشترط هؤلاء على "خير الدين" مقابل الدخول في طاعته الإبقاء لهم على امتيازاتهم المكتسبة قبل مجيء الأتراك، والتزم "خير الدين" إزاءهم بهذه الشروط، على أن يكفوا أيديهم عن القوات العثمانية[5].

على هذا الأساس دخلت أهم الأسر العسكرية في الشرق الجزائري عهدا جديدا مع العثمانيين، كقبيلة الذواودة بزعامة أسرة بوعكاز، والتي اشترطت احترام مبدأ اختيارهم أمراءهم بأنفسهم، وعدم تدخل العثمانيين في ذلك مع احترام قوانين القبيلة، وعدم المساس

(1)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 39.
(2)- نفسه، ص 122.
(3)- نبيل بومولة، المرجع السابق، ص 96.
(4)- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984، ص108.
(5)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص 122.

بما تحت أيديهم من الأراضي والحقوق والامتيازات، التي مكنهم منها الحكام الحفصيون[1].

إن استمالة "خير الدين" لهذه القبيلة يعتبر إضافة سياسية وعسكرية مهمة؛ ذلك أن هذه القبيلة اعتمدت في فرض نفوذها على القوة العسكرية، فكانت ترهب القبائل والسلطات الحاكمة بما تملكه من جيوش ذات فعالية، استطاعت من خلالها فرض نفوذها والحفاظ على استقلالها، بل كانت ضغوطاتها واضحة على الدولة الحفصية إلى حد اشتراط الحصول على نصف الضرائب، ومنتجات الأرض لكف يدهم عن الإساءة للحكم المركزي[2].

كما عمد "خير الدين" منذ بداية عهده بالبلاد إلى تجنيد فرق من الأهالي، بربر، مغاربة، وأسرى أوروبيين اعتنقوا الإسلام، وتجاوزت هذه الفرق في معظم الأحيان عدد الإنكشارية، وذلك في إطار سعي "خير الدين" ليوازن بين هذه الفرق ذات الطابع الوطني، وبين نزعة الإنكشارية في التسلط[3].

بهذه الطريقة استطاع "خير الدين" إستمالة شيوخ القبائل وكسب ولائهم، ولم يكتف بهؤلاء، بل عمل أيضا على استمالة غيرهم عن طريق الإغراءات المادية، وهو ما فعله مع قبائل الحدود التونسية مثل دريد[4]، الحنانشة[5]، النمامشة[6] وغيرهم، بعد اقتراحه

---

(1)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص35.
(2)- نفسه، ص38- 39.
(3)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص 28.
(4)- **قبائل دريد** (Les Drid): قبائل عربية، نسبة لدُرَيْد بن الأثبج بن ربيعة بن نهيك بن هلال من العرب العدنانية، كانت مواطنهم ما بين عنابة والطارف والحدود التونسية إلى قسنطينة وخنشلة، من بطونهم اولاد عطية، اولاد جار الله، اولاد عطاف، اولاد سرور، ينظر:
- عبد الرحمن ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص32.
- A. Warnier, L’Algérie devant l’empereurs, éd, Challamel ainé, Paris, 1865, p45.
(5)- **الحنانشة** (Les Hanenchas): قبيلة اختلف حول أصلها عربي أو بربري، تسكن نواحي الأوراس وتبسة وسوق أهراس وشمال غرب تونس، كانت ذات نفوذ كبير على القبائل الأخرى، وهم اولاد حناش من المرتفع من عياض من قبائل الأثبج الهلالية، وهم ثلاثة بطون: اولاد تبان، اولاد عبدوس، اولاد حناش، ينظر:
- عبد الرحمن ابن خلدون، ج6، المصدر السابق، ص33.
- Féraud, L- Charles : Les Harar seigneurs des Hanencha, étude historique sur la province de Constantine, RA, N°104, 1874, p128.
(6)- **النمامشة** (Les Némemchas): قبيلة بربرية منتشرة في الشرق الجزائري وبالمحاذاة مع الحدود التونسية، يرجع أصلها إلى قبيلة هراوة البربرية، وتنقسم النمامشة إلى: البرارشة، العلاونة، اولاد رشاش، لتفاصيل أكثر ينظر:

على رؤساء هذه القبائل مبالغ مالية هامة، قدرت بـ 1000 دوكة[1]، مقابل مساعدته للقبض على السلطان "حسن الحفصي"[2].

وقد استجاب الجميع لهذا الطلب شريطة أن يواظب على دفع مبالغ مالية سنوية لهم، على غرار ما كان يفعله الحفصيون قبل ذلك، وفعلا وافق "خير الدين" على ذلك، إلا أن دخول الإسبان مدينة تونس سنة 1534م حال دون تحقيق غرضه، والحقيقة أن العاطفة الدينية كانت أقوى العوامل التي قربت بين الطرفين الجزائري والعثماني، فكان وقوف السكان إلى جانب العثمانيين، في أغلب الأحيان، تلقائيا دون إغراء[3].

ذلك أن الرابط الديني يمثل عاملا مهما في الصراع بين العالم المسيحي والعالم الاسلامي[4]؛ ولعل من الأهمية الإشارة إلى بعض الأفكار الدينية التي تحكمت في تأسيس إيالة الجزائر، ومقاربة العناصر التي تربط بين عهود النجاحات الصوفية الأناضولية، وعهد الجهاد المغاربي الذي تحكم بعمق في تدخل العثمانيين بالجزائر، وإذا كان الأساس الديني واضح بالنسبة لتأسيس الإمارات العثمانية من خلال الدراسات التاريخية المختلفة، فإن هناك غموضا فيما يتعلق بتأسيس إيالة الجزائر، والعلاقة التي تربط الإخوة بربروس برجال التصوف، وهو الأمر الذي سمح لهما بتجميع سكان المغرب الأوسط لمواجهة المسيحية وتأسيس الدولة[5].

- Yassir Benhina, Pierre Guichard :De la tribu à la ville, un essai d'approche « régressive » de l'histoire du peuplement de la région de Tébessa, revue de monde musulmans et de la Méditerranée, N°126, Novembre 2009, p93.
- Colette Establet :Administration et tribu chez les Némemcha(Algérie) au XIXe siècle, revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, N°45, 1987, p25.

(1)- **الدوكة (Duka)**: نسبة للكلمة الإيطالية "Ducato"، وهي عملة ذهبية، كانت متداولة قديما في البندقية، تتراوح قيمتها ما بين عشرة إلى إثني عشر فرنكا، ينظر:
- Mehmet Zeki Pakalın, Osmanlı tarih deyimleri ve terimleri sözlüğü, cilt1, millî eğitim basimevi, İstanbul, 1993, s.479.

(2)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص123.
(3)- نفسه، ص123.
(4)- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، المرجع السابق، ص64.
(5)- عبد القادر صحراوي: الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني 1520- 1830، دار هومه، الجزائر، 2016، ص 77.

إن الرابط الديني سمح للعديد من شيوخ القبائل بالتخلي عن زعمائهم المحليين، والالتفاف حول القوى العثمانية بمجرد ميل هؤلاء الزعماء إلى الإسبان والتعاون معهم، ذلك أنهم كانوا يعتبرون تصرف حكامهم خيانة للإسلام والمسلمين، ومن الأمثلة على ذلك انحياز كل من قبيلة عمراوة، كرفة، وسويد إلى العثمانيين ضد السلطة المحلية الحفصية بمجرد إتحاد الحاكم الحفصي "أبو الحسن" مع الإسبان سنة 1534م، هذا بالإضافة إلى تزويد العثمانيين بعدد كبير من المتطوعين للجهاد إلى جانبهم[1]، كما تخصصت الكثير من القبائل في الخدمة العسكرية لدى العثمانيين مثل قبيلة زواوة[2].

حيث تذكر المصادر التاريخية أن الإخوة بربروس نجحوا في إستمالة القوى الدينية لصالحهم، من خلال إضفاء الشرعية على الأعمال العسكرية والسياسية لهم، إضافة إلى تفاعلهم مع القضية الأندلسية، التي مثلت محور الصراع بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، خاصة بعد ظهور الدولة العثمانية كوريث للعالم الاسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية، ومن بين مظاهر الدعم المقدم من علماء ورجال الدين هي الإفتاء لـ "خير الدين" بحرمة مغادرة الجزائر بعد استفحال مظاهر الصراع الخفي، وتعفن الجو السياسي في إطار صراع الإمارات المحلية مع السلطة الزمنية الوافدة التي هددت مصالحهم، والتي اضطرت "خير الدين" إلى محاولة مغادرة الجزائر.

فالسلطة الدينية حسب ما يذكر صاحب "الغزوات"، كان لها دور في الضغط على "خير الدين"، من خلال الإفتاء ببطلان جهاده في مكان آخر غير الجزائر، على اعتبارها أكثر منطقة تحتاج للجهاد ضد القوى الصليبية في ظل استمرار توافد الأندلسيين الفارين من الاضطهاد الصليبي[3]، فالإفتاء له في هذه الفترة هو الذي عجل باستنجاد "خير الدين" بالسلطان العثماني كما أشرنا سابقا، وذلك من خلال توظيف دور السلطة الدينية الداعمة لتواجده، والمصرة على بقائه في موافقتها على طلب العون من السلطان العثماني، وهذا ما سيضفي شرعية دينية وسياسية على حكم "خير الدين".

(1)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص ص123- 124.
(2)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص28.
(3)- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المصدر السابق، ص41.

من مظاهر دعم السلطة الدينية للسلطة السياسية في هذه الفترة من خلال الإفتاء، هي الفتوى التي تعلقت بحوالي ستة وثلاثين ضابطا إسبانيا، تم أسرهم خلال إحدى الحملات الإسبانية على الجزائر، والذين طالب الملك "شارلكان" "Charles Quint" بتسليمهم مقابل فدية تقدر بمائة ألف قطعة ذهبية، غير أن العلماء أفتوا بعدم جوازها، وذلك تبعا للخطر الذي من الممكن أن يشكله هؤلاء الضباط على الجزائر مستقبلا في حال رجوعهم إلى إسبانيا في ظل استمرار مظاهر الصراع، وعلى هذا الأساس أمر "خير الدين" بإعدامهم عملا بتلك الفتوى[1]. كما عملت السلطة الدينية على التوسط بين "خير الدين" والأهالي الثائرين على سلطته من خلال طلب العفو، وتجسد ذلك في توسطهم لزعماء تلمسان الثائرين، في حين أفتوا بإعدام الثائرين الذين رفضوا الخضوع لسلطة "خير الدين"[2].

يمكن القول أن الجزائر عرفت في الفترة العثمانية انتشارا واسعا للمؤسسات الدينية، والتي اضطلعت بأدوار اجتماعية، سياسية، وثقافية مفصلية لإعادة التوازن للبنى الاجتماعية، وشكلت امتدادا لدور السلطة الدينية في دعم إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وتثبيت السلطة العثمانية فيها، من خلال قوة الرباط الروحي من جهة، ومن جهة ثانية اعتمدت السلطة العثمانية على الوزن الروحي والمعنوي للعائلات الدينية والمرابطية[3]، وقدرتها على التأثير على المجتمع من أجل ضمان استمرارية وجودها انطلاقا من توظيف السلطة الدينية لصالحها، والتي انطلاقا من العامل الديني المشترك سخرت إمكانياتها الرمزية والمادية لمساندة العثمانيين في سعيها نحو دعم الجهاد ضد القوى الصليبية من جهة، وكذا رغبتها في تحصيل مكاسب مادية من امتيازات ونفوذ من جهة أخرى.

وعلى هذا الأساس شكلت المؤسسات الدينية تنظيما لسلطة القبيلة وللسلطة الروحية، من خلال مساهمتها في بروز إيديولوجية على المستوى المجتمعي، أرست عن طريقها

---

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص404.
(2)- مجهول، كتاب غزوات عروج وخير الدين، المصدر السابق، ص ص47-56.
(3)- العماري الطيب، "الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة أنثروبولوجية"، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع15، جوان 2014، ص124.

نمط علاقات تجمع بين ما هو روحي، وما هو مادي[1]، واتجهت نحو تفعيل شبكة علاقات سياسية خارج المجال الديني بدعمها للسلطة السياسية في إطار تعدد أطراف الموقف الصراعي.

إن طبيعة العلاقة بين السلطة الدينية والسلطة السياسية ممثلة في العثمانيين، اختلفت باختلاف المؤثرات العارضة والظروف المحيطة والمؤثرة في الجزائر، وفي طبيعة المجتمع المحلي، حيث سعى العثمانيون نحو الحفاظ على دور السلطة الدينية لضمان استقرار حكمهم، وبداية إرساء نظام جبائي، ستتطور معالمه في الفترات القادمة، خاصة وأن المناطق الريفية كانت مصدر دخل هام للسلطة العثمانية، والتي تميزت بحضور قوي للمؤسسات الدينية، ونشاط الزعماء الدينيين في إطار تحكم السلطة الأبوية والإثنية في طبيعة العلاقات وفق ما تقتضيه الضوابط الدينية، هذه العلاقة لا يمكن فهم محدداتها ومميزاتها خلال هذه الفترة، وإنما من خلال مجموع الأحداث التي ستطبع الجزائر خلال الفترات القادمة.

وعلى هذا الأساس أصبحت العلاقة بين المرابط والمجتمع علاقة ممأسسة بتدخل السلطة السياسية في توجيهها لصالحها أو الوقوف للحد من تأثيرها عليه، بهذا لم تعد هذه العلاقة حسب تعبير العديد من الكتاب والمفكرين تعبر عن حاجة عقائدية وسيكولوجية لأجل الحماية وإتقاء الشرور[2]، وإنما تعدتها نحو التأسيس لأستقراطية دينية لها وزنها الإجتماعي، وأضحت جاهزة لتعلب دورا سياسيا وعسكريا إلى جانب السلطة السياسية.

لا شك أن المصالح الخاصة، وعلى رأسها التمسك بالزعامة الإقليمية لكل أسرة وقبيلة قد لعبت دورا هاما في تحديد موقف كل أسرة وقبيلة حاكمة من السلطة الجديدة[3]؛ فعلى الرغم من وجود قبائل مساندة للعثمانيين، وأخرى تم استمالتها واحتواء خطرها، إلا أن مظاهر التمرد أيضا كانت موجودة بقوة، بحيث تأرجحت ملامح هذا التمرد ما بين

---

(1)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص103.
(2)- نفسه، ص ص103-104.
(3)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص124.

الخروج عن سلطة "خير الدين" والتحالف مع الإسبان ضده، وما بين عدم وضوح مواقفها، التي تباينت ما بين الولاء والتمرد حسب الظروف والمصالح.

بحيث أنه وفور استشهاد "عروج" ومبايعة "خير الدين" وصلت أنباء تمرد الكثير من القبائل[1]، فبادر "خير الدين" إلى إخماد حركتي تنس وشرشال، لكن ذلك لم يكن كافيا، فحركة "ابن القاضي" في بلاد القبائل تهدد بالإمتداد نحو العاصمة، فتقطعه عن قواعده الشرقية، وحركة "أبو حمو الثالث" تهدده من الناحية الغربية، بحيث امتدت التمردات من تلمسان إلى مليانة، وعلى هذا الأساس أدرك "خير الدين" ضرورة تركيز سلطته داخل مدينة الجزائر والأحواز المحيطة بها[2]، أما القبائل القوية فقد أخرها إلى وقت آخر، ريثما يتمكن من ضبط الأمور الداخلية الناتجة عن استشهاد أخيه[3].

إن التصدي للإسبان لم يكن ليتحقق قبل تمتين الوحدة الداخلية، وذلك بإخضاع المناطق الخارجة عن سلطة "خير الدين"، ثم التفرغ لإجلاء الإسبان الذين ما زالوا يحتلون بجاية ووهران والمرسى الكبير، ويعملون على تحريض الزعماء المحليين على الثورة والتمرد، فقد كان الإسبان يعتبرون أخطر القوى الأجنبية التي تهدد الجزائر والوجود العثماني بها، والذي بدوره أصبح يشكل خطرا على السواحل الأوروبية، وعلى هذا الأساس تحالف الإسبان مع السلطات المحلية خاصة ملوك تلمسان من أجل غزو الجزائر[4].

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أنه في عرضنا لأهم المحطات والأحداث التي شكلت منعطفا هاما في إطار سعي "خير الدين" لإرساء أسس إيالة الجزائر، أننا لم نركز على التعمق بسرد الأحداث، وذلك لتشابكها وتعدد أطراف الصراع فيها من جهة، ومن جهة ثانية لدواعي منهجية يقتضيها موضوع بحثنا في تحليل أشكال السلطة خلال هذه

---

(1)- Haedo, op. cit, p36.

(2)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص51.

(3)- محمد دراج، المرجع السابق، ص253.

(4)- نفسه، ص ص267- 269.

الفترة، التي تصاعدت فيها بؤر التوتر مع عدم وضوح المواقف المحلية، وتنامي الأطماع الخارجية.

فما إن انتهت الحملة الاسبانية الأولى التي قادها "هوجو دي منكاد" " Hugo De Moncada" على الجزائر بهزيمة كبيرة، والتي تبعتها الهزيمة الثانية للأميرال "فيرديناند" "Ferdinand"، الذي قاد الحملة الاسبانية الثانية على الجزائر سنة 1520م، حتى توجه "خير الدين" إلى تنس التي تحالف سلطانها مع الإسبان ،وقام باسترجاعها، شأنها شأن تلمسان التي قام سلطانها بتوزيع الأموال على زعماء القبائل والأمراء المحليين، وإثارتهم للخروج عن سلطة "خير الدين"، الذي استغل الصراع القائم بين أفراد البيت الزياني واستثمره في إعادة فرض سلطته وإخضاع تلمسان قبل إتاحة الفرصة أمام الإسبان للتدخل لدعم أحد أطراف الصراع لصالحها[1].

إن الخبرة السياسية والعسكرية لـ "خير الدين" مكنته من حسن استغلال ثغرات الأمراء المحليين من جهة، ومن جهة ثانية ركز خير الدين ضمن تكتيكه على إخضاع، وإعادة إخضاع المناطق الاستراتيجية في ظل انكماش سلطته في شرق ووسط الجزائر، وعدم وضوح موقف سلاطين تلمسان اتجاهه.

حيث تمكن من تحرير قلعة بني راشد، التي تمثل حلقة وصل بين وهران وتلمسان عبر الطرق البرية الداخلية، وكذا تحرير مستغانم، التي تقع عبر الطريق الساحلي، وهكذا يكون "خير الدين" قد قطع عن تلمسان خطوط الإمداد الإسباني من البر والبحر[2].

ولعل أول وأشد معارضة واجهها العثمانيون بأرياف شرق الجزائر هي معارضة أسرة المقراني بزعامة "عبد العزيز العباسي" حاكم قلعة بني عباس، ويرجع بعض الباحثين ذلك الموقف العدائي اتجاه العثمانيين إلى التحالف المبكر للإخوة بربروس مع أسرة "ابن القاضي"، أمراء كوكو المنافسين التقليديين لأسرة المقراني[3]، فعقب تحرير

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص268- 271.
(2)- نفسه، ص272.
(3)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص124.

"عروج" لجيجل في فترة سابقة، عمل "عبد العزيز" شيخ قبيلة بني عباس وعدو "ابن القاضي" على بذل جهود كبيرة لفك التحالف بين "عروج" و"ابن القاضي"[1].

إن اهتمام الأتراك العثمانيين بالمنطقة راجع إلى موقعها الاستراتيجي، فعملوا على استمالة القوى السياسية والدينية المؤثرة فيها نحوهم، عن طريق التحالف مع الأسرة القاضوية التي تعتبر إحدى العائلات النافذة في منطقة القبائل الغربية[2]، لما لهذه الأسرة من نفوذ ديني مرابطي، وماضي إداري، بحيث كان "ابن القاضي" حاكما لعنابة عندما كان تابعا للحفصيين في تونس[3].

إذ عمل القادة الأتراك منذ وصولهم إلى الساحل الجزائري سنة 1512م بدعوة من "أحمد بن القاضي" على تمتين علاقتهم بهذه الأسرة، بل وصل بهم الأمر إلى جعل "أحمد بن القاضي" حاكما باسم العثمانيين على كامل الشرق الجزائري، الأمر الذي أثار سخط أسرة المقراني بزعامة شيخها "عبد العزيز"، الذي اتجه إلى الاسبان في بجاية ليتحالف معهم ضد العثمانيين وحليفهم "ابن القاضي"[4].

تم للشيخ التحالف مع الإسبان، فكان يدفع لهم إتاوة سنوية مقابل حصوله على السلاح لمقاومة العثمانيين، إلا أن الأتراك بزعامة "خير الدين بربروس" وبأمر من أخيه "عروج"، في فترة سابقة، استطاعوا إخضاع الشيخ "عبد العزيز" وإرغامه على تحويل الإتاوة التي كان يدفعها للإسبان إلى العثمانيين، وكان ذلك حوالي سنة 1516م، ومنذ ذلك التاريخ مال ميزان القوة إلى العثمانيين بخضوع الأسرتين معا لنفوذهم[5]، وهكذا ضمن الأتراك السيطرة على القبائل الشرقية عن طريق آل عباس إلى جانب القبائل الغربية[6].

(1)- كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص27.
(2)- بومولة نبيل، المرجع السابق، ص93.
(3)- بن الشيخ علي، نشأة مملكة كوكو، المرجع السابق، ص332.
(4)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص125.
(5)- نفسه، ص125.
(6)- بومولة نبيل، المرجع نفسه، ص93.

إن هذا التقارب بين الأطراف الثلاثة لم يدم طويلا، فقد تخلى "ابن القاضي" الحليف القبائلي عن الصفوف، وانسحب إلى جباله وإلتفت حوله قبائل آيت يحيى ، آيت بوشايب، وآيت فراوسن، وقام بتحصين مملكته كوكو[1]، وبايع "ابن القاضي" سلطان تونس الحفصي، الذي جعله أميرا على الجزائر، لأنه كان يخشى استقرار السلطة العثمانية في الجزائر وامتدادها إلى تونس[2]، وعلى هذا الأساس زوده بقوة عسكرية لفرض سلطته[3]، وإعادة هيكلة جيشه بعد أن إلتحقت به، بالإضافة إلى ذلك، العديد من عروش جرجرة، وتوجهوا نحو مدينة الجزائر سنة 1520م،[4]، أين وقعت معركة إيسر، التي انهزم فيها الأتراك بقيادة "خير الدين"[5]، بفضل تحالف "ابن القاضي" مع "حسن قارة"[6]، واضطر "خير الدين" إلى الانسحاب إلى جيجل[7].

أخذ "ابن القاضي" زمام السلطة بالجزائر، ونصب الإدارة[8]، متمردا على سلطة خير الدين، الذي تمكن من إخراجه من مدينة الجزائر، وهزيمة حلفائه حكام قلعة بني عباس، وقد زاد هذا العمل من تمتين علاقة العثمانيين بأسرة المقراني، واستمر التحالف بين الطرفين، حتى تم القضاء على "ابن القاضي" سنة 1527م، وفي سنة 1529م عاد التعاون من جديد بين الأسرتين المحليتين وبين العثمانيين[9].

الحقيقة أن العثمانيين كانوا قد استغلوا تنافس الأسرتين على زعامة المنطقة لتنفيذ خطتهم لتحرير الموانئ الجزائرية من الإسبان والجنويين، ثم توسيع نفوذهم بالمنطقة، وذلك بالاعتماد تارة على أتباع أسرة المقراني، وتارة على أتباع "ابن القاضي"، وهذا حسب ما تقتضيه حاجاتهم العسكرية[10]؛ فقد قدمت هاتان الأسرتان دعما كبيرا للإخوة

(1)- كورين شوفالييه، المرجع السابق، ص37.
(2)- عبد الحميد بن اشنهو، المرجع السابق، ص ص148-149.
(3)- Ernest Mercier, op.cit, p189.
(4)- علي بن شيخ، المرجع السابق، ص 334.
(5)- S.A. Boulifa, op. cit, p109.
(6)- Ernest Mercier, op. cit, p189.
(7)- علي بن شيخ ، المرجع نفسه، ص334.
(8)- عبد الحميد ابن اشهنو، المرجع نفسه، ص149.
(9)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص125.
(10)- نفسه، ص ص125-126.

بربروس في حصارهم لمدينة بجاية ضد الإسبان، وكذا دعمهم في التوسع نحو الجنوب، تقرت وورقلة، بل حتى في محاولات دخول تلمسان(1).

فبفضل تحالف "عروج" و"خير الدين" مع "ابن القاضي" في فترة سابقة، تم تحرير جيجل من يد الجنويين، لأن أوالقاضي كان لهم تأثير كبير، وقوة سياسية وعسكرية، جعلت كل منطقة القبائل البحرية من جيجل إلى مدينة الجزائر تحت سلطتهم، وشاركت القبائل الجبلية إلى جانب الأتراك في تحرير جيجل(2).

وبفضل تحالف "خير الدين" مع "عبد العزيز العباسي"، تمكن من تأميم طريقه بين الجزائر وجيجل، وخاصة التفرغ لتحرير صخرة البنيون بميناء الجزائر، الأمر الذي زاد من ثقة الزعيم المحلي في القائد التركي، ومتن الحلف بينهما، فتعاون "عبد العزيز" معه ثم مع خلفائه من القادة العثمانيين لتحرير الموانئ الجزائرية من جهة، وتوسيع النفوذ العثماني نحو الداخل من جهة أخرى(3).

بهذا استطاع "خير الدين" ما بين سنتي 1527 -1528م إعادة السيطرة على المناطق المتمردة، والقضاء على زعماء التمرد بإعدام حكام من شرشال، وتنس، واستعادة قسنطينة(4)، وقمع ثورة القبائل والحضنة(5)، واستعاد سلطته على الجزائر(6)، ليتفرغ بعدها لتوجيه إمكانياته لطرد الإسبان من مدينة الجزائر، وهو الهدف الذي قدم من أجله الإخوة بربروس بناء على دعوة أعيانها، فكان من أولوياته طرد الإسبان من حصن البنيون كأول عمل عسكري يقوم به(7)؛ خاصة بعد توحيد الجبهة الداخلية، واستعادة نفوذه وسلطته في جهات كثيرة من البلاد(8).

(1)- بومولة نبيل، المرجع السابق، ص 93.

(2)- S.A. Boulifa, op. cit, p96.

(3)- جميلة معاشي، المرجع السابق، ص 126.
(4)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 282.
(5)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص 56.

(6)- S.A. Boulifa, op.cit, p110.

(7)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص ص281-284.
(8)- يحيى بوعزيز: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2009، ص18.

بهذا سمح التوغل العثماني بالجزائر بتبني أنظمة إدارية وعسكرية جديدة، كما نجح في استجلاب وتشريك الأعيان القدماء في تسيير المدينة، دون أن يؤدي ذلك إلى منحهم أي نفوذ سياسي، هذا ما سيوفر للبلاد خلال الأعوام القادمة فرصة إعادة عثمنة عنابة وقسنطينة، واسترجاع قلعة البنيون سنة 1529م، وهو الأمر الذي كان وراء إرساء الوحدة السياسية والإدارية لإيالة الجزائر، والتي أصبحت قاعدة عثمانية متقدمة ومحصنة تحصينا جيدا، ومؤثرة على مصيرية الإيالات المغاربية الأخرى[1]، ذلك أن موقع الجزائر المهم والاستراتيجي المتحكم في الطرق الرئيسية لغرب المتوسط لم تتضح قيمته الجغرافية، إلا بعد استرجاع "خير الدين" للبنيون[2].

لاشك أن تحرير حصن البنيون يعتبر نصرا كبيرا حققه الأتراك العثمانيون، إن لم يكن أهم انتصاراتهم في وسط الجزائر، فبسيطرتهم عليه ضمنوا استمرارية وجودهم في مدينة الجزائر[3]؛ خاصة بعد أن اتصلت الجزيرة بالجزائر وتوسطها الميناء[4]، الذي يحمي سفنها الراسية، والذي تم اتخاذه بمثابة وسيلة للتزود بالوقود ومستودع للغنائم[5]، ومنطلقا قويا للسيطرة على البحر المتوسط، وذلك لأهمية مدينة الجزائر[6]، واتخاذهم له قاعدة وجودهم البحري في شمال إفريقيا، بدلا من ميناء حلق الوادي بتونس، الذي كان بعده عن مسرح العمليات العسكرية يحول دون التمكن من المحافظة على الإنجازات السياسية العسكرية المكتسبة في وسط وغرب الجزائر[7].

ما إن تم تدمير حصن البنيون، وتمتين سلطة الأتراك العثمانيين في مدينة الجزائر حتى انتعشت غزواتهم البحرية في المتوسط؛ و كان هذا بداية لتأسيس ما يعرف بإيالة الجزائر، فمنذ هذا التاريخ بدأ استخدام مصطلح "الجزائر" للدلالة على إقليم المغرب

---

(1)- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، ط1، 2008، ص 126- 127.
(2)- Braudel, op. cit, p 355.
(3)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 290.
(4)- حاجي خليفة، المصدر السابق، ص 98.
(5)- De Grammont H-D, op. cit, pp 34- 35.
(6)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص56.
(7)- محمد دراج، المرجع نفسه، ص290.

الأوسط[1]، وأصبحت الجزائر تراقب جميع الطرق البحرية الكبرى للبحر المتوسط، ومن جهة أخرى نتج عن تحرير حصن البنيون بصفة آلية تحرير كامل ساحل الجزائر الأوسط بشكل نهائي، وجعل إعادة احتلاله مرة أخرى من طرف الإسبان أمرا صعبا، أثبتته حملاتهم الفاشلة على شرشال والجزائر التي تلت طردهم من حصن البنيون[2].

لم يقتصر أثر تحرير البنيون على ساحل مدينة الجزائر الأوسط فحسب، بل تعداه إلى المناطق الشرقية والغربية منه، ففي شرق الجزائر شرعت القبائل البربرية في الضغط على الإسبان المحتلين لبجاية، وهكذا انحصر الاحتلال الاسباني في بجاية ووهران، ولم يعد في مقدورهم سوى القيام بتنظيم حملات عسكرية سريعة على الموانئ الجزائرية، مستغلين انشغال أو غياب وحدات الأسطول العثماني عن الجزائر، كما فعلوا في غاراتهم على شرشال والجزائر، بالإضافة إلى تحريضهم للأمراء والزعماء المحليين على التمرد بغية إضعاف الوجود العثماني في الجزائر، في إطار سعيهم الدائم لإعادة ما فقدوه من مدن وقلاع[3].

بالإضافة إلى أهمية حصن البنيون كمنطقة استراتيجية، كان لتونس أيضا أهمية كبيرة في تأمين المواصلات بين الحوضين الغربي والشرقي للبحر المتوسط، وبين مقر الدولة العثمانية وإيالة الجزائر[4]؛ ففي عام 1533م عين السلطان العثماني "سليمان القانوني" "خير الدين" قائدا للبحرية العثمانية، فاهتم خير الدين بمسألة ضم تونس للدولة العثمانية، تمهيدا لبسط السيادة على كامل المغرب الكبير، ووضع استراتيجية محكمة في مواجهة الإسبان، وكانت تونس تحظى بأهمية بالغة في عرض البحر المتوسط، فهي تتحكم في طرق مواصلاته وتحمي ظهر الجزائر[5].

---

(1)- صلاح العقاد، المرجع السابق، ص21.
(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص290- 291.
(3)- نفسه، ص291.
(4)- نفسه، ص308.
(5)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص ص116-117.

فقد كانت تونس تتحكم في المضيق الذي يفصل بينها وبين صقلية، كما أن لها أهمية كبيرة في توطيد الحكم العثماني في الجزائر، بل وفي كل شمال إفريقيا، وقد أدرك "خير الدين" أهميتها، لاسيما وقد عانى كثيرا من مؤامرات سلطان تونس منذ دخوله إلى الجزائر، وهكذا فقد أقنع "خير الدين" السلطان "سليمان القانوني" بضرورة بسط النفوذ على تونس، وضمها إلى الدولة العثمانية لكي يتسنى لها فرض سيطرتها على كامل الشمال الإفريقي، والتحكم في الطرق البحرية في غرب البحر المتوسط، فوافق السلطان على ذلك، وأذن له في غزوها(1).

إن النجاح العسكري الذي حققه "خير الدين" على تونس الحفصية سنة 1534م بمساعدة الأهالي، ثم الهزيمة التي لحقت "شارلكان" "Charles Quint" في حملته ضد الجزائر سنة 1541م، والتي أكدت دور إيالة الجزائر الحاسم في الاختيارات الاستراتيجية والسياسية والعسكرية لكل الفضاء المغاربي خلال القرن 16م (2).

انطلاقا من عرض أهم المحطات الرئيسية التي ميزت الفترة التي لعب فيها "خير الدين" دورا هاما في إرساء قواعد الجزائر كإيالة عثمانية، يمكن استخلاص المميزات العامة لفترة حكم "خير الدين":

- إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية رسميا، وبروز الجزائر ككيان سياسي مرتبط في سياسته الخارجية بالدولة العثمانية، في ظل استمرار الصراع الحضاري والاستراتيجي مع أوروبا.
- العلاقة بين الإخوة بربروس والباب العالي قبل الاستقرار بالجزائر، تجمعها روابط مشتركة، والتي يعتبر الجهاد أساسها، والذي سمح بفتح العديد من الأراضي في الشرق وآسيا الوسطى، وبحكم تأثير الطرق الدينية في الحياة العامة للعثمانيين، تحول الكثير منها إلى تجمعات جهادية تساهم بفعالية في دعم السلطان، وقد تطابق هذا مع مبادرة الإخوة بربروس من أجل تأسيس إيالة الجزائر مع المحاولات التي قامت بها الطرق

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص ص308- 309.
(2)- حنيفي هلايلي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص127.

الصوفية، وربما ساهم عدم وجود متصوف مرموق بالجزائر في التعجيل بنجاح مهمة الأخوين[1].

- استمرار محاولات التمدد الاقليمي من طرف الدويلات المغاربية، وتواصل التهديدات الاسبانية، التي أصبح ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية يشكل خطرا على مصالحها.
- كثرة الثورات وحركات التمرد الداخلية من طرف الزعماء المحليين، والذي حال النمط القيادي فيها دون بروزها كسلطة مهيمنة على الوضع السياسي لافتقارها لمقومات الدولة، لهذا تحالف بعضها مع الكيانات الخارجية لضمان مصالحها في المنطقة.
- تأرجحت سياسة "خير الدين" مع حركات التمرد والثورات الداخلية ما بين محاولة استمالتها، مستغلا السلطة الرمزية التي يمتلكها الأعيان والعلماء والرصيد القيادي لبعض قادة القبائل، وبين القضاء عليها وبسط النفوذ على الجزائر.
- لم يتمكن "خير الدين" من اجتثاث تلك الثورات وحركات التمرد نهائيا، إنما غاية ما وفق إليه هو إضعاف زعمائها أو تسكينها مؤقتا، الأمر الذي أدى إلى اشتعالها مجددا في فترة حكم خليفتيه "حسن آغا" و"صالح رايس"، الذي اقتنع في نهاية الأمر بضرورة القضاء النهائي على مملكة بني زيان سنة 1555م [2].
- تحرير أغلب المناطق بالجزائر من الاحتلال الاسباني كـ تنس، شرشال، دلس، مستغانم، الجزائر، والسيطرة على قلعة بني راشد وحصن البنيون، وانحصار نفوذ الإسبان في وهران وبجاية.
- إنقاذ عشرات الآلاف من مسلمي الأندلس، ومنحهم "خير الدين" إقطاعات كبيرة مكنتهم من أن يجعلوا من بعضها مدنا شكلوا أغلبية سكانها مثل البليدة، تنس وشرشال[3]؛ كما ساعد الأندلسيون بدورهم على تدعيم الحكم العثماني بالجزائر في صراعها مع الإسبان ومع بقايا الإدارتين الحفصية والزيانية، كما اتخذ منهم خير الدين جنودا لحراسة أبراج مدينة الجزائر، وألف منهم فرقا عسكرية شاركت في توطيد الحكم العثماني في الأقاليم

(1)- عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص80.
(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص351.
(3)- نفسه، ص355.

الداخلية بالجزائر[1]، كما وظفوا في مجال الجوسسة لمعرفتهم الجيدة بسواحل الطرف الآخر من المتوسط[2].

- حتى يتمكن خير الدين من الحفاظ على مكاسبه بادر إلى تنظيم الإدارة المركزية بمدينة الجزائر، وحدد صلاحيات الحامية الانكشارية، ونصب الديوان الكبير وأعطى صلاحيات للأعيان والأئمة وشيوخ الطرق الصوفية، وقرب إليه الأعلاج والموريسكيين، كما حاول تخفيض الجباية على السكان الذين اعترفوا بسلطته [3].
- عندما استدعي خير الدين إلى اسطنبول عام 1533م كان قد وطد دعائم دولة قوية، واصل خلفاؤه البيلربايات مهمة حماية انجازاته، وتنفيذ سياسته الهادفة إلى تحصين البلاد، والصمود في وجه الحملات المسيحية، والتخلص من أعوان الإسبان[4].
- بروز الدور الفعال للأسطول العثماني، الذي تولى خير الدين قيادته، حيث تمكن من إحكام السيطرة في المتوسط، وتكريس الزعامة الكاملة في المنطقة، والتي تعتبر معركة بروزة سنة 1538م مظهرا من مظاهرها[5].

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني: دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013، ص 128- 129.

(2)- Hayet Belhamaied, La inquisición española y la escpulsión como castigo a los moriscos, Clio & Crimen, N°10, 2013, p 514.

(3)- ناصر الدين الدين سعيدوني: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013، ص 29.

(4)- عبد الله مقلاتي، المرجع السابق، ص 115.

(5)- محمد دراج، المرجع السابق، ص 354.

2. إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية والقضية الأندلسية

عرفت الجزائر هجرة أندلسية منذ فترة تاريخية مبكرة، والتي تلت سقوط غرناطة مباشرة، إضافة إلى مجموع الهجرات التي سبقت هذه الفترة، بدليل تواجد ومساهمة العنصر الأندلسي في المجالات المختلفة في الجزائر، وتولي عدد كبير منهم لمناصب سياسية في البلاط الزياني، وقد أدى انضمام الجزائر للدولة العثمانية، والذي تزامن والتداعيات الناتجة عن سقوط غرناطة، واستفحال الصراع الديني والحضاري بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي إلى التأثير على طبيعة التواجد الاسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية، وانعكس على الفضاء المغاربي على العديد من الأصعدة.

وقد عرفت القضية الأندلسية إنتاجا اسطوغرافيا مهما، تطرق لمعالجة الأبعاد الدينية لهذه القضية بالدرجة الأولى، من خلال المنتوج المعرفي الإسلامي، وغير الإسلامي، وقد تفاعلت القوى الفاعلة في المنطقة المتوسطية مع هذه القضية خاصة بعد ظهور الأتراك في البحر الأبيض المتوسط، والذين ساهموا في عثمنة المجال المغاربي تدريجيا، انطلاقا من إيالة الجزائر، وعلى هذا الأساس لعبت هذه الإيالة دورا هاما في التفاعل مع هذه القضية بجميع أبعادها، هذا ما حمل مظاهر التأثير الإيبيري على هذا الفضاء الجغرافي، خاصة ما يتعلق بالمظاهر العسكرية.

2. 1. القضية الأندلسية في الخطاب التاريخي:

تأثرت الاسطوغرافيا الاسبانية المعاصرة بمجموع الكتابات التاريخية والأدبيات الإسبانية، التي تزامنت والأحداث التاريخية التي شهدتها شبه الجزيرة الإيبيرية بعد سقوط غرناطة سنة 1492م، والتي أثرت على طبيعة الكتابات التاريخية في القرن السادس عشر، فعكست مظاهر الأدب والكتابة الدعائية، من خلال العديد من المؤلفات، مثل كتاب "الحروب الأهلية في غرناطة" لمؤلفه "بيريث دي إيتا" "Peraz De Hita"، والذي شارك في إخماد ثورة البشرات عامي 1568-1570م، بحيث يتضح لنا أن موقف صاحب الكتاب من الحروب التي دارت في إسبانيا أنها كانت حروبا أهلية بين إسبان يعتنقون

ديانتين، في حين أن تصوره يتناقض من خلال إظهاره لصورة الموريسكيين كغرباء قام أجدادهم العرب بغزو إسبانيا[1].

تميزت الكتابات الكلاسيكية الإسبانية بالطبيعة الإخبارية في تناولها للقضية الأندلسية، مثل كتابات "مارمول كاربخال" "Mármol Carvajal"، والتي نذكر منها على سبيل المثال "وقائع ثورة الموريسكيين"[2] والذي يعد من بين أكثر المصادر الإسبانية عداء للقضية الأندلسية، وذلك لخضوعه للجهات الرسمية، إضافة إلى أعماله العسكرية إلى جانب الامبراطور "شارلكان" "Charles Quint" في تونس، في حين أن عددا كبيرا من المؤلفات اتمست بطابع التاسيتية[3] الأدبية والسياسية، كما اتسمت أغلب كلاسيكيات هذه الفترة بطابع الكتابة الدينية في ظل تأثرها بمجموع الأحداث التي ميزت شبه الجزيرة الإيبيرية، وإشراف الكنيسة على الكتابات التاريخية لتوجيه، وإدارة مشروعها الديني ذو الأبعاد الاستراتيجية والجيوسياسية.

من بين الكتابات الإسبانية التي اتسمت بطابع الكتابة الدينية نذكر كتاب "حماية العقيدة الكاثوليكية من المتنصرين الجدد" للقسيس "خايمي بليدا" "Jaime Bleda"[4]، الذي رافق الجيوش المسيحية، فكرس لأطروحة الدفاع عن العقيدة المسيحية من المسلمين، كما عبر هذا النوع من الكتابات عن "عدالة طرد الموريسكيين" واعتبره "تاريخيا"، من خلال العديد من المؤلفات نذكر منها كتاب "الطرد التاريخي للمسلمين من

---

(1)- خينيس بيريث دي إيتا: الحرب ضد الموريسكيين، ج2 من الحروب الأهلية في غرناطة، تر: عائشة محمود سويلم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2009، ص14.

(2)- مارمول كاربخال: وقائع ثورة الموريسكيين، تر: وسام محمد جزر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2012.

(3)- نسبة إلى تاسيتوس، يعرف بهذا المصطلح التيار الفكري السياسي لأواخر القرن السادس عشر والنصف الأول من القرن السابع عشر، ظهر في شبه الجزيرة الإيبيرية بين أولئك الكتاب الذين وصلوا إلى مستوى من النضج في فترة ما بعد وفاة فليب الثاني، واتخذوا من تاسيتوس قدوة لهم، بهدف صنع سياسات قائمة على الأدلة، ينظر: مقدمة ترجمة كتاب: أنطونيو دومينغيث أورتيث وبيرنارد فانسون: تاريخ الموريسكيين حياة ومأساة أقلية، تر: محمد بنياية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، ط1، 2013، ص10.

(4)-Bleda Jaime, Defensio feidei in causa neophytorum siue Regni Valentiae totiusque Hispaniae, edición digital basada en la de Valentiae, Apud Loannen Chrysostomum Garriz, 1610.

إسبانيا" للراهب "ماركوس دي غوادالخرا" "Marcos De Guadalajara"[(1)]، وكتاب "الطرد المبرر للموريسكيين الإسبان" لـ "أثنار كاردونا" "Aznar Cardona"[(2)]، إضافة إلى كتاب "الطرد العادل للموريسكيين من إسبانيا" لـ "داميان فونسيكا" "Damián Fonseca"[(3)].

كما سعت العديد من الكتابات نحو إضفاء الشرعية الدينية على ممارسات محاكم التفتيش من خلال الاستعانة بأعمال الرهبان والقساوسة، مثل نص الراهب "خيرونيمو باوتستا "Jerónimo Bautista": "إن مملكة الشيطان يشكلها الملحدون والمرتدون، الذئاب والأسود والدببة والثعابين والحيوانات الشريرة من المرتدين والكافرين واليهود والمسلمين، والأشخاص الضارين بالكنيسة المقدسة"[(4)].

وقد اتجهت الكتابات الإسبانية نحو التحرر تدريجيا من القيود الدينية المفروضة عليها، من خلال محاولات التجديد في تناول القضية الأندلسية، والتطرق لها من منظور تاريخي وسياسي واجتماعي واقتصادي، ليظهر تيار فكري خلال القرن التاسع عشر والذي اعتبر بمثابة تيار مكمل للكتابات الكلاسيكية منها كتاب "الوضع الاجتماعي للموريسكيين" لـ " فلورنسيو خانير" "Florencio Janer"[(5)]، وعلى الرغم من استغلال الإسبان للوثائق الأرشيفية المهمة منها تلك الخاصة بمحاكم التفتيش، إلا أن نظرتهم للطرد المسيحي للمسلمين ظلت تشوبها مظاهر العنصرية.

---

(1)- Marcos De Guadalajara Y Javier, Memorable explusion y justissimo destierro de los Moriscos de España, por Nicolas De Afsiayn, Pamplona, España, 1613.

(2)- Pedro Aznar Cardona, Expulsión justificada de los moriscos españoles y suma de las excelencias christianas de nuestro rey Don Felipe El Catholico, tercero de renombre, dividida en dos partes, por Pedro Cabarte, Huesca, España, 1612

(3)- Damián Fonseca, Justa expulsión de los Moriscos de España con la instrucción apostasia y trayción dellos, por Jacomo Mascardo, Roma, 1612.

(4)- نقلا عن: خوليو كارو باروخا: مسلمو مملكة غرناطة بعد عام 1492، تر: جمال عبد الرحمن، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2003، ص28.

(5)- Florencio Janer, Condición social de los Moriscos de España, imprenta de la real academia de la historia, Madrid, 1857.

وعلى اعتبار الانحياز المعرفي الناتج عن العصبية للدين والعرق التي ميزت الكلاسيكيات الإسبانية، فإن الاسطوغرافيا الاسبانية الحديثة والمعاصرة تأثرت بمجموع تلك الكتابات التي اتخذتها مصادرا للدراسة، والتي عكست مظاهر التمييز الممارس ضد الأندلسيين، من خلال موقفها الداعم للإضطهاد الممارس ضد هذه الفئة، من خلال اعتبارها أن هذه الأقلية تشكل خطرا على الكنيسة في إسبانيا، وقد نعتتهم بأبشع الصفات التي تعكس مظاهر الحقد المسيحي على مسلمي شبه الجزيرة الإيبيرية مثل: "الثعابين"[1]، إلى غير ذلك من المصطلحات التي تعبر عن انحياز معرفي في الكتابات التاريخية والأدبيات الإسبانية.

في نفس السياق دعت بعض الكتابات الإسبانية إلى التأسيس لتاريخ إسبانيا انطلاقا من "إسبانية الأندلس" أو "الإسلام الإسباني"، إن صح لنا استعمال هذه المفاهيم انطلاقا من الطرح الذي اعتمدته هذه الكتابات، وذلك من خلال نظرية عدم وجود فتح إسلامي للأندلس سنة 711م، في ظل الصعوبات اللوجيستية التي تتطلبها هذه العملية، وعلى هذا الأساس ذهب هذا الطرح إلى اعتبار أن الأندلس هو نتاج لعملية اندماج ناتجة عن العلاقات التجارية، وعلى هذا الاعتبار فإن الحضارة الإسلامية الإسبانية هي "ثمرة داخلية"، ولا علاقة لها بكل ما هو وافد من الخارج[2].

هذا التصور بعيد عن الحقيقة التاريخية، ذلك أننا إذا قارناه مع مصادر أخرى سواء أجنبية أو محلية فإنه لا يتوافق معها هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن حديث "إقناثيو أولاقوي" "Ignacio Olagüe" عن مظاهر الإندماج الثقافي في المجتمع الأندلسي يقودنا نحو طرح الإشكال التالي: ما الذي يبرر مظاهر الإضطهاد ضد الفئة المسلمة التي من المفروض هي فئة وطنية أصيلة غير وافدة، إذا أخذنا بالرأي السابق؟

---

(1)- الرواية الإسبانية "El coloquio de los perros"لـ "Cervantes" نقلا عن: لوي كاردياك: الموريسكيون الأندلسيون المجادلة الجدلية (1492-1640)، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات المجلة التاريخية المغربية، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ص100.

(2)- Ignacio Olagüe, La revelución islámica en occidente, Fundación Juan March, Madrid, 1974, p75.

يبدو أن مظاهر الحضارة الأندلسية لا تزال لحد اليوم تعبر عن التواجد الإسلامي الإيجابي في شبه الجزيرة الإيبيرية، الذي خلق هوية ثقافية وفنية(1)، تواجد انتهى بعد أعمال غير إنسانية تعكس مظاهر عدم التسامح الديني والتعصب والعنصرية الذي طال هذه الفئة، ولا تزال هذه الممارسات غير الإنسانية محفوظة ضمن الذاكرة الجماعية(2) لا نقول في الفكر الإسلامي فقط، وإنما في الفكر الإنساني أيضا؛ فكان سقوط غرناطة سقوطا لحالة "الاستثناء الإيبيري" التي أقرت التعايش السلمي، هذا التعايش حتى وإن كان لم يصل إلى حد الأركادية ما قبل الحديثة للتعددية الدينية والثقافية، إلا أنه كان يعبر عن مظاهر القبول المتبادل المشروط بين أصحاب الديانات الثلاث، ليحل نموذج التطهير الديني والعرقي والثقافي في إيبيريا النصرانية(3).

ترى بعض الكتابات الاسبانية المعاصرة، والتي تأخذ بالطرح القائل باعتبار الأندلسيين فئة غير وافدة عن طريق الفتوحات الاسلامية أن الزخم الإيديولوجي، الذي حملته الكتابات المعاصرة للفترة التي تزامنت والممارسات غير الانسانية ضد مسلمي الأندلس، عكست "محاولات تبرير المواجهات بين القوى الاسلامية والمسيحية في المنطقة"، أي أن كلا من الكتابات الاسلامية أو المسيحية حاولت تبرير الوضع التاريخي بما يخدم إيديولوجيتها، وكانت النتيجة حسب هذا الطرح هي القضاء على الإرث الأندلسي أو تشويهه(4).

هذا الرأي يدفعنا لطرح إشكال آخر يتمحور حول موقف الاسطوغرافيا الاسلامية من هذه القضية هل كان عليها أن تغطي على الاضطهاد الديني ضد مسلمي الأندلس، انطلاقا من اعتبارهم جزء من "الوطن إسبانيا" حسب تعبير الكتابات الإسبانية، وإذا كانوا جزء من هذا الوطن هل كان من الضروري أن يتعرضوا لمثل تلك الممارسات.

---

(1)- Ahmet Gedik, Endülüs sanatları, İstem dergisi, yıl7, sayı14, Konya, Türkiye, 2009, s.449.

(2)- Saffet Yılmaz, Elveda endülüs, Bursa'da zaman dergisi, sayı21, 2017, s.40-41.

(3)- ماثيو كار: الدين والدم إبادة شعب الأندلس، تر: مصطفى قاسم، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، ط1، 2013، ص12-13.

(4)- Eduardo Manzano, El islam en la península ibérica, Cuadernos de la escuela diplomática, N°48, España, 2013, p212-213.

فقد تضمنت المصادر العربية والاسلامية المعاصرة للأحداث التي ميزت فترة الاضطهاد المسيحي للأندلسيين مثل الرحلات العديد من الإشارات التاريخية للممارسات غير الإنسانية ضد الأندلسيين، ومعاناة من بقي في الأندلس، وتجربة من هاجر منهم، مثل رحلة "الشهاب إلى لقاء الأحباب" لمؤلفه "أحمد بن القاسم الحجري" المعروف بـ "أفوقاي الأندلسي"[1].

ومن منظور بعيد عن التصور الإسلامي ما موقف الاسطوغرافيا الأكاديمية من القضية الأندلسية من الجانب الإنساني بغض النظر عن طابعها الديني، هنا يمكن القول أن الكتابات الإسبانية التي عرضناها سابقا وضعت الموضوع في نطاق ابستمولوجي لكن منفصل عن الحقيقة التاريخية.

كما بررت الاسطوغرافيا الإسبانية أيضا التوسع العسكري والتهديدات الممارسة من طرف الإسبان على الشمال الإفريقي بمحاولات "استرجاع الممتلكات الإسبانية في شمال إفريقيا"، معتبرة المنطقة مجالا موروثا للمسيحية، وفي نفس الوقت اعتبرت الصراع التقليدي بين البحارة الجزائريين وشبه الجزيرة الإيبيرية مبررا لممارساتها كرأي متناقض[2]، وفي إطار هذا الصراع شكلت الجزائر ملاذا للهجرة الأندلسية، على مراحل، انتهت باستقبال إيالة الجزائر عددا كبيرا من الأندلسيين، ساهموا في بعث معالم الحضارة الأندلسية في جميع المجالات، واندمجوا ضمن النسق الاجتماعي، كما ساهموا في بعث معالم نشاط بحري عسكري واندمجوا ضمن الفرق العسكرية المحلية.

---

(1)- تصور هذه الرحلة كمصدر تاريخي وقائع رحلته منذ خروجه من الأندلس إلى مروره عبر العديد من المدن العربية والأوروبية، بحيث تعتبر من أندر النصوص التاريخية التي تتضمن معلومات مهمة معاصرة للفترة التي نحن بصدد دراستها، واستعراضه لظروف انتقال الأندلسيين إلى شمال إفريقيا، خاصة وأن ابن القاسم الحجري كان له إلى جانب ثقافته العربية والأندلسية تجربة سياسية في المغرب سنة 1599م، إضافة إلى قوة أسلوبه الجدلي للديانات، لمعلومات أكثر حول تجربة ابن القاسم الحجري وطريقة تصويره لهذا الموضوع، ينظر:

- أحمد بن قاسم الحجري: رحلة أبوقاي الأندلسي مختصر رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب، تح: محمد رزوق، دار السويدي، أبو ظبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004.

(2)- Miguel Angel De Buenes Ibarra, CarlosV Venecia y la sublime puerta la embajada de Diego Murtado De Mandoza en Venecia, sociedad estatal para la conmemoración de los centenarios de Felipe II CarlosV, Madrid, 2001, p607.

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أننا قمنا بعرض الخطاب الذي صبغ بصبغة إيديولوجية خاصة من خلال بعض الكتابات الإسبانية، وهذا لا يعني عدم وجود خطاب معتدل حاول تبني هذه القضية بمنظور علمي وحضاري، مثل كتاب "الموريسكيون الأندلسيون، المجابهة الجدلية" لـ "لوي كاردياك" "Louis Cardaillac"[(1)]، إضافة إلى كتاب تاريخ الموريسكيين حياة ومأساة أقلية" للمؤلفين "أنطونيو دومينغيث أورتيث" "Antonio Domínguez Ortiz" و"بيرنارد فانسون" "Bernard Vincent"، من خلال إثارتهما لمجموعة من الإشكاليات بمنظور علمي غير منفصل عن وضعية الموريسكيين قبل عملية الطرد، معالجين الآثار الاقتصادية الناتجة عنه، وذلك بتتبع ما اصطلحا على تسميته بـ "الشتات الموريسكي"، والذي اعتبراه "نزيفا بشريا"، و"خسارة فادحة لحيوية إسبانيا"[(2)].

هذا إضافة إلى مجموع المؤلفات الخاصة بـ "خوليو كاروباروخا" " Julio Caro Baroja"، والتي وقف من خلالها هذا المؤلف على نقد مصادر القرن السادس عشر والسابع عشر بمنهج علمي في دراسته لوضعية مسلمي غرناطة، وما تعرضوا له في منفاهم الإجباري، خاصة في مؤلفه المعنون بـ "مسلمو مملكة غرناطة"[(3)]، والذي إضافة إلى ذلك عالج فيه إشكالية مهمة تتمحور حول "نقاء الدم"، على اعتبار الاختلاط الثقافي والامتزاج الحضاري بين الأجناس المختلفة المكونة لمجتمع شبه الجزيرة الإيبيرية، والذي يفند التصورات العنصرية الداعمة لسياسة التنصير، والتي حاولت تصفية الأعراق غير المسيحية بدعوى "نقاء الدم"، وهذا ما عكسته مظاهر حظر العادات والتقاليد الإسلامية تمهيدا للقضاء على الإرث الثقافي الإسلامي.

بحيث تشير مذكرات "فرانثيسكو نونييت مولاى" "Francisco Mola" إلى البنود والأوامر الصادرة عام 1567م، والتي تضمنت مجموع العادات المحظورة، والتي يمكن

---

(1)- لوي كارادياك، المرجع السابق.
(2)- أنطونيو دومينغيث أورتيث وبيرنارد فانسون، المرجع السابق، ص385.
(3)- خوليو كاروباروخا: مسلمو غرناطة بعد عام 1492، تر: جمال عبد الرحمن، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2003.

الاطلاع عليها من خلال كتاب"الموريسكيون الأندلسيون" لـ "مرثيديس غارثيا أرينال" "Mercedes García-Arenal"[1]، الذي قام بنشرها، وعالج العلاقة بين المسلمين والمسيحيين في شبه الجزيرة الإيبيرية من جانب مخالف لما تطرقت له الكتابات الإسبانية الأخرى، عن طريق إبراز هذه العلاقة في جانبها الاجتماعي بعيدا عن التأثير السياسي والديني، ومن جهة ثانية يعرض رصيدا وثائقيا هاما، يمكن العودة له والاستفادة منه، خاصة وأنه اعتمد على وثائق عربية مهمة.

كما تجدر الإشارة إلى أن العديد من الكتابات الإسبانية التي دافعت عن القضية الأندلسية، وعن الهوية الاسلامية، التي تزامن تأليفها مع أحداث هذه القضية، كانت ممنوعة من النشر والتداول، بسبب ظهور تيارات فكرية وتاريخية وتأليفية دعمت الممارسات المسيحية ضد المسلمين مثلما أشرنا سابقا، وعلى هذا الأساس لم تنشر العديد من الكتابات، إلا بعد مرور فترة زمنية مهمة، منها كتاب "حرب غرناطة" لـ "أورتادو دي مندوثا" "Hurtado De Mendoza"[2]، الذي يعتبر من بين أهم المصادر الإسبانية الموضوعية.

هذا إضافة إلى بعض الكتابات المدافعة عن الدور الحضاري والثقافي لمسلمي الأندلس، مثل كتاب "الدين والدم إبادة شعب الأندلس" للبريطاني "ماثيو كار" " Matthew Carr"[3]، والذي سعى نحو التأسيس لخطاب تاريخي معتدل بعيدا عن الخطابات الشوفينية[4] المعادية للإسلام في العالم الحديث المعاصر، من خلال تطرقه لسياسة الاحتواء الثقافي التي خضع لها الأندلسيون في إطار الممارسات المسيحية ضد الثقافة

---

(1)- مرثيديس غارثيا أرينال: الموريسكيون الأندلسيون، تر: جمال عبد الرحمن، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2003، ص53.

(2)- أورتادو دي مندوثا: حرب غرناطة، تر: إيمان عبد الحليم، سلوى محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2008.

(3)-ماثيو كار، المرجع السابق.

(4)- مصطلح الشوفينية يقصد به الاعتقاد المغالي في الوطنية، وتعبر عن غياب رزانة العقل والاستحكام في الميل لمجموعة ينتمي إليها الشخص والتحيز لها للتحامل على جماعات أخرى، وينسب لفظ الشوفينية إلى جندي فرنسي "نيقولا شوفان" كان متفانيا في القتال في جيش نابليون دون مساءلة لجدارة قضيته، ينظر: عماد الدين إبراهيم عبد الرزاق: الشوفينية بحيث في المصطلح وتاريخه ومذاهبه الفكرية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، د س، ص10-12.

الاسلامية ورفضها لثقافة الاختلاف؛ هذا إضافة إلى بعض الكتابات الأخرى التي تعتبر على قدر من الأهمية في التأريخ للهجرة الأندلسية وآثارها على المجتمعات المغاربية، مثل كتاب "الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى" لـ "ميكيل دي إيبالثا" " Mikel De Epalza"(1).

انطلاقا مما سبق شكلت الهجرة الأندلسية والقضية الأندلسية موضوع بحث هام في الحقول المعرفية الإسبانية، كما انعكست تداعياتها على المستوى المتوسطي من خلال تفاعلها مع دويلات الشمال الإفريقي، خاصة بعد ظهور الدولة العثمانية على الساحة السياسية والعسكرية، وتثبيت سلطتها في الجزائر، وقد ارتأينا أن نعالج دور إيالة الجزائر في التفاعل مع القضية الأندلسية من خلال بعض المحطات التاريخية من أجل الوصول إلى تصور تاريخي يفند التصورات العنصرية التي حاولت تقليص دور مسلمي الأندلس التاريخي والحضاري، وعلى هذا الأساس سنحاول التعرض لدور الأندلسيين من خلال أنموذج إيالة الجزائر، والأسباب التي دفعت هذه الإيالة إلى تبني الدفاع عن هذه القضية.

2.2. السلطة والعنصر الأندلسي:

شكلت القضية الأندلسية أو القضية الموريسكية محور الصراع الديني بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، صراع ظاهره ديني أما باطنه فقد أخذ أبعادا إستراتيجية واقتصادية في إطار الصراع حول مناطق النفوذ، وقد شكلت الجزائر، كما سبق وذكرنا، مجالا لبسط النفوذ المسيحي من خلال التفاعلات والتجاذبات المتوسطية.

هذا الصراع الذي تفاعلت ضمنه العديد من القوى الإقليمية، ليأخذ أبعادا دولية، ساهمت في تعجيل إتصال الجزائر بالدولة العثمانية بعد سلسلة من الأحداث السياسية والعسكرية، التي ميزت المنطقة المتوسطية بعد النشاط البحري الذي مارسه المغامرون

---

(1)- ميكيل دي إيبالثا: الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى، تر: جمال عبد الرحمن، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2005.

الأتراك، على رأسهم الإخوة بربروس، كما تناولنا سابقا، نشاط كانت آثاره واضحة على المخيال الجماعي للجزائر.

ساهم الإخوة بربروس في دعم القضية الأندلسية بإمكانياتهم المحدودة في الوقت الذي كانت فيه أوروبا، وخاصة إسبانيا تشهد إنبعاثا لقوة عسكرية واستراتيجية ناشئة، نجحت في تغيير موازين القوى في البحر الأبيض المتوسط بعد سقوط غرناطة، واستغلت ضعف دويلات الشمال الإفريقي، في ملاحقة مسلمي الأندلس واحتلت، في فترة سابقة، عددا من موانئ الشمال الإفريقي.

وقد أدى ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية إلى تبني الدفاع عن القضية الأندلسية، على اعتبار بروز الدولة العثمانية كوريث للعالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة العباسية، ونجحت في توظيف الخطاب الديني للتأسيس لحضور سياسي وعسكري قوي في شمال إفريقيا، في ظل فقدان عوامل الإندماج المغاربي الذي خلق بيئة القابلية للإستعمار، وعلى هذا الأساس ستساهم الجزائر في التفاعل مع القضية الأندلسية، في ظل سياسة الاحتواء الثقافي والاضطهاد الديني الممارس ضد الأقلية المسلمة.

انعكس انضمام الجزائر للدولة العثمانية في تبني تصور تاريخي وسياسي يقضي باعتبار الجزائر، بحكم انضمامها للدولة العثمانية، من بين أهم الإيالات العثمانية التي من شأنها تقديم الدعم للقضية الأندلسية[1]، خاصة بعد ظهور القوة العثمانية في الفضاء المتوسطي، وأصبحت تمثل مصدرا لتقديم العون بعد نجاح عهود الجهاد الأناضولي، وبسط النفوذ على البلقان[2]، حيث برزت الجزائر ككيان سياسي مرتبط في سياسته بسلطة الباب العالي، الذي تولى الدفاع عن الإسلام في ظل الصراع الحضاري بين الإسلام والمسيحية من جهة، ومن جهة ثانية برزت الجزائر كقوة عسكرية من خلال قوة

(1)- Lütfi Şeyban, Endülüs, Albaraka, İstanbul, 2014, s.95.
(2)- Qiyas Şükürov, Endülüs istidanamesi ve Kemal reis'in ispanya seferi, Istem dergisi, yıl 7, sayı14, 2009, s.314.

مؤسستها العسكرية، المدعومة من طرف العثمانيين، والتي ساهمت في تكوين أسطول بحري قوي، لعب دورا هاما في إنبعاث نشاط ملاحي وبحري هام ضد القوى المسيحية.

فقد شهدت سنة 1529م حملة بحرية كبيرة بقيادة "أيدين رايس" و"صالح رايس" بأمر من "خير الدين بربروس"، ساهمت في نقل عدد كبير من مسلمي بلنسية إلى الجزائر[1]، كما تشير مذكرات "خير الدين بربروس" إلى توجه حوالي 36 سفينة إلى السواحل الإسبانية لنصرة حوالي 80 ألف أندلسي أعلنوا الثورة على الإسبان[2]، في حين تذكر بعض المصادر العثمانية الأخرى نقل حوالي 70 ألف من مسلمي الأندلس إلى الجزائر على متن السفن الستة وثلاثين على سبع مراحل[3].

نفس العدد الذي جاء به "كاتب جلبي" وهو 70 ألف، تضمنه أيضا كتاب "غزوات عروج وخير الدين"، حيث أن الـ 10 آلاف المتبقية بقيت في الأندلس لحماية ما تبقى من المسلمين فيها، كما أشار هذا المصدر إلى أنه إنطلاقا من حملة الإنقاذ هذه أصبحت السفن الجزائرية تساهم في إنقاذ ما تستطيع من مسلمي الأندلس كلما توجهت نحو ممارسة نشاطها البحري والملاحي في البحر الأبيض المتوسط[4].

تجدر الإشارة إلى أن تبني الدولة العثمانية الدفاع عن الإسلام في هذه الفترة، والذي شكلت القضية الأندلسية أهم حلقاته، فإن نشاط العثمانيين البحري لإنقاذ مسلمي الأندلس كان يتم انطلاقا من إيالة الجزائر، وذلك يرجع إلى الموقع الجيوسياسي الهام للجزائر من جهة، ومن جهة ثانية تعتبر إيالة الجزائر أول إقليم مغاربي انضم للسلطة العثمانية، وشكل نوبة عسكرية عثمانية متقدمة في البحر الأبيض المتوسط، هذا الدور برز بشكل واضح بعد انضمام الجزائر للدولة العثمانية، وساهم في تدفق الهجرة

---

(1)- محمد عبد الله عنان: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط3، 1977، ص386.
(2)- مذكرات خير الدين بربروس، المصدر السابق، ص147.
(3)- حاجي خليفة، المصدر السابق، ص101.
(4)- مجهول: غزوات عروج وخير الدين، المصدر السابق، ص48، ص82.

الأندلسية، على الرغم من أن الفترة السابقة عن انضمام الجزائر للدولة العثمانية شهدت أيضا هجرة أندلسية، لكنها لم تكن واسعة مقارنة مع الفترات اللاحقة.

وانطلاقا من الدور الهام الذي لعبته إيالة الجزائر إلى جانب العثمانيين في مساندة هذه القضية، فإن من بقي من مسلمي غرناطة في الأندلس بعثوا برسالة[1] إستنجاد للسلطان العثماني "سليمان القانوني" سنة 1541م، يشيدون من خلالها بدور الإيالة في التفاعل الإنساني مع قضيتهم:

"فقد كان بجوارنا، المجاهد في سبيل الله خير الدين وناصر الدين وسيف الله على الكافرين علم بأحوالنا، فاستغثنا به، أغاثنا وكان سببا في خلاص كثير من المسلمين من أيدي الكفرة المتمردين ونقلهم إلى أرض الإسلام، وتحت إيالة طاعة مولانا السلطان، ولعمارة مدينة برشك وشرشال ونواحي تلمسان"[2].

استمر التدفق الأندلسي في الفترة العثمانية في الجزائر، وساهمت الإيالة الجزائرية في التفاعل مع هذه القضية على طول الفترات التاريخية اللاحقة، وقد ساهم رياس البحر الجزائريين في مواصلة جهود "خير الدين" والرياس الأوائل الذين دعموا هذه القضية، إلى حين وصول آخر دفعة من مهاجري الأندلس إلى الإيالة، وقد دخلت الجزائر في صراع مع الإسبان على طول الفترة العثمانية في الجزائر، صراع أخذ أبعادا دينية واستراتيجية، تأثرت به الجزائر وتفاعلت ضمنه القوى الداخلية والخارجية.

حيث في سنة 1559م تمكن "درغوت رايس" من نقل ألف وخمسمائة موريسكي، وفي سنة 1570م سار أسطول الإيالة الجزائرية إلى بلنسية وحمل ألفين وثلاثمائة، وفي العالم الموالي استطاعت سفن إيالة الجزائر حمل جميع سكان كالوسا، ليبلغ عدد الغارات

---

(1)- ينظر الملحق رقم 1، ص341.
(2)- عبد الجليل التميمي، "رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني"، المجلة التاريخية المغاربية، ع3، جانفي 1975، تونس، ص ص45-46.

البحرية التي قام بها بحارة الإيالة ما بين 1528م و1584م ثلاثا وثلاثين غارة، إضافة إلى الغارات التي كانت تقوم بها السفن الصغيرة[1].

إن الجهود التي قام بها بحارة الإيالة في إطار عمليات الإنقاذ التي مست مسلمي الأندلس الفارين من الاضطهاد المسيحي، الذي يعكس مظاهر عدم التسامح الديني، يندرج ضمن بعد إنساني، لا يزال راسخا ضمن الموروث الثقافي والشعبي للشعوب الاسلامية خاصة المغاربية والتركية؛ بحيث عبرت الأسطوغرافيا التركية عن "ضرورة إحياء الجانب الإنساني من التاريخ والجانب الإنساني في الشخصيات العثمانية في الجزائر على غرار خير الدين بربروس، درغوث رايس، سنان رايس"[2]، وكل الشخصيات التي ساهمت في التفاعل الإيجابي مع هذه القضية.

ساهم الأندلسيون بدورهم منذ بدايات توافدهم إلى الجزائر في بعث معالم الحضارة الأندلسية، التي طبعت بها العديد من المدن خاصة الساحلية منها، وقد تميز العنصر الأندلسي بنشاطه المميز، ولعل العديد من الكتابات التاريخية تطرقت للدور الحضاري والثقافي والفني، الذي عكس عوالم ايكوزيتيكية فنية وافدة على المجال المغاربي لا تزال محفوظة ضمن الموروث الثقافي الجزائري والمغاربي؛ وعبرت بعض الكتابات التاريخية عن "التأثير المميز للعنصر الأندلسي على المجتمعات المغاربية"[3].

كما أن التواجد الأندلسي، وبحمله لمختلف المظاهر الحضارية ساهم في تطوير العديد من المجالات بغض النظر عن دورهم العسكري، كالعمران، وميدان الصناعة والحرف، إضافة إلى إدخال التقنيات الجديدة للزراعة والأساليب المرتبطة بها، هذا ما دفع العلماء والفقهاء نحو التجديد في تناول المسائل والعقود الفقهية الجديدة على الجزائر،

(1)- عبد الله عنان، المرجع السابق، ص388.

(2)-Salim Durukoğlu, « Efsane romanı başkişisi barbaros hayreddin paşa ’nın karakter tip ayrımında psikanaltik çözümlemesi », Ankara uluslararası kültür sanat edebiyat ve eğtitim bilimleri dergisi, Ankara, 2017, s.124-126.

(3)- Safaa Monqid, « Les morisque et l’édification de la ville de Rabat », Cahier de la Méditerranée, N°79, 2009, p351.

القديمة فقهيا، من بينها "أحكام المغارسة" لمؤلفه "عبد القادر المجاجي"، الذي يعتبر من بين أهم التآليف الفقهية، التي تنقل لنا معلومات تاريخية عن المجتمع الجزائري في هذه الفترة، والطبيعة الاجتماعية والاقتصادية للأرياف ومظاهر الصراع فيها[1].

وعلى هذا الأساس ساهم التوافد الأندلسي، إلى جانب الإضافات الحضارية والثقافية، في بعث معالم حركة فكرية وعلمية تتوافق ومقتضيات التطور الذي عرفته الجزائر في العديد من المجالات، التي تأثرت بمعالم الحضارة الأندلسية، وبإسهامات الأندلسيين الوافدين إليها.

إن الدور الحضاري لهذا العنصر الحيوي، الذي اندمج ضمن المجتمع الجزائري لا ينفي الدور السياسي والعسكري الذي لعبته هذه الفئة ضمن إيالة الجزائر، نشاط منبثق عن الخبرة السياسية والعسكرية للأندلسيين، الذين استطاعوا في الفترات السابقة عن الفترة العثمانية في الجزائر من اقتحام المعترك السياسي، ولعبوا دورا هاما ضمن البلاط الزياني.

إن أبعاد القضية الأندلسية وتداعياتها، وجدت بيئة مناسبة في إيالة الجزائر التي اتسم نشاطها بطابع "الجهاد البحري" ضد القوى المسيحية على رأسها إسبانيا، ما دفع الأندلسيين إلى ممارسة النشاط البحري العسكري في محاولاتهم لرد الاعتبار لقضيتهم، والمساهمة في استرجاع "الكنز المفقود"؛ هذا الدور ساهم في تدعيم الحكم العثماني في الجزائر حسب شهادة "هايدو" "Haedo"[2].

ساهم الأندلسيون في التأسيس لمعالم الجهاد البحري ضد إسبانيا انطلاقا من الجزائر، ودعموا التواجد العثماني فيها منذ بدايات النشاط البحري للأتراك، أي قبل الانضمام الرسمي للجزائر للدولة العثمانية، ولعبوا دورا عسكريا هاما في تثبيت السلطة

(1)- عبد الرحمن بن عبد القادر المجاجي: التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج، مخطوط محفوظ في مكتبة جامعة ميشيغان الأمريكية، تحت رقم (I1334) . ينظر الملحق رقم 12، ص342.

(2)- Haedo, op. cit, p26.

العثمانية في هذا الفضاء الجغرافي، واستمرت مساهمتهم العسكرية، بعد هذه الفترة، من خلال العديد من المحطات التاريخية.

على المستوى الداخلي برز دور الأندلسيين أيضا من خلال مشاركتهم إلى جانب "خير الدين بربروس" في القضاء على حركات التمرد ضد التواجد العثماني؛ وقد تجسد ذلك في مشاركة حوالي 500 أندلسي في حملة "خير الدين" ضد "حميد العبد" المتحالف مع الإسبان، والذي استبد بسلطة مدينة تنس سنة 1517م، كما تأكد الدور العسكري الهام للأندلسيين من خلال مساهمتهم في الدفاع عن مدينة الجزائر خلال حملة "شاركان" "Charles Quint" سنة 1541م، بأزيد من خمسة آلاف أندلسي، كما لعبوا دورا هاما أيضا أثناء "ثورة بوطريق"، حيث انضم حوالي 500 أندلسي من الرماة إلى جانب قوات مليانة سنة 1544م، وساهموا في القضاء عليها على عهد "حسن باشا"[1].

كما ساهم الأندلسيون إلى جانب العثمانيين في الحملة العثمانية على المغرب الأقصى، على عهد "رمضان الباشا"، وذلك بأمر من السلطان العثماني[2]، والتي سنتطرق للإشارة لها لاحقا، واستنادا على بعض الوثائق الإسبانية التي تضمنت رسائل مكتوبة من طرف الملك الإسباني "فيليب الثاني" "Felipe II" موجهة إلى سفير فرنسا "فورك فو" "Fourque Youls"، والمؤرخة في 6 جويلية 1566م، فإن عدد الأندلسيين المجندين بلغ أكثر من ستة آلاف من مجموع القوة العسكرية المقدرة بـ خمسة عشر ألف جندي[3]، إلى جانب انضمام عدد كبير من الأندلسيين إلى صفوف المؤسسة العسكرية، فقد ساهموا إضافة إلى دورهم العسكري، في التأسيس لمعالم صناعة حربية سنأتي على ذكرها ضمن الفصل القادم، إضافة إلى بعض المعالم العسكرية، التي وضعوا أسسها الأولى، وحافظت على دورها الفعال خلال الفترة العثمانية من خلال إعادة ترميمها والاستفادة منها.

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية مظاهر التأثير الإيبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، المرجع السابق، ص129.

(2)- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص ص45-46.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص129.

كما طبعت العديد من المدن الساحلية بالطابع الأندلسي على إثر التوافد الأندلسي إليها، مثل مدينة شرشال، وقد ساهم الأندلسيون في تحصين هذه المدينة الساحلية، وقاموا بتشييد أغلب الحصون والقلاع العسكرية بها كقلعة شرشال(1)، كما أن حصن شرشال استطاع دعم النظام الدفاعي للمدينة ضد حملة "أندريا دوريا" "Andrea Doria" على شرشال سنة 1530(2).

حيث تضمنت بعض التقارير البحرية العسكرية، التي أعدها الأوروبيون لوصف المدن الساحلية تمهيدا لشن حملاتهم العسكرية عليها، وصفا لمدينة شرشال ضمن تقرير أرسل لحاكم مالطا سنة 1587م، يتضمن وصفا للنظام الدفاعي لشرشال وخاصية مدافعها والرجال المشرفون على المدفعية بها(3)، وذلك على اعتبار الموقع الاستراتيجي لهذه المدينة والذي تدعم بعد التوافد الأندلسي إليها.

انطلاقا مما سبق برزت الجزائر ككيان سياسي وقوة عسكرية منذ انضمامها للدولة العثمانية، وقد ساهمت في دعم القضية الأندلسية منذ مرحلة النشاط البحري للأتراك الأوائل، وقد كان تبني الجزائر الدفاع عن هذه القضية انعكاسا للروابط المشتركة بين الجزائر ومسلمي الأندلس، حيث تحولت الجزائر في هذه الفترة إلى لاعب إقليمي مهم، تفاعل مع الصراع الحضاري والديني بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، وعلى هذا الأساس أخذت القضية الأندلسية بعدا استراتيجيا مهما في السياسة الخارجية للإيالة الجزائرية.

وقد ساهم التواجد الأندلسي في الجزائر في تثبيت الحكم العثماني فيها من خلال الدور العسكري الهام للأندلسيين، إضافة إلى مساهمتهم في دعم تحصين الإيالة بمختلف القلاع والحصون ضد التهديدات الخارجية، إضافة إلى التأسيس لقاعدة صناعية هامة،

---

(1)- حاجي خليفة، المصدر السابق، ص99.

(2)- Sander Rang et Ferdinand Denis, op. cit, p245.

(3)- Monchicourt.CH, Rapport maritime militaire et politique sur la côte d'Afrique depuis le Nil jusqu'à Cherchell per deux membres de l'ordre de Malte (1er septembre 1587), RA, N°325, 1925, p524.

هذه المساهمات المختلفة حملت معالم التأثير الإيبيري إلى الجزائر، وطبعت مختلف المدن الجزائرية بالطابع الأندلسي.

حيث عكست المظاهر العسكرية معالم نظام دفاعي في ظل إستمرار التهديدات المسيحية على الشمال الإفريقي، والتي اتخذت من هذه القضية ذريعة لممارساتها، هذه الممارسات لقيت دفاعا من طرف الإيالة الجزائرية بمساندة الأندلسيين، وعلى هذا الأساس فإن النشاط البحري للجزائر في هذه الفترة، التي تميزت بالتفاعل مع القضية الأندلسية، لا يعكس طابع "القرصنة" الذي يندرج ضمن النطاق السلبي، والذي حاول الأوروبيون تكريس مفهومه للتغطية على ممارساتهم غير الإنسانية، والتي دافعت عنها الكثير من الكتابات التاريخية.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن القضية الأندلسية أخذت حيزا هاما ضمن المنتوج المعرفي، وقد تطرقنا إلى الخطاب الايديولوجي الذي تناول هذه القضية بمعزل عن سياقها التاريخي والحضاري، وأسس لنظرة إستعلائية تقضي بإقصاء هذه الفئة، وتقليص دورها التاريخي، غير أن هذه القضية لا تزال تشغل المخيال الجماعي كقضية إنسانية بالدرجة الأولى، بغض النظر عن طابعها الديني أو الاستراتيجي، وعلى هذا الأساس لا تزال الكتابات التاريخية تعاني من انحياز معرفي للدين والعرق في ظل التدافعات الحضارية والثقافية التي يشهدها العالم، على الرغم من الآثار الأندلسية التي لا تزال تطبع المدن المتوسطية، والتي أضفت جمالا وفنا يفند الأسس التي قام عليها الخطاب العنصري في تحليله لأبعاد هذه القضية.

من جهة ثانية فقد ظلت هذه القضية محفوظة في المخيال الجماعي للمجتمع الجزائري، وذلك من خلال تداول العديد من الأهازيج الشعبية التي تعبر عن معاناة الأندلسيين من الاضطهاد المسيحي الذي تم ممارسة ضدهم، وهنا نستحضر أغنية متداولة ومتوارثة في المجتمعات المغاربية، خاصة في الجزائر، دأب الأطفال على غنائها، تعكس مظاهر المعاناة والألم من خلال تفكيك كلماتها:

تكشبيلا تيوليو لا

ما قتلوني ما حياوني

غير الكاس لي عطاوني

الحرامي ما يموتشي

جات خبارو في الكوتشي

تعكس هذه الأغنية نوستالجيا عميقة، بحيث تشير كلماتها إلى الحنين إلى إشبيلية، والرغبة في العودة إليها (تكشبيلا تيوليو لا)، كما تشير إلى الممارسات غير الإنسانية التي طالت الأندلسيين من خلال اضطهاد محاكم التفتيش، وأساليب التعذيب المؤلمة التي تعرضوا لها، بحيث عبرت هذه الأغنية عن قوة الألم الذي لا هو أرداهم أمواتا، ولا حاكم التفتيش تركتهم يعيشون بسلام (ما قتلوني ما حياوني).

تشير هذه الكلمات أيضا إلى مظاهر العنصرية الدينية التي طالت الأندلسيين، والتي ألزمتهم وفرضت عليهم التخلي عن دينهم والتنصر للنجاة من التعذيب والقتل والملاحقة، بحيث أرغمتهم على ممارسة الشعائر المسيحية من أجل التأكد من تحولهم نحو المسيحية، إضافة إلى شرب الخمر (غير الكاس لي عطاوني).

تشير هذه الأغنية أيضا إلى أن كل هذه المعاناة والممارسات التي تعرض لها الأندلسيون سيحفظها التاريخ، ولن تندثر، وإنما ستبقى متداولة (الحرامي ما يموتشي)، وستأتي أخبار الإسبان الذين مارسوا الإجرام على عربة تجر بالخيول (جات خبارو في الكوتشي)، في إشارة إلى أن التاريخ يحتفظ بجميع هذه الممارسات.

هذه الأغنية أو الأنشودة لا تزال متداولة في الأوساط الشعبية في المنطقة المغاربية، على الرغم من أنه تم تداول غنائها دون فهم معانيها، ولا نعلم مصدرها، وما إذا كان قد تم تداولها بالتواتر منذ الفترات التاريخية المعاصرة للقضية الأندلسية، أو خلال

الفترات المتأخرة، لكنها تعكس العلاقات الجزائرية الأندلسية، وتفاعل الجزائر مع هذه القضية سياسيا وعسكريا وإنسانيا، هذا ما انعكس على الواقع الثقافي والحضاري، من خلال مظاهر الامتزاج والتنوع الثقافي والتاريخي.

3. إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال الاسطوغرافيا

تناولت العديد من الكتابات التاريخية إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، سواء تلك المعاصرة للأحداث، أو الكتابات التاريخية الحديثة والمعاصرة، وبغض النظر عن طبيعة التواجد العثماني في الجزائر على مر الأربعة قرون، والذي سنأتي على تحليله ضمن الفصول القادمة، إلا أننا في هذا السياق سنحاول التطرق لإشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، والتي تفرض علينا التقيد بفترة تاريخية معينة، والتي تمتد من 1519م إلى غاية 1530م، أي منذ التدخل الرسمي للدولة العثمانية في الجزائر من خلال رسالة الاستنجاد بالسلطان العثماني، إلى غاية تحرير البنيون ومغادرة "خير الدين" الجزائر بعد أن تم تعيينه على رأس الأسطول العثماني.

وقد قمنا بهذا التحديد الزمني تبعا لما تميزت به هذه الفترة، وعلاقتها بهذا العنصر من الدراسة من الناحية المنهجية، حيث أنه في هذه الفترة برزت الجزائر كإيالة عثمانية، لكن السلطة العثمانية فيها دخلت في صراع مع القوى المحلية من بقايا الإدارتين الحفصية والزيانية، وكذا الزعامات المحلية، بحيث أنه وعلى الرغم من أن الجزائر كانت قد التحقت رسميا بالدولة العثمانية، إلا أن سلطتها كانت محدودة ولم تتوسع إلا في عهد "صالح رايس" كما سنأتي على ذكره في الفصول القادمة.

ومن جهة ثانية فإن القضاء على تمدر "ابن القاضي" وتحرير البنيون يمثل مرحلة جديدة من بدايات تثبيت السلطة العثمانية في الجزائر، وانطلاقا من هذا فإن هذا التحديد الزمني، الذي أشرنا له، كان لابد منه حتى لا تتداخل إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، والتي ترتبط بمدة زمينة معينة، مع إشكالية التواجد العثماني في الجزائر، والذي

يغطي القرون الأربعة، خاصة وأننا نريد مناقشة هذه الإشكالية من خلال مجموع الكتابات التاريخية، والتي اختلفت وجهات نظر أصحابها حول الإشكاليتين.

تندرج هذه إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية ضمن نطاق ابستمولوجي اصطلاحي، وذلك من خلال ما درجت الكتابات التاريخية على الاصطلاح عليه فيما يخص التواجد العثماني في الجزائر في الفترة التي حددناها سابقا، إضافة إلى مجموع التصورات التاريخية حول هذه الإشكالية، التي صبغت بالطابع الذاتي وكذا الموضوعي، الذي ميز الكتابات التاريخية على اختلاف مشاربها الفكرية والتاريخية والسياسية.

في هذا السياق سنحاول معالجة هذه الإشكالية انطلاقا من التعرض لبعض النماذج من الاسطوغرافيا التقليدية والحديثة والمعاصرة، وذلك للخروج بتصورات منهجية حول طبيعة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، خاصة وأننا تطرقنا ضمن العناصر السابقة إلى دراسة كرونولوجيا العلاقات الجزائرية العثمانية منذ بوادرها الأولى، والتي تميزت بالنشاط البحري للإخوة بربروس.

3. 1. إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية في المصادر المحلية والأجنبية:

تناولت الاسطوغرافيا التقليدية والمعاصرة للأحداث التاريخية الحديث عن الأحداث التاريخية التي تزامنت والدخول إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وقد تأرجح موقف هذه الاسطوغرافيا من هذه الإشكالية من خلال المصطلحات والمفاهيم التي تضمنتها، وذلك حسب توجهات ومواقف أصحابها من انضمام الجزائر إلى السلطة العثمانية.

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن المصادر العربية قليلة مقارنة مع المصادر الأوروبية التي تناولت الجزائر في الفترة العثمانية، فالمؤرخون والكتاب الذين عاصروا أحداث القرنين السادس عشر والسابع عشر قليلون، والفنون المساعدة لدراسة التاريخ

كالرحلات والتراجم لجأ أصحابها إلى تونس أو المغرب، ولم يبق في الجزائر إلا نخبة قليلة[1].

سنحاول ضمن هذا العنصر من الدراسة التعرض لإشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال المصادر التاريخية، التي أرخت لهذه الفترة، أو التي عاصرت الفترة العثمانية في الجزائر، لنستخلص موقف الاسطوغرافيا التقليدية من هذه الإشكالية، على أن نحلل طبيعة التواجد العثماني في الفصول القادمة.

يعتبر كتاب "غزوات عروج وخير الدين" من أهم المصادر التي عاصرت الأحداث التاريخية الأولى، بحيث عبر عن إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بمصطلح "الاستيلاء"، على الرغم من أن هذا المصدر تطرق لمجموع الأحداث التاريخية التي عاصرها، وعلى اعتبار أن صاحبه "مجهول" لا يمكن أن نتعرف على ميوله السياسية، وطبيعة علاقاته مع المعترك السياسي والديني.

وعلى الرغم من أن محقق النسخة التي اعتمدنا عليها من هذا الكتاب، ذكر إمكانية كون هذا الكتاب ذو أصل تركي، وقد ينسب إلى "سنان شاوش" الذي توجد نسخة عن كتابه في تركيا باللغة العثمانية، أي أن مصدر "غزوات عروج وخير الدين" قد يكون تركي وعثماني الأصل، وتم ترجمته إلى العربية، لكن هذا يدفعنا إلى التساؤل حول المصطلحات المندرجة ضمن هذا الكتاب مثل مصطلح "استيلاء" أي استيلاء الأتراك على الجزائر، فإن كان مؤلف هذا الكتاب تركيا وعاصر أحداث القرن 16م، فعلى الأغلب قد يكون من بين البحارة الذين قدموا مع "عروج" و"خير الدين"، ذلك أن العنصر التركي كان قد قدم مع "عروج" و"خير الدين"، ثم تزايد توافده بعد انضمام الجزائر للدولة العثمانية رسميا من خلال قدوم المتطوعين للتجنيد، هذا من جهة.

---

(1)- مولاي بلحميسي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثمانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981، ص14.

إضافة إلى ما سبق، وعلى اعتبار أن هذا المصدر تطرق لمجموع المجهودات التي قام بها الإخوة بربروس، فإن توظيفه لمصطلح "استيلاء" يعود إلى ضعف لغته سواء العربية، أو ضعف لغة من ترجم الكتاب من اللغة العثمانية إلى اللغة العربية، إن كان هذا الكتاب ذو أصل لغوي عثماني تركي، وعلى هذا الأساس لا يمكن أخذ هذا المصطلح بعين الاعتبار، ذلك أن السياقات اللغوية التي اندرج ضمنها لا تعبر عنه، فقد عبر صاحب هذا المصدر عن مصطلحات "الحماية"، "الجهاد"[1]، "الفتح"[2]، "التأمين على الجزائر ضد الكفار"[3].

يذكر صاحب الكتاب في الأخير أن هذا الكتاب ذو لسان تركي، نقله نحو العربية بعض خوجات الترك لمفتي الجزائر "الشيخ سيدي محمد بن علي"، ذلك أن هذا المفتي لم يكن عارفا باللسان التركي، وكان عالما نحويا ماهرا[4]، وفي هذا السياق يمكن القول أن مصطلح "الاستيلاء" لم يعبر عن معنى ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، الذي عبر عنه هذا المصدر، وهذا راجع إلى اختلال ترجمة المصطلحات والمعاني، وعلى هذا الأساس يعتبر هذا المصدر من بين المصادر الهامة التي أرخت للدخول العثماني للجزائر، والذي عبر عنه بإشادة، وأشار لدوره في التفاعل مع القضية الأندلسية، وحماية الجزائر من التهديدات المسيحية المتكررة، والتهديدات الداخلية المنبثقة عن صراع السلطة الداخلي، الذي أدخل الجزائر في دوامة الصراع الذي أثر على دورها في حماية سواحلها.

بالإضافة إلى "غزوات عروج وخير الدين" فإن كتاب "وصف إفريقيا" لـ "ليون الإفريقي"، يعتبر مصدرا معاصرا لأحداث هذه الفترة، غير أننا لا نجد تفاصيل كثيرة حول موقفه من إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، على اعتبار أن هذا الكتاب يعتبر مصدرا جغرافيا، واهتم بوصف إفريقيا وحواضرها وجغرافيتها، حيث أنه كان شاهدا على الأحداث التي تزامنت واستنجاد أهالي بجاية بالإخوة بربروس، بحيث يذكر أنه شهد

(1)- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المصدر السابق، ص41.
(2)- نفسه، ص48.
(3)- نفسه، ص88.
(4)- نفسه، ص128.

المعركة وهو في طريقه من فاس إلى تونس، واكتفى باعتبار استنجاد أهالي الجزائر بالإخوة بربروس يعود إلى قيمتهم العسكرية وكفاءتهم في صد المسيحيين في ظل تسلط الزعماء المحليين[1].

من بين المصادر التي عاصرت التواجد العثماني في الفترة الأخيرة من عمر الإيالة هو كتاب "الزهرة النائرة" لمؤلفه "ابن رقية التلمساني"، بحيث يعتبر هذا المصدر من بين المصادر التأريخية المهمة، التي أرخت للحملات الأوروبية على الجزائر، مسلطا الضوء على تفاصيل وجزئيات هامة، وقد تطرق هذا المصدر قبل الدخول في الحديث عن الحملات الأوروبية إلى الإشارة إلى الأحداث التي سبقت ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، وعبر عنها بـ "خبر قدوم الأتراك"، القدوم الذي كان بطلب من سكان الجزائر[2]، بحيث نلمس موقفه الصريح من نشاط البحارة الأتراك في بوادره الأولى، والذي أدرجه ضمن نطاق "الجهاد" الذي مارسه الأتراك دون بقية القوى المحلية، أو بعبارة أخرى كان جهاد الأتراك حسب رأيه أقوى من جهاد القوى المحلية، التي تصارعت حول السلطة ودخلت في صراع مع الأتراك[3].

فكان إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية حسب رأيه بإجماع من خير الدين وأهل مدينة الجزائر وأعيانها، واعتبر الالتحاق الرسمي بالدولة العثمانية سيفتح المجال أمام "فتح" الحصون المتواجدة بها[4]، وهنا مصطلح "الفتح" جاء تبعا لوضعية الحصون التي كان مسيطرا عليها من طرف الإسبان، ولعل أهمها "حصن البنيون" الذي تم فتحه من طرف خير الدين بربروس سنة 1529م.

في سياق الحديث عن المصادر التي أرخت للفترة العثمانية في الجزائر على مدى الأربعة قرون، والتي تطرقت للإشارة إلى "إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية"، حاولنا

---

(1)- الحسن بن محمد الوزان الفاسي: وصف إفريقيا، ج2، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983، ص39.
(2)- ابن رقية التلمساني، المصدر السابق، ص83.
(3)- نفسه، ص ص90-102.
(4)- نفسه، ص ص108-109.

الأخذ ببعض النماذج عنها دون مراعاة الأخذ فقط بتلك التي عاصرت البدايات الأولى للتواجد العثماني في الجزائر، ذلك أن المصادر التاريخية الخاصة بهذه الفترة محدودة جدا، وتكاد تكون محصورة في "غزوات عروج وخير الدين"، من جهة ثانية نلاحظ أن رأي تلك المصادر قد تأثر بالتوجهات السياسية والدينية لأصحابها، على اعتبار الطبيعة المحلية للنظام السياسي، وعلاقته بالسلطة الدينية والقبلية المتجذرة في الجزائر قبل مجئ العثمانيين.

وعلى هذا الأساس ظهرت تيارات فكرية في هذه الفترة، تأرجحت مواقفها ما بين تزكية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية تبعا للنتائج، والآثار المترتبة عنه في ظل فراغ السلطة الذي كانت تشهده الجزائر، والذي أتاح المجال أمام القوى المسيحية لممارسة تهديداتها المستمرة على السواحل الجزائرية، وما بين رفض هذا الإلحاق، على اعتبار وجود قوى دينية وزعامات محلية قد تكون كفيلة بتأطير "الجهاد" ضد التهديدات الخارجية، خاصة بعد جهود طبقة النخبة من علماء في الدعوة لهذا الدخول والدعوة لتقبله، من خلال نشاطهم الديني والسياسي في مساندة العثمانيين عن طريق الإجماع بداية على استدعائهم، ثم الفتوى في الأمور السياسية، إضافة إلى لعب دور الوسيط بين السلطة والمجتمع.

يبدوا أن التيار الرافض للتواجد العثماني وإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية لا نجد تفاصيل عنه ضمن الكتابات التاريخية، بقدر ما نجد له إشارات ضمن "الشعر"، الذي عكس معالم الرفض المحلي للعثمانيين من خلال الإنتاج الأدبي الشعري، الذي انبثق عن السلطة المحلية القبلية، التي رأت في التواجد العثماني في الجزائر تضررا لمصالحها السياسية والاجتماعية وتقليصا لنفوذها الترابي.

حيث نظم العديد من الشعراء قصائد وأبيات تعكس مظاهر الرفض من طرف السلطة القبلية لالحاق الجزائر بالدولة العثمانية، هذا المنتوج الأدبي يعكس ارتباط وتبعية الفنون الأدبية والشعرية للسلطة القبلية، حيث ترجمت النصوص الشعرية العديد من

المظاهر والمواقف السياسية؛ تجدر الإشارة إلى أننا في ظل غياب المصادر التاريخية التي تؤرخ لهذه الفترة، وفي ظل عدم الاهتمام بعلم التاريخ، فإن الفنون الشعرية المحلية تغطي النقص المفاهيمي والنظري، وتقدم لنا إشارات تاريخية مهمة.

فقد أرخ شعراء القبائل الرافضة لالحاق الجزائر بالدولة العثمانية، والتي دخلت في صراع مع السلطة العثمانية، لهذه الفترة من خلال قصائدهم المناهضة للأتراك، مثل تلك التي نظمها شعراء قبيلة سويد، على طول قرنين من الزمن، تميزا بتمرد هذه القبيلة على العثمانيين ودخولها في حرب استنزفت مواردها وهددت مصالحها القبلية المتوارثة، وهذا ما يمكن أن نلمسه من خلال الأبيات التالية:

قـــالوا التـــرك ندو (شلف) لا وهمــة قلنا لهم جدودنا في الـــــــــواد

ما نتركوش (شلف) حتى تطيب الصمة وما نهدوش العقبة على الاولاد[1]

من خلال الأبيات الشعرية السابقة يتضح لنا الموقف الرافض لهذه القبيلة، التي جندت امكانياتها للتمرد ضد العثمانيين منذ بدايات تواجدهم في الجزائر، ورفضت خضوع مناطق نفوذهم ومجالاتهم الترابية للسلطة العثمانية، خاصة موطنهم الأصلي "شلف"، وعلى اعتبار رفض هذه القبيلة لالحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وبسط النفوذ على أراضيها، فإن مظاهر تمردها استمرت على طول قرنين من الزمن، مثلما أشرنا سابقا، ودخلت في صراع مع العثمانيين.

وفي إطار حركة التمرد والحروب التي خاضتها هذه القبيلة مع العثمانيين، سجل شاعرها "ابن السويكت" العديد من هذه المعارك، بتفاصيل أدبية نستقي منها معلومات تاريخية في ظل شح المصادر التاريخية، حيث يقول:

على أرهيو وعلى جديوية كارسيـــــن الترك جوف واسويد جاو للقبيلــة

(1)- أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013، ص39.

خيمة مع أخبا وبنود متقابلـــــــــين	من الصبح للمســا كل يوم مقتـلة
الترك جاروا والسويد اعقابهم طافحين	والترك شاربين لهبال في سطلــة
البـــــــاي قد شورليـــــــــهم	وسويد ليه زادو حملـــــــــوا
ارفد سنجـــــــــــاقو ولحقهم	عـــــمدوا للقتـــال أو قتلــوا
جا بالعراج بيده يالمستحـــــــــين	احنا اسويد وأهل النقار بالجملــة
احنا أهل الشنا واحنا اللي طايغيـــن	احنا أهل الطبل والعلام والصولة
ربعين باي قبلك قعدت أمرشقيـــن	ربعة والعشريـــن شـــاو مقتلة
أداكم الطمع في أمطافل أمتمقيـــن	أسويد ما يطيعــوا الترك قتـــالة(1)

تشير الأبيات السابقة إلى معركة دارت بين قبيلة سويد والعثمانيين، ومن خلال ما تضمنته من معاني نستنتج مظاهر الرفض للسلطة العثمانية، والذي نتج عنه كره للعثمانيين، ذلك أن الشاعر يفتخر بقوة هذه القبيلة وسلطتها على مجالها وشجاعة رجالها، في حين يصف العثمانيين بالطمع في التوسع على حساب مناطق نفوذها، وهذا ما دفعه لاستعراض قوة هذه القبيلة في الدفاع عن أراضيها ضد الأتراك القتلة حسب رأيه.

الأبيات السابقة هي جزء من قصيدة طويلة، وعلى الرغم من أن تمرد قبيلة سويد لم يخلف آثار كبيرة على التواجد العثماني في الجزائر، على اعتبار أنه كان جهويا، إلا أن المعلومات المستقاة من هذه الأبيات تدفعنا إلى التأكيد على استمرارية الرواسب السياسية والقبلية في المجتمع الجزائري، والتقاليد السوسيوسياسية التي دفعت المجال القبلي إلى الدخول في صراع مع العثمانيين منذ بدايات تواجدهم، ذلك أنه هدد المصالح المادية

(1)- ابن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص ص39-40.

والنفوذ الرمزي للسلطة القبلية، وما أبيات الشعر تلك إلا انعكاس للتمسك بالروابط القرابية ورفض انحلالها أمام أية سلطة وافدة.

في المقابل لم يهتم العثمانيون بالميادين الأدبية والشعرية، وعلى هذا الأساس لم ينتشر الشعر السياسي في الفترة العثمانية خاصة في المراحل الأولى، في حين انتشر نشاط العلماء من خلال نشاط الإفتاء في القضايا السياسية والتوسط بين السلطة والمجتمع، تبعا للسياسة العثمانية في التقرب منهم وكسب تأييدهم، وعلى هذا الأساس لا نجد نماذج شعرية سياسية.

وفي هذا السياق يذكر "أبو القاسم سعد الله" أن "عبد الكريم الفكون" قد انتقد علماء وقته في تقربهم إلى الولاة، وحسب رأي "سعد الله" فإن هؤلاء العلماء كانوا يتنافسون عن طريق الفتنة والوشاية، وليس عن طريق الكتابة نثرا أو شعرا، ولو وجد العلماء مجالا للتنافس بالشعر لاتخذوه وسيلة للشهرة بدل المؤامرة[1].

في حين انتشرت العديد من الأشعار والقصائد التي تزامنت وتحقيق انتصارات عسكرية على القوى المسيحية، وارتبطت بالنشاط البحري للجزائر، والتي أشادت بدور الأسطول البحري، في حين أنها لم تكن موجهة لأغراض سياسية، وإنما كانت عبارة عن إنتاج فني شعبي، غير أننا لا نجد منها ما له علاقة بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية والموقف منه.

من جهة ثانية نجد أن بعض الشعراء لم ينتفعوا بإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، ولم يناسبهم وضعها الثقافي في هذه الفترة، التي تميزت على حد تعبير "أبو القاسم سعد الله" بتنافس بعض العلماء والمتصوفة الدراويش، هذا ما دفعهم نحو نظم أبيات هجائية رافضة للتواجد العثماني، منها الأبيات التي كتبها الشاعر "سعيد المنداسي":

---

(1)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص254.

فما دب فوق الأرض كالترك مجرم ولا ولدت حواء كالترك إنسانا[1]

كما أن الأشعار التي تضمنتها المصادر التاريخية التي عاصرت فتح وهران، هي أشعار جهادية تمحورت حول فتح وهران والثناء على بايات وهران، مثل الأشعار التي تضمنها "الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني" لمؤلفه "ابن سحنون الراشدي"[2]، أو ما تضمنته "التحفة المرضية" لـ "ابن ميمون" من قصائد[3].

إن ما ميز الفترة العثمانية في الجزائر، خاصة في مرحلتها الأولى هو غياب مصادر تاريخية شاملة تؤرخ لهذه الفترة، فأغلب المصادر التي تعود لهذه الفترة هي مصادر محلية غير شاملة، وهذا ما جعل "أبو القاسم سعد الله" يعتبر المؤرخ في هذه الفترة رهين الحدود الضيقة، التي فرضها الواقع السياسي والثقافي والجغرافي، خاصة وأن العثمانيين لم يعملوا على تطوير فكرة التواصل بين المؤرخ وبيئته، فظلت البيئة تمثل حدود القرية أو الناحية، إضافة إلى بقاء المنتوج التأليفي في هذه الفترة حبيس الزوايا والمدارس[4].

وعلى هذا الأساس فإن التأريخ لإشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال الاسطوغرافيا، التي عاصرت هذه الفترة، يبقى صعبا منهجيا في ظل غياب المادة العلمية، في حين أن المصادر التي عاصرت الفترة العثمانية الأخيرة اهتمت بالأحداث التاريخية التي عاصرتها مثل فتح وهران وما إلى ذلك، وقلما نجد مصادر تاريخية أرخت لبدايات التواجد العثماني، وعلى هذا الأساس أشرنا إلى الجانب الأدبي الذي تضمن معلومات تاريخية لا تقل أهمية عن الكتابات التاريخية.

من جهة ثانية وجب الإشارة إلى نموذج عن بعض الكتابات المحلية التي تأثرت بالاحتلال الفرنسي، وهو كتاب "فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة

(1)-أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، المرجع السابق، ص265.
(2)- أحمد بن محمد بن علي بن سحنون الراشدي، المصدر السابق، ص478-468.
(3)- محمد بن ميمون الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981، ص278-304.
(4)- أبو القاسم سعد الله، المرجع السابق، ص323-324.

واستيلائهم على أوطانها" لـ "صالح بن العنتري"[1]، والذي كتبه في بدايات الاحتلال الفرنسي، وكرس من خلاله لفكرة الاستمرارية السياسية للحكمين العثماني والفرنسي، وهو حسب تعبير بعض الكتاب يعتبر تبريرا لخدمته في الإدارة العسكرية الفرنسية[2]، هذا الكتاب برز في الفترة التي كانت فيها الجزائر تشهد ركودا تأريخيا، أو بعبارة أخرى لم تكن تشهد أية حركة تأليفية وطنية، وبقيت هذه الفترة على حالها، وإن وجدت بعض المؤلفات، إلا أنها لم تر النور في ظل سيطرة التيار الاستعماري على المجال التأليفي، خاصة في المرحلة الأولى من الاستعمار.

كما يتميز الحقل التأليفي للجزائر في الفترة العثمانية بزخم معرفي كبير فيما يتعلق بالمصادر الأوروبية التي أرخت لهذه الفترة، ذلك أن الكتابات الأوروبية تناولت الفترة العثمانية بالدراسة، وتضمنت معلومات قيمة لا نجدها ضمن المصادر المحلية العربية والعثمانية، وعلى الرغم من أن بعض النماذج من هذه المصادر لم تعاصر الفترة العثمانية الأولى، إلا أنها تضمنت آراء وتصورات حول بدايات التواجد العثماني في الجزائر من جهة، ومن جهة ثانية فإن بعض هذه المصادر قريب نسبيا من فترة إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وهذا ما يقودنا نحو تكوين نظرة شاملة عن هذه الفترة، ليس فقط من خلال المصادر المحلية، وإنما أيضا من خلال المصادر الأوروبية، من أجل تسليط الضوء على هذا الموضوع، ومقارنة مجموع التصورات التاريخية حول هذه الإشكالية.

تعد بعض المصادر الأوروبية، على الرغم من طابعها الإيديولوجي، ذات أهمية كبيرة من ناحية المعلومات التاريخية التي تضمنتها أولا، ومن الناحية الثانية وفي إطار إعادة كتابة التاريخ بما تقتضيه البحوث الأكاديمية، التي تتجاوز السرد نحو التأسيس لمدرسة نقدية، فإنه وجب التطرق للمصادر المختلفة على اختلاف طبيعتها وميولها، وعلى اعتبار الصراع الديني، الذي ميز الفترة التي نقوم بدراستها، فإن أغلب المصادر

---

(1)- محمد الصالح بن العنتري: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها أو تاريخ قسنطينة، تح: يحيى بوعزيز، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.

(2)- بشير بلاح، التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1998-1962 جذورها والعوامل المؤثرة فيها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، ص86.

الأوروبية في هذه الفترة اتمست بطابع الكتابة الدينية، خاصة وأن الكنيسة المسيحية كانت تدعم تأليف مثل هذا النوع من الكتب الممجد للمسيحية ونشاطاتها التوسعية، على حساب ما اصطلحوا على تسميتهم "الكفار" في شمال إفريقيا.

كإشارة ضمن هذا السياق أن توظيف مصطلحات "الكفار" و"الأعداء" هو توظيف لم يقتصر على الكتابات المسيحية والأوروبية، وإنما تضمنته أيضا المصادر الإسلامية، ذلك أن الكتابات التاريخية في هذه الفترة صبغت بالطابع الإيديولوجي والكره الديني من الطرفين، وإن كانت الدولة العثمانية تميزت بالتسامح الديني على أراضيها وفقا لما تقتضيه مبادئ الدين الاسلامي، إلا أن هذا لم يمنع المصادر الاسلامية من التعبير عن مظاهر الكره للمسيحيين الذين طالت تهديداتهم السواحل الجزائرية، في حين أن التسامح الديني هو الذي ميز طبيعة المجتمع الجزائري مع العناصر المسيحية في الجزائر، لكن ضمن هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن المصادر التاريخية لهذه الفترة، سواء المحلية أو الأجنبية، لا يمكن إخضاعها لمقتضيات البحوث الأكاديمية المعاصرة التي تخضع لمناهج علمية حديثة.

في هذا السياق ترى الكتابات المسيحية أن الأتراك قاموا بالاستيلاء على الجزائر، وكمثال على هذا، يعد كتاب "وصف إفريقيا" للإسباني "مارمول كارفخال" " Mármol Carvajal" من الكتابات المتعصبة للتواجد العثماني في الجزائر والمتعصبة من التواجد الاسلامي في شبه الجزيرة الإيبيرية وشمال إفريقيا، تعصب ناتج عن الانحياز للطرف الأوروبي وتبرير ممارسته انطلاقا من الجانب الديني، أما دفاع الشمال الإفريقي في نظره فيعتبر "إراقة للدماء"، "تخريبا لأوروبا"، و"سلبا للأراضي"، في حين أنه شارك في حملة شاركان "Charles Quint" على تونس، والتي تعتبر من بين أكثر الحملات الدموية في هذه الفترة، وفي هذا السياق يظهر بشكل جلي أن هذا المصدر ناقم على إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، بسبب الدين الاسلامي المشترك بين الجزائر والدولة العثمانية[1].

(1)- مارمول كارفخال: إفريقيا، ج1، تر: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 1984، ص ص8-9.

من بين أهم المصادر الأوروبية، التي أرخت للفترة العثمانية أيضا، هي كتابات الأسرى المسيحيين، وفي هذا السياق تعتبر مؤلفات الأسير الإسباني "هايدو" "Haedo" من بين أهم المصادر التاريخية، التي تضمنت معلومات قيمة، ووصفا دقيقا للعديد من الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية للجزائر، وعلى اعتبار أن "هايدو" "Haedo" كان أسيرا في الجزائر، فإن موقفه من إنضمام الجزائر للدولة العثمانية يعد على قدر كبير من الأهمية.

فقد تضمن كتاب "Histoire des rois d'Alger" لـ "هايدو" "Haedo" الحديث عن البدايات الأولى للتواجد العثماني في الجزائر، وعلى الرغم من أن هذا المصدر لم يعاصر هذه الفترة، إلا أنه قريب منها نسبيا، بحيث كان "هايدو" "Haedo" متواجدا في الجزائر سنة 1578م، وقد أرخ لما اصطلح على تسميتهم بـ "ملوك الجزائر" ابتداء من فترة حكم عروج لمدينة الجزائر، حيث يرى إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية كان عن طريق "استيلاء عروج على الحكم بالعنف والخيانة"، وهو حسب رأيه ما كان متعارفا عليه في جميع الفترات التاريخية التي تعاقبت على الجزائر[1]، فكان انضمام الجزائر للدولة العثمانية في نظره هو "سقوط الجزائر في حكم الأتراك"، عن طريق استغلال خير الدين لفرصة الانضمام للدولة العثمانية بعد استنجاد السكان به، وهذا ما سيمهد حسب رأيه إلى سيطرة الأتراك وهيمنتهم على ثروات مدينة الجزائر، وبسط النفوذ على كامل ترابها[2].

في الوقت الذي باركت فيه الكتابات والمصادر الأوروبية التدخلات والحملات المسيحية، بدعم من الجمعيات اللاهوتية والمؤسسات الدينية المسيحية، التي استباحت التدخلات العسكرية على أراضي الشمال الإفريقي، فإنها وصفت النشاط البحري للأتراك والعثمانيين، والذي انتهى بتأسيس مؤسسة عسكرية دافعت عن السواحل الجزائرية ضد التهديدات المسيحية، بمصطلحات لا تندرج ضمن السياق التاريخي الذي مارس فيه

(1)- Haedo, Histoire des rois d'Alger, op. cit, p3.
(2)- Haedo, Topographie et histoire général d'Alger, traduit par Monnereau et Berbrugger en 1870, Imp à Valladolid en 1612, p20-21.

المسيحيون تهديداتهم، والتي برروها بدافع الدفاع عن دينيهم، وبدافع الدفاع عن أراضيهم من البحارة الأتراك، في حين أن ممارساتهم غير الإنسانية في حق مسلمي الأندلس قد ساهمت بشكل كبير في استفحال النشاط البحري لدويلات الشمال الإفريقي، وشجعت حصول الاتصال بين الجزائر والدولة العثمانية.

حيث يذكر "غرماي" "Grammaye" أن بحارة الجزائر العثمانية مارسوا أعمال النهب واصفا إياهم بـ "الحيوانات المتوحشة"، معتبرا أن ارتباطهم بمعاهدات الصداقة والتجارة كان لا يمنعهم من الانقضاض على الغنائم، ويصف كل من "دارفيو" "D'Arvieux"[(1)] والقسيس "دان" "Dan"[(2)] مدينة الجزائر بـ "وكر الصعاليك" و"حجر اللصوص"، وجهمورية قطاع الطرق".

من خلال بعض النماذج التي ذكرناها عن بعض المصادر الأوروبية، يمكن القول أن هذه المصادر، وبحكم تأثر أصحابها بتداعيات العلاقات العدائية والصراع الديني بين العالم الاسلامي والعالم المسيحي، فإنها عكست انحيازا معرفيا وغيابا للمصداقية، على الرغم من المعلومات التاريخية التي تضمنتها، والتي غطت العديد من الميادين في الجزائر، وعلى اعتبار أن إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية شكل تهديدا للمصالح المسيحية في شمال إفريقيا، فإن المصادر الأوروبية رأت في النشاط البحري للعثمانيين الأتراك مجرد "أعمال قرصنة" و"لصوصية"، ورأت في ارتباط السلطة في الجزائر بالباب العالي "استيلاء" و"هيمنة".

فقد كان لظهور التيار الديني، حسب رأي "عائشة غطاس"، أثر واضح على إيديولوجية أدب فترة القرن السابع عشر، بحيث استمدت هذه الإيديولوجية جذورها من الأحداث الناتجة عن تداعيات الصراع الديني بين المسيحية والاسلام، ليعكس المنتوج

---

(1)- نقلا عن عائشة غطاس: "نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني"، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد3، ع5، الجزائر، 1988، ص119-120.

(2)-Père Dan :Histoire de barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger de Tunis de Salé et de Tripoly, Imp Ordinaire du roi, Paris, 2eme éd, 1646, p299.

المعرفي لهذه الفترة حسب ما اصطلحت عليه "عائشة غطاس" بطابع "الأدب الملتزم، أي الالتزام بالدعوة لتوحيد أوروبا المسيحية، والالتزام بالقضاء على الخطر المسيحي[1].

في حين أن المصادر التاريخية التي تعود للقرن الثامن عشر حاولت التخلص من الرواسب الفكرية الموروثة عن القرن السابق، من خلال محاولة "لوجي دي تاسي" "Laugier De Tassy" التحرر من أسلوب الكتابة القديم، عن طريق رفضه الخضوع للأفكار المسبقة، والإدعاءات غير العادلة حسب رأيه، والتي أسست لعنصرية ضد كل ما هو تركي، في حين أن "ليروي" "Leroy" سعى نحو وضع مصطلح "القرصنة" ضمن سياقه التاريخي والقانوني، من خلال اعتباره أن القرصنة لا تمارس إلا ضد الأعداء، أي يقصد بها الأعمال البحرية الدفاعية، وفي ظل اعتبار العديد من الكتابات التاريخية أن بحارة الجزائر العثمانية كانوا يمارسون القرصنة دون احترام لمعاهدات السلم والصداقة، فإن "ليروي" "Leroy" يرى أن تضرر المصالح الأوروبية كان نتاج لأعمال القرصنة التي كان يمارسها الخواص بعيدا عن إشراف السلطة[2].

بالمقابل فإن مصادر أوروبية أخرى اتبعت نفس منهج كتابات القرن السابع عشر، على الرغم من ظهور التيار الرافض بالأخذ بالأفكار المسبقة، والذي سبق الإشارة له، ومن الأمثلة عن هذه المصادر هي كتابات كل من "شاو" "Shaw" و "دي بارادي " De Paradis"، والتي سنتطرق لموقفها من التواجد العثماني في الجزائر ضمن الفصول القادمة.

(1)- عائشة غطاس: نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص119.
(2)- نقلا عن عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص ص120-121.

2.3. إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال الاسطوغرافيا الحديثة والمعاصرة

بعد أن تناولنا موقف الاسطوغرافيا المحلية والاسطوغرافيا الاوروبية المعاصرة للأحداث التاريخية، سنحاول التطرق لإشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال الاسطوغرافيا الحديثة والمعاصرة، والتي تعتبر على قدر كبير من الأهمية، في ظل المشاريع الداعمة لإعادة كتابة التاريخ، إضافة إلى أن أهمية هذا الجزء من الدراسة يكمن في الإشارة إلى موقف الاسطوغرافيا من هذه الإشكالية في ظل التدافعات الحضارية والثقافية التي تشهدها البحوث التاريخية المعاصرة، وفي ظل طغيان التيار التقليدي على بعض البحوث ذات النظرة الأحادية الجانب، وانطلاقا من هذا سنحاول معالجة هذه الإشكالية من خلال الكتابات الحديثة والمعاصرة المحلية منها والأجنبية.

تطرقت الكتابات التاريخية الوطنية لدراسة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، وقد تميزت الحقول التاريخية بغزارة معرفية تبعا لنشاط المدرسة التاريخية الوطنية، التي انبثقت كتيار فكري وطني، للرد على الكتابات الأوروبية المغرضة، وعلى هذا الأساس عرفت الجزائر، قبل الاستقلال وبعده، انتاجا معرفيا كبيرا، بحيث سعت هذه الكتابات في ظل الاستعمار الفرنسي إلى محاولات تأكيد الهوية الوطنية العربية والاسلامية في ظل سياسة الاحتواء الثقافي الممارسة من طرف الإستعمار، ومن جهة ثانية كان الهدف من مجموع المؤلفات بعد الاستقلال هو التأسيس لتيار كتابة وطنية تسعى لترسيخ إشكالية الهوية والذاكرة الوطنية.

تجدر الإشارة إلى أن الفترة العثمانية لم تحظ بتأليف وفير في الفترة الاستعمارية مقارنة مع الفترات التي تلت الإستقلال، ومن النماذج التي من الممكن أن نشير لها في الفترة الاستعمارية هي كتاب "تاريخ الجزائر في القديم والحديث" لـ "مبارك الميلي"، والذي سنأتي للحديث عنه، إضافة إلى "كتاب الجزائر" لـ "أحمد توفيق المدني" الذي أكد

على إستمرارية الدولة الجزائرية عبر العصور وبروز معالمها بشكل خاص خلال الفترة العثمانية[1]، هذا إضافة لمؤلفاته الأخرى.

في ظل عدم الاهتمام الكبير بالفترة العثمانية فإن بعض الكتابات الوطنية في الفترة الاستعمارية انكبت على دراسة مواضيع أخرى كالفتح الاسلامي، الذي فتح سجال تاريخيا وتجذبات في الخطاب التاريخي لهذه الفترة، وماتجدر الإشارة له ضمن هذا السياق أن الكتابة الوطنية بعد الاستقلال تميزت بما يلي:

- هيمنة النزعة الوطنية في الكتابات التي تلت الاستقلال.
- مرحلة التحولات الكمية والنوعية وبزوغ تاريخ نقدي 1975-1988.
- مرحلة الانفتاح، نقد مراجعة وتنظير 1988-1998[2].

بحيث لا يسعنا هذا المقام للاسترسال في الحديث عن مسار الكتابة التاريخية الجزائرية، ومجموع الانتاج المعرفي، الذي تنوع بتنوع المشارب الفكرية لمجموع المؤلفين، وذلك حتى لا نخرج عن موضوع دراستنا، وعن الإشكالية التي نحاول التطرق لها، لكن كان لابد من الإشارة لما سبق حتى يتسنى لنا معرفة العوامل المؤثرة على الكتابة التاريخية عن الفترة العثمانية.

وعلى هذا الأساس لم تعتمد الكتابات التي سعت فقط للرد على الغربيين أو تلك التي سعت إلى الدخول في السجالات التاريخية والثقافية أساليب أكاديمية نقدية، لتأثرها بنزعة الكاتب، سواء كانت إصلاحية أو قومية إلى غير ذلك، بالمقابل ظهرت تيارات كتابية نقدية حاولت التجديد في الكتابة التاريخية من خلال تناول مواضيع تاريخية لها ارتباط بالبحوث الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، ودعت لتجاوز البحوث الكلاسيكية، ومعنى التجاوز لا يعني ضعف القيمة العلمية للكتبات السابقة، وإنما يعني محاولات التجديد في الكتابة التاريخية للفترة العثمانية بما تقتضيه البحوث الأكاديمية المعاصرة

---

(1)- أحمد توفيق المدني: هذه هي الجزائر، المرجع السابق، ص ص5-6، 9-10.
(2)- لتفاصيل أكثر، ينظر: بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص221-238.

والمناهج العلمية الحديثة، في هذا السياق سنحاول التعرض لبعض النماذج عن الكتابات الوطنية التي أشارت لموقفها من إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، الحديثة منها والمعاصرة، وأهم الأدوات التحليلية التي اعتمدت عليها، ومنهج تطرقها لهذه الإشكالية.

تميزت الكتابات التاريخية للمدرسة التاريخية الوطنية بتراكم معرفي كبير، وقد عالجت تاريخ الجزائر ضمن عدد كبير من الصفحات، تناولت فيها الأحداث التاريخية كرونولوجيا، وبأسلوب سردي، للتعريف بالتاريخ الجزائري في الفترة العثمانية، والرد على المنتوج المعرفي الوفير الذي أنتجته المدرسة الفرنسية، وفي هذا السياق تناولت هذه الكتابات التاريخية إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية من خلال العديد من المؤلفات، حيث تطرق "عبد الرحمن الجيلالي" في كتابه "تاريخ الجزائر العام" للحديث عن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية بإشادة وفخر، معتبرا هذا الارتباط "إنقاذا لموقف الجزائر بمقاومة عنيفة للإسبان"[(1)]، وذلك في ظل التمزق السياسي، الذي كانت تعاني منه الجزائر قبل التواجد العثماني، والذي شجع القوى الأجنبية على التدخل في أراضيها.

أما "أحمد توفيق المدني" في كتابه "حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا" فقد تطرق ضمن عدد كبير من الصفحات إلى كرونولوجيا الأحداث التاريخية بالتفصيل، قبل ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية وإلى غاية نهاية الفترة العثمانية في الجزائر، والملاحظ على هذا المرجع وسابقه، أن أصحابها وظفوا مصطلحات الإطراء والإشادة مثل "البطولة"، "الأبطال"[(2)]، إضافة إلى التعابير الأدبية مثل "الصفحة البيضاء النقية التي رسماها بالسيف والقلم"[(3)]، "حياتهما قد أضحت أسطورة من الأساطير العالمية"[(4)] عند الحديث عن عروج وخير الدين، ولا نجد ضمن هذا النوع من الكتابات إشارة لأية سلبيات ناتجة عن الحكم العثماني.

(1)- عبد الرحمن بن محمد الجيلالي، ج2، المرجع السابق، ص221.
(2)- أحمد توفيق المدني: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا 1492-1792، المرجع السابق، ص155.
(3)- نفسه، ص155.
(4)- نفسه، ص155.

وإن كنا ضمن هذا السياق نعالج إشكالية "إلحاق أو انضمام الجزائر للدولة العثمانية" من خلال الكتابات التاريخية، إلا أن إشكالية "التواجد العثماني" و"الحكم العثماني" طيلة الأربعة قرون، تختلف تاريخيا ومفاهيميا ومعرفيا عنها، لكن الملاحظ أن الكتابات السابقة اكتفت بالإشادة بدور الأتراك والعثمانيين، وذلك تبعا لما أشرنا له سابقا، وهو ارتباط الكتابة التاريخية عند هؤلاء المؤرخين بالذاكرة الوطنية، ومحاولات إحياء التاريخ الجزائري قبل الاستعمار الفرنسي.

إضافة إلى الكتابات التاريخية السابقة، يشير "يحيى بوعزيز" في كتابه "موجز تاريخ الجزائر" في جزئه الثاني، الذي خصصه للفترة العثمانية في الجزائر، إلى إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، من خلال تتبعه لكرونولوجيا الأحداث، التي ميزت الجزائر، وثنائه على الإخوة بربروس، بنفس الأسلوب المشار إليه، من خلال بعض عبارات الإشادة "بدأ نجم الإخوة الأتراك يخترق الآفاق"[1]، وعبر عن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية بـ "دخول الجزائر تحت سيطرة الدولة العثمانية"، وهنا مصطلح "السيطرة" الذي وظفه الكاتب لم يقصد به معنى الهيمنة، وذلك تبعا لعبارات الإشادة بالعهد العثماني، الذي أكسب الجزائر حسب رأيه "نوعا من الحماية ومثل عهد الأمجاد والبطولات العسكرية والانتصارات السياسية"[2].

أما "مبارك الميلي" الذي أرخ للجزائر في الفترة القديمة والحديثة في عدد من المجلدات بعنوان "تاريخ الجزائر في القديم والحديث"، فقد خص الجزء الثالث منها للحديث عن الفترة العثمانية في الجزائر، من خلال التفصيل في عرض الأحداث التاريخية دون عبارات مبالغ فيها، بحيث اكتفى بذكر الأحداث التاريخية كرونولوجيا منذ مجيء الإخوة بربروس إلى الجزائر إلى غاية نهاية فترة الحكم العثماني، معتبرا إتصال "خير الدين بربروس" بالسلطان العثماني نابع عن عبقرية سياسية لبسط نفوذه على الجزائر[3].

---

(1)- يحيى بوعزيز: موجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص10.
(2)- نفسه، ص14.
(3)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص52.

أما بالنسبة للمصطلحات الموظفة في هذا الكتاب، فإن الكاتب لم يكن دقيقا في توظيفها، بحيث عبر تارة عن "حماية الأتراك"[1]، وتارة عن "إستيلاء الأتراك"[2]، وتارة يشيد بإستراتيجية خير الدين في إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، والذي كان كفيلا بحماية الجزائر على اعتبار قوة الدولة العثمانية، وتارة يشير لدخول الدولة العثمانية لمكة والمدينة بمصطلح "الاحتلال"[3].

الملاحظ على بعض النماذج التي أشرنا إليها هي ميلها للأساليب الأدبية، والمنهج السردي في عرض الأحداث التاريخية بتفاصيلها، إضافة إلى الإشادة بدور العثمانيين في الجزائر، وذلك في سعيها لإثراء المكتبات الجزائرية والكتابات الوطنية حول تاريخ الجزائر، فلم تكن هذه الكتابات متخصصة في فترة معينة أو حقبة زمنية محددة، وإنما وقعت في أجزاء، كل جزء تطرق لفترة تاريخية، فنجد من درس القديم والوسيط والحديث، هذا من جهة، من جهة ثانية، وعلى اعتبار ارتباط هذه الكتابات بالمشروع الوطني للكتابة التاريخية، الرامي لإحياء التاريخ الوطني، فإنها حاولت إحياء معالم ما اصطلحت عليه بالبطولة والفخر.

وفي إطار المحاولات المستمرة للرد على الكتابات الأوروبية، خصص "عبد الحميد ابن اشنهو" كتابا للتأريخ لإلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، بعنوان "دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر"، وقد ركز من خلاله على تفنيد الرأي القائل بغياب الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية، على الرغم من أنه تناول الفترة الأولى فقط من التواجد العثماني في الجزائر، وعبر عنه بـ "الحلول الأجنبي السلمي"، ذلك أن إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية لم يكن نتاج حملة عسكرية أو عدوان أجنبي[4].

إضافة إلى ما سبق، اتفقت الكتابات السابقة، التي تطرقنا لها، حول طبيعة ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، من خلال الإشارة إلى مجموع الأحداث التاريخية، والتي

---

(1)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص51.
(2)- نفسه، ص ص46، 49.
(3)- نفسه، ص52.
(4)- عبد الحميد ابن اشنهو، المرجع السابق، ص9.

تخلص إلى إدراج هذا الإرتباط ضمن مفاهيم "الحماية"، "الاستنجاد"، "تأسيس الدولة"... ويبدوا أن مفهوم تأسيس الدولة الجزائرية في هذه الفترة يبقى مفهوما واسعا وعموميا ما لم يخضع للاعتبارات التاريخية والسياقات السياسية والاجتماعية، وعلى هذا الأساس فهو يندرج ضمن إشكالية "طبيعة التواجد العثماني في الجزائر" والذي يغطي طول الفترة التاريخية للتواجد العثماني، والذي لا يمكن استقصاء مفاهيمه وتصوراته، إلا بعد المرور عبر تحليل نمط السلطة في الجزائر وعلاقته بالمؤسسة العسكرية، وانعكاساته على النسق الاجتماعي، وهذا ما سنقف على تحليله ضمن الفصول القادمة.

في المقابل تم توجه التأليف التاريخي في الجزائر نحو مدرسة نقدية تحليلية، من خلال ظهور العديد من الدراسات الأكاديمية والبحوث التاريخية، التي حاولت تجاوز التنميط والتقليد في الكتابة، من خلال إدخال المناهج العلمية الحديثة على البحوث التاريخية، وربطها بالعلوم المساعدة للتاريخ، لتجاوز الأنماط السردية والتراكم المعرفي، غير أن أغلب هذه الكتابات اتفقت حول "إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية" مع الكتابات السابقة، وذلك تبعا للسياقات التاريخية التي ظهر فيها الأتراك وربطوا مصيرهم، ومصير الجزائر بالدولة العثمانية في ظل فراغ السلطة، وتنامي التهديدات الخارجية والتدخلات الأجنبية في الجزائر، على أن موقف الأسطوغرافيا من إشكالية "التواجد العثماني في الجزائر" اختلفت باختلاف التوجهات الفكرية للباحثين وباختلاف التصورات الفكرية حول نمط السلطة العثمانية في الجزائر وتداعياته على الميادين الأخرى غير السياسية والعسكرية.

من بين أهم الدراسات التاريخية التي أرخت للفترة العثمانية في الجزائر هي دراسة "صالح عباد" بعنوان "الجزائر خلال الحكم التركي"، والذي أشار من خلالها إلى "استنجاد سكان الجزائر" بالإخوة بربروس، والأعمال العسكرية التي قاموا بها، مستعرضا الأحداث التاريخية بأسلوب رصين، ليعبر عن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية بالقرار الهام الذي اتخذه خير الدين(1)، عنون الكاتب الجزء الذي خصصه لدراسة أعمال

---

(1)- صالح عباد، المرجع السابق، ص44.

الإخوة بربروس بـ "نشأة إيالة الجزائر"، ذلك أن مجموع الأحداث التي ميزت الجزائر منذ ظهور الإخوة بربروس في المنطقة دفعت نحو تأسيس إيالة الجزائر.

يتفق تصور "محمد دراج" مع التصور السابق، من خلال كتابه المعنون بـ "الدخول العثماني إلى الجزائر ودور الإخوة بربروس"، والذي يعتبر من بين الكتابات المهمة عن هذه الفترة، لاعتماد صاحبه على مصادر متنوعة، كونت لديه نظرة شاملة وواضحة حول طبيعة إرتباط الجزائر بالدولة العثمانية، إضافة إلى تطرقه إلى موقف الزعامات المحلية من السلطة العثمانية في الجزائر، ليخلص إلى نتيجة تقضي باعتبار هذا الارتباط بمثابة إعادة سلطة الدولة الموحدة في المخيال الجماعي للمجتمع، بعد أن غاب هذا التصور من واقع الحياة السياسية في الجزائر[1].

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن الكتابات التاريخية حول الفترة العثمانية كثيرة، وقد تطرقنا لبعض النماذج حتى نسلط الضوء على إشكالية "إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية" من خلال المنتوج المعرفي الوطني، في حين أن الجزائر عرفت ظهور جيل أكاديمي انتقل نحو معالجة المواضيع ذات الطابع الاقتصادي والاجتماعي والثقافي والأنثروبولوجي بمناهج علمية، هذه الدراسات سنرجع لها في إطار تطرقنا لطبيعة التواجد العثماني في الجزائر بعد التعرض لنسق السلطة وعلاقته بالمؤسسة العسكرية، وانعكاساته في الاسطوغرافيا ضمن الفصول القادمة من هذه الدراسة.

وقد حظيت الجزائر في الفترة العثمانية باهتمام بالغ من طرف المؤرخين والكتاب الأوروبيين، وذلك من خلال استغلالهم للمادة العلمية التي وضعت في متناولهم، فقد اعتمدت الكتابات الأوروبية على مختلف تقارير القناصل والمراسلات ومذكرات الأسرى والرحالة، ومختلف الوثائق الرسمية.

بالحديث عن الاسطوغرافيا الأوروبية التي تناولت موضوع الجزائر في الفترة العثمانية، فإننا نشير إلى كمية الانتاج التاريخي المنبثق عن النشاط التاريخي للمدرسة

(1)- محمد دراج، المرجع السابق، ص419.

الاستعمارية، خاصة في الفترة مابين 1830-1880، والتي حملت كتاباتها علامة إيديولوجية، وذلك لارتباطها بالتواجد الإستعماري في الجزائر، وإشكالية تبريره وتلميع صورته من خلال الانتاج المعرفي.

أما الفترة التي جاءت بعد سنة 1880م فإنها تميزت بنضج ميدان البحوث التاريخية، من خلال ظهور بوادر تشجيع الثقافة الوطنية واللغة العربية وإحياء التراث الوطني، كرد على سياسية الإدماج والفرنسة التي أقرتها فرنسا في الجزائر، والتي حملت معها بوادر فشلها في ظل بروز تيار فكري وطني، إضافة إلى بروز دور بعض المؤرخين المعربين نهاية القرن، حاولوا استغلال بعض التراجم والحوليات والمصادر التاريخية، في حين أن مساهماتهم لم تنعكس إيجابا على الحقول التاريخية العلمية(1).

وإذا كان الهدف من الكتابات التاريخية قبل 1830م يرمي إلى التحريض على حرب صليبية ودعم الحملات العسكرية على الجزائر، فإن الغرض من الكتابات بعد 1830م هو انتقاد العثمانيين انطلاقا من إشكاليات محددة، وعلى هذا الأساس فإن مؤرخي المرحلة الأولى مهدوا للإحتلال، في حين أن مؤرخي المرحلة الثانية برروا الغزو الفرنسي للجزائر بدعوى إنقاذ الجزائريين من الهيمنة العثمانية(2)، وعلى هذا الأساس انطلقت هذه الكتابات حسب رأي الباحث "بشير بلاح" من فكرة "ذاتية مركزية" لأنها تعمدت التأويل والتركيز على بعض الثغرات والعيوب الثقافية والاجتماعية المحلية، ما جعلها تبتعد عن النزاهة العلمية(3).

في هذا السياق نحن لسنا بصدد دراسة طبيعة التواجد العثماني في الجزائر من خلال هذه المؤلفات، وإنما نسعى للإشارة لموقف هذه الكتابات من إرتباط الجزائر بالدولة العثمانية، على أن نتطرق لموقفها من التواجد العثماني ضمن الفصول القادمة، وذلك من

---

(1)- جمال قنان: مدرسة التاريخ الاستعماري بين الايديولوجية والموضوعية حول بعض قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، ص ص132-133.
(2)- مولاي بلحميسي: موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائر في العهد العثماني، ص106.
(3)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص44.

خلال الاشارة إلى المجال المفاهيمي والابستمولوجي الذي حصرت فيه هذه الكتابات إشكالية ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية.

من بين النماذج الهامة التي أرخت للجزائر في الفترة العثمانية هي كتاب "جون ب وولف" "John B. Wolf"، المعنون بـ "الجزائر وأوروبا" حسب ترجمته التي عمل عليها "أبو القاسم سعد الله"، في حين أن العنوان الأصلي هو " The barbary coast :Algeria under the turks"، وعلى الرغم من القيمة المعرفية والتاريخية لهذا الكتاب، إلا أنه لا يخرج عن نطاق النظرة الأحادية وهي النظرة الأوروبية المسيحية على حد تعبير مترجمه[1].

بحيث تطرق هذا الكتاب ضمن فصله الأول إلى الحديث عن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، مشيرا له بمصطلح "الاستيلاء"، على اعتبار أن العثمانيين احتلوا الجزائر، ولم يمثلوا حسب رأيه حكومة منسجمة، وإنما كانت حكومتهم "منسوجة من الأسطورة والخيال تتخللها حقائق مشتتة"[2]، وهذا ما دفعه إلى التساؤل حول تواصل عمليات الاستنجاد بالإخوة بربروس، الذين دأب على تسميتهم "القراصنة المشارقة"، على الرغم من استيلائهم على السلطة بطريقة عنيفة[3].

هنا تجدر الإشارة إلى أن هذا النوع من الكتابات لا يخلوا من توظيف مصطلحات ومفاهيم تضفي طابع الاحتلال والاستيلاء على السلطة من طرف العثمانيين، كما دعت هذه الكتابات صراحة إلى عدم الاعتماد على المصادر الاسلامية في كتابة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، حيث شكك "دي غرامون" "De Grammont" في مصداقية المصادر الإسلامية، ودعا للاعتماد على المصادر الأوروبية[4] في كتابه الذي عنونه بـ "تاريخ

(1)- أبو القاسم سعد الله ضمن مقدمة ترجمة كتاب: جوون ب وولف: الجزائر وأوروبا، ص11.
(2)- جون ب وولف، المرجع السابق، ص21.
(3)- نفسه، ص31.
(4)- حنيفي هلايلي:" ثنائية توظيف المصادر المحلية والأوروبية في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال تجربتي دوفولكس ودي غرامون"، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد1، ع1، 2009، ص08.

مدينة الجزائر في ظل الهيمنة التركية"، وهذا ما يدفعنا للتأكيد على أن أغلب الكتابات الأوروبية أحادية الجانب لما يخدم مصالحها وأهدافها البحثية.

من بين الأعمال المهمة التي أرخت لفترة عروج وخير الدين هي عمل كل من "ساندر رانج" "Sander Rang" و" فرديناند دينيز" "Ferdinand Denis" بعنوان " Fondation de la régence d'Alger, Histoire des Barberousse"، بحيث تطرقا فيها لمراحل تأسيس إيالة الجزائر انطلاقا من مخطوط "غزوات عروج وخير الدين"، الذي تم نقله إلى الفرنسية من طرف "فونتير دي بارادي" "Venture De Paradis"، ويليه " Expédition de Charles-Quint, aperçu historique et statistique du port d'Alger"، وذلك في إطار مشروعهما التاريخي الداعم للاحتلال الفرنسي، انطلاقا من الدعوة لدعم فكرة إنشاء ميناء كبير بالجزائر(1).

كما تناولت الاسطوغرافيا التركية الحديثة والمعاصرة إيالة الجزائر بالدراسة والتأليف على اعتبار الروابط التاريخية المشتركة، وعلى اعتبار المشروع التاريخي التأليفي الرامي لإحياء التاريخ العثماني، وتاريخ الإيالات العثمانية، والذي يهدف إلى تصحيح المغالطات التاريخية بين الأتراك والعرب، في ظل التأثير السياسي والعلاقاتي على الحقول التاريخية العربية العثمانية، وفتح مجال الحوار الثقافي والحضاري انطلاقا من إحياء التاريخ المشترك.

وقد حظيت الجزائر بالدراسة ضمن المؤلفات التركية، بحيث نتطرق ضمن هذا السياق إلى الإشارة إلى عدد من المؤلفات التركية، وطريقة تناولها لإشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، من خلال بعض النماذج من كتب ومقالات، وهكذا حتى تكون لنا تغطية شاملة لمجموع الاسطوغرافيا المحلية والأجنبية في تناولها لهذه الإشكالية.

حيث خصص "عزيز سامح إلتر" "Aziz Samih İlter" مؤلفا تاريخيا للتأريخ للتواجد العثماني في شمال إفريقيا منذ البدايات الأولى له، وإلى غاية نهاية الحكم العثماني،

---

(1)- Sander Rang et Ferdinand Denis, op. cit, p01.

في مؤلف بعنوان " Şimali Afrika’da türkler"، والذي تم نقله إلى العربية تحت عنوان "الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية"، بحيث تتبع مؤلفه الأحداث التاريخية بتفاصيلها معتمدا على رصيد وثائقي هام.

حيث يتضح موقفه من إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية بوضوح، من خلال التطرق لجهود الإخوة بربروس في تثبيت السلطة العثمانية في الجزائر، معبرا عنها بـ "تجديد الأعمال البحرية ببطولاتهم الجريئة"[1]، في الوقت الذي كانت في الجزائر خالية من أية قوة عسكرية فعلية، واعتبر تدخل الإخوة بربروس في الجزائر سبيلا لـ "صيانة المسلمين"[2] مشيرا إلى الأوضاع التي ميزت الجزائر، وصراع السلطة بين الإمارات المحلية وموقفهم من الإخوة بربروس، والذي أشرنا له سابقا.

يثير الكتاب الجانب الإنساني في الإخوة بربروس من خلال تفاعلهم مع مهاجري الأندلس[3]، كما أدرج إشكالية إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية تحت مفهوم "الفتح"[4]، هذا المفهوم تضمنته العديد من الكتابات التاريخية في حديثها عن الإلحاق العثماني للأقاليم العربية على غرار الجزائر ومصر، وإن كان توظيف هذا المصطلح يتضمن معنى الفتح أو لا، فإنه حسب رأينا الشخصي فإننا نتحفظ على توظيفه في الحديث عن الأقطار العربية المسلمة، ذلك أن النطاق المفاهيمي والتاريخي لهذا المفهوم يندرج ضمن "الفتح الإسلامي" أو "الفتوحات الإسلامية"، وعلى اعتبار أن الدخول العثماني لهذه المناطق لم يحمل رسالة الاسلام، فهو لا يندرج ضمن المجال المفاهيمي لـ "الفتح" هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن هذه المناطق كانت تعاني من التهديدات الصليبية، في حين أنها لم تكن مستعمرة استعمار فعليا، أما توظيف هذا المصطلح في سياق التخلص من التواجد الاسباني مثل "فتح البنيون" أو "فتح وهران"، فإنه يندرج مفهومه ضمن مفاهيم التخلص من القيود الاستعمارية.

---

(1)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص43.
(2)- نفسه، ص50.
(3)- نفسه، ص55.
(4)- نفسه، ص56.

بالعودة إلى الحديث عن الكتاب السابق، فإنه وظف مصطلحات ومفاهيم أخرى إلى جانب المصطلح السابق، هذه المفاهيم تشير إلى موقفه من إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، موضحا أن تبعية الجزائر للباب العالي كانت كفيلة بحماية الجزائر على اعتبار الإطار الإسلامي للدولة العثمانية(1).

وانطلاقا من هذا المرجع التاريخي يمكن القول أن منهج الكاتب يتسم بمحاولات تمجيد الأتراك، وإن كنا ضمن حديثه عن إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية لا نلمس توجهه القومي، ودفاعه عن العنصر التركي، مقابل إهمال دور العنصر المحلي في الجهاد، إلا أن هذا يتضح ضمن حديثه عن الحكم العثماني طيلة الفترة العثمانية في الجزائر.

تطرقت العديد من الكتابات التركية أيضا إلى التأريخ والإشارة إلى إنضمام الجزائر للدولة العثمانية، من خلال مصطلحات الاستنجاد والمساعدة تبعا للظروف الإقليمية التي كانت تحيط بالجزائر، باعتبار موقعها الاستراتيجي الذي جعلها مستهدفة من طرف الدول الأوروبية(2) من جهة، ومن جهة ثانية فإن الإنجازات العثمانية مطلع القرن السادس عشر جعلت من ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية حتمية تاريخية، على حد تعبير بعض الكتابات التركية، فكانت السيطرة على البحر الأبيض المتوسط إلى جانب دورها العسكري، وارتباطها بالدفاع عن المسلمين تشكل تأمينا للطرق التجارية(3)، يضاف إلى ذلك دور السلطة العثمانية في التفاعل مع القضية الأندلسية انطلاقا من تدخلها في شمال إفريقيا(4).

---

(1)-عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص72.

(2)- Mehmet Nam, « İşgalden Istiklale Cezayir, tarih dergisi », sayı55, 2012-2013, İstanbul, s.156.

(3)-Serhat Kuzucu, XVII Yüzyılda uluslararası bir sorun olarak garp ocakları'nın akdeniz'deki korsanlık faaliyetleri, Akademik bakış, cilt9, sayı17, 2015, Türkiye, s.167.

(4)- Sabri Hizmetli, « Osmanlı yönetimi döneminde Tunus ve Cezayir'in eğitim ve kültür tarihine genel bir bakış », Ankara üniversitesi ilahiyat fakültesi dergisi, cilt 32, sayı1, Ankara, 1991, s.2-3.

هذا ما عجل اتصال الجزائر بالدولة العثمانية انطلاقا من جهود الإخوة بربروس، التي بعثت الأمن والاستقرار في الجزائر تدريجيا[1]، وكانت بداية للتأسيس للحكم العثماني في الجزائر، وإلحاقها بمركز الدولة تبعا لإدراجها ضمن التقسيم الإداري العثماني، بحيث أن التواجد العثماني في الجزائر، حسب الكتابات التركية، وجب حفظه ضمن الذاكرة المادية والروحية وذاكرة الأمة من خلال الدراسات الأكاديمية، والأعمال التاريخية الجادة[2].

تشير بعض الكتابات التركية أيضا أن ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية جاء تبعا لمجهودات الإخوة بربروس، وهذا ما شكل حسب رأي هذه الكتابات "الهوية التركية في الجزائر"، على اعتبار انصهار الأتراك بسهولة مع السكان المحليين[3]، في هذا السياق يمكن القول أن هذا الرأي يعكس انحيازا معرفيا تبعا للقومية التركية، التي طبعت بعض الكتابات التركية التي تفتخر بأمجاد الأتراك، بحيث أنه لا يمكننا إغفال الدور الذي لعبه العثمانيون في بدايات تواجدهم في الجزائر، لكن تواجدهم لم يعكس معالم الانصهار في المجتمع الجزائري، وبقي بمعزل عن العنصر المحلي، بحيث لن نسترسل في تحليل هذا العنصر لارتباطه بعناصر أخرى ضمن الفصول القادمة، لكن كان من الضروري الإشارة له ضمن هذا السياق.

من خلال النماذج السابقة يمكن القول أن بعض الكتابات التركية عكست مظاهر التغني بالأمجاد العثمانية، في حين أن الدراسات والمقالات الأكاديمية عالجت موضوع إرتباط الجزائر بالدولة العثمانية ضمن مفاهيمه التاريخية، غير المنفصلة عن الأبعاد الإستراتيجية، من خلال إشارتها لدور الإخوة بربروس دون إهمال الإشارة إلى إستفادة الدولة العثمانية من انضمام الجزائر لها في نطاق سعيها نحو التوسع وبسط نفوذها.

(1)- Abdulkadir Turan, Cezayir ve cezayir'deki islami hareketler, strateji düşünce ve analiz merkezi, İstanbul, 2020, s.6.
(2)- Mehmet Tütüncü, Cezayir'de Osmanlı izleri (1516-1830), çamlıca Basım yayın, İstanbul, 2013, s.461-462.
(3)- Mehmet Nam, a.g.e, s.156.

إضافة إلى ما سبق ما يلاحظ على الكتابات التركية أنها لم تهمل الإشارة إلى دور العثمانيين في التفاعل مع القضية الأندلسية بمساهمة إيالة الجزائر، وهذا يندرج ضمن التوجه التركي في إحياء التاريخ الإسلامي في علاقته مع الدولة العثمانية، التي تبنت توجها إسلاميا يقضي بالدفاع عن الأراضي الإسلامية على اعتبار الدين المشترك، وعلى اعتبار نجاحها في توظيف الخطاب الديني من خلال تكريسها لمفهوم الخلافة بعد سقوط العباسيين، هذه التصورات لا تزال تطبع الكتابات التاريخية التركية المعاصرة في ظل الدور السياسي والديني الذي تلعبه جمهورية تركية، والذي يميز علاقاتها الخارجية.

أخيرا يمكن القول أن إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، على الرغم من الجدل التاريخي حوله، لا يندرج ضمن مفهوم الاحتلال، ذلك أن الجزائريين هم من استنجدوا بالعثمانيين بعد تنامي التهديدات الخارجية، واستطاع العثمانيون مساندتهم، هذه المساندة انتهت بتثبيت وجودهم بالجزائر، عن طريق تأسيس سلطة مركزية ومؤسسة عسكرية، بعدما كانت الجزائر منقسمة إلى إمارات محلية ضعيفة، قائمة على أساس الصراع حول السلطة والمصالح القبلية الآنية، وعلى هذا الأساس يندرج إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية ضمن مفاهيم الحماية، الاستنجاد، المساندة، والدفاع عن الإسلام والمسلمين، وتبني الدفاع عن القضية الأندلسية، في حين أن التصورات التاريخية حول الفترة العثمانية في الجزائر ونمط السلطة فيها يختلف تبعا لطبيعة هذه السلطة في علاقتها مع العنصر المحلي، وفي تفاعلها مع البنى الإجتماعية، إذ لا يمكن فهم طبيعة التواجد العثماني إلا بالمرور على عرض مميزات هذا التواجد من الناحيتين المادية والمعنوية، إضافة إلى مختلف الأحداث التاريخية التي ميزت هذا التواجد، إذ أن كل هذه الاعتبارات انعكست على طبيعة العلاقة بين السلطة والمجتمع، والتي انطلاقا منها يمكن فهم طبيعة التواجد العثماني في الجزائر.

الفصل الثاني

السلطة والمؤسسة العسكرية النظامية وعناصرها البشرية والمادية

1. البنية البشرية للمؤسسة العسكرية البحرية.

1.1. أهم رتب المؤسسة البحرية وآليات التدرج فيها.

1.1.1. إدارة الميناء والأسطول.

2.1.1 طاقم السفينة.

2. البنية البشرية للمؤسسة العسكرية البرية.

2. 1. السلطة العثمانية وآليات التجنيد في الجزائر.

2.2. رتب الإنكشارية وآليات التدرج فيها.

3.2. بنية فرق الطوبجية (المدفعيون).

4.2. بنية فرق السباهية (الفرسان).

3. السلطة والعناصر المادية للمؤسسة العسكرية.

1.3. السلطة وأجور الجند

2.3. السلطة وثكنات مدينة الجزائر.

3.3. السلطة وترسانات صنع السفن.

1.3.3. أنواع وخصائص السفن في الإيالة.

4.3. السلطة وصناعة الأسلحة والمدافع.

5.3. السلطة والمظاهر الدفاعية لمدينة الجزائر.

الفصل الثاني: السلطة والمؤسسة العسكرية النظامية وعناصرها البشرية والمادية

شكل المجال العسكري حضورا قويا في الجزائر، انطلاقا من مرحلة الاستنجاد بالإخوة بربروس، وصولا إلى الالتحاق الرسمي بالدولة العثمانية وتثبيت سلطتها بالجزائر، والذي ساهم في تبلور معالم مؤسسة عسكرية، بمختلف هياكلها، حضيت باهتمام السلطة من ناحيتها البشرية والمادية، حيث سنحاول ضمن هذا الفصل التعرض لهيكلة هذه المؤسسة وبنيتها البشرية، وآليات تسييرها من طرف السلطة.

على هذا الأساس منذ تولي "خير الدين" سلطة الجزائر، إستعادت الجزائر نشاطها[1]، وأصبح لها جيش نظامي، شكل النواة الأولى لمؤسسة عسكرية، مثلت القوة الهجومية الأكثر حركية، والتي تعكس نظاما عسكريا تميز بالانضباط، وشكل دعامة أساسية للسلطة السياسية، التي اتخذت من مدينة الجزائر منطلقا لمختلف المصالح الإدارية، ونظام الجند والبحرية[2] مشكلة "دولة المدينة".

سنحاول ضمن هذا الفصل التعرض لبنية المؤسسة العسكرية النظامية، حتى يتسنى لنا تحليل علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية في الفصل القادم، وعلى الرغم من أن هذا الجزء من الدراسة تطرقت له العديد من الدراسات السابقة، إلا أننا حاولنا التعرض له بشكل من التنسيق والمقارنة مع نظيره العثماني، بحيث ارتأينا عدم تجاوز أهمية هذا العنصر من دراستنا على الرغم من الطابع الوصفي الذي يغلب عليه.

---

(1)- Tal Shuval, La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle population et cadre urbain, CNRS édition, Paris, 2002, p10.

(2)- نعيمة بوحمشوش: مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص93.

1. البنية البشرية للمؤسسة العسكرية البحرية:

يتمثل الجيش البحري النظامي في طائفة الرياس، التي تتكون من الجنود البحارة، الذين قدموا مع "عروج" و"خير الدين"[1]، ثم انضم إليهم الأعلاج، واللذين كانوا من جنسيات مختلفة من الأرقاء المسيحيين الذين يسلمون ويحسن إسلامهم ويظهرون كفاءة ومقدرة، وهذه الطائفة هي التي تمد البلاد بالولاة[2].

فالبحارة المحليون والأندلسيون والمشارقة، الذين تولوا الحروب البحرية قبل إلتحاق الجزائر بالدولة العثمانية، شكلوا العمود الفقري لقوة سفن القرصنة[3]، أما الأعلاج، والذين ينتمون لعدد كبير من الدول المسيحية، فقد بدأ توافدهم على الإيالة ابتداء من القرن 16م، حيث يرى "بوير" "Boyer" أنه خلال هذا القرن كانت غالبية الأعلاج من بلدان البحر المتوسط من إسبان، فرنسيين، ألبان، يونانيين، ومجريين، مع أكثرية من المدن الإيطالية، أما خلال القرن 17م فقد ظهرت عناصر جديدة من الأعلاج كالألمان، الدنماركيين، والإنجليز[4].

شكلت بحرية الإيالة الجزائرية عنصر قوة للجيش النظامي في العهد العثماني، بحيث ارتبط عنصر القوة بالنشاط البحري بأبعاده الإقتصادية والاستراتيجية، والذي منح لهذه الفئة من المؤسسة العسكرية، فضلا عن نشاطها العسكري الدفاعي، صلاحيات سياسية؛ بحيث تشكل هذا الجيش في بداياته الأولى من رجال البحر الذين كانوا طليعة التدخل العثماني في الجزائر، ولعبوا دورا حاسما في خلق الإيالات العثمانية في شمال إفريقيا[5]، وأعطوها صبغة عسكرية[1]، ولهذا يمكن القول أن النواة الأولى لجيش إيالة الجزائر كانت بحرية[2].

---

(1)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص30.
(2)- نفسه، ص30.
(3)- جون وولف، المرجع السابق، ص106-107.
(4)- Boyer.P, « Les renégats et la marine de la Régence d'Alger », revue des mondes musulmans et de la Méditerranée,N°39, 1985, pp97-98.
(5)-محمد خير فارس: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1969، ص89.

فقد أدى استقرار الأتراك في مدينة الجزائر إلى تحويل نشاطات القرصنة في البحر الأبيض المتوسط إلى مؤسسة، بحيث تحكمت طائفة الرياس في هذا النشاط، إبتداء من تواجدها في مدينة الجزائر، بطريقة شديدة الانتظام من حيث التوظيف والتنظيم والتمويل والعمليات الحربية، وكان التجنيد يتم عن طريق ثلاثة مصادر أساسية وهي: المرتزقة المسيحيون، المسلمون من مناطق أخرى في الدولة العثمانية، ثم من الأقلية غير التركية من سكان الإيالة[3]، على أن هذه الأخيرة لم تدمج ضمن المؤسسة النظامية، وإنما شكلت فرقا إحتياطية.

اهتمت السلطة العثمانية الناشئة بتطوير المؤسسة العسكرية البحرية في الجزائر، وذلك تبعا للظروف الخاصة التي ميزت تأسيس هذه الإيالة، والتي لعب فيها الصراع مع الغرب دورا هاما في تشكل معالم مؤسسة قادرة على حماية السواحل الجزائرية من التهديدات الخارجية والضغوطات الإقليمية؛ ومحركا اقصاديا للإيالة ومصدر ثراء عاصمتها من خلال نشاطها البحري[4]، مما جعل طائفة رياس البحر تشكل طرفا أساسيا في كل القضايا المتعلقة بالسلطة[5].

1.1. أهم رتب المؤسسة البحرية وآليات التدرج فيها:

أما بالنسبة للرتب والمهام الخاصة بالمؤسسة العسكرية البحرية، فيمكن تقسيمها إلى إدارة تتعلق بالإشراف على الأسطول وقيادته، وكذا أعمال الميناء، وأخرى تتعلق بطاقم السفينة:

---

(1)- Père Dan, op. cit, p95.

(2)- أرزقي شويتام: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010، ص41.

(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص74.

(4)- De Grammont, H-D, Relation entre la France et la régence d'Alger au XVIIe la mission de Sanson le page et les agents intérimaires (1633-1646), troisième partie, Revue africaine, N°138, 1879, p409.

(5)- أرزقي شويتام، المرجع نفسه، ص43.

1.1.1. إدارة الميناء والأسطول:

- **وكيل الحرج**، كان يشغل منصب وزير البحرية، وقد تحول هذا المنصب منذ القرن 16م من وظيفة المحتسب للمستودعات ومخازن الترسانة البحرية إلى أهم شخصية في بحرية الإيالة[1]، في كل مركب يوجد ثلاثة من وكلاء الحرج[2].
- **القوبدان**، وهو من أبرز ضباط البحرية، والقائد العام للأسطول عند خروجه إلى عرض البحر[3].
- **قائد المرسى**، مسؤول عن الميناء وقائده، والمراكب الوافدة إليه والخارجة منه، التجارية منها والحربية[4]، يقوم بمهام المراقبة والتفتيش، كان له في الجزائر سفينة خاصة يجوب بها المياه الإقليمية لمدينة الجزائر، ويقوم بتفقد شواطئها ومراقبة السفن وطبيعة مهامها، ومن مهامه الثانوية الإهتمام بالأخبار الدولية التي كان يتداولها أصحاب السفن التي تدخل الجزائر، واستلام الرسائل التي يحملونها إلى الباشا[5]، يعمل تحت سلطة قائد المرسى ثلاث ضباط هم ورديان باشي، خوجة قائد المرسى والمزوار[6]:
- **ورديان باشي**، يشرف على الأعمال التي يقوم بها الخدم في الميناء، ويعين لكل رئيس سفينة العدد اللازم الذي هو في حاجة إليه للعمل على متن سفينته[7]، بحيث يعتبر مفتش للميناء، يتولى مراقبة وحراسة كل ما يتعلق به[8].
- **خوجة قائد المرسى**، وهو الكاتب الذي يتولى تسجيل كل ما يرد إلى الميناء وما يخرج منه[9].
- **المزوار**، وهو رئيس شرطة الأخلاق العامة[10].

---

(1)- حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2007، ص51.
(2)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص126.
(3)- حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص53.
(4)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص174.
(5)- حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص54.
(6)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص151.
(7)- حنيفي هلايلي، المرجع نفسه، ص55.
(8)- يحيى بوعزيز، نفسه، ص151.
(9)- نفسه، ص151.
(10)- نفسه، ص151.

2.1.1. طاقم السفينة:

- **القبطان رايس،** بمثابة الآغا، وهو القائد الأول للسفينة، وقد يكون أحد مالكيها[1].
- **باش رايس،** وهو ثاني قائد للسفينة[2]، أي نائب القبطان رايس، يقوم بتنظيم وتوزيع المهام على البحارة والسهر على الانضباط داخل السفينة[3].
- **صوصو رايس،** وهو ثالث قائد للسفينة، أي النائب الثاني للقبطان رايس بعد الباش رايس[4].
- **رايس العسة،** يشرف على فرق الحراسة، ويقوم بترتيب الحراسة على ظهر السفينة ليلا ونهارا، وكل حارس يقوم بالحراسة ست ساعات متتالية، ثم يخلفه حارس آخر على مدار اليوم، ويتناوب أربعة أفواج من الحرس دون انقطاع[5].
- **رايس الطريق،** أو باش الطريق، وهو رئيس فرق الإنكشارية المرافقين للمركب، يشرف على المجذفين ومسؤول عن إحصاء الغنائم والمحافظة عليها[6]، كما تسند له قيادة البواخر المحجوزة[7].
- **السكوني،** يتولى دفة السفينة في سيرها ولابد أن يكون ذو خبرة، يكتسبها بعد التدريب الذي يتم على مراحل في عمله بالسفن، بحيث يرتقي من بحار إلى سكوني، تترتب عليه مسؤولية سلامة السفينة، والسفن الكبيرة التي تسافر إلى مسافات طويلة يتداول فيها سكونين اثنين تسيير الدفة[8].
- **باش طوبجي،** أي رئيس المدفعية[9]، ورئيس الرماة الطوبجية، يشرف على المدفعية داخل السفينة، ويشرف على صيانتها[1].

---

(1)- عبد القادر حليمي: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972، ص282.
(2)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص172.
(3)- حنيفي هلايلي: "التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني"، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، ع24، ديسمبر، 2007، ص261.
(4)- Moulay Belhamissi, Histoire de la marine algérienne,éd, Unal, Alger, 1983, p77.
(5)- حليم سرحان: تطور صناعة السفن الحربية بالجزائر على عهد العثمانيين (1514-1830) من خلال المصادر التاريخية والأثرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008، ص190.
(6)- نفسه، ص192.
(7)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص126.
(8)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص192.
(9)-Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, par Devoulx, éd, Imp du gouvernement, Alger, 1853, p29.

- **الآغا،** لكل سفينة متوجهة للغزو آغا، يكون تحت سلطته عدد من جنود اليولداش، يقومون بدور الفرسان[2].
- **باش دامامجي،** يشرف على الأشرعة، وهو قائد النوتينة[3]، يساعده في عمله البيراطاجي المكلف بالقلوع العليا للسفينة، والقارداكابو المكلف بالقلوع السفلى[4].
- **ياركانجي،** وهو رئيس العاملين بالأشرعة[5]، وضابط إداري مكلف بالتجزئة[6].
- **بارودجي،** وهو صانع البارود.
- **دومانجي،** وهو العامل في مؤخرة السفينة[7].
- **صندال رايس،** مسؤول على المراكب[8] ومعداتها[9]، التي يتم الاستيلاء عليها أو من المحتمل الاستيلاء عليها[10].
- **مستور داش،** وهو النجار[11]، وجوده ضروري لإصلاح أي عطب قد يصيب السفينة في الطريق[12].
- **قلفاط،** مكلف بالإعتناء بدهن السفينة حتى لا تتسرب إليها المياه[13].
- **عمبارجي،** هو أمين المستودع[14].
- **خزناجي،** مكلف بالإشراف على مخزن الذخيرة[15].
- **باش جراح،** الطبيب المكلف بعلاج المصابين أثناء المعركة؛ يقوم بجميع أعمال الجراحة والبتر في جميع الحالات والظروف، حتى أنه يقوم بقلع الأضراس وتنظيف وغسل الجروح[1].

---

(1)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص150.
(2)- مبارك الميلي، المرجع السابق، ص126.
(3)- علي خلاصي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، دار الحضارة، الجزائر، ط1، 2007، ص181.
(4)- حليم سرحان، المرجع السابق، ص191.
(5)- Tachrifat, op.cit, p29.
(6)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص180.
(7)- Tachrifa, Ibidem.
(8)- Ibidem
(9)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص150.
(10)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص180.
(11)- Tachrifat, Ibidem.
(12)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص193.
(13)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص150.
(14)- Tachrifat, Ibidem.
(15)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص181.

- **الخوجة**، وهو كاتب السفينة، يعمل كمحاسب وموثق، بحيث يسجل مداخيل ومصاريف السفينة في دفتر خاص، كما يقوم بجرد الغنائم[2].

كان الإجراء العادي لتسلم قيادة الأسطول أن يختار مالكو السفن التي يستعملونها في معاركهم القبطان، لكن قبل تعيينه كقبطان عليه أن يجتاز بنجاح امتحانا يجريه عليه ديوان الرياس، وهو مجلس حكم يتكون من كل القباطنة، هذا إضافة إلى عامل تأسيس للطائفة يأتي من الإقامة، فالقباطنة والطواقم في السفن والإضافيون[3]، استقروا في الشمال الغربي من مدينة الجزائر[4]، على امتداد الميناء، ومنطقة المستودعات تحت القصبة، حتى يحموا أنفسهم من تهديدات منافسيهم رجال الأوجاق، وفي حالة الضرورة ينتقلون في شكل هيئة إلى القصر ليحضروا في المداولات السياسية الكبيرة[5].

2. البنية البشرية للمؤسسة العسكرية البرية:

تشكل الجيش البري النظامي في الجزائر على النمط العثماني، بحيث انقسم إلى فرقتين، الانكشارية والطوبجية[6]، يضاف إلى ذلك فرقة السباهية؛ مثلت هذه الفرق طائفة الجنود الانكشاريين الذين بعث بهم السلطان العثماني "سليم الأول" إلى خير الدين أثناء تعيينه بايلربايا[7]، حيث أرسل السلطان العثماني ألفي إنكشاري[8]، وأربعة آلاف متطوع[9]، منحت لهم نفس امتيازات الانكشارية[10] في إسطنبول[11]، لتدعيم قوة "خير الدين" المكونة آنذاك من خمسة آلاف جندي لتثبيت سلطته في الجزائر وصد الهجمات

---

(1)- حليم سرحان، المرجع السابق، ص191.
(2)- حنيفي هلايلي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية، المرجع السابق، ص261.
(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص75.
(4)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص269.
(5)- وليم سبنسر، المرجع نفسه، ص75.
(6)- خليفة إبراهيم حماش: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1988، ص93.
(7)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص31.
(8)-Haedo, Histoire de rois d'Alger, op. cit, pp35-36.
(9)- De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque, op. cit, p30.
(10)-Edward Cat, op. cit, p240.
(11)- Haedo, Histoire des rois d'Alger, op.cit, p36.

الاسبانية[1]، بمساعدة الفرق المحلية غير النظامية[2]، حيث ساهم استقدام الانكشارية والمتطوعين في إيجاد قوة دافعت عن الإيالة، وساهمت في توسيع حدودها[3].

منذ تاريخ 1520م أصبح للجزائر جيش إنكشاري عرف بأوجاق الجزائر بجميع هياكله ومؤسساته، استقر بمدينة الجزائر، حيث بنيت له ثكنات للإيواء ونظمت قوانينه وحددت أجوره[4]، حيث سوف نتطرق إلى هيكلة هذه المؤسسة وأهم الآليات والقوانين التي تضبطها، وعلاقتها بالسلطة.

1.2. السلطة العثمانية وآليات التجنيد في الجزائر:

كان بقاء السلطة العثمانية في الجزائر مرهونا بقوة أوجاق الإنكشارية، التي شكلت عماد الجيش النظامي للإيالة[5]، وعلى هذا الأساس كانت عملية التجنيد في بداية الحكم العثماني للجزائر، تتم تحت إشراف ونفقة السلطان العثماني[6]، بعد الحصول على إذن رسمي منه، بحيث يصدر فرمانا لهذا الغرض، ولهذا كانت المراسيم تستدعي أن يقوم حاكم الجزائر بإرسال مبعوث خاص إلى إزمير، يحمل معه طلبا بالسماح لوكلاء الإيالة بالقيام بعملية التجنيد، يقدم هذا الطلب للقبطان باشا الذي بدوره يقدمه للباب العالي[7]، وذلك حسب الإتفاقية التي تم إبرامها بين الجزائر والسلطان العثماني منذ القرن 16م[8].

ويبدو أن إشراف السلطان العثماني على التجنيد وتموينه له وزنه وثمنه السياسي، والمتمثل في خضوع إيالة الجزائر لإرادة مركز السلطة العثمانية حسب بعض المؤرخين،

---

(1)- جميلة معاشي: الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008، ص12.

(2)- Nahoum Weissmann :Les janissaires, étude de l'organisation militaire des Ottomans, éd, Librairie Orient, Paris, 1964, p59.

(3)- محمد بوشنافي: الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016، ص44.

(4)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص12..

(5)- أمين محرز: الجزائر في عهد الآغوات، دار البصائر، الجزائر، 2011، ص27.

(6)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص172.

(7)- محمد بوشنافي:" تجنيد المتطوعين للجيش الانكشاري الجزائري أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق"، مجلة عصور الجديدة، ع13، 2014، الجزائر، ص130.

(8)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... المرجع السابق، ص117.

ذلك أن العلاقة بين إيالة الجزائر والسلطان العثماني ارتبطت بآليات التجنيد، بحيث أنه كلما ازداد عدد المجندين في الإيالة، كلما زاد الولاء للسلطان العثماني على اعتبار إشرافه، ومنحه الحق في التجنيد من مختلف المناطق التابعة للسلطة العثمانية[1]، فكانت الحاجة إلى التجنيد تقضي بالتعبير عن الولاء للسلطة العثمانية[2]، ودائما ما تؤثر هذه إشكالية في طبيعة العلاقات الجزائرية العثمانية[3].

فمنذ إلتحاق الجزائر بالدولة العثمانية أصدر السلطان "سليم الأول" فرمانا يقضي بمجانية نقل المجندين إلى الجزائر، التي أصبحت إيالة عثمانية، وضمان انخراطهم في الأوجاق بأجور منتظمة، إلى حين استقلال سلطة الجزائر عن الباب العالي بداية عهد الدايات، وأصبحت تتحمل نفقات التجنيد[4]، إضافة إلى تراجع دور الدفشرمة[5] في تغطية الإحتياجات العسكرية في الدولة العثمانية[6].

أما عن مهمة التجنيد فكان يكلف بها وكلاء الجزائر المقيمون ببعض مدن آسيا الصغرى أو جزر بحر إيجه منها مدينة سميرين، كريت، جناقاله، أو وفود مكلفون بمهام من أفراد الجيش، ويتألف كل وفد من ضابط[7]، توضع تحت تصرفهم مبالغ مالية يتم

---

(1)- Tal Shuval, op. cit, p52.
(2)- Renaudot. M, Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs, libraire universelle de P. Mongie Ainé, Paris, 2ème édition, 1830, p80.
(3)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص82.
(4)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص36.
(5)- **الدفشرمة (Devşirme)**: مصطلح أطلق على أولاد النصارى الذين كانت تجلبهم الدولة العثمانية بغرض إلحاقهم بالجيش، والذين كانت تتراوح أعمارهم ما بين 8 سنوات إلى 15 سنة، بحيث يتم تربيتهم تربية إسلامية؛ يعود إستحداث هذا النظام إلى السلطان بايزيد يلدرم بعد إنهزامه في معركة أنقرة؛ كان يتم جلبهم في البداية من بعض البلدان على غرار ألبانيا، اليونان، بلغاريا، صربيا، المجر، البوسنة والهرسك، أما مع بداية القرن الـ 15م فكان يتم جلبهم من نصارى الأناضول، أما مع مطلع القرن الـ 17م فإن الدولة العثمانية اعتمدت على جميع مناطقها في جلب أولاد النصارى، ينظر:
- Mehmet Zeki Pakalın, a.g.e, s.444-448.
(6)- Djevad Bey Ahmed, Etat militaire Ottoman depuis la fondation de l'empire jusqu'à nos jours, T1, Traduit du turc par Georges Macridès, éd, Ernest Leroux, Paris, 1882, p252.
(7)- Colombe, Contribution à l'étude de recrutement de l'Odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence, revue africaine, vol87, A. Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1943, pp 173-174.

جمعها عن طريق غنائم الجهاد البحري أو عن طريق النشاط التجاري البحري، ويقومون بنصب خيمة كبيرة تسمى "أوطاق"، يتوافد عليها الراغبون في التطوع للتجنيد [1].

ومنذ سنة 1525م سمح السلطان "سليمان القانوني" لـ "خير الدين بربروس" حق التجنيد من مناطق الأناضول، فأصبح للجزائر وكالات خاصة، منها خان إزمير[2]، أولكون، اسطنبول، ساقز، وقورون[3]، يقيم فيها الموظفون المشرفون على جمع المتطوعين، وإرسالهم إلى الجزائر، وكانوا يعرفون بالدائيات، يرأسهم "باش دائي" [4]، الذي منحت له جميع صلاحيات التعبئة[5].

إضافة إلى دائيات الأناضول، والتي تعتبر من أكثر مقاطعات الدولة العثمانية تموينا للتجنيد في الجزائر[6]، فإنه قد اشتهرت أيضا العديد من المدن التي احتوت على دائيات مدعمة بوكالات خاصة، مثل تونس، طرابلس، الإسكندرية، القاهرة، مدينة رشيد بمصر، جبل طارق، مالطا، ومناطق البلقان[7]، وتتكون كل وكالة من:

- **الباشا داي**، أو الوكيل، وهو رئيس الخان أو الوكالة[8].
- **علمدار**، المسؤول عن راية الجزائر[9].
- **سردار**، وهو الأمين أو الكاتب الخاص بالوكالة[10].
- **مفتي الجزائر**، وهو المسؤول عن الجوانب الروحية والاجتماعية، والنظر في الشكاوي التي يمكن أن تحدث[11].

(1)- محمد بوشنافي، تجنيد المتطوعين للجيش الانكشاري...، المرجع السابق، ص129-131.
(2)- جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع...، المرجع السابق، ص12-13.
(3)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... المرجع السابق، ص118.
(4)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص12-13.
(5)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص34.
(6)- Colombe, op. cit, p172.
(7)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص118.
(8)- نفسه، ص120.
(9)- نفسه، ص120.
(10)- نفسه، ص120.
(11)- نفسه، ص120.

- **الوكيل المكلف بشؤون الحجيج**، وهذا بالوكالات التي تقع على طريق الحج، حيث يعمل الوكيل المكلف بالحجاج على العناية بهم[1].

وكان يرفع علم الجزائر على كل خان تعبيرا عن تمتعه بالحصانة الدبلوماسية، وفي بعض الظروف عندما كانت تتعرض سفن بعض الدول إلى المضايقات، وهي في طريقها إلى إحدى المدن الصديقة، تبقي حمولتها بالخانات أو وكالات إيالة الجزائر كتعبير عن مكانة الجزائر لدى الباب العالي، والثقة التي توليها السلطة العثمانية لوكلاء هذه الإيالة[2].

كما تجدر الإشارة إلى وجود آليات أخرى للتجنيد غير الرسمية والبعيدة عن إشراف السلطة العثمانية، وذلك من خلال دور الجنود في استقدام عناصر متطوعة عند عودتهم من عطلهم وزياراتهم لمواطنهم الأصلية[3]، أو من خلال مجيء المتطوعين على متن سفن التجار والحجاج[4].

وقد كان يتم جمع المجندين الجدد في موانئ اسطنبول، جنا قلعه، سميرن، الاسكندرية، رودس وفي موانئ جزيرة كريت، ويتم إيصالهم إلى الجزائر في سفن الإيالة الخاصة، التي لا يكون قدومها منتظما، وإنما قدومها يصادف نشاطها البحري في مناطق التجنيد[5]، أو يتم إيصالهم على متن السفن الأوروبية[6]، كما تجدر الإشارة إلى أنه عندما يتم الشروع في تسجيل المتطوعين بالمدن التركية، فإنه لا تمنح لهم لا عقود ولا إلتزامات تربطهم بالسلطة في إيالة الجزائر [7] فقط بمجرد إقامة خيمة التجنيد[8].

(1)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... المرجع السابق، ص120.
(2)- نفسه، ص119.

(3)- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، تر: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2017، ص91.

(4)- Colombe, op. cit, p178.
(5)- Ibidem.
(6)- Tal Shuval, op. cit, p52.

(7)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص118.

(8)- Venture De Paradis, op. cit, p57.

كما يذكر بعض المؤرخين أن التجنيد كان يتم كل خمس أو ست سنوات، إلا في الحالات الاستثنائية عندما تكون الجزائر في حالة حرب(1)، والرغبة في تعويض الموتى أو غير القادرين على الخدمة(2)، كما أن عدد الجنود المتطوعين كان كبيرا خلال القرنين 16م و17م، وذلك لانتعاش مداخيل النشاط البحري(3)، بهذا قدر عدد جنود الإنكشارية في مدينة الجزائر خلال القرن 16م بحوالي ستة آلاف جندي حسب "هايدو" "Haedo"(4).

أما مطلع القرن17م فإن مدينة الجزائر ضمت حوالي عشرة آلاف جندي في مختلف الرتب العسكرية حسب المبعوث الفرنسي "دافيتي" "D'Avity"(5)، أو حوالي إثني عشر ألف، هذا العدد حسب المبعوث البندقي "سالفاجو" "Salvago"، وإذا ما استثنينا منه المتقاعدون وأطفال الانكشارية المسجلون في دفتر الرواتب، فإن عدد إنكشارية مدينة الجزائر يتراوح ما بين ثمانية آلاف إلى عشرة آلاف على الأكثر(6)، أما مطلع فترة الآغوات فقد شكل عددهم تسعة آلاف وخمسمائة جندي إنكشاري قيد الخدمة بمدينة الجزائر(7).

ومع تضاؤل مداخيل النشاط البحري بداية القرن18م تضاءل معه عدد المتطوعين، وبالتالي تضاءل الولاء للسلطة العثمانية، فتسارعت أكثر وتيرة التجنيد وإستراتيجية تعبئة واستقطاب المجندين(8)، وأصبحت سنويا تقريبا، وذلك حسب الظروف مثل الطاعون وثورات القبائل(9).

---

(1)- عبد الحميد ابن شنهو، المرجع السابق، ص139.

(2)- Laugier De Tassy, op. cit p37.

(3)- Colombe, op. cit, p181.

(4)- Haedo, Topographie, op. cit, p64.

(5)- Pierre d'Avity, Description générale de l'Afrique seconde partie du monde :avec tous ses empires, royaumes, états et républiques, éd C.Sonnius, Paris, 1637, p183.

(6)- Grandchamp, Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècles, J.B Salvago, Drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625), revue tunisienne, N°31-32, 1937, Imp. J.Aloccio, Tunis, pp477-478.

(7)- Projet pour l'entreprise d'Alger, recueil historique contenant diverses pieces curieuses de ce temps, bibliothèque du Palais des Arts, chez Christophre Van Dyck, Vannes, France, 1666, pp01-02.

(8)- colombe, op. cit, p181.

(9)- Tal shuval, op. cit, p52.

وكانت تقدم المغريات المادية للالتحاق بالعمل العسكري بإيالة الجزائر[1]، كما كان يسمح للجميع بالقدوم إلى الخيمة الخاصة بالتجنيد لتناول الطعام، وفي بعض الأحيان تقدم لهم الأموال، وذلك حسب بعض الكتاب، بهدف الحفاظ على "حسن نيتهم"، وإستمالتهم بعرض مختلف الامتيازات التي تنتظرهم في الجزائر[2]، وعلى هذا الأساس كان معظم إنكشارية الجزائر حسب آراء بعض المؤرخين من فقراء الأناضول الشبان المغامرين من أجل الثروة[3]، وبعض الراغبين في الجهاد وحماية الأراضي الإسلامية من الاعتداءات الصليبية[4]، إضافة إلى الأعلاج المسيحيين، الذين اعتنقوا الاسلام بغرض الدخول في نظام الانكشارية والفوز بامتيازاته[5]، وأصبحوا على حد تعبير "هايدو" "Haedo" "أتراك بالوظيفة"[6]، عكس إنكشارية الأناضول الذين تكونوا عن طريق نظام الدفشرمة[7].

في هذا السياق ذهب العديد من الأوروبيين[8] إلى اعتبار أغلب المجندين القادمين من الأناضول أشخاص من مجرمي المجتمع، بلا اعترافات ولا موارد، هدفهم الوحيد هو الهروب من مجتمعاتهم ومن العقوبات القانونية التي من الممكن أن تطالهم، والحصول على الامتيازات المادية المعروضة عليهم مقابل تجنيدهم، هذا ما دفع "تال شوفال" " Tal Shuval" لعرض هذه المسألة ومعالجة إشكالية مفادها أنه مادام أن هذه الميزات، التي تميز بها المجندون، هي ميزات سلبية، فلماذا تميز جيش إيالة الجزائر بعكس ذلك، هذا ما خلق أمامه صعوبة في تحليل طبيعة هذا الجيش، على اعتبار أنه تميز بنوع من الصرامة،

(1)- جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع... المرجع نفسه، ص ص12-13.
(2)- Venture De Paradis, op. cit, p58.
(3)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص ص12-13.
(4)- محمد بوشنافي، الجيش الإنكشاري... المرجع السابق، ص50.
(5)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص ص12-13.
(6)- Haedo, Topographie, op. cit, p47-48.
(7)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص ص12-13.
(8)- من الأمثلة، ينظر:
- Laugier De Tassy, op. cit, p37.
- Shaw , Voyage dans la régence d'Alger, Tr de l'anglais J. Mac Carthy, chez Marlin éditeur, Paris, 1830, p182.

وحقق إنجازات تعكس مدى الانضباط والنظام والروح التي تقاتل من أجل الوطن حسب تعبيره، والتي من غير الممكن أن تساهم فيها عناصر بمثل تلك السلبيات.

على هذا الأساس يخرج بنتيجة مفادها أن هذه العناصر، حتى ولو كانت بتلك السلبيات، وأن هدفها هو الحصول على الامتيازات المادية، إلا أن هذا يمكن فهمه من خلال ما عبر عنه بـ "قبل التجنيد" و "بعد التجنيد"، معتبرا أن جيش إيالة الجزائر كان مشغولا بتحقيق النصر للإسلام، هذا ما جعل المؤسسة العسكرية تتميز بروح الانضباط والتدريب الطويل لعناصرها، والذي حسب رأيه نجح كثيرا في خلق عناصر منضبطة استطاعت تحقيق إنجازات عسكرية كبيرة[1].

كان يتم تسجيل الجنود الجدد القادمين إلى الجزائر في سجلات الإنكشارية[2] من طرف الباش كاتب؛ من خلال تقييد إسم الجندي، ومدينته الأصلية[3]، وبلده وأوصافه، وإسم والده، والنشاط التجاري الذي يمارسه إن وجد[4]، وتاريخ انخراطه، واسم الثكنة التي تم تعيينه فيها، والأوجاق الذي سوف ينظم له، وكذا الأجرة، وإسم الأودباشي الذي سوف يكون الجندي تحت سلطته، وبعض الملاحظات حول خدمته، والمبلغ الذي يستحقه، كما تقدم له من طرف البايلك الملابس المناسبة لعمله، إضافة إلى بطانية[5].

أما فيما يخص سن الجند الجديد فيبدوا أنه يتمحور حول "صغير السن والشاب"، وما تعبر عنه الوثائق بـ "لم يخصر شاربه" أي لم يحلق بعد شاربه، أو "بدأ يخصر شاربه"، كما ضمت رجالا بدأهم المشيب[6]، كما يقوم الجندي بخدمته العسكرية، ثم يختار بين البقاء في الجزائر أو العودة إلى موطنه بنفس الطريقة التي أتى بها، أي أن وكيل الجزائر في المدينة، التي ينتمي إليها المتطوع، هو الذي يستقدمه بعد تسريحه، ويسلمه

(1)- Tal Shuval, op. cit, p53.

(2)- حمدان خوجة، المرجع السابق، ص91.

(3)- Renaudot, op. cit, p109.

(4)- Tal Shuval, op. cit, p53.

(5)- Venture De paradis, op. cit, p57-58.

(6)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص73.

شهادة إثبات من السلطة في الجزائر، ويبقى يتقاضى راتبه إذا بقي في الجزائر، وعند عودته أيضا يحصل على هدايا من الأوجاق مقابل سندات استلام[1].

2.2. رتب الإنكشارية وآليات التدرج فيها:

تدرج إنكشارية الجزائر في الرتب العسكرية، حسب الأقدمية، انطلاقا من رتبة اليولداش، وصولا لرتبة الآغا:

- **اليولداش،** يعتبر أدنى رتبة في الأوجاق، وبعد ثلاث سنوات فإن "Yeni Yoldaş" أي اليولداش الجديد يحييه رفاقه بمثابة "Eski yoldaş" أي اليولداش القديم، وخلال ثلاث سنوات أخرى يصبح باش يولداش أو رئيس فرقة الخيمة، التي تتكون من ستة عشر إلى عشرين رجلا، وهي المجموعة القاعدية للوحدة الإنكشارية[2].

- **وكيل الحرج،** مكلف بالشؤون العسكرية للجيش البري والبحري، كانت مهامه موزعة على مجالين، أولهما شؤون البحرية وثانيهما العلاقات الخارجية[3]، ويعتبر المقتصد للحامية والفرقة والكتيبة، ومكلف بالأسلحة الواردة والصادرة وصناعتها[4]، يتم اختيار وكيل الحرج من أقدم اليولداش في الخيمة[5]، وفي كل خيمة مكونة من عشرين جندي نجد وكيل حرج[6]، وقد يتعدد وكلاء الحرج في الأوجاق الواحد وهذا حسب أهمية الأوجاق[7]، يعمل تحت إمرته إثني عشر بلكباشيا، ويخضع لسلطته جميع الرياس[8].

- **الأودباشي،** وهو المسؤول عن إدارة الأوضة[9]، أي الحجرة، التي اختلف مفهومها حسب طريقة تفسير كل مؤرخ للمصطلحات العثمانية[10]، يعتبر الأوداباشي بمثابة قائد

(1)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... المرجع السابق، ص ص120-121.
(2)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص ص68-69.
(3)- حنيفي هلايلي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، المرجع السابق، ص51.
(4)- محمد بن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص38.
(5)- Venture De Paradis, op. cit, p72.
(6)- Laugier De Tassy, op. cit, pp229-230.
(7)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص79.
(8)- Venture De Paradis, op. cit, p119.
(9)- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص ص82-83.
(10)- Djevad Bey Ahmed, op. cit, p36.

لفرقة عسكرية تتكون من عدد محدود، يتراوح ما بين عشرة جنود أو خمسة عشر جنديا إلى عشرين جندي[1]، ورتبته تعادل رتبة ملازم أول[2].

- **البلكباشي،** هو من الضباط الذين يشكلون الديوان، يجتمعون فجر كل يوم بمكان مخصص لهم، لينظروا في أعمال الإدارة، ومراقبة سياسة الحكومة في حدود السلطة الممنوحة لهم، كما يشكلون هيئة عليا مؤلفة من رؤساء الجند[3]، كما يرأس البلكباشي عددا من الفرق العسكرية، التي يتراوح عدد جنودها ما بين 300 إلى 400 جندي[4]، إضافة إلى مهام البلكباشي العسكرية، فقد أسندت له مهام إقتصادية واجتماعية أيضا، تتعلق بنظارة الأوقاف وأمانة بعض المهن والحرف[5].

- **الأياباشي،** وهو ضابط الديوان[6]، يتولى مراقبة السفن التجارية عند استعدادها للرحيل لإحباط محاولات الأسرى الفرار من الأسر[7]، إضافة إلى ذلك فإنه يرافق الباشا إلى المسجد، وقد يصل عدد المرافقين إلى عشرين أياباشيا[8]، كما تعهد له أيضا مهام حضور الإجتماعات الخاصة بأمناء الحرف والطوائف[9]، أقدم أياباشي يصبح كاهية[10].

- **الكاهيا،** هو أقدم ضابط في الجيش[11]، وهو خليفة الآغا، يستطيع الكاهيا اتخاذ قرارات بسيطة محل الآغا[12]، لكن له سلطات واسعة مقارنة مع باقي الرتب، كما يستطيع تعويض الآغا في حالة المرض أو العزل، وفي حالة وفاة الآغا يعوضه إلى حين انتخاب

---

(1)- Haedo :Topographie, op. cit, p60.

(2)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص79.

(3)- حمدان خوجة، المرجع السابق، ص93-94.

(4)- Haedo, Topographie, op. cit, p62.

(5)- عبد الله بن محمد الشهيد: قانون أسواق مدينة الجزائر، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2012، ص57.

(6)- Père Dan, op. cit, p98.

(7)- Laugie De Tassy, op. cit, p138.

(8)- Haedo, Topographie, op. cit, p62.

(9)- عبد الله بن محمد الشهيد، المصدر نفسه، ص43.

(10)- Venture De Paradis, op. cit, p118.

(11)- Laugier De Tassy, op. cit, p227.

(12)- عائشة غطاس، المرجع نفسه، ص79.

خليفة له[1]، ومدة خدمته شهرين[2]، ومن مهامه الحفاظ على الأمن والنظام في المدينة[3]، أي بمثابة رئيس الشرطة في المدينة[4].

ـ الآغا، وهو القائد الأعلى للجيش الانكشاري[5]، بوصفه أعلى ضباط هذا الجيش رتبة[6]، يحمل معه سيفا وكتابا خاصا بقوانين الإيالة[7]، والآغا لقب شرفي، يصل إليه صاحبه عن طريق الأقدمية[8]، ويمارس مهامه في مدينة الجزائر مع اشتراط عدم الخروج منها[9]، وعلى الرغم من أهمية هذه الرتبة إلا أن مهمة الآغا كانت خطرة، ومهددة من طرف الإنكشارية أو من طرف السلطة العليا[10]، كما أطلق على الآغا لقب "آغا القمرين" لأن فترة حكمه كانت تدوم شهرين، ثم يعزل ويطلق عليه لقب "معزول آغا"، لكنه يحافظ على عضويته في الديوان[11].

على هذا الأساس فإن كل ترقية في رتبة الأوجاق تأتي بالتدريج كنتيجة للأقدمية، وهذا حتى يصل الجندي الخاص إلى رتبة وكيل الحرج أي بمثابة عريف أول، وبعدها تأتي خمس رتب في صف الضباط كما سبق ذكرها، وعند نهاية المراحل المتتابعة في الخدمة فإن اليولداش على إفتراض أنه لم يقتل، فإما أن يعاد تثبيته، أو ينقل إلى القسطنطينية أو إلى بعض الأقسام الأخرى من الدولة العثمانية، وقد أصبح الآن معزول آغا، وأحيل على التقاعد، ولكنه يحتفظ بالرغم من ذلك بحقه في بقاء عضويته في الديوان[12].

---

(1)- Haedo, Topographie, op. cit, p63.

(2)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص79.

(3)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص104.

(4)- Venture De Paradis, op. cit, p118.

(5)- Père Dan, op. cit, p98.

(6)- يوسف الرديني، المرجع السابق، ص76.

(7)- حمدان خوجة، المرجع السابق، ص94.

(8)- Haedo, Topographie, op. cit, p58.

(9)- Shaw, op. cit, p158.

(10)- Djevad Bey Ahmed, op. cit, p39.

(11)- عائشة غطاس، المرجع السابق، ص80.

(12)- نفسه، ص69.

تجدر الإشارة إلى أن مقياس الأقدمية لم يحترم في بعض الأحيان، بحيث يبقى بعض الجند في رتبهم الأصلية، خاصة أولئك الذين لم يكونوا ضباطا إلى غاية التقاعد أو يصنفون ضمن الجيش الاحتياطي، أو خارج سلك الجند، وفي بعض الأحيان يتسلق الجندي سلم الرتب بسرعة، ودون احترامه للأقدمية، وفي هذه الحالة كان يغير الإنكشاري أوجاقه ليحل محل الضابط الذي أحيل على التقاعد تفاديا لغليان الإنكشارية[1]، إضافة إلى هذا فإن الجندي في الجزائر منح له حق التصرف في أقدميته عن طريق المنح أو البيع لمن هو أقل منه أقدمية من زملائه، وكان الباشا يحترم هذا المبدأ، ويقوم بترقية الجنود طبقا له[2].

3.2. بنية فرق الطوبجية (المدفعيون):

تندرج قوات "الطوبجية" تحت إسم "الأوجاق"[3]، وكلمة الطوبجية ذات أصل عثماني "Topçu Ocağı"، بحيث تشكلت فرق الطوبجية في الدولة العثمانية على نفس نسق الإنكشارية، وتميزت بكونها محترفة[4]، ولم يتأثر الجيش الانكشاري العثماني بإدخال الأسلحة النارية مطلع القرن15م، لكن صناعة المدافع واستخدامها أدت إلى تأسيس ثلاثة فيالق، الأولى الخاصة بالمدفعيين "Topçus"، والثانية خاصة بسائقي عربات المدافع "Top arabacus"، أما الثالثة فخاصة بصانعي الدروع "Cebeci"[5].

وقد شكلت هذه الفرقة في الجزائر دورا هاما في حسم المعارك البرية والبحرية، وحماية السواحل من التهديدات الأوروبية، بحيث كانت موزعة على القلاع[6] التي تعرف

---

(1)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص81.
(2)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص100.
(3)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص130.
(4)- Serhat Kuzucu, Osmanlı ordusu ve sefer lojistiği (1453-1789), Selenge Yayınları İstanbul, 2017, www.msu.edu.tr, 26-01-2020.
(5)- هاميلتون جب وهارولدبوون: المجتمع الإسلامي والغرب دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الاسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عش للميلاد، ج1، تر: أحمد إيبش، دار الكتب العربية، أبو ضبي، ط1، 2012، ص126.
(6)- خليفة حماش، المرجع نفسه، ص130.

باسم "طوبخانة"[1]، ويمكن تقسيم فرقة الطوبجية أو الطوبجيلر "Topçular" في الجزائر إلى ثلاثة أقسام، بحيث أن كل قسم يتولى مهام توكل إليه، وذلك حسب النسق التالي:

- **صناع المدافع:**

ويضم هذا القسم أهم الحرفيين والصناع والفنيين، الذين يمتازون بالمهارة العالية في صناعة المدافع، وهم:

- **أوسطه،** أو المعلم، يمتاز بالخبرة[2]، وهو الصانع الماهر، الذي يشرف على بقية الصناع[3]، تقع على عاتقه مهام مراقبة المدافع من الناحية التكوينية، والتأكد من عدم في وجود عيوب بها، وتسليمها وفق الشروط المعمول بها، مرفوقة بتقارير ممضاة من طرف لجنة الاختبار ومختومة من طرف رئيس المدفعيين حتى يتم تسليم الأجور للعاملين[4].

- **وكيل الحرج،** وهو المقتصد[5]، تسلم له المدافع بعد التأكد من صلاحيتها بعد عملية الصقل[6].
- **الباش طوبجي،** هو قائد المدفعية[7]، يتولى قيادة رجال المدفعية، ويشرف على مخازن البارود[8]، وعلى دار الصناعة[9]، كما يشرف على القلعة[1]، ويعتبر مسؤول عن

(1)- **الطوبخانة:** عرفت باللغة العثمانية بـ "الطوبخانة" أما باللغة التركية فتعرف بـ "Tophane" أي بمعنى الترسانة، ينظر: التهميش رقم: 4، ص218، من هذا الفصل.
(2)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص131.
(3)- حسن الباشا: الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966، ص1110.
(4)- لخضر درياس: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1989-1990، ص87.
(5)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... المرجع السابق، ص148.
(6)- لخضر درياس، المرجع نفسه، ص87.
(7)- Bianchi T.X et Kieffer J.D, Dictionnaire turc- français à l'usage des agents diplomatiques et consulaires, des commerçants, des navigateurs, et autres voyageurs dans le Levant, T2, imprimeur du comité des traductions orientales, Paris, p193.
(8)- هاميلتون جب وهارولدبوون، المرجع السابق، ص127.
(9)- Devoulx.A, Alger étude archéologique et topographique sur cette ville, aux époques romaine (Icosium), arabe (Djezaïr Beni-Maz'renna) et turque (El-Djezaïr), RA, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1876, p339.

العمال والسباكين[2]، بحيث يقوم بختم التقارير الصادرة عن لجنة اختبار المدافع، ويعتبر مسؤول عن دفع رواتبهم[3]، كما يعتبر المسؤول الأول عن جميع المفاتيح الخاصة بالطبخانة وبالمخازن[4].

- **مجموعة السباكين**، وهم المكلفون بصب المعدن وتهيئة القوالب[5]، يعملون تحت إشراف رئيس المسبك، ويطلق على السباك إسم "Dükücü başı" بالتركية[6].
- **مجموعة الخراطين**، لصقل المدافع، وصناعة القنابل، والقذائف، والقواعد المعدنية، والعجلات[7].
- **مجموعة النجارين**، لإعداد أسرة المدافع[8].
- **العمال**، مكلفون بإيصال الحطب، وإيقاذ النار، ورفع القوالب، وتحضير المواد الأولية التي تدخل في الصناعة[9].
- **الحراس**، نظرا لوجود مسبكة واحدة بالجزائر لصناعة المدافع[10]، فإننا نعتقد أن عدد هذا النوع من المنتمين إلى فرقة المدفعيين قليل مقارنة بالعاملين بها بمختلف التحصينات والمؤسسة العسكرية الأخرى؛ كما كان يتولى حراسة القلاع والحصون المدعمة بالمدافع جند من الطوبجية[11].

تجدر الإشارة إلى أن أصحاب الحرف الملحقين بالجيش ينفصلون عن نقاباتهم الأصلية، وينشئون نقابات جديدة، واحدة لكل نوع من الصناعة، وذلك تحت إشراف

---

(1)- Brigitte Marino, « Désigner les gouverneurs, les militaires et les rebelles, à Damas, au XVIIIe », Document de travail du CETOBAC, Les mots du politique-fascicule1 l'empire ottoman, Centre d'études turques, ottomanes, balkaniques et centrasiatique, N°2, juin 2012, p27.

(2)- علي خلاصي، الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص149.

(3)- لخضر درياس، المرجع السابق، ص87.

(4)- Devoulx.A, Alger étude archéologique et topographique… op. cit, p481.

(5)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص149.

(6)- هاميلتون جب وهارولدبوون، المرجع السابق، ص128.

(7)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص149.

(8)- نفسه، ص149.

(9)- نفسه، ص149.

(10)- مجهول، غزوات عروج وخير الدين، المصدر السابق، ص67.

(11)-Fethi Açikel, Osmalı askeri düzeni ve yeniçeriler, Ankara üniversitesi, sosyal bilimler enstitüsü, Ankara, aralık, 2009, s.33.

الأوجاق[1]، كما يجب أن يتميزوا بالمهارة العالية والتأهيل الجيد، بحيث أن الانتماء إلى هذه المهن الحربية كان يستوجب الخضوع لتدريبات نظامية تحت إشراف معلمين مختصين[2].

- **صناع البارود:**

يمكن اعتبار هذا القسم من الطوبجية بمثابة القوات الفنية الطوبجية، التي تسهر على صناعة البارود[3]، يبلغ عدد المنتمين إلى هذا القسم بكل دار حوالي 20 عاملا حسب ملاحظات أحد الرحالة الأوروبيين[4]، بحيث تتكون كل دار صناعة من:

- **أمين الباروديين**، وهو المسؤول عن إدارة المعامل[5]، يشرف على بقية العمال[6].
- **الوزان**، وهو المكلف بمراقبة الموازين والمكاييل المعدة لطحن الكبريت والفحم والملح[7]، كما أن كل قنبلة معدة للاستخدام الحربي لها وزن خاص حسب طبيعة الاستخدام[8].
- **العمال الفنيون**، يقومون بتصفية وتنقية الملح وحرق الحطب وطحنه وغربلته[9].
- **الحراس**، وهم المكلفون بحراسة مخازن البارود ومصانعه[10].

- **مستعملو المدافع:**

تتواجد فرق المدفعية في الطبخانات، كما تتوزع على السفرات والأبراج، وكذا الحصون والقلاع، إضافة إلى دورها على متن السفن الحربية المزودة بالمدافع[11]،

---

(1)- هاميلتون جب وهارولدبوون، المرجع السابق، ص122.
(2)- لخضر درياس، المرجع السابق، ص183.
(3)-Fethi Açikel, a.g.e, s.31.
(4)-Peyssonnel et Desfontaines, Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, T2, éditeur des annales des voyages, Paris, 1838, p343.
(5)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص150.
(6)- لخضر درياس، المرجع السابق، ص41.
(7)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص150.
(8)-Fethi Açikel, a.g.e, s.32-33.
(9)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص151.
(10)- نفسه، ص151.
(11)- Tachrifat, op. cit, p31.

ويختلف عدد المدفعيين من برج لآخر، ومن سفينة لأخرى حسب أهميتها، وحسب عدد المدافع المزودة بها، بحيث أنه سنة 1659م كانت السفن الحربية تحمل من 300 إلى 400 رجل[1]، في حين أن عدد مسيري المدفعية ليس ثابتا فقد يتراوح ما بين أربعة إلى إثني عشر رجلا، تتحدد مهامهم بدقة[2]:

- **حامل المشعل**، أو حامل قبس الفتيل، الذي يجب أن لا ينطفئ أثناء العمل بالمدفع ولو لوقت قصير لحرق فتيل البارود[3].
- **حامل المكيال**، المكلف بتطعيم وملئ سبطانة المدفع بالبارود[4]، بحيث يكون على يسار المدفع[5].
- **حامل المدك**، لاكتناز وتكتيل ورص وتقليم البارود بالصمامة في مؤخرة السبطانة بينما يستعمل الطرف الثاني من المدك في تنظيف السبطانة قبل حشوها مرة ثانية[6]، إذ يأخذ حامل المدك مكانه على يمين القطعة وقريب من الفوهة، وعند إطلاق القذيفة ينسحب قليلا إلى الوراء[7].
- **مسؤول التسديد**، يتولى التسديد[8]؛ ويتم مراقبة مسؤولي التسديد واختبار قوة تركيزهم ودقتهم في الوقت، ويتم استبدالهم بغيرهم في حالة عدم نجاحهم[9]، كما يعتبر مسؤول التسديد قائد الوحدة المشرفة على المدفع، ويجب أن يكون عارفا بتوجيه فوهة المدفع، وقياس زاوية الرمي من ارتفاع المدفع وانخفاضه، كما يجب أن يعرف وزن كل قذيفة تستعمل في فوهة المدفع[10].

---

(1)- De La Croix.A.P, Relation universelle de l'Afrique ancienne et moderne, T2, éd. Chez Thomas Amaulry, Lyon, France, 1688, pp72-73.

(2)- لخضر درياس، المرجع السابق، ص185.

(3)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص152.

(4)- نفسه، ص152.

(5)- لخضر درياس، المرجع نفسه، ص185.

(6)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص154.

(7)- لخضر درياس، المرجع نفسه، ص184.

(8)- Fethi Açikel, a.g.e, s.30-31.

(9)-Ali Rıza Şimşek, Osmanlı ordusunda 18 ve 19 yüzyıllarda yapılan ıslahat çalışmaları ve bu çalışmalarda yabancı uzmanlarin rolü, yüksek lisans tezi, enstitü ana bilim dalı :sosyoloji, Sakarya üniversitesi, mayıs, 2006, s.25.

(10)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص154.

تجدر الإشارة إلى أن عدد المدفعيين بالجزائر كان يعاني نقصا شديدا، خاصة وأن عملهم يعتبر على قدر كبير من الأهمية في ظل سعي السلطة العثمانية نحو تطوير المجال الدفاعي لإيالة الجزائر، والذي يتطلب مدفعيين ضمن الأبراج المشيدة والطبخانات، وأثناء المعارك، إضافة إلى دورهم على متن السفن.

على هذا الأساس عندما كانت إيالة الجزائر تحتاج جند الطوبجية، كانت ترسل رسائل إلى السلطان العثماني تطلب الإمداد[1]، وقد تضمنت العديد من مراسلات السلاطين العثمانيين إلى إيالة الجزائر آليات ترتيب وهيكلة الطوبجية العاملين بالطبخانات وبترسانات السفن، وكيفية تسجيلهم ضمن هذه الفرق، كما تضمنت بعض المراسلات الأخرى إرسال المعدات العسكرية المطلوبة من قبل الجزائر بعد تجهيزها في الترسانة والطوبخانة العامرة، كما تضمنت إحدى المراسلات الإشارة إلى رتبة "آغا الطوبجية"[2]، ويبدو أن هذا المنصب يقصد به "باش طوبجي" الذي يقود الأوجاق المكونة للطوبجية[3].

4.2. بنية فرق السباهية (الفرسان):

إذا كان الإنكشارية والطوبجية يمثلون فرق المشاة في أوجاق الجزائر، فإن السباهية كانوا يمثلون الفرسان[4]، على نفس النسق في الدولة العثمانية، على أن هذه الفرقة في الأناضول كانت تتكون من "السباهية الرماحون" و"السباهية السلاحدارية"[5]، وقد شكلوا قوة هامة للدولة العثمانية، من خلال الخدمات العسكرية المقدمة من طرفهم والتي تتمحور حول تأمين الحدود، إضافة إلى تحصيل الضرائب في إطار نظام

---

(1)-Ali Rıza Şimşek, a.g.e, s.23.

(2)- ينظر الوثيقة التالية، والتي تم إدراجها ضمن الملحق رقم 8، ص348-349:

- C. AS, 27356. Fî 5 Rebî'ü'l-âhir sene (1)206/ (2 aralık 1791), Başbakanlık Devlet arşivleri.

(3)- هاميلتون جب وهارولدبوون، المرجع السابق، ص127.

(4)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص131.

(5)- Özgür Körpe, «Osmanlı ordu teşkilatında akıncı ocağının yeri ve çağdaş türk silahlı kuvvetlerine etkileri », güvenlik stratejileri dergisi, citt7, sayı13, 2011, İstanbul, s.131.

"التيمارات"[1]، فشكلوا بذلك العمود الفقري للجيش وعنصرا هاما للجباية، قبل أن يتراجع نفوذهم لصالح الإنكشارية[2].

على اعتبار ارتباط السباهية بالجانب الضريبي، وبنظام التيمارات في الدولة العثمانية، الذي لا ينفصل مفهومه عن النظام الاقطاعي، فقد كانت هذه الفئة تمتلك أراضي واسعة، إلى جانب التحصيل المالي الجيد من قبل السلطة، وقد تضمنت العديد من الوثائق الأرشيفية العثمانية سجلات المالية، والتي تم فيها تدوين أسماء المنخرطين في نظام السباهية إلى جانب رواتبهم وممتلكاتهم، ويمكن العودة لهذه الوثائق من أجل استخلاص معلومات تاريخية[3]، في حين أننا لا نجد معلومات مفصلة عن سباهية إيالة الجزائر، خاصة ضمن الإطار التاريخي الذي يغطيه بحثنا، ما عدا بعض الإشارات في بعض المصادر والمراجع.

بحيث كان عددهم في الجزائر قليلا مقارنة مع الإنكشارية، إذ كان وجودهم يقتصر على عواصم البايلكات، بحيث يشكلون حرسا للبايات، وقائد فرق السباهية يلقب بآغا السباهية، المقيم في مدينة الجزائر، ويعد من أكبر شخصيات الديوان[4]، وهنا تجدر الإشارة إلى وجود سباهية نظاميين وسباهية غير نظاميين، بحيث لم نجد تفاصيل كثيرة حول النظاميين، كتلك التي حظي بها الإنكشارية ورياس البحر، على الرغم من أن فرق السباهية كانت تنحدر من أوجاق الإنكشارية، إذا ما أخذنا برأي "دي بارادي" " De Paradis"[5]، عكس سباهية الأناضول.

تتميز البنية البشرية للسباهية النظاميين في الجزائر بكون عناصرها كلهم من الأتراك وبعض الأعلاج، والذين يمكن تصنيفهم ضمن القوات النظامية المكونة للمؤسسة

---

(1)- Suat Aksoy, « Les systèmes de propriété foncière en Turquie », Cahiers options Méditerranéennes, N°36, 1999, Montpellier, p41.
(2)- Şahin Ceylanlı, « Osmanlı ordusunun bozuluşu ve çöküşü », İstanbul journal of sociological studies, sayı22, 1988, İstanbul, s. 160-162.
(3)- Bâb-ı Âlî Evrak odası (Arsivi) Defterleri, maliye'den müdevver defterler, nu :8989.
(4)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص ص131-132.
(5)- Venture De Paradis, op. cit, pp75-76.

العسكرية، بحيث يذكر "هايدو" "Haedo" أن تواجدهم ودورهم أواخر القرن 16م كان يرتكز على الدفاع عن دار السلطان، بحيث يقيمون في هذا البايلك، ويتمتعون بأجرتهم، بحيث لم يقدم "هايدو" "Haedo" تفاصيل عن أماكن إقامتهم إن كانت ضمن ثكنات الإنكشارية، أو ضمن البيوت الموجودة في مدينة الجزائر، أما مشاركتهم في الحروب فكانت مقتصرة على الحروب التي كان الباشا يسير فيها، بلغ عددهم حسب "هايدو" "Haedo" حوالي 500 سباهي، ومنهم من وصل إلى رتبة الآغا(1).

في حين يرى "دي بارادي" "De Paradis" أنه خلال القرن 18م كان السباهية الأتراك يقدمون خدمات عسكرية للبايات فقط، ولم يكن لهم أي دور دفاعي أو عسكري في دار السلطان، وإنما كان دورهم في المحلات، كما يتدرجون في الخدمة ضمن الأوجاق لينتقلوا إلى نظام السباهية، إلى غاية الوصول إلى منصب "آغا السباهية"، والذي يشترط في السباهي الذي يتولاه أن يكون تركي الأصل، أما عن آليات الانتقال من أوجاق الإنكشارية فلم يورد "دي بارادي" "De Paradis" أية تفاصيل(2)، كما أنه في هذه النقطة يتفق مع "هايدو" "Haedo"، الذي أشار أيضا إلى اعتبار السباهية جنودا سابقين ضمن الأوجاق(3).

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أننا في عرضنها لهذا الصنف من القوات العسكرية، والتي تتميز بكونها قوات الخيالة أو الفرسان، إستعملنا مصطلح "السباهية"، وذلك على اعتبار تصنيفنا لها ضمن المؤسسة العسكرية النظامية، والتي تكونت تقريبا على نفس النسق العثماني، بحيث أن مصطلح "سباهية" يعود إلى اللغة التركية "Sipahi"، في حين أن هذه القوات وجدت أيضا ضمن القوات غير النظامية، والتي عرفت بالمصطلح المحلي ضمن المصادر المحلية بـ "الصبايحية"، والتي سوف نتطرق لها ضمن الجيش غير النظامي لإيالة الجزائر، والدور العسكري الذي لعبته.

(1)- Haedo, Topographie, op. cit, p54.
(2)- Venture De Paradis, op. cit, pp75-76.
(3)- Haedo, Topographie, op. cit, p54.

3. السلطة والعناصر المادية للمؤسسة العسكرية:

1.3. السلطة وأجور الجند:

بوصول المجندين الجدد إلى الجزائر، يتم تسجيلهم في دفتر الرواتب، بحيث يتم تحديد الراتب الأولي الذي سيحصلون عليه، والذي يقدر حسب البعض بـ 8صائمات[1] كل شهرين[2]، واليولداش إذا وصل في الوقت الذي يتم فيه فتح الراتب، فإنه يتلقى ذلك، وإلا فإنه ينتظر بصبر لمدة شهرين[3]، بحيث يتلقى أفراد الإنكشارية أجرتهم كل شهرين، يطلق عليها مصطلح "الجرايات الصغرى"، لأنها خاصة بعدد قليل من الجنود المتواجدين بمدينة الجزائر، في حين أن الجنود الموزعين على الحاميات والمحلات في أنحاء الإيالة فكان يحدد لهم موعد سنوي ليتقاضوا مرتباتهم، وكان يطلق عليها مصطلح "الجرايات الكبرى"[4].

وكان دفع الجرايات الصغرى يشرف عليه آغا القمرين الذي يأخذ مقام الداي في حضور الديوان العام[5]، هذا الدفع كان يخضع للرتبة والأقدمية[6]، فكان الداي أول من يتقاضى أجره[7] باعتباره الموظف الأول في السلطة[8]، ثم يأتي بعده بقية الضباط والجنود[9]، بحيث يستلم الضباط أجرهم في قاعة الديوان، في حين توزع أجور الجنود في الساحة[10].

---

(1)- من الصيمة أو الصائمة (çâyma)، وهي عملة نقدية، أطلق عليها مصطلح "الدينار الخمسيني" أو "الدوبلة"، شاع إستعمالها في الفترة ما بين 1535م إلى 1617م في المعاملات التجارية والعقارية المختلفة، ينظر:

- Lemnouar Merouche : Recherches sur l’Algérie à l’époque ottomane, monnaies, prix et revenus 1520-1830, EDIF, Alger, 2000, p31.

(2)- Laugier De Tassy, op. cit, p253.

(3)- Venture de paradis, op. cit, p58.

(4)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2012، ص121- 122.

(5)- Venture De Paradis, op. cit, p62.

(6)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص72.

(7)- Venture De Paradis, op. cit, p66.

(8)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص72.

(9)- محمد بوشنافي، الجيش الإنكشاري... المرجع السابق، ص132-133.

(10)- Laugier De Tassy, op. cit, p254.

تدفع الأجور بحضور الداي[1]، وفي قصره[2]، وبحضور الآغا والكاهيا والبلكباشي والخوجات الثلاث والشواشين والخزناجي، ومعه حضريان يعدان النقود ويولداش وباش يولداش واثنين من وكلاء الحرج[3]، بحيث يتم الدفع حسب رتب الجند بالتسلسل، فيتقدم اليولداش إلى الباش شاوش، ويدلي له بإسمه وفرقته، الباش شاوش بدوره يدلي بها إلى الكاتب المسؤول على دفتر الرواتب "المقطاعجي"، الذي يطلب من اليولداش إخراج مناديلهم ووضعها أمام وكيل الحرج، الذي يضع الأجرة داخلها ويأمرهم بالخروج[4].

أما إذا كان الجنود من رياس البحر فتسلم لهم الجرايات في ثكناتهم بالمرسى، عن طريق إرسالها إلى الأميرال المكلف بتوزيعها[5]، حتى يكون الداي في مأمن من غضبهم، وهذا بسبب طبيعة العلاقة بين أوجاق الإنكشارية، وبين ورياس البحر، والتي تميزت بطابع العداء والتوتر[6]، وعلى هذا الأساس تعتبر فترة تسليم الرواتب من الفترات التي من الممكن أن تسبب توتر وتمرد داخل المؤسسة العسكرية، وهذا ما كان يشغل الداي ودوائر السلطة[7].

لم ترد تفاصيل كثيرة فيما يخص تسلم الراتب من طرف السباهية والطوبجية، لكن يبدوا أنه على اعتبار انتماء هاتين الفرقتين لجند المشاة، فإن تسليم رواتبهم كان يتم مع جند الإنكشارية في الحالات العادية، وعلى اعتبار النشاطات العسكرية للسباهية، والتي تكون في غالب الأحيان ضمن المحلات، فإن تسلمها يكون في وقت الجرايات الكبرى أو في حضور موكل عنهم.

---

(1)-M. Renaudot, op. cit, p110.
(2)- Tachrifat, op. cit, p26.
(3)- Venture De Paradis, op. cit, p66.
(4)- Ibidem.
(5)- Moulay Belhamissi, Marine et marins d’Alger (1518-1830), T1, bibliothèque nationale d’Alger, Alger, 1996, p164.
(6)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص123.
(7)-M. Renaudot, op. cit, p110.

الوقت المخصص لدفع الجرايات الكبرى كان يتم مع بداية الربيع، في شهر أفريل، ويدوم لمدة أربعين يوما، حتى يتمكن كل جنود الإيالة من الحضور لاستلام أجورهم، إذ تنصب خيمة شرفية كبيرة، يشرف عليها الخزناجي وكبار موظفي الحكومة، في شكل حفل بحضور فرقة موسيقية[1]، وفي وقت دفع الجرايات الكبرى على الجنود الالتزام بالحضور الشخصي، أما الجنود الذين يكونون بالمحلات أو النوبات فلا يسمح لهم بسحب رواتبهم إلا بعد العودة من مهامهم[2]، إلا أنه يحق لليولداش توكيل من يأخذ بدله الأجرة لثلاث مرات، إلا أنه لا يسمح لوكيله أخذ الأجرة الرابعة، بل يجب عليه استلامها بنفسه[3].

نظرا لأهمية هذا الموعد، فقد كان يحضره حتى أولئك المعاقبين والهاربين من العدالة، وكل ذوي السلوك السيئ من الجنود، ثم يوجهون إلى محلة "الزبنطوط"[4]، والتي كانت تلتحق بإحدى الحاميات، وهذا في انتظار أن يصفح عنهم ويتمكنوا من العودة لأوجاقهم[5].

تجدر الإشارة إلى أن أول عمل اهتم بدارسة أجور الجند هو عمل "ديني" "Deny"، الذي اطلع على سجلات رواتب الإنكشارية، والتي تتكون من 28 سجلا محفوظة بالمكتبة الوطنية بالجزائر العاصمة، بحيث تطلعنا هذه السجلات على معلومات تخص الفترة ما بين 1688-1830، وعلى الرغم من أن هذه السجلات تدرس الفترة التي لا تغطيها دراستنا، إلا أنها تبقى على قدر كبير من الأهمية، وذلك من خلال مقارنتها مع المصادر الأخرى التي عاصرت الفترة العثمانية الأولى.

---

(1)- Venture De Paradis, op. cit, p65.
(2)- Ibid, pp65-66.
(3)- Ibidem.
(4)- M. Renaudot, op. cit, p111. Venture De Paradis, op. cit, p65.
(5)- محمد بوشنافي، الجيش الإنكشاري...، المرجع السابق، ص134.

يبدو أن بعض المصادر تحدثت عن الرواتب باستعمال "الصيمة"، والبعض الآخر باستعمال "الدوبلة"[1]، وهما تقريبا نفس العملة حسب "المنور مروش"، كما أن الكتاب المعاصرين لفترة دراستنا "دان" "Dan"[2] و"نايت" "Knight"[3] و"داروندا" "D'Aranda"[4] اتفقوا حول قيمة أعلى أجر والتي تتراوح ما بين 25 إلى 40 دوبلة، لكن اختلفوا حول قيمة أصغر أجر، حيث حدد "داروندا" "D'Aranda" قيمة أصغر أجر شهريا بـ 8 دوبلة، وهي قيمة معقولة مقارنة مع أعلى أجر، في حين حدد كل من "دان" "Dan" و"نايت" "Knight" و"ماسكريناس" "Mascarhenas"[5] أصغر أجر بـ 4 دوبلة شهريا، و"غراماي" "Gramaye" جعلها ما بين 3 إلى 4 دوبلة[6]، أما " Le mercure Galant" فقدم أجرة يومية عند احتسابها بالشهر نجد 1,80 دوبلة، وهي قيمة متناقضة مع بقية المصادر[7].

تتراوح الأجور حسب دفتر التشريفات ما بين 14 و160 صيمة[8]، وحسب وليم شالر "William Shaller"، والذي كان في الجزائر في الفترة الأخيرة من عمر الإيالة، فإن أجرة اليولداش الجديد لا تتعدى نصف دولار في الشهر، ثم ترتفع لتصل إلى 8 دولارات، وهو أعلى مرتب[9]، لتستقر بعد مدة أقصاها 15 سنة من الخدمة[10]، بحيث تزيد هذه الأجرة تدريجيا حسب أقدمية الجندي[11]، وتبعا للخدمات التي يقدمها[1]، بحيث

(1)- **الدوبلة:** عملة نقدية، أطلق عليها مصطلح "الدينار الخمسيني" أو "الصيمة"، شاع إستعمالها في الفترة ما بين 1535م إلى 1617م في المعاملات التجارية والعقارية المختلفة، ينظر:

- Lemnouar Merouche, op. cit, p31.

(2)- Père Dan, op. cit, pp97-98.

(3)-Knight.F, A relation of seven years slavery under the turks of Algiers suffered by an English captive merchant, in T.Osborne, A Collection, t2, p585. Voir : Lmenouar Merouche, op. cit, 223.

(4)- D'Aranda. E, Relation de la captivité du sieur Emanuel D'Aranda, voir :Lemnouar Merouche, op. cit, p223.

(5)- Mascarhenas.J, Esclave à Alger récit de captivité de João Mascarenhas, Tr, Teyssier.P, Chandeigne, Paris, pp98-100.

(6)- Gramaye, voir Lemnouar Merouche, op. cit, p223.

(7)- Le mercure Galant, juillet, 1684, voir :Lemnouar Merouche, op. cit, pp223-224.

(8)- Tachrifat, op. cit, p26.

(9)- وليم شالر: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982، ص53.

(10)- Laugier De Tassy, op. cit, p252.

(11)- وليم شالر، المرجع نفسه، ص53.

تصل إلى 80 صائمة، ولا تتعداها حسب "دي تاسي" "De Tassy"[2]، أما في حالة تعيين داي جديد أو تحقيق إنتصار عسكري كبير، فإنها قد تصل إلى 160 صيمة ولا تتعداها[3].

الزيادة في الرواتب تخص جميع الجنود والضباط كل سنة، وفي الظروف العادية تقدر قيمة الزيادة بصائمة واحدة لكل جندي[4]، وهذا باستثناء الداي والموظفين الكبار الذين وصلت أجورهم إلى الحد الأقصى، والمقدرة بثمانين صائمة، أي "الأجرة المغلقة"[5]، غير القابلة لا للزيادة ولا للنقصان[6]، أما آغا القمرين الذي يزيد مرتبه عن الـ80 صائمة، والذي بعد انقضاء شهرين عن تقلده لهذا المنصب سيصبح معزول آغا، ويخصص له هذا المرتب السامي[7]، كما أن الزيادة في هذه الرواتب حسب "هايدو" "Haedo"[8] تتبع السلم التالي بالقيمة الشهرية:

- اليولداش: من 3 إلى 4 دوبلة .
- الأوداباشي: 6 دوبلة.
- البلوكباشي: 10 دوبلة.
- الكاهيا: 15 دوبلة.
- الآغا: 25 دوبلة.

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن زيادة الراتب لم تتقيد فقط بما تم ذكره، أي عامل الأقدمية والخدمات المقدمة من طرف الجندي، وإنما يوجد أبناء بعض الشخصيات التي تقلدت السلطة تم تعيينهم في مناصب عليا بعد مدة قصيرة من تواجدهم في الأوجاق، وبالتالي زيادة رواتبهم، ومن هنا يمكن القول أن العلاقات السياسية والاجتماعية ساهمت

(1)-M. Renaudot, op. cit, p110.
(2)- Laugier De Tassy, op. cit, p253.
(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص72.
(4)- Venture De Paradis, op. cit, p58. Dan, op. cit, p97.
(5)- M. Renaudot, op. cit, p110. Venture De Paradis, op. cit, p58. Laugier De Tassy, op. cit, p253.
(6)- Laugier De Tassy, op. cit, p253.
(7)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص122.
(8)- Haedo, Topographie, op. cit, pp59-62.

في تغيير توازن القوى العسكرية داخل السلطة[1]، وبالتالي خلقت مظاهر التمرد داخل المؤسسة العسكرية ضد سلطة الحكم.

أما فيما يخص الضباط والجنود المتقاعدون بسبب إصابة خلال المعارك، أو تعرضهم لعاهة جسدية، أو وصولهم إلى سن التقاعد فإنهم يتقاضون أجورهم كاملة، كما يمكنهم الإقامة في أي منطقة من الإيالة[2]، ويظهر أنه في حالة وفاة الإنكشاري قبل بلوغه سن التقاعد فإن جرايته تحفظ في بيت المال لتسلم إلى ورثته[3]، أما في حالة وقوع الجندي في الأسر فإنه عند عودته من الأسر يحصل على راتب سنة واحدة فقط[4].

تضاف إلى الأجور مكافآت ومنح خاصة بمناسبات دينية مثل شهر رمضان والأعياد الدينية، أو لمستجدات سياسية معينة، مثل تعيين الداي أو تلقيه الخلعة من إسطنبول، والتي تقدر فيها المنح بأكثر من صائمة واحدة، أو لأحداث عسكرية داخلية كانت أو خارجية، بحيث تقدم هذه المنح لتحفيز الجنود، والتي قد تصل إلى 7 صائمات لكل جندي[5].

كثيرا ما كانت تهدف السلطة من خلال هذه المكافآت والمنح إلى ضمان ولاء الانكشارية، هذا ما جعل الجيش في كثير من الأحيان يتزعزع بفعل الصراعات الداخلية حول الامتيازات[6]، ومن خلال تحليل الخطاب السياسي لهذه الفترة يمكن القول أن الأوجاق شكلوا مصدرا للسلطة وعناصر نافذة في الحكم، هذا ما يعطيهم إمتيازات غير عادلة[7].

إلى جانب الراتب الذي كان الجندي يتلقاه كل شهرين، كان البايلك يقدم له أيضا أجرة عينية تتمثل في بعض المواد الغذائية، ومنها الحصول على أربع خبزات يوميا

---

(1)- Lemnouar Merouche, op. cit, p228.
(2)- Laugier De Tassy, op. cit, p254.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، المرجع السابق، ص127.
(4)- Venture De Paradis, op. cit, p66.
(5)- Ibid, p58.
(6)- وليم شالر، المرجع السابق، ص53.
(7)- Lemnouar Merouche, op. cit, p221.

للجندي الأعزب[1]، أي ما يعادل وزن رطلين[2]، وثمان خبزات للضباط[3]، ومن أجل التوفير والاقتصاد لم يكن هذا الخبز من النوع الجيد[4]، هذا إضافة إلى إمكانية شراء اللحم من السوق بثلث سعره العام الشائع في السوق[5]، وكذا حصول الجنود على بعض المواد الغذائية الأخرى وخدمات متنوعة مجانا أو بأسعار مخفضة[6]، مثل المواد الغذائية التي تصنعها النقابات المهنية بأثمان رمزية، كما يتمتعون بحق ضيافة أهل المدينة التي تقيم بها الحامية مدة معينة، قد تبلغ ثلاثة أيام[7].

تجدر الإشارة إلى أن الإنكشارية يمكن تصنيفهم ما بين الطبقة المتوسطة والطبقة الفقيرة، وذلك حسب ثرواتهم، في حين أن فئة قليلة اعتبرت أكثر ثراء، خاصة خلال فترة انتعاش مداخيل النشاط البحري في القرنين 16م و17 م، حيث بلغت ثروة المدعو "عبد الله صهر محمد آغا" (ت1649م) حوالي 24.500 دوبلة (منزل فخم إضافة إلى أربعة خدم مسيحيين)، كما تمت الإشارة إلى المدعو "حمودة ب رجب" أنه في سنة 1620م قام بشراء "حوش" مجهز بحديقة وأراضي صالحة للزراعة من الباشا، بقيمة حوالي 11.000 دوبلة[8].

كما يمكن الإشارة إلى طبيعة الراتب الذي يتقاضاه جند السباهية، والذي حدده "هايدو" "Haedo" بـ 25 دوبلة شهريا، أما السباهية الذي تقلدوا مناصب عليا ضمن الإنكشارية، قبل انضمامهم للسباهية، فإنهم يتقاضون راتبا يتراوح ما بين 30 إلى 40 دوبلة أو أكثر شهريا، هذا إضافة إلى حصولهم على رواتب عينية تتمثل في بعض المنتوجات الغذائية مما تنتجه الأراضي والحيوانات، وذلك كل سنة[9].

---

(1)- Shaw, op. cit, p184.

(2)- وليم شالر، المرجع السابق، ص53. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص71.

(3)- Lemnouar Merouche, op. cit, p223.

(4)- حمدان خوجة، المرجع السابق، ص92.

(5)- Shaw, op. cit, p184. وليم سبنسر، المرجع السابق، ص71.

(6)- Lemnouar Merouche, op. cit, p226.

(7)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص124.

(8)- Lemnouar Merouche, op. cit, p228.

(9)- Haedo, Topographie, op. cit, p54.

إن جل هذه الاعتبارات كان لها التأثير المباشر على كمية الأموال المخصصة لجريات الجند، وعلى الخزينة العامة، فكثيرا ما تضخمت بسبب الترقيات السريعة أو الإحالة على المعاش على حساب خزينة الدولة، والنشاط الاقتصادي للبلاد، هذا ما حال دون إقرار سياسة مالية تخدم مصالح النظام المالي للدولة في ميدان النفقات[1]، وعلى الرغم من أن مرتبات الجنود كانت قليلة، إلا أنها كانت إحدى التكاليف التي تواجه الخزينة العامة بشكل منتظم، ومظهرا من مظاهر تنفذ المؤسسة العسكرية في قضايا السلطة، سواء كانوا في المحلات أو في الثكنات أو مشاركين في الدوائر السياسية[2].

كما أن الممارسات العسكرية لأفراد الإنكشارية، لم تمنع من توسيع روابطهم الاجتماعية الحضرية، ومعاملاتهم الاقتصادية، فالعقود المسجلة في المحاكم الشرعية، وفي سجلات بيت المال تضمنت معاملات شملت المصاهرات، عقود التمليك، التملك، وتصفية التركات، مهدت لاندماجهم في الفضاء الاجتماعي والثقافي[3].

انطلاقا مما سبق تميزت الإيالة الجزائرية بالطابع العسكري، الذي تداخلت فيه المصالح العسكرية مع المصالح السياسية والمدنية، من خلال سعي السلطة إلى تنظيم المؤسسة العسكرية باعتبارها أهم مؤسسات الإيالة في هذه الفترة، وعلى هذا الأساس عرفت الجزائر جهازا إداريا ذو طابع سياسي عسكري، يعتبر من أهم دعائم الحكم في هذه الفترة، وهو "الديوان"، على نفس النسق العثماني، بحيث كان يضم عدد من الموظفين الإداريين والعسكريين، ويعمل على النظر في القرارات التي تخص شؤون الإيالة.

وقد عمل الديوان على ترتيب المصالح السياسية، وتنظيمها بما يضمن السير الحسن للشؤون السياسية والعسكرية للإيالة، وتفادي تضارب المصالح بين عناصر

(1)- حنيفي هلالي، بنية الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص137.
(2)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص72.
(3)- عبد السلام السامرائي: الإدارة العثمانية في الجزائر 1518-1830، دار صفحات، دمشق، ط1، 2017، ص172.

المؤسسة العسكرية، والتي سوف نتطرق لأهم مظاهرها في الفصل القادم، ودور الديوان في تسييرها، بشقيه العام أو الكبير، والخاص أي الصغير(1).

وعلى هذا الأساس عرفت الإيالة الجزائرية نظاما عسكريا يعكس نمطا عثمانيا في هيكلته وتنظيمه، والذي سعت السلطة العثمانية من خلاله إلى تسيير شؤون الإيالة بما يتوافق والأوضاع الداخلية لها، وكذا مجموع المتغيرات الدولية التي ميزت الفترة العثمانية في الجزائر.

2.3. السلطة وثكنات مدينة الجزائر:

بوصول اليولداش الجديد إلى الجزائر يتم تسجيل معلوماته في سجل الإنكشارية من طرف "المقطاعجي" كما سبق وذكرنا، ومن ثم يتم توجيهه إلى الثكنة التي سوف يقيم فيها، والأوداباشي الذي سوف يعمل تحت سلطته؛ وهنا تجدر الإشارة إلى بعض المصطلحات التي كانت تطلق على الثكنات العسكرية وعلى غرف الجند، والتي كانت مستمدة من اللغة التركية أو من العربية المحلية في الجزائر.

حيث وردت أسماء الثكنات في سجلات رواتب الجند تحت كلمة "Odalar"، وهي كلمة تركية تعني جمع غرفة أي مجموعة غرف، ذلك أن الثكنة كانت تتكون من غرف

---

(1)- يضم الديوان الخاص كبار ضباط الإنكشارية، كما سبق وتطرقنا ضمن الرتب العسكرية، إضافة إلى عدد من الموظفين، برئاسة الباشا، وكان في بدايات تأسيسه يجمع ما بين السلطتين التشريعية والتنفيذية دون تدخل من هيئة الديوان العام، حيث كان هذا الأخير يضم ضباط الجند وممثلين عن السلطة الدينية، وممثلين عن طائفة الرياس، إضافة إلى مجموعة من أعيان ووجهاء المدينة، ليصل العدد إلى ما يقارب الألف عضو أو ممثل، بحيث يرأس هذا الديوان القائد الأعلى للجيش الانكشاري، وفي فترة الباشوات تقلص نفوذ الديوان الخاص بسبب ضعف سلطة الباشوات وأفسح المجال أما الديوان العام ليتحكم في السلطة الفعلية، كما سوف نرى في تحليل السلطة في فترة الباشوات ضمن الفصل الرابع، ولتفاصيل اكثر حول "الديوان"، وموظفيه، وآليات تسييره، وكذا شكل الاجتماعات التي يعقدها وطبيعة قراراته، ينظر:

- Savary De Brèves, Relation des voyages de monsieur de Breues tant en Grèce, Terre-Saincte et Egypte q'aux royaumes de Tunis et Alger, éd. Chez Nicolas Gasse au mont sainct Hilaire, Paris, 1628, pp374-375.

- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة... المرجع السابق، ص ص112-114.
- حمدان خوجة، المرجع السابق، ص93-96.
- خليفة حماش، المرجع السابق، ص55.

- Haedo, Topographie, op. cit, p202.
- Mascarhenas.J, op. cit, p97.
- Grandchamp, op. cit, pp481-482.

يطلق عليها بالتركية لفظ "Oda" في المفرد، وبهذا فإن مصطلح "Oda" لا يعني الثكنة بأكملها، وإنما يعني فقط غرفة من غرف الثكنة، في حين أن جمع هذا اللفظ أي "Odalar" يعني الثكنة، كما أشار "ديني" "Deny" إلى مصطلحات أخرى وردت في نفس هذه السجلات وهي مصطلح "Kışla"، والذي يعني بالتركية ثكنة، ومصطلح "Koğuş" والذي يعني غرفة، في حين أن المصطلح العربي المحلي الذي يطلق على ثكنة الإنكشارية هو "دار"، أما الغرفة فيطلق عليها مصطلح "بيت"[1]، لهذا كثيرا ما يستعمل مصطلح "دار الإنكشارية" في المصادر والمراجع، هذه المصطلحات والألفاظ كانت تطلق على الثكنات بصفة عامة، لكن كان لكل ثكنة إسم خاص بها، سوف نتطرق له عند عرض أهم ثكنات الجزائر.

يبدو أن المصادر الأوروبية، التي عاصرت الفترة التي يغطيها بحثنا، أو الفترة التي بعدها، تطرقت لوصف عام لهذه الثكنات، لكننا لا نجد تفاصيل كثيرة، حيث يذكر "غراماي" "Gramaye" أن هذه الثكنات كانت لها فناءات واسعة[2]، يوجد في وسطها نافورة جميلة[3]، قد تستعمل للوضوء، إضافة إلى مكان مخصص للصلاة[4]، وممرات ودهاليز وغرف، بحيث أن الطابع الهندسي لهذه الثكنات جميل جدا[5]، وكانت تتكون من طابقين[6].

تحتوي كل ثكنة على مجموعة من الأوجاق موزعين على مجموعة من الغرف، تتميز بالنظافة[7]، تتوفر فيها جميع وسائل الراحة[8]، بحيث تحتوي على طاولات ووسائد

---

(1)- Deny,J, Les registres de solde des janissaires conservés à la bibliothèque nationale d'Alger, RA, N°304-305, 1920, pp213-214.

(2)- نقلا عن: وليم سبنسر، المرجع السابق، ص55.

(3)- Renaudot.M, op. cit, p16.

(4)- De Tassy, op. cit, p166.

(5)- كاثكارث: مذكرات أسير الداي كاثكارث قنصل أمريكا في المغرب، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982، ص100,

(6)- Haedo, Topographie, op. cit, p69. Venture De Paradis, op. cit, p83.

(7)- Renaudot.M, op. cit, p16. كاثكارث، المرجع السابق، ص100. De Tassy, op. cit, p166.

(8)- Peyssonnel J.A, Relation d'un voyage sur les cotes de Barbarie fait par ordre du roi en 1724 et 1725, publie par Dureau de la Malle, T1, libraire de Gide éditeur des annales des voyages, Paris, 1838, p425.

ومطارح ومفروشة ببساطات شرقية[1]، إذ يسهر على الاعتناء بها الأسرى المسيحيون، تعمل سلطة البايلك على تسخيرهم للخدمة في الثكنات[2]، بحيث يقومون بأعمال التنظيف والغسيل[3]، وكانوا يتلقون معاملة حسنة حسب شهادة الأوروبيين[4]، فكانوا بمثابة أصدقاء للجند[5]، هذا إضافة إلى أن الجند الجدد المعينون في الثكنة ملزمون بتنظيفها أيضا وخدمة القدماء[6]، كما تحتوي كل غرفة على 12 إلى عشرين جندي حسب "سبنسر" "Spencer"[7]، في حين يرى "هايدو" "Haedo" أنها تحتوي على 8 إلى 12 جندي[8].

لم ترد معلومات مفصلة في المصادر حول تهيئة هذه الغرف، وحتى من خلال سجلات رواتب الإنكشارية، ورد فقط أن الثكنات في مدينة الجزائر احتوت على غرف خاصة بالضباط، وعلى مطبخ واحد على الأقل في كل ثكنة، وفي بعض الثكنات تم الإشارة ضمن السجلات إلى وجود غرف رئيسية، لم تذكر المصادر وظيفتها، تواجدت في ثكنة علي باشا في الأوجاق رقم 203، وكذلك في ثكنة باب عزون في الأوجاق رقم 277، ولم يرد ذكرها ضمن ثكنات أخرى فلا نعلم بإمكانية وجودها[9]، لكن يبدوا أنها كانت خاصة بالأوداباشي أو برؤساء فرق الأوجاق.

تجدر الإشارة إلى أن الغرف حملت أسماء خاصة بها، باستثناء المطبخ، وبعض الاستثناءات الأخرى، هذه الأسماء كانت لها علاقة باسم أو مهنة الأوداباشي أو صفة معينة تخصه أو تخص رئيس فرقة الأوجاق، وقد تم تسجيل تشابه في أسماء الغرف حسب ما ورد في سجلات رواتب الإنكشارية، بحيث وجدت العديد من الغرف التي حملت نفس الإسم، لكن لم تكن هذه الغرف ضمن نفس الثكنة، وإنما كانت في ثكنات مختلفة[10].

(1)- سبنسر، المرجع السابق، ص71.

(2)- Laugier De Tassy, op. cit, p166. Peyssonnel, opcit, p425.
(3)- Venture De Paradis, op. cit, p83.
(4)- Haedo, Topogarphie, op. cit, p69.
(5)- Venture De Paradis, op. cit, p83-84.
(6)- Renaudot.M, op. cit, p109.

(7)- سبنسر، المرجع نفسه، ص71.

(8)- Haedo, Topographie, op. cit, p69.
(9)- Deny.J, op. cit, p216.
(10)- Ibid, p214.

إضافة إلى ذلك كان الجند الذين يقيمون في الثكنات غير متزوجين[1]، وبمجرد زواجهم كانوا يحرمون من إمتياز السكن فيها[2]، ومن بعض الامتيازات الأخرى مثل بعض المواد الغذائية التي كانوا يتلقونها[3]؛ بحيث كان يسكن الجند المتزوجون، وكذا الجند الراغبون في السكن خارج الثكنة، في منازل تحتوي غرفها، حسب ما ذكر "هايدو" "Haedo"، على 8 إلى 12 مرافق، يتم استأجارها[4]، على حسابهم الخاص[5]، وعندما يكونون خارج الخدمة، فإنهم لا يخضعون للقانون العسكري الذي يخضع له الجنود الساكنين بالثكنة، وإنما يطبق عليهم القانون المدني[6].

وإذا ما قارنا النظام الذي كان معمولا به في إيالة الجزائر، والذي يقضي بإستفادة غير المتزوجين من السكن، بنظيره المعمول به في القسطنطينية، فإننا نجد نفس النمط تقريبا حسب بعض المصادر التاريخية التي ذكرت أن إسطنبول احتوت على ثكنات تسمى "Bekar odaları"[7]، أي ثكنات العزاب باللغة التركية.

يمكن القول أن وجود هذا النوع من الثكنات في الدولة العثمانية ليس غريبا، ذلك أن القوانين العثمانية كانت تمنع زواج الإنكشارية، إلى حين وصول السلطان "سليم الأول" إلى السلطة (1512-1520)، وألغى هذا القانون، أي في الفترة التي لم تنضم فيها الجزائر رسميا للدولة العثمانية، وبهذا نجد أن الطابع العسكري للإيالة الجزائرية تكون تقريبا على نفس النسق العثماني، ولعل نظام الثكنات وقوانينها يعتبر مظهرا من مظاهر هذا التشابه، إضافة إلى مظاهر، ونقاط أخرى تطرقنا لها، وسوف نتطرق لها أيضا.

---

(1)- Haedo, Topographie, op. cit, p69. De Tassy, op. cit, p166. De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque, op. cit, p44. كاثكارث، المرجع السابق ص100.
(2)- Renaudot. M, op. cit, p111.
(3)- Peyssonnel.J.A, Relation d'un voyage… op. cit, p425.
(4)- Haedo, Topographie, op. cit, p69.
(5)- Peyssonnel.J.A, op. cit, p454.
(6)- كاثكارث، المرجع السابق، ص100.
(7)- Evliya Çelebi, Seyahatnamesi Sudan Habeş (1671-1680), Devlet Basimevi,İstanbul, 1938, s702.

الجنود المقيمون بالثكنات في الجزائر يخضعون لنظام أمني صارم، بحيث كانت الثكنة محصنة، ولا يسمح لأحد بالدخول مهما كان، جزائريا أو تركيا أو مسيحيا أو يهوديا[1]، كما أن أبوابها الخارجية كان يتم غلقها قبل الغروب، وتؤخذ مفاتيحها إلى قصر الداي، ويتم تسليمها في نفس الوقت الذي تسلم فيه مفاتيح المدينة، على أن تفتح أبواب المدينة، وأبواب الثكنات في نفس الوقت صباحا، وترجع أسباب إتخاذ هذه الإجراءات إلى الوقوف في وجه أي إمكانية لحدوث اضطرابات أو انقلابات ليلا[2]، كما أن الجنود الشباب كانوا ملزمين بالبقاء في الثكنات، ولا يسمح لهم بالخروج إلى المدينة، إلا في يوم الخميس، وتحت مراقبة حارس يكون مسؤولا عليهم، إلى أن تنمو لحاهم، ويسقط عنهم هذا الإجراء[3].

أما فيما يخص عدد الثكنات في مدينة الجزائر، وكذا الأسماء التي حملتها، فإن المصادر التي تطرقت لها، اختلفت حول عددها، أما الأسماء فتقريبا جل المصادر اتفقت على نفس الأسماء، ولم تخلط بينها، وإنما الخلط كان في أصل هذه الأسماء ونسبتها، وطريقة كتابة الأسماء، خاصة من طرف الكتاب الأوروبيين، باللغة التركية، لأنهم اعتمدوا على كتابتها بنفس الطريقة التي تنطق بها في لغاتهم الأصلية، أما الأسماء العربية الجزائرية، فإن كتابتها من طرفهم لم تختلف كثيرا عن الأصل، بهذا سنحاول التطرق إلى الثكنات العسكرية في مدينة الجزائر من خلال مقارنة بعض المصادر والمراجع، على أن نشير للثكنات التي كانت متواجدة في الفترة ما بين (1519-1671)، وهي الفترة التي نقوم بدراستها.

يذكر "هايدو" "Haedo" أنه خلال القرن 17م احتوت مدينة الجزائر على خمس ثكنات عسكرية كبيرة، ثلاثة منها على الأقل تحتوي على 600 جندي أو أكثر، إلى جانب ثكنتين صغيرتين[4]، كما أن "غراماي" "Gramaye" الذي عاصر أحداث القرن 17م

---

(1)- Venture De Paradis, op. cit, p84.

(2)- كاثكارث، المرجع السابق، ص100.

(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص71. وليم شالر، المرجع السابق، ص54-55.

(4)- Haedo, Topographie, op. cit, p69.

يذكر وجود خمس ثكنات للانكشارية، تحتوي كل واحدة على حوالي 600 جندي[1]، أما "بايسونال" "Peyssonnel" فيذكر أنه سنة 1660م كانت توجد ست ثكنات بمدينة الجزائر، تحتوي على نفس العدد السابق الذكر وهو 600 جندي[2].

ولعل أهم الأعمال المنشورة في هذا الموضوع، والتي تعتبر على قدر من الأهمية، هي عمل كل من "ديفولكس" "Devoulx" و "باربروغر" "Berbrugger" حول الثكنات العسكرية[3]، إضافة إلى العمل الذي قام به "ديني" "Deny"، والذي تكمن أهميته في استغلال سجلات رواتب الإنكشارية، والتي احتوت على معلومات مهمة حول أهم الثكنات العسكرية وعدد الإنكشارية بها، والتي سنحاول من خلالها الخروج بنتيجة تتعلق بعدد الثكنات العسكرية خلال الفترة التي نقوم بدراستها، وأهم الخصائص التي طبعتها على الرغم من أن هذه السجلات تطرقت إلى الفترة الأخيرة من الإيالة. ومن أهم هذه الثكنات:

- **ثكنة مقرر:**

يرى "ديفولكس" "Devoulx" أن هذه الثكنة تم بناؤها في عهد البيلربايات، بالتحديد من طرف البيلرباي "علج علي" (1568-1569)، واستند على وثيقة تعود إلى 14- 23 مارس 1603م[4]، في حين أن "ديني" "Deny" يرى أن هذا التاريخ غير صائب، لكنه لم يذكر السبب أو أي رأي بديل[5].

لم تتفق المصادر حول أصل تسميتها، بحيث يذكر "باربروغر" " Berbrugger" أن التسمية مستمدة من كلمة "مكارون" ، وهي أكلة دأب على أكلها القاطنون بهذه الثكنة، والذين كانوا من كبار السن[6]، في حين يذهب "ديني" "Deny" إلى اعتبار هذا الاسم بعيد

---

(1)- نقلا عن: وليم سبنسر، المرجع السابق، ص55.
(2)- Peyssonnel.J.A, Relation d'un voyage… op. cit, p454.
(3)- العمل منشور في المجلة الافريقية، بحيث أن عمل "Berbrugger" يبدأ من الصفحة 132 إلى الصفحة 138، في حين أن عمل "Devoulx" يبدأ من الصفحة 138 إلى الصفحة 150، ينظر:
- Devoulx, Berbrugger, « Les casernes de janissaires à Alger », RA, N°A4, 1858.
(4)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p139.
(5)- Deny.J, op. cit, p219.
(6)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p135.

عن الصواب، ويرى أن التسمية تعود إلى وجود الثكنة بالقرب من مسجد تميز بوجود مقرئين كانوا يقرأون القرآن خاصة في شهر رمضان، وعلى هذا الأساس ذكر إسمها بـ "المقرئين" أو "المكررين"[1]، وتعرف أيضا بدار الانكشارية مقريين[2]، وتقع في شارع يحمل نفس إسمها، تتكون هذه الثكنة من 27 غرفة، يتوزع عليها 899 رجلا، يشكلون 48 أوجاقا[3].

- **ثكنة باب عزون:**

تعرف بدار الانكشارية الكبيرة أو متاع لبانجية[4]، بحيث يرى "باربروغر" "Berbrugger" أن أصل هذه التسمية يعود إلى عادة الجنود في شرب الحليب في المواسم التي يصعب فيها الحصول عليه، بحيث كان الجنود خلال هذه المواسم يأخذون الحليب من بني ميزاب، الذين كانوا يقومون بإضافة الماء إلى هذا الحليب، لهذا لم يكن حليبا ذو جودة[5]، بهذا فإن إسم "البانجية" يعني "شاربو الحليب".

اشتهرت هذه الثكنة بجمال زينتها[6]، واحتوت على 28 غرفة، يسكنها 1661 رجلا، مكونين في 63 أوجاقا[7]، لعبت هذه الثكنة دورا هاما في الحياة السياسية[8]، واعتبرت منبع التمرد والاضطراب من قبل ساكنيها، كما أنها ضمت العديد من الجنود الذي ترقوا إلى مناصب عليا في السلطة[9].

يرى "ديفولكس" "Devoulx" أنه من الصعب تحديد تاريخ بناء هذه الثكنة بدقة، حيث استند على قطعة أثرية كتب عليها بيت من الشعر يذكر إسم "حسن" وإسم "محمد بن مصطفى"، قد يعود تاريخها حسب رأيه إلى سنة 1551م:

---

(1)- Deny.J, op. cit, p219.
(2)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص76.
(3)- Deny.J, op. cit, p219.
(4)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p133.
(5)- Ibidem.
(6)- Devoulx.A, « L'ange sud de l'Alger turc », RA, N°89, 1871, p397.
(7)- Deny.J, op. cit, p219.
(8)- Devoulx.A, L'ange sud de l'Alger turc, op. cit, p397.
(9)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p133.

يا حسن بنيت لعسكر مرابطين صابريـــــــــن حنفا

قيد شيدت بفضة ومرمر شيدها محمد بن مصطفــى

أثابه الله على بنائها فالفال من تاريخها خز عرفـــا[1].

يقدم "ديفولكس" "Devoulx" تحليلا لهذه القطعة، ويستند أيضا على وثيقة يعود تاريخها إلى 11-20 أكتوبر 1599م، تم الإشارة فيها إلى أن بناء هذه الثكنة كان من طرف "أبو محمد حسن"، ويبدو أن هذه الشخصية هي "حسن بن خير الدين" الذي لقب بـ "أبو محمد"، وطبقا للوثائق التاريخية، فإنه يتأكد لنا أن "حسن بن خير الدين" حكم مدينة الجزائر في الفترة الممتدة من 1545 إلى 1551م[2]، وبهذا فإن تاريخ بناء هذه الثكنة يعود إلى هذه الفترة، ويبدو أن "ديفولكس" "Devoulx" اكتفى باعتبار أن "حسن بن خير" هو من قام ببناء هذه الثكنة وحدد تاريخ حكمه، والذي انطلاقا منه يتحدد تاريخ بناء هذه الثكنة.

ولكن تجدر الإشارة إلى أن فترة حكم "حسن بن خير الدين" كانت على ثلاث عهدات، أي أن آخر سنة لحكمه كانت سنة 1567م، ولكن إذا ما ربطنا تاريخ القطعة الأثرية المكتوبة بالعربية، والذي قد يعود إذا ما استندنا على رأي "ديفولكس" "Devoulx" إلى سنة 1551م، وفترة حكم "حسن بن خير الدين" في عهدته الأولى، فإن التواريخ تتقارب وتبدو منطقية، وبهذا قد تكون هذه الثكنة بنيت في عهد "حسن بن خير الدين"، على أن الإسم المشار إليه في القطعة الأثرية "محمد بن مصطفى" قد يكون الشخص الذي قام ببنائها أو هندستها، ذلك أن هذه القطعة لم تتضمن أي تاريخ أو تفصيل.

(1)- Devoulx,A, L’ange sud de l’Alger, opcit, p396.
(2)- Ibid, p397.

- **ثكنة صالح باشا وثكنة علي باشا:**

أطلق كل من "ديفولكس" "Devoulx" و "باربروغر" "Berbrugger" إسم ثكنة الخراطين على هاتين الثكنتين، وذلك حسب رأيهم لموقعها الذي يتميز بوجود عدد كبير من الدكاكين التي تمتهن حرفة الخراطة[1]، ويبدو أن أغلب المصادر والمراجع تتطرق للثكنتين دون التفريق أو التمييز بينهما، لكن نجد "ديني" "Deny" يركز على الفصل بينهما من خلال التدقيق في سجلات رواتب الإنكشارية، حيث يذكر أن كل من السجل A و B دائما ما يفرقان بين الثكنتين، في حين أن السجل C في غالب الأحيان يذكرهما على أساس ثكنة واحدة، كما أشار إلى أن إسم آخر أطلق على الثكنتين وهو "Yeşil kapı"، أي الباب الأخضر باللغة التركية، ويبدو أن الكلمة مفردة، ومعنى هذا وجود ثكنة واحدة تحمل هذا الإسم، إلا أنه في السجل C في الأوجاق رقم 267 ورد هذا الاسم في صيغة الجمع "Yeşil kapılar"، والتي تعني الأبواب الخضراء، وصيغة الجمع هذه تدل على وجود ثكنتين[2].

وانطلاقا من هذا يمكن القول أن الاختلاف حول عدد الثكنات بين المؤرخين والكتاب، ربما يرجع لكون أن بعضهم كان يجمع هاتين الثكنتين على أساس ثكنة واحدة، باستثناء المصادر المبكرة التي عاصرت المراحل الأولى من الفترة العثمانية، والتي قد تكون ذكرت فقط الثكنات التي كانت موجودة في تلك الفترة.

يذكر "ديفولكس" "Devoulx" أن أقدم وثيقة تخص هذه الثكنة تعود إلى سنة(1599-1600م)[3]، ولكن هذا لا يعني إمكانية عدم تواجدها قبل هذا التاريخ، ذلك أنه لا توجد وثائق تطرقت لها قبل هذا التاريخ، كما أن "ديني" "Deny" يفند هذا الرأي، ويرى بعدم صحة هذا التاريخ[4]، في حين أن البعض يذكر هذه الثكنة على أساس أنها أقدم

(1)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p135, p142.
(2)- Deny.J, op. cit, pp219-220.
(3)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p142.
(4)- Deny.J, op. cit, p220.

الثكنات في مدينة الجزائر، ويرجع تاريخ تشييدها إلى فترة حكم "خير الدين بربروس"[1]، ولكن لا يوجد بين أيدينا ما يثبت صحة هذا الرأي.

تتكون ثكنة صالح باشا من 26 غرفة، تضم 1266 رجلا، يتوزعون على 60 أوجاقا، في حين أن ثكنة علي باشا تتكون من 24 غرفة، يسكنها 1516 رجلا، يشكلون 55 أوجاقا، أما عن الطابع المعماري للثكنتين فيبدو أنهما احتوتا على ساحتين كبيرتين، واحدة في صالح باشا، والأخرى في علي باشا، محاطة بالأشجار، وذات موقع إستراتيجي جميل، بحيث تطل على سور ميناء الجزائر [2].

- **ثكنة أوسته موسى:**

وهي ثكنة قريبة من باب البحر وعلى هذا الأساس حملت إسم "متاع باب الدزيرة"[3]، أو "باب الجزيرة"، ترجع تسميتها بـ "Usta Musa"، والتي تعني الأستاذ أو المعلم موسى باللغة التركية إلى المهندس المعماري الذي قام بتشييدها، والذي يدعى "موسى الأندلسي"[4]، أما في فترة الاستعمار الفرنسي فإن إسمها تغير، وأصبحت تعرف بثكنة "Lemercier"[5]، يرى "ديفولكس" "Devoulx" أنه لا يوجد وثائق أرشيفية وردت فيها إشارة لهذه الثكنة قبل سنتي (1674-1675م)[6]، كما لا توجد معلومات كثيرة حول هذه الثكنة سوى أنها احتوت على 31 غرفة، يسكنها 1833 رجلا، يكونون 72 أوجاقا[7].

- **ثكنة بالي:**

تقع هذه الثكنة مقابل الثكنة السابقة، أطلقت عليها الكثير من التسميات، منها ثكنة "بالي" أي "بجانب البحر"[8] لقربها من الساحل، في حين سميت من طرف السكان ثكنة

(1)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p135.
(2)- Deny.J, op. cit, pp219-220.
(3)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة... المرجع السابق، ص77.
(4)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p136.
(5)- Deny.J, op. cit, p220.
(6)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p145.
(7)- Deny.J, op. cit, p221.
(8)- Ibidem.

"الدروج" أو "متاع الدروج"، وذلك لوجود درج يوصل إليها[1]، عرفت أيضا بثكنة "القناصل"[2] وذلك لوقوعها في شارع القناصل، لكن هذه التسمية تم اعتمادها سنة 1830م[3].

عرفت أيضا بثكنة "متاع الدوامس" أو "الدوامي" لأنها كانت تقع بجوار شارع يحمل هذا الإسم[4]، يذكر "ديني" "Deny" أن السجلات A و B ورد فيها إسم هذه الثكنة بـ "بالي"، في حين أن السجل C ورد فيه الإشارة لهذه الثكنة مرة واحدة فقط بإسم "دار الدروج" ضمن الأوجاق رقم 127[5]، تتكون هذه الثكنة من 15 غرفة، تضم 602 رجلا، يشكلون 27 أوجاقا، وهي بهذا تعتبر أصغر ثكنات مدينة الجزائر[6].

- **الثكنة القديمة:**

تعرف بالثكنة القديمة، كما تعرف بـ "دار الإنكشارية القديمة" وأيضا بـ "الفوقانية"[7]، تقع في الأعلى، ولهذا كان يطلق عليها أحيانا إسم "الفوقانية"[8]، تتكون هذه الثكنة من 31 غرفة، يتوزع فيها 1089 رجل، يشكلون 60 أوجاقا[9]، يرجع "مارصي" "Marçais" بناء هذه الثكنة إلى عام 1627م من طرف المعماري "موسى الأندلسي"[10].

عرف إنكشارية هذه الثكنة بلقب "Dailaren" أي الأشخاص الطيبون باللغة التركية حسب ما يذهب إليه كل من "ديفولوكس" "Devoulx" و"باربروغر"

(1)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p136.
(2)- Deny.J, op. cit, p221.
(3)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p136.
(4)- Ibidem.
(5)- Deny.J, opcit, p221.
(6)- Ibidem.
(7)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة... المرجع السابق، ص77.
(8)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p135.
(9)- Deny.J, op. cit, p221.
(10)-Marçais George, L’architecture :Tunisie, Maroc, Espagne, Sicile, Vol2, A.Picard, Paris, 1927, p819.

"Berbrugger"[1]، لكننا لا نجد مثل هذه الكلمة في اللغة التركية، فإذا ما حاولنا تقريب النطق مع كلمة أخرى، فإننا نقول أن إنكشارية هذه الثكنة كانوا يلقبون بالأشخاص القيميين أو الغاليين، والتي تقابلها باللغة التركية "Değerliler"، في حين أن الكلمة السابقة "Dailaren" لم تكتب بالطريقة الصحيحة، ولا تحمل أي معنى باللغة التركية، ولا نعلم المصدر الذي اعتمد عليه كل من "ديفولوكس" "Devoulx" و"باربروغر" "Berbrugger" في كتابتهم لهذه الكلمة أو المعلومة بشكل عام، وكل من نقلوا عنهم لم يشيروا لهذا.

كانت توجد سلاسل معلقة خلف الباب، عندما يذنب جندي ما يقوم بلمس هذه السلاسل، مرددا العبارة التالية "شرع الله يا سلطان"، وبهذه الطريقة ينجو من العقاب[2].

- **الثكنة الجديدة:**

تعرف بـ "Yeni kışla" أي الثكنة الجديدة باللغة التركية، وتعرف أيضا بـ "دار الإنكشارية الجديدة" وأطلق عليها أيضا إسم "السفلانية" أو التحتانية"[3]، لأنها تقع أسفل الثكنة القديمة التي تسمى "الفوقانية"؛ سميت بالجديدة مقارنة مع الثكنة السابقة[4]، يرجع "مارصي" "Marçais" بناء هذه الثكنة إلى سنة 1637م، من طرف نفس المعماري السابق[5]، بحيث تتكون من 19 غرفة، يسكنها 856 رجلا، مكونين في 38 أوجاق، وهي بهذا تعتبر ثاني أصغر ثكنة من حيث عدد الجنود اللذين يسكنونها بعد ثكنة "بالي"[6]، أطلق على جنود هذه الثكنة إسم "رماة الرصاص الفضي"، لأنهم كانوا يتدربون على الرماية في مكان عرف بـ "سوق الفحم"[7] أو ما يعرف بـ "الرحبة"[8].

---

(1)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p135.
(2)- Ibidem.
(3)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة... المرجع السابق، ص77.
(4)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p135.
(5)- نقلا عن: محمد بوشنافي، الجيش الانكشاري، المرجع السابق، ص99.
(6)- Deny.J, op. cit, p221.
(7)- Devoulx, Berbrugger, op. cit, p136.
(8)- Devoulx.A, L'ange sud de l'Alger turc, op. cit, p397.

تجدر الإشارة إلى أن عدد الثكنات التي تطرقنا لها هو ثمان ثكنات، ويبدو أن أغلب المصادر والمراجع، التي ذكرت وجود سبع ثكنات، ربما تكون قد اعتبرت ثكنتي صالح باشا وعلي باشا ثكنة واحدة مثلما سبق وأشرنا، في حين أن المصادر الأولى التي عاصرت الفترات الأولى، والتي ذكرت خمس ثكنات أو سبع ثكنات، والتي أشرنا لها يبدو أنها عاصرت بالفعل وجود هذا العدد، كما أنه لا يمكننا تحديد عدد الثكنات التي كانت موجودة في مدينة الجزائر خلال فترة دراستنا، والتي تمتد من 1519م إلى 1671م، وذلك لتضارب الآراء حول تواريخ بناء كل ثكنة بين المصادر التاريخية والوثائق.

كما تجدر الإشارة أيضا إلى أن الثكنات التي تطرقنا لها كانت تضم جند الإنكشارية، أما رياس البحر فقد بنوا دورا لهم خارج المدينة[1]، فالقبطانات والطواقم في السفن كانوا كلهم يعيشون في الحي الغربي من مدينة الجزائر، على امتداد الميناء ومنطقة المستودعات تحت القصبة، وذلك من أجل حماية أنفسهم من المذابح المفاجئة التي كانت تطالهم من طرف رجال الأوجاق، وفي حالة الضرورة كانوا ينتقلون في شكل هيئة إلى القصر ليحضروا في المداولات السياسية الكبيرة[2].

أما الإشكالية التي تبقى مطروحة بالنسبة لهذا العنصر من الدراسة وهي أمكان تواجد فرق السباهية في مدينة الجزائر، بحيث يذكر "ديني" "Deny" انطلاقا من سجلات الجند أن ثكنة علي باشا وثكنة باب عزون سنتي 1689م و 1745م كانت توجد فيها غرف حملت اسم "Sipahi Odaları" أي غرف السباهية، وذلك ضمن الأوجاق رقم 8، 101، 163، 177، 276، 310[3]، ولكن الإشكال المطروح هل أسماء هاته الغرف تدل بالضرورة على أنها كانت تضم جند السباهية، سواء في الفترة التي أشار إليها "ديني" "Deny" أو حتى في الفترات السابقة، وهل هذا يدل على أن غرف السباهية لم تكن ضمن نفس غرف الانكشارية على الرغم من انحدار هذه الفرق من أوجاق الانكشارية، ويبدو أن الوثائق والمصادر لم تشر لهذه النقطة.

(1)- سبنسر، المرجع السابق، ص56.
(2)- نفسه، ص75.
(3)- Deny.J, op. cit, p222.

3.3. السلطة وترسانات صنع السفن:

اهتمت السلطة العثمانية منذ انضمام الجزائر إليها بإضفاء الصبغة العسكرية الدفاعية والهجومية على إيالة الجزائر، وذلك من خلال دعم الصناعة الحربية وتوجيه جميع الامكانيات المادية لتطويرها، ونظرا للطابع البحري الذي ميز هذه الإيالة بحكم موقعها الجيوسياسي، وتفاعل سياستها الخارجية مع القوى الصليبية، فقد ساهمت السلطة العثمانية في دعم تشييد وترميم المظاهر الدفاعية للإيالة، إضافة إلى دعم الصناعة الحربية.

إن هذا الاهتمام من قبل السلطة العثمانية كان منذ البدايات الأولى لتأسيس الإيالة، بحيث عمل "خير الدين بربروس" بعد تحرير البنيون سنة 1529م على إنشاء ميناء الجزائر، الذي لعب دورا استراتيجيا هاما، وقد تبع إنشاء الميناء إنشاء ترسانة خير الدين، والتي عرفت بـ "دار الصناعة الصغرى"؛ يعود إنشاء هذه الترسانة إلى الفترة التي جاءت بعد تحرير البنيون وذلك حسب بعض التقارير والرسائل الاسبانية، التي يعود تاريخها إلى (1506-1574م)[1]، حيث قام خير الدين سنة 1532م بإنشاء سور يصل بين الجزيرة والمدينة بمسافة 300 قدم طولا و10 أشبار عرضا، وفي ارتفاع يصل إلى 15 شبرا[2].

ويبدو أن هذه الترسانة لم يرد ذكرها كثيرا، خاصة وأن المصادر التي تطرقت لطبوغرافية مدينة الجزائر في الفترة العثمانية الأولى من هذه الحقبة تكاد تكون محصورة في "طبوغرافية هايدو"، وبعض المصادر التي تطرقت لهذا النوع من المواضيع كجزئيات ضمن الكتب والرحلات.

أما بخصوص هذه الترسانة فإن "ديفولكس" "Devoulx" يرى أنه لم يرد ذكرها أو الإشارة إليها كثيرا، سواء ضمن المصادر، أو حتى ضمن الموروث الثقافي والشعبي

---

(1)- Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506- 1574), recueillis et mis en ordre par :Elie De La Primaudaie, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1875, p66.
(2)- Haedo, Topographie, op. cit, p23.

لسكان الجزائر، وذلك حسب رأيه يعود إلى تزامن إنشاء هذه الترسانة مع نفس الفترة تقريبا التي تم فيها تشييد حصن للدفاع عن مدينة الجزائر من طرف "حسن باشا"، هذا الحصن اشتهر لدرجة أنه أصبح حديث السكان الذين لم يعيروا أهمية للترسانة، وبهذا لم تبق أية ذكريات محلية حولها[1].

كان موقع هذه الترسانة في الأصل عبارة عن ساحة شبه مستديرة، يصل قطرها إلى نحو 80 قدما[2]، استعملت في البداية كمعمل لصناعة السفن الحربية، بحيث كان يحيط بها السور، الذي قام "خير الدين" بتشييده، بحيث يظهر على شكل قوس بالقرب من البحر[3]، ينفتح هذا المعمل، والذي أصبح يعرف بترسانة خير الدين، على البحر من خلال بوابتين على شكل قوسين من الحجارة، في حين أنه لا يوجد للبوابتان أي منفذ نحو المدينة [4].

كانت تستعمل البوابة الأولى لدخول وخروج السفن غير المجهزة بالسلاح والمدافع[5]، بحيث كانت هذه البوابة مغلقة بحجر من الأعلى، في حين أن البوابة الثانية كانت من خشب ومجهزة بأقفال، تستخدم لدخول وخروج العاملين بالترسانة، وبين هاتين البوابتين أنشئت دار صغيرة لإقامة صناع السفن[6]، ويجتمع فيها أيضا أمناء الصناع[7].

تجدر الإشارة إلى أن تأسيس هذه الترسانة تزامن والصراع الإسلامي المسيحي في حوض البحر الأبيض المتوسط، والذي كان تأثيره واضحا على إيالة الجزائر، من خلال اشتداد التهديدات الإسبانية والأوروبية على السواحل الجزائرية، خاصة سواحل مدينة الجزائر، هذا ما جعل السلطة العثمانية تولي أهمية بالغة لتطوير الصناعة الحربية من خلال التركيز على دور الترسانات.

---

(1)-Devoulx, Alger étude archéologique… op. cit, p252.
(2)- Haedo, Topographie, op. cit, p25.
(3)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش: تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس، موفم للنشر، الجزائر، 2007، ص70.
(4)- Haedo, Topographie, op. cit, p25.
(5)- Devoulx, Alger étude archéologique…, op. cit, p251.
(6)- Haedo, Topographie, op. cit, pp25-26.
(7)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص70.

وعلى هذا الأساس أمر البيلرباي "أحمد عرب باشا" بإقامة ترسانة أخرى بسبب ضيق ترسانة خير الدين، التي كانت تحوي عدد قليل من السفن، أي أنها لا تحمل أكثر من غليوطتين من الحجم الكبير، بهذا عملت السلطة على دعم إنشاء ترسانة أخرى داخل الميناء، بجوار برج الفنار، في الزاوية الشمالية الشرقية المشكلة من رصيف خير الدين والجزيرة[(1)]، وذلك بأمر من السلطان العثماني[(2)].

في حين يرى بعض الباحثين أن ما قام به البيلرباي "أحمد عرب باشا" كان مجرد توسيع لترسانة خير الدين[(3)]، ذلك أنه قام بالعديد من التحصينات لمدينة الجزائر، ولمينائها لحمايتها من التهديدات الخارجية[(4)]، عن طريق استكمال أعمال بناء السور، الذي قام ببنائه خير الدين في فترة سابقة، بحيث أن أعمال البناء التي قام بها "أحمد عرب باشا" شملت الجزيرة باستثناء الجزء الجنوبي، الذي يشمل الميناء وذلك في سنة 1573م[(5)].

حسب رأي "عائشة غطاس" وجدت ترسانتين، الأولى عرفت بترسانة ساحل باب عزون حسب موقعها، وعرفت بدار الصناعة الصغرى، لأنها كانت تصنع السفن الأقل كبرا، إضافة إلى كونها أصغر مساحة من الترسانة الثانية، في حين أن الترسانة الثانية كانت واقعة داخل الميناء، بجوار رصيف السفن قبالة باب الوادي، وسميت بدار الصناعة الكبرى، لأنها كانت تصنع السفن والمراكب الكبيرة [(6)].

وسواء كان العمل الذي قام به "أحمد عرب باشا" هو بناء ترسانة جديدة أو توسيع ترسانة خير الدين، فإنه كان له آثار إيجابية من حيث تطور نشاط صناعة السفن، وأضحى يستقطب عددا كبيرا من الصناع والحرفيين، خاصة بعدما استفادت الجزائر من التجربة الأوروبية في صناعة السفن المستديرة، التي سنأتي على ذكرها، وذلك خلال القرن 17م،

---

(1)- فهيم أقوارة: ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني (ق10-11هـ/16-17م)، دار الإرشاد، قسنطينة، 2015، ص142.

(2)- Devoulx, Alger étude archéologique, op. cit, p249.

(3)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص81.

(4)- Devoulx, op. cit, p471.

(5)- Haedo, Topographie, op. cit, p23.

(6)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة... المرجع السابق، ص99-100.

وعلى هذا الأساس لعبت هذه الترسانة، انطلاقا من هذه الفترة، دورا هاما في ميدان صناعة السفن والإنتاج الحربي، ولهذا سميت بدار الصناعة الكبرى.

تجدر الإشارة إلى أنه وجدت ترسانات أخرى أقل أهمية من السابقة، بحيث لم تتطرق لها المصادر والمراجع بكثرة، وذلك ربما يعود إلى تركيز أغلب المصادر والمراجع خاصة الأوروبية على التطرق إلى دراسة مدينة الجزائر، التي عملت السلطة العثمانية على جمع جميع مظاهر النفوذ والحكم فيها تحت سلطة مركزية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية يبدوا أن تأثير الأحداث التاريخية وتداعياتها العسكرية أثر بشكل أو بآخر على تبني تصور تاريخي من طرف الكتابات التاريخية، يقضي بالتركيز على دراسة المظاهر العسكرية بهذه المدينة مقارنة مع باقي المناطق حتى الساحلية منها، خاصة بعد إنشاء ميناء الجزائر عقب تحرير البنيون عام 1529م.

وعلى هذا الأساس تجدر الإشارة ضمن هذا السياق إلى ترسانة شرشال على السواحل الوسطى، التي لا تبعد كثيرا عن مدينة الجزائر، والتي كانت تتم فيها صناعة السفن من نوع الفرقاطة والبريقنتين من طرف الأندلسيين[1]، الذين لعبوا دورا هاما في تنشيط الصناعة والتجارة البحرية، ليس فقط في شرشال، وإنما في أغلب المدن الساحلية[2]، بحيث كان للعنصر الأندلسي النشيط آثار إيجابية بناءة أيضا على اقتصاد مدينة عنابة، والنهوض بميدان الصنائع والمهن المختلفة[3].

فإضافة إلى ترسانة شرشال، احتوى الساحل الشرقي لإيالة الجزائر، بالتحديد في مدينة عنابة، على ميناء الأزقاق[4] الذي كان به ترسانة أيضا[5]، بحيث لعب هذا الميناء

(1)- Haedo, Topographie, op. cit, p87.
(2)-Charpentier.A, Terrasse.M, « Le rôle des villes littorales du Maghreb dans l'histoire », Revue de la Méditerranée,école Nationale supérieure maritime, Bou Ismail, numéro spécial, juillet, 2016, p149.
(3)- ناصر الدين سعيدوني: "الحياة الإقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني"، مجلة الأصالة، الجزائر، ع34-35، 1976، ص94.
(4)-H'sen Derdour, Annaba, 25 siècles de vie quotidienne et de luttes :menus appendices sur l'histoire générale du Grand Maghreb, T1, SNED, Alger, 1982, pp233.
(5)- Bouyac, René, Histoire de Bone, Legène Oudin éditeur, Paris, 1892, pp217-218.

دورا تاريخيا هاما في مجال القرصنة والنشاط التجاري طول الفترة العثمانية[1]، واعتبر أهم موانئ بايلك الشرق[2]، وعند إنشاء هذه الترسانة وجهت نحو صناعة السفن والمراكب التجارية نظرا للنشاط الذي كان يمارسه الميناء بالدرجة الأولى[3]، والذي كان في الفترات السابقة عن الفترة العثمانية، بمثابة مركز لصناعة السفن وإصلاحها، وقاعدة لرسو الأساطيل البحرية الحربية منها والتجارية[4].

ويبدو أن صناعة السفن تطورت تدريجيا منذ انضمام الجزائر للدولة العثمانية، فقد عرفت الجزائر أنواعا مختلفة من السفن، متأثرة بالنموذجين العثماني والأوروبي، هذا التطور لم يتوقف، وإنما عرفت هذه الإيالة زيادة في عدد السفن سواء الحربية أو التجارية، وكانت تتم صناعتها في أيام الحرب والسلم، وحتى إبان الفترة الأخيرة من الإيالة.

بحيث عملت السلطة العثمانية على توفير جميع الإمكانيات الخاصة بإنشاء وصناعة السفن، وذلك عن طريق مصادر تموين مختلفة تنوعت ما بين المحلية والأوروبية والعثمانية، والتي عملت على تزويد الترسانات السابقة بالخشب، والحديد وجميع المواد الأولية التي تدخل ضمن صناعة السفن.

إن الموقع الجغرافي للجزائر، والذي تميز بتوفره على ثروة طبيعية وغابية كبيرة لعب دورا هاما في تموين صناعة السفن، فكانت العديد من المناطق في الجزائر توفر الخشب الموجه لصناعة السفن ولواحقها؛ من بينها غابات دار السلطان، مثل غابات زكار في منطقة شرشال[5]، والتي تتوفر على خشب البلوط والصنوبر الممتاز[1]، وغابات

---

(1)- M.Cote, G.Gamps, Annaba, Encyclopédie berbère (en ligne), document A225, Date de publication 01-12-2012, récupéré le 17-01-2020, à 20h :25, liens : http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2511 .

(2)- يحيى بوعزيز: "عنابة عبر التاريخ"، مجلة الأصالة، الجزائر، ع34-35، 1976، ص24.

(3)- H'sen Derdour, Annaba, 25 siècles de vie quotidienne et de luttes :menus appendices sur l'histoire générale du Grand Maghreb, T1, SNED, Alger, 1982, pp335-336.

(4)- يحيى بوعزيز، "عنابة عبر التاريخ"، المرجع السابق، ص22.

(5)- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، دار البصائر، الجزائر، 2013، ص 72-73.

منطقة موزاية بالبليدة، ومنطقة بوزقزة تابلاط، والتي توفر كلها أنواع مختلفة من الأشجار، وتتربع على آلاف الهكتارات[2]، إضافة إلى الجهات الغابية بالأطلس المتيجي، والتي احترفت قبائلها صناعة الأدوات الخشبية[3].

إضافة إلى ذلك كانت غابات منطقة القبائل الصغرى تمون الإيالة بالخشب[4]، بحيث تتوفر على أشجار الصنوبر والبلوط والزان التي تصلح لصناعة السفن[5]؛ كما كانت تمون ترسانة عنابة بالخشب عن طريق المناطق الغابية المحيطة بمدينة عنابة، مثل غابات ايدوغ، بني صالح، القالة، وسيبوز، والتي امتازت بجودة أنواعها وملاءمتها لصناعة السفن الشراعية، وصناعة الزوارق والسفن الصغيرة[6].

تجدر الإشارة إلى أن التموين المحلي كان موجها من طرف السلطة، التي عملت على تنظيمه وضمان آليات تسييره، خاصة وأن هذا النوع من التموين لا يستنزف الخزينة الوطنية على اعتبار محليته، وعلى هذا الأساس عملت السلطة العثمانية على تسييسه من خلال عقد اتفاقيات تعاون في هذا المجال.

تجسد هذا في الإتفاق الموقع بين السلطة العثمانية والمقرانيين في بجاية وجيجل[7]، مستغلين النفوذ الروحي والديني للمرابط "سيدي محمد أمقران" في المنطقة، لاستغلال غابات المنطقة ذات الجودة العالية في صناعة السفن ومواد البناء[8]، هذا الاتفاق يلتزم فيه المقرانيون بتوفير الخشب اللازم حسب المقاييس المتفق عليها[9]، وحماية العمال التابعين

---

(1)- Haedo, Topographie, op. cit, p75.

(2)- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية... ، المرجع السابق، ص 72-73.

(3)- نفسه، ص273.

(4)- Laugier De Tassy, op. cit, p261.

(5)- مولاي بلحميسي: "صناعة السفن بالجزائر أيام الأتراك ق16م-19م"، مجلة الدراسات الأثرية، الجزائر، ع03، 1995، ص52.

(6)- ناصر الدين سعيدوني، "الحياة الاقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني"، المرجع السابق، ص99.

(7)-Féraud. L. Charles, « Exploitation des forêts de la Karasta dans la kabilie orientale sous la domination turque », RA, N°73-74, 1869, pp381-382.

(8)- لخضر بوطبة: "غابات منطقتي بجاية وجيجل ودورها في تدعيم قوة الأسطول الجزائري خلال العهد العثماني"، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة المسيلة، ع05، ديسمبر، 2017، ص42-43.

(9)- حليم سرحان، المرجع السابق، ص57.

للسلطة القائمين على مصلحة الكراستة[1]، مقابل اقتطاع السلطة لأراضي زراعية لهم في مناطق واقعة بين سطيف ووادي زناتي[2].

فقد اعتمدت السلطة نظام "الكراستة"[3] والذي يعمل على فرز الخشب وتقطيعه وتصنيفه وإرساله انطلاقا من مركزه المتواجد في مدينة بجاية إلى مدينة الجزائر[4] أين تتواجد ترسانات صنع السفن؛ وإضافة للخشب كان يتم استخراج الحديد من منجمي برباشة قرب بجاية ومن جبل زكار قرب مليانة، والذي يتم معالجته وإخضاعه للحرارة من أجل تشكيله على حسب الاحتياج الصناعي مثل صنع المسامير، ثم يتم توجيهه نحو الأسواق والترسانات سواء في بجاية أو الجزائر[5].

أما المواد الأولية الأخرى مثل الرصاص والنحاس والكبريت وملح البارود، وحتى الحديد، فقد شكلت عبئا بالنسبة للسلطة، وبقيت في تبعية للدول الأوروبية بسبب ندرة المواد الأولية في الإيالة إضافة إلى محدودية المعارف التقنية أيضا[6]، فكان يتم تموين هذا المجال إما عن طريق نشاط التهريب، الذي كان يقوم به التجار الأوروبيون نحو

---

(1)- لخضر بوطبة، المرجع السابق، ص43.

(2)- حليم سرحان، المرجع السابق، ص57.

(3)- **الكراستة** (Kereste): كلمة عثمانية، تعني بشكل عام الأخشاب، أو البلاد المغطاة بالغابات في مناطق القبائل الصغرى، بحيث اعتمد نظام الكراستة على توظيف عمال في مجال توفير واستغلال الخشب وفرزه وتقطيعه تحت إشراف " وكيل الكراستة" الذي يخضع لسلطة شيخ القبيلة المتعاونة مع السلطة العثمانية في هذا المجال، وقد أولت السلطة العثمانية أهمية كبيرة للكراستة لأنها كانت تمون البحرية الجزائرية، ولم يعرف هذا النظام فقط في الجزائر وإنما في القسطنطينية أيضا على اعتبار الموارد الغابية التي كانت تزخر بها الأناضول والتي كانت تحمل على الدواب من الشمال الغربي للأناضول إلى أقرب الموانئ للشحن إلى إسطنبول. ينظر:

- Féraud. L. Charles, « Exploitation des forêts… », op. cit, pp40-43, p378.
- Halim Demiryürek, Osmanlı devleti'nde bir sanaya kuruluşu :Bozüyük kereste fabrikası, Uluslararası Osmaneli sosyal bilimler kongresi, 12-13-14 Ekim, 2016, düzenleyen :Bilecik Şeyh Edebali üniversitesi Osmaneli meslek yüksek okulu müdürlüğü, s1675.
- Onur İnal and Yavuz Köse, The Ottoman environments revisited, The White Horse Press, Cambridgeshire, Royaume-Uni, 2019, p08.

(4)- مولاي بلحميسي، " صناعة السفن بالجزائر أيام الأتراك ق16م-19م"، المرجع السابق، ص53.

(5)- Shaw, op. cit, pp35-36.

(6)- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية... المرجع السابق، ص270.

موانئ الشمال الإفريقي، وذلك بسبب الأوامر البابوية التي كانت تمنع بيعها للجزائر، إضافة إلى حظر إسبانيا بيع جميع اللوازم البحرية للإيالة[1].

أما الطريقة الثانية للتموين فقد كانت تتم من خلال النشاط التجاري الممارس من طرف الفرنسيين في إطار التعاون الاقتصادي العثماني الفرنسي، الذي تمخض عن التقارب السياسي بين الدولتين منذ القرن 16م[2]، وتزويد الدول الاسكندينافية بحرية الإيالة الجزائرية بالحبال والأشرعة في إطار الإتاوات والهدايا[3]، يضاف إلى ذلك نشاط الأندلسيين في هذا المجال.

ضمن هذا السياق يجدر توضيح مفهوم ندرة المواد الأولية، بحيث أن هذا لا يعني عدم توفرها في الإيالة، وإنما يعني هذا ندرة استغلالها وتوجيهها نحو الصناعة؛ بحيث كانت الجزائر تملك العديد من مناجم الفحم والرصاص والرخام وحتى النحاس والفضة، لكن هذه الخامات كانت تصدر نحو الخارج أو يهمل استغلالها تماما[4]، وحتى مع توجه البايلك نحو استغلال مناجم الأطلس المتيجي الواقعة بجبل موزاية الغنية نسبيا بالرصاص والنحاس، إلا أن نقص الحدادين المهرة جعل السلطة تبقى في تبعية أيضا للدول الأوروبية[5].

تجدر الإشارة إلى أن مساعي السلطة العثمانية في الجزائر لتوفير جميع تلك الامكانيات الموجهة لصناعة السفن، سواء عن طريق المصادر المحلية للتموين أو المصادر الخارجية كالأوروبية، فإن الدولة العثمانية أيضا، وفي إطار الارتباط السياسي والروحي بين الباب العالي وإيالة الجزائر، فإنها ساهمت في دعم المؤسسة العسكرية الناشئة في الجزائر، وسعت إلى تموين الصناعة الحربية.

---

(1)- Moulay Belhamissi, Histoire de la marine algérienne, op. cit, p50.

(2)- جون ب وولف، المرجع السابق، ص193.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، المهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص66.

(4)- محمد العربي الزبيري: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972، ص62.

(5)- ناصر الدين سعيدوني: الحياة الريفية... ، المرجع السابق، ص270.

فمن خلال دفاتر همايون نلمس مظاهر التعاون العثماني الجزائري من خلال رسالة باي التيطري "مراد رايس" إلى السلطان العثماني "سليم الثاني" سنة 1571م، والتي تضمنت طلبا للمساعدة العسكرية بعدد من السفن والمجاديف استعدادا للانضمام للأسطول الهمايوني، وقوبلت بالموافقة[1]، وتضمنت إحدى المراسلات أيضا طلب "علج علي" استبدال سفنه بقطع من الأسطول العثماني سنة 1571م[2]، كما أرسل "حسن فنزيانو" سنة 1578م إلى السلطان العثماني مراد الرابع طلبا يتضمن حاجة الإيالة إلى الخشب والمجاديف، وتم قبول هذا الطلب أيضا من خلال إرسال السلطان جميع ما تحتاجه الجزائر من خشب على متن سفينة الرايس أحمد[3].

1.3.3. أنواع وخصائص السفن في الإيالة:

كانت السفينة أداة الجهاد الأساسية لدى طائفة الرياس تحظى بإهتمام بالغ، وتتحدث الوثائق العثمانية عن الأنواع الي كانت تستعمل في الجزائر، وتتحدث المصادر الغربية عن أنواع متعددة كذلك[4]، وقبل الحديث عن أنواع السفن في الجزائر العثمانية، الصغيرة منها والكبيرة، تجدر الإشارة إلى أن هذه السفن كانت في الغالب تحمل أسماء تركية، حيث استمدها العثمانيون من جيرانهم البنادقة، أما المصادر الأوروبية فهي إما تذكر أسماء السفن بمسمياتها ولكن بصورة محرفة، أو تستخدم ما يقابلها باللغات الأوروبية[5]، إضافة إلى وجود بعض الأنواع ذات التسمية العربية.

وأغلب أنواع السفن التي سوف نتطرق لها كانت شائعة الإستعمال في البحرية العثمانية، سواء في إسطنبول أو في الإيالات البحرية الأخرى مثل تونس، طرابلس ومصر، وكان الجزائريون يطلقون عليها تعبير "قورصان تكنة لرى" " Korsan

(1)- دفتر مهمات الديوان الهمايوني، رقم 12، ص 637، 03-02-979هـ 27-06-1571م، نقلا عن:فهيم اقراوة، المرجع السابق، ص149.
(2)- دفتر مهمات الديوان الهمايوني، رقم 10، صحيفة 9، حكم رقم 12، بتاريخ 02-01-979هـ، نقلا عن: فهيم اقراوة، المرجع السابق، ص299، ينظر الملحق رقم9، ص350.
(3)- دفتر مهمات الديوان الهمايوني، رقم 36، ص56، 07-11-986هـ 05-01-1579م، نقلا عن: فهيم اقراوة، المرجع السابق، ص149.
(4)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص97.
(5)- يوسف عبد الكريم الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية، المرجع السابق، ص134.

tekneleri" أي السفن الحربية، أو سفن القرصنة، على اعتبار أن نشاط القرصنة كان نوعا من الحروب[1]، بهذا فإن السفن في إيالة الجزائر على إختلاف أنواعها، كانت موجهة نحو الملاحة، ونحو العمل العسكري[2]، ومن أنواعها:

- **الشينى (Galère):**

سفينة شراعية[3]، أقدم أنواع السفن[4]، وأهم قطعة في الأسطول البحري، كانوا يقيمون فيها أبراجا وقلاعا للدفاع والهجوم[5]، تستخدم أيضا المجاذيف التي يتراوح طولها من 30 إلى 40 قدم[6]، وقد يصل عدد المجاذيف إلى 100 مجذاف[7]، ويتراوح عدد المجذفين مابين 150 إلى 240، وقد يصل في بعض الأحيان إلى 300 مجذف، وبفضل نظام التجذيف تتميز هذه السفن بسرعة حركتها[8]، مما جعل بعض المؤرخين يعتبرونها مثل طيور البحر[9].

وهي أكثر أنواع السفن استخداما في أسطول الإيالة، طولها 50 مترا وحمولتها متوسطة، وتحتوي على 25 إلى 26 مقعد، يجلس عليها من 2 إلى 8 أشخاص[10]، وذلك حسب أهمية الوحدة العسكرية، شينى القرن 16م كانت تتكون من إثنان إلى ثلاثة صرايا، كانت تختلف من حيث الحمولة والهيكلة عن نظيرتها الأوروبية، كما أنها مثلت عنصر المباغتة لصعوبة اكتشافها في البحر بفضل خفتها، وعلى الرغم من هشاشة مدفعيتها، إلا

(1)- خليفة حماش، المرجع السابق، ص143-144.

(2)- Moulay Belhamissi, Marine et marins d'Alger (1518-1830), T1, Les navires et les hommes, Bibliothèque nationale d'Algérie, 1996, Alger, p104.

(3)- درويش النخيلي: السفن الإسلامية على حروف المعجم، دار الكتب، مصر، 1974، ص21.

(4)- سعاد ماهر: البحرية في مصر الاسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب، مصر، 1967، ص352.

(5)- محمد ياسين الحموي: تاريخ الأسطول العربي صفحة مجيدة من تاريخ العرب، مطبعة الترقي، دمشق، 1940، ص32.

(6)- Moulay Belhamissi, op. cit, p100.

(7)- محمد ياسين الحموي، المرجع نفسه، ص32.

(8)- Salvatore Bono, « Achat d'esclaves turcs pour les galères pontificales (XVIe-XVIIe siècles) », Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°39, 1985, p79.

(9)- Moulay Belhamissi,op. cit, p100.

(10)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص147.

أن هذا لم يؤثر على الدور الكبير الذي لعبته لدرجة أنها لقبت بالكثير من الألقاب التي تدل على القوة مثل "الوحش البحري"[1].

وحتى مع ظهور سفن جديدة مع نهاية القرن 16م، إلا أن الشينى لم تفقد دورها وأهميتها[2]، تقريبا جميع أنواع الشينى والسفن، التي تمشي بالمجاذيف، كانت تمارس نشاطها في أغلب الأحيان من شهر ماي حتى شهر سبتمبر، لأنها لا تستطيع مقاومة الرياح القوية[3].

- الغليوطة (Galiote):

سفينة من عائلة الشينى[4]، وتحتوي على 14 إلى 25 مصطبة، يتراوح عدد بحارتها من 10 إلى 30 رجلا، وتصنع بالجزائر كلية، وعدد مدافعها 20 مدفع[5] صغير[6]، تستخدم المجاذيف، وعلى كل مجذاف نجد من 4 إلى 5 رجال، سريعة وخفيفة، وهذا ما يجعلها صالحة للهجوم والانسحاب، تقوم برحلتين، واحدة في الربيع وأخرى في الخريف، أما في الشتاء فتبقى راصية في الرصيف[7]، وفي الصيف تكون مسلحة، وتتولى مهمة حراسة الساحل قبل حلول الليل، ومراقبة السفن الوافدة إلى الميناء طول اليوم[8]، يعين قائد الغليوطة من طرف الديوان، وأحيانا من طرف القبطان باشا، وذلك حسب الظروف[9].

---

(1)- Moulay Belhamissi, Marine et Marins d’Alger, op. cit, pp100-102.
(2)-Pierre Boyer, « Les renégats et la marine de la Régence d’Alger », Revue de l’Occident musulman et de la Méditerranée, N°39, 1985, p98.
(3)- Père Dan, opcit, p309.
(4)- Jal. A, Glossaire nautique répertoire polyglotte de termes de marine anciens et modernes, chez Firmin Didot frères libraires-éditeurs, Paris, 1847, p760.
(5)- بوعزيز، المرجع السابق، ص ص147-148.
(6)-Jal, op. cit, p760.
(7)-GrandChamp, « Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècles, J.B Salvago, Drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625) », revue tunisienne, N°31-32, 1937, Imp. J.Aloccio, Tunis, pp471-473.
(8)- Shaw, op. cit, p173.
(9)- Grand Champ, op. cit, pp471-473.

- الغليون (Galion):

وهو من السفن الكبيرة التي لا تستخدم إلا بالشراع، وله أنواع عدة مثل الكراكة، بارجة وبوليقة وجميعها مسلحة[1]، يحتوي الغليون على ساحتين للقتال في المقدمة والمؤخرة، ويعتبر من السفن الشراعية الممتازة ذات الأسلحة الثقيلة، ولذلك فقد عملت فتحات خاصة لها على جانبي ساحة القتال، به أربعة صواري وليس له مجاذيف[2]، له أشرعة أمامية أقل ارتفاعا من السفن الأخرى وشراع خلفي مرتفع[3].

برز هذا النوع من السفن بداية عند الأوروبيين، خاصة البنادقة، وشكل إحدى أهم قطعهم البحرية، هذا النوع لا يمكن للغراب المكون للأسطول العثماني التغلب عليه، وعلى هذا الأساس كان على العثمانيين الأخذ بهذا النموذج من السفن منذ أواخر القرن 15م، ثم تزايد عددها أكثر في الأسطول العثماني لمواجهة البنادقة، فإشتهرت غلايين الجزائر وتونس ومصر وأصبحت صاحبة النفوذ في البحر الأبيض المتوسط[4].

أما الاسبان فقد استعملوها في نقل الذهب والفضة، والمعادن الثمينة والأشياء الغالية من مستعمراتهم بأمريكا اللاتينية[5]، يبلغ طول هذا النوع من السفن 30 مترا وعمقه لا يتعدى 10 أمتار، أما حمولته فتصل إلى 150 طنا، وقد يحمل 100 مدفع وأكثر من ألف بحار[6]، وقد ساعد طول الغليون وقلة عمقه على سرعة حركته[7].

- الشباك (Chébec ou Chebek):

وهو مركب حربي[8]، من عائلة الشينى[9]، استخدمه البرتغاليون في القرن 15م كمركب للصيد[10]، وفي الجزائر كان يستخدم في البداية في الصيد، ثم أصبح يستخدم في

(1)- يوسف عبد الكريم الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية، المرجع السابق، ص134.
(2)- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص360.
(3)- حليم سرحان: "صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني دراسة مستمدة من النصوص التاريخية والوثائق"، المجلة التاريخية الجزائرية، الجزائر، ع5، ديسمبر، 2017، ص 84.
(4)- إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج1، المطبعة الأميرية، مصر، ط1، 1894، ص22.
(5)- بوعزيز، المرجع السابق، ص 148.
(6)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص84-85.
(7)- سعاد ماهر، المرجع نفسه، ص360.
(8)- عبد الفتاح عبادة: سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام، مطبعة الهلال، مصر، 1913، ص07.
(9)- Jal, op. cit, p449.
(10)- سعاد ماهر، المرجع نفسه، ص351.

المجال الحربي، من مميزاته أنه يسير بالأشرعة والمجاذيف معا، لكنه أفضل بالمجاذيف، ويتميز بسرعة عالية[1]، يحمل ما بين 12 و30 مدفعا، وله 30 مجدافا، وحمولته بين 150 إلى 200 طن، وبحارته بين 30 و200 بحارا[2].

هذا النوع من السفن له ثلاثة أشرعة وصارية واحدة[3] في العادة، غير أن بعضها كان يقاد بأشرعة مربعة على صاريات تكون قطعة واحدة، تتراوح حمولتها ما بين 200 إلى 400 طن، ويصل عدد بحارتها إلى 200 بحار[4]، عرفت بحرية الإيالة الجزائرية عددا كبيرا من هذا النوع من السفن، ولم يتوقف عن الإرتفاع[5]، عندما يخرج هذا المركب لممارسة نشاط القرصنة، فإنه يتجهز بالمدافع في نهاية شهر مارس، ويخرج مع بداية شهر أفريل[6].

- **الغوليت (Goélette):**

وتدعى السكونة، وهي مركب صغير ويسير بالأشرعة[7] وهو ذو صاريتين[8]، والبعض ذكر السكونة على أساس أنها سفينة شراعية كبيرة بصارية واحدة وقلوع مربعة، ونصف صارية ذات قلوع مخروطية[9]، تستخدم للأغراض الحربية والتجارية وخفر السواحل، تبلغ حمولتها ما بين 30 و150 طن، ويصل عدد مدافعها إلى 24 مدفعا، ذات كثافة نارية عالية نسبيا، وتتميز بالخفة والسرعة، صنعت لأول مرة في الجزائر سنة 1798م[10].

---

(1)- Moulay Belhamissi, Marine et Marins d'Alger, op. cit, p102.

(2)- بوعزيز، المرجع السابق، ص148.

(3)- Jal, op. cit, p449.

(4)- حليم سرحان، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني...، المرجع السابق، ص84.

(5)- Pierre Boyer, op. cit, p106.

(6)- Venture De Paradis, op. cit, p47.

(7)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص148.

(8)- وليم شالر، المرجع السابق، ص69.

(9)- درويش النخيلي، المرجع السابق، ص ص65-66.

(10)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص ص83-84.

- الطريدة:

سفينة من نوع من الشينى، ولكنها أكثر سرعة منها[1]، تستعمل لشحن ونقل البضائع الثقيلة[2]، الطعام[3]، والخيول والفرسان[4]، تتكون من إثنان إلى ثلاثة مقاعد[5]، شبيهة بالبرميل في شكلها[6]، وليس لها سقف، لا يزيد طولها عن سبع أذرع، وعرضها عن ذراعان ونصف ذراع[7].

- الفوستة (Fuste):

مركب سريع الحركة مزدوج، يسير بالأشرعة والمجاذيف، وبه ما بين 2 إلى 14 مقعد[8]، نجد من 2 إلى 3 مجداف في المقعد[9]، تستعمل في بعض الأحيان لنقل البضائع الثمينة، اشتهر استعمالها في البحر الأبيض المتوسط في القرن 16م[10]، يوجد الكبير منها نوعا ما، يشبه قليلا الشينى، أما الصغير منها فيشبه نوعا ما البيرقانتين[11].

- البريقانتين (Brigantin):

سفينة صغيرة وخفيفة[12]، تصنع بشرشال وتستعمل لمهاجمة سواحل الأعداء وتسير بمجاذيف[13] طويلة ورقيقة، هذا ما يجعلها سريعة جدا، تعتبر من عائلة الشينى،

---

(1)- Jal, op. cit, p1430.

(2)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص148

(3)- Jal, op. cit, p1430.

(4)- محمد ياسين الحموي، المرجع السابق، ص34.

(5)- Dozy. R, Dozy. R : Supplément aux dictionnaires arabes, T1, IMP, Leyde, E. J. Brill, 1881, p255.

(6)- محمد ياسين الحموي، المرجع نفسه، ص34.

(7)- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص354.

(8)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص148.

(9)- Jal, op. cit, p726.

(10)- سعاد ماهر، المرجع نفسه، ص362.

(11)- Jal, op. cit, p726.

(12)- سعاد ماهر، المرجع نفسه، ص331.

(13)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص148.

حيث تشبه الغليوط في شكلها لكنها أصغر منها، تحمل شراع واحد، وتحتوي على عدد من المقاعد للمجذفين يتراوح ما بين 8 إلى 16 مقعد[1].

سميت عند العثمانيين بإسم "ركندة"، وعرفت أيضا بإسم "القليعة"، كانت تستعمل عادة في القرصنة، كما اشتهرت البيرقانتين ذات المجذفين الاثنين، بحيث يجلس على كل مقعد مجذفان إثنان، تصل حمولتها إلى 150 طن، أو تتراوح بين 200 و800 طن، وعدد بحارتها ما بين 70 إلى 100 بحار[2]، أستعمل هذا النوع من السفن من طرف العثمانيين أكثر من الأوروبيين[3].

- الفرقاطة (Frégate):

وهي سفينة حربية خفيفة، متوسطة الحجم[4]، من نوع الشينى[5]، تحمل شراعا واحدا، ويبلغ عدد المجاذيف بها 12 مجذافا[6]، حمولتها أكبر من الكورفيت[7]، بحيث تتراوح ما بين 400 و500 طن[8]، وتحتوي على عدد من المقاعد يتراوح بين عشرة إلى سبعة عشر[9]، ويصل عدد بحارتها إلى 700 بحار، مزودة بستين مدفعا[10]، من مهامها الأساسية المراقبة والكشف والحراسة، وقد استعملها الأوروبيون والعثمانيون منذ أوائل القرن 17م[11].

---

(1)- Jal, op. cit, p342.

(2)- حليم سرحان، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني...، المرجع السابق، ص82.

(3)- Jal, op. cit, p342.

(4)- درويش النخيلي، المرجع السابق، ص115.

(5)- Jal, op. cit, p717.

(6)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص85.

(7)- Moulay Belhamissi, Marine et Marins, op. cit, p103.

(8)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص85.

(9)- يوسف عبد الكريم الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية، المرجع السابق، ص135.

(10)- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص362.

(11)- درويش النخيلي، المرجع نفسه، ص115.

- الكورفيت (Corvette):

وتدعى الحراقة، وهي طراد، وهو مركب حربي صغير، له صاريان اثنان وحمولته بين الفرقاطة والبريك[1]، بحيث أنه أقل من الفرقاطة[2]، مهمته رمي النار، لهذا سمي بـ مرامي نيران[3]، منه ما يتوفر على 20 إلى 32 فوهة نار، ومنه ما يتوفر على 14 إلى 24 فوهة[4]، يتميز هذا النوع من المراكب بالخفة[5]، و في أواخر العهد العثماني أصبح يتم تحويله إلى نوع الفرقاطة بعد إدخال التحسينات عليه[6].

- البريك (Brick):

أو الابريق، يسمى أيضا بريجة[7]، سفينة حربية شراعية ذات صاريتين وأشرعتها مركبة على أربعة أجزاء[8]، مزود بمدافع يتراوح عددها ما بين 18 و24 مدفعا، تحمل من 88 إلى 89 رجلا[9]، والبعض الآخر يرى أنها تسع حتى 200 بحارا، ذلك أن فيها الصغيرة التي تصل حمولتها إلى 70 طن، في حين أن الكبيرة تقدر حمولتها ما بين 150 و300 طن[10].

- البريك غوليت (Brick-Goélette):

وهو مركب بالأشرعة سريع الحركة، له صاريتان[11].

- الكرافيل (Caravelle):

مركب صغير الحجم، شاع استعماله خلال القرنين 15 و16م[1].

---

(1)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص148.

(2)- Jal, op. cit, p528.

(3)- سعاد ماهر، المرجع نفسه، ص339.

(4)- Jal, op. cit, p528.

(5)- درويش النخيلي، المرجع السابق، ص126.

(6)- إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج2، المطبعة الأميرية، مصر، ط1، 1894 ص273.

(7)- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص329.

(8)- حليم سرحان، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني... المرجع السابق، ص82.

(9)- درويش النخيلي، المرجع نفسه، ص02.

(10)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص82-83.

(11)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص148.

- الشيطة:

أو الشاطية، مركب صغير لحراسة السواحل (خفر السواحل)[2]، ثنائي الصرايا[3]، به ثمانين مجذافا، يتميز بالخفة والسرعة[4]، مهمته كشف العدو، وإبلاغ خبره لقائد الأسطول[5].

- العشارية:

مركب صغير[6]، من توابع الأسطول[7]، به عشرين مجذافا، يمتاز بالخفة، ملحق بالمراكب الحربية الكبيرة[8].

- الغراب:

سفينة من نوع الشينى[9]، يسير هذا النوع بالمجاذيف فقط، وبه 24 مجذافا كل واحد عليه أربعة رجال لدفعه، وهو كبير الحجم[10]، يكون عادة مسلح بالمدافع[11]، والبعض يرى أن الغراب يسير بالمجاذايف والقلاع، وعدد المجاذيف يصل إلى 180 مجذابا[12] في الغراب الكبير، أما الصغير فبه عشرة مجاذيف[13].

سمي هذا النوع من من السفن بالغراب من طرف العرب، لأنه يشبه طائر الغراب في سواده ورقته وطوله[14]، أو لأن القدماء كانوا يصنعون مقدمة سفنهم على شكل رأس

(1)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص148.
(2)- نفسه، ص148.
(3)- Dozy. R, op. cit, p811.
(4)- درويش النخيلي، المرجع السابق، ص82.
(5)- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص352.
(6)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص149.
(7)- محمد ياسين الحموي، المرجع السابق، ص37.
(8)- درويش النخيلي، المرجع نفسه، ص95.
(9)- Jal, op. cit, p782.
(10)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص149.
(11)- يوسف عبد الكريم الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية، المرجع السابق، ص136.
(12)- سعاد ماهر، المرجع نفسه، ص359. درويش النخيلي، المرجع نفسه، ص104.
(13)- درويش النخيلي، المرجع نفسه، ص104.
(14)- نفسه، ص104.

الغراب[1]، من مهام هذا النوع من السفن الاستطلاع والكشف، ومن خصائصه أنه كان مزودا بجسر من الخشب يهبط على مركب العدو ويمر على ظهره الجند فيقاتلون بالأساليب البرية[2].

- الشالوب (Chaloupe):

فلوكة وزورق طويل[3]، مزود بمدافع[4]، يستعمل في أغلب الأحيان للتواصل مع السفن الكبيرة أو للقيام بمهام العبور القصيرة[5]، كما استعمل في كثير من الظروف في الدفاع عن مدينة الجزائر[6].

- الزورق:

من السفن الصغيرة[7]، ملحقات الأسطول، أصبح الجزائريون يصنعون زوارقهم الحربية منذ سنة 1786م في خندق غير بعيد عن أسوار المدينة، وهي غير مزودة بالأشرعة ومفتوحة تصلح للدفاع وليس للهجوم، ويخبرنا كاثكارت "Cathcart" أنه رأى 40 زورقا حربيا في حوض بناء السفن التابع للبحرية، وهذه الزوارق تشد حبالها بعد إتمام بنائها غير بعيد من السفن الحربية الكبيرة في الميناء، وكانت تستخدم في حالة السلم لاستقبال السفن العائدة ولإرشادها إلى المرفأ حيث ترسوا كما كانت قبل إقلاعها[8].

- السنبوق:

أو الصنبوق، سفينة مكشوفة ليس لها ظهر، حمولتها ما بين 80 إلى 180 طن، مدببة المقدمة ومتسعة المؤخرة، لها شراع لاتيني كبير[9].

---

(1)- عبد الفتاح عبادة، المرجع السابق، ص07.
(2)- حليم سرحان، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني...، المرجع السابق، ص85.
(3)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص149.
(4)- Shaw, op. cit, p294.
(5)- Jal, op. cit, p453.
(6)-Venture De Paradis, op. cit, p07, 88, 97.
(7)- محمد ياسين الحموي، المرجع السابق، ص31.
(8)- نقلا عن: حليم سرحان، المرجع نفسه، ص ص85-86.
(9)- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص349.

- الفلوكة:

أو فلوقة، من توابع الأسطول[1]، وهي من الزوارق الصغيرة، ومن ملحقات السفن الكبيرة التي لا تستطيع الوصول إلى الشاطئ مباشرة، تسير بالقلوع والمجاذيف، تنتمي إلى عائلة الشواني على الرغم من حجمها، كانت منتشرة في الحوض الغربي للبحر الأبيض المتوسط بداية من القرن 16م[2].

- الصندل:

أو السندل، من القوارب والزوارق[3]، الصغيرة، التي ربما يكون أصلها شالوب، لكن هذه المعلومة غير أكيدة[4]، هذا النوع يحمل مدفعا واحدا، يبلغ طوله 12م وعرضه 2.85م وعمقه متر، يحمل ثمانية بحارة، تصل حمولته إلى 15 طن، يستعمل عادة في إنزال البحارة إلى البر أو نقلهم من الميناء إلى المراكب الكبرى[5].

- القارب:

سفينة صغيرة، من توابع الأسطول[6] التي يعول عليها في القتال، يستخدمه بحارة السفن الكبرى لتسهيل أعمالهم اليومية فيطلق عليه قارب الخدمة، لا يتعدى طوله 10 متر وعرضه 2متر، يحمل 12 بحارا، يحمل صاريتين، واحدة أمامية مائلة على قلع لاتيني، وصاري في الوسط يحمل قلعا مربعا، ومن مميزاته أنه سريع الدوران، الأمر الذي يمكنه من مهاجمة سفن العدو[7].

---

(1)- عبد الفتاح عبادة، المرجع السابق، ص07.
(2)- حليم سرحان، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني...، المرجع السابق، ص86.
(3)- Dozy. R, T1, op. cit, p846.
(4)- Jal, op. cit, p1315.
(5)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص86.
(6)- محمد ياسين الحموي، المرجع السابق، ص31.
(7)- حليم سرحان، المرجع نفسه، ص87.

- الشقف:

أو الشكف، سفينة ملكية، ذات تركيب أوروبي، تحتوي على غرفة خلفية للسلطان تدعى القبة، وهي من الزوارق الخفيفة كانت تستخدم في المجال التجاري، وحتى ضمن مراكب الغزو لنقل الغنائم[1].

- اللنشون (Lanche):

من كلمة Lanche، وهي عبارة عن سفينة صغيرة[2]، لم يرد ذكرها ضمن الوثائق التاريخية قبل القرن 17م، ولا توجد معلومات كثيرة عنها، ربما قد تكون حسب مقاربات البعض تشبه الفلوكة أو ربما أقوى منها وأكبر منها نسبيا[3].

- البولاكر (Polacre):

من السفن المستديرة[4]، تحمل من 150 حتى 200 جندي[5]، ذات ثلاث صواري، وأشرعة مربعة[6]، في بعض الأحيان يكون لها أشرعة مثل أشرعة سفن الشباك[7]، البولاكر لها ثلاثة مجاذيف[8]، ومزودة بـ 20 مدفعا[9]، عندما تصل هذه السفن إلى الميناء يقومون بنزع الأشرعة وتوضع في المستودع حتى لا يتسنى للأسرى الفرار[10].

(1)- حليم سرحان، صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني...، المرجع السابق، ص87.
(2)- Père Dan, op. cit, p193.
(3)- Jal, op. cit, p909.
(4)- Père Dan, op. cit, p308.
(5)- Grand Champ, op. cit, p473.
(6)- Moulay Belhamissi, Marine et Marins d'Alger, op. cit, p103.
(7)- Jal, op. cit, p1193.
(8)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص148.
(9)- وليام شالر، المرجع السابق، ص69.
(10)- Grand Champ, op. cit, p475.

- **الجفن:**

وهو سفينة مستديرة حربية في البحر الأبيض المتوسط[1]، بطيئة الحركة لكبر حجمها[2].

تجدر الإشارة إلى أن تطور البحرية الأوروبية نهاية القرن 16م من الناحية التقنية أثر على تطور بحرية الإيالة الجزائرية، بحيث أنه مع مطلع القرن 17م عرفت الجزائر السفن المستديرة، التي تمشي فقط بالأشرعة، أقل سرعة لكن أكثر مقاومة من الشينى، بحيث كانت تمارس نشاطها طيلة السنة على سواحل الأطلسي وكذا السواحل الشرقية للمتوسط[3]، وبدأت تأخذ الصدارة في بحرية إيالة الجزائر ابتداء من الربع الأول من القرن 17م[4]، وأصبحت هذه السفن تغامر في المحيط، وقبل هذه الفترة كانت الجزائر تعتمد على سفن الشينى والبريقنتين بكثرة[5].

كما أن كل المراكب تسير بالشراع، وبالمجاذيف بأيدي عدد كبير من الأسرى، والمجاديف جمع مجداف وهو خشبة يضرب بها في الماء لتسيير المركب، والرجال اللذين يجذفون يسمون بـ "الكراكجية" والمفرد "كراكجي"، وعملهم بضرب المجاذيف يسمى "كراكة"[6]، بحيث أن المجذف باللغة التركية يسمى "Kürekçe"، وجمعها "Kürekçiler"، أما الفعل فهو "Kürek çekmek".

إذا كان تسليح السفن ضعيفا نسبيا، فإن عدد البحارة عليها كان كبيرا، وقد جرت العادة أن السفينة ذات العشرين إلى الأربعين مدفعا تحمل على متنها من 300 إلى 450 رجلا، كما كانت السفن تحمل عادة عددا كبيرا من الرجال القادرين على قيادة سفينة

(1)- درويش النخيلي، المرجع السابق، ص23.
(2)- سعاد ماهر، المرجع السابق، ص336.
(3)- Moulay Belhamissi, Marine et Marins, op. cit, p104.
(4)- Pierre Boyer, op. cit, pp98-99.
(5)- Père Dan, op. cit, pp312, 314.
(6)- نور الدين عبد القادر، المرجع السابق، ص87.

مأسورة والرجوع بها إلى ميناء الجزائر[1]، كما أن السفن كانت تتعرض للتعديلات بإستمرار، وإلا يتم إفساح المجال نحو أنواع جديدة منها[2].

كما كانت كل هذه السفن تأتي من مصدرين رئيسيين، إما عن طريق صنعها في ترسانات الجزائر، أو عن طريق إغتنامها من خلال النشاط البحري الممارس في البحر وإعادة تهيئتها، أما من الناحية العملية والتقنية فقد كان يتم الاستعانة بالخبرة الأوروبية في صناعة السفن، إضافة إلى اليد العاملة في المجال التي كانت تنتقل للعمل في الجزائر، كما عمل الديوان على تنظيم عائدات الغنائم البحرية، خاصة مع تزايد النشاط البحري، والذي أدى إلى خلق صراع داخل المؤسسة البحرية.

4.3. السلطة وصناعة الأسلحة والمدافع:

إلى جانب دعم السلطة العثمانية صناعة السفن فإنها دعمت الصناعات الحربية الأخرى، والتي تتمثل بالدرجة الأولى في الأسلحة والمدافع، والتي لعبت دور الصناعة المحلية دورا هاما في إنتاجها، إلى جانب نشاط الأفراد والعائلات المحلية المتخصصة في الحرف ذات الطابع العسكري والحربي، وعلى هذا الأساس اشتهرت صناعة بعض الأنواع من الأسلحة إلى جانب صناعة البارود، وقد تأثرت الصناعة الحربية في الجزائر بنظيرتها العثمانية والأوروبية.

فقد عرفت الدولة العثمانية أنواعا كثيرة من الأسلحة، ولعل التفوق الأوروبي الكبير في صناعة الأسلحة المختلفة، وخضوعها للتحسينات، والسعي المستمر نحو تطويرها جعلها ذات فعالية كبيرة[3]، وهذا ما دفع العثمانيين إلى التأثر بالنموذج الأوروبي في الصناعة الحربية، وذلك عن طريق العديد من المعابر.

(1)- هلايلي حنيفي، التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية...، المرجع السابق، ص267.
(2)- Moulay Belhamissi, Marine et Marins d'Alger, op. cit, p104.
(3)- رولان موسنيه: تاريخ الحضارات العام القرنان السادس عشر والسابع عشر، ج4، موسوعة تحت إشراف موريس كروزيه، تر: يوسف أسعد داغر، فريد داغر، منشورات عويدات، بيروت، ص ص189-192.

فقد لعبت العديد من المدن الإيطالية والفرنسية دورا هاما في ممارسة التجارة عن طريق نشاط التهريب، بسبب موقف السلطة الدينية الرافض لممارسة التجارة الخاصة بالعتاد والمستلزمات الحربية للتجار الأوروبيين نحو الأراضي العثمانية، مثلما سبق وأشرنا؛ وقد استطاع العثمانيون أن يبرهنوا على تفوقهم العسكري والحربي وحافظوا بدقة على أساليب التعبئة الحربية، وهذه التجهيزات الحربية الفنية أوكلها العثمانيون إلى فنيين مسيحيين، بحيث تميز الجندي العثماني بالطابع العسكري، ولم يكن ملما بالتقنيات الصناعية كثيرا[1].

تجاوز العثمانيون الفجوة الزمنية بينهم وبين الأوروبيين في صناعة الأسلحة، وواكبوا هذا التطور فانتقلوا من مرحلة التجربة إلى مرحلة تحسين الأداء[2]، وقاموا بتشييد دور صناعة لصنع المدافع، وأصبح لها تموينا ماليا خاصا، وعرفت الدولة العثمانية منذ فتح القسطنطينية أنواعا مختلفة من المدافع، وفرضت أسلحة أخرى جديدة مزيدا من التطورات في هذا المجال، بحيث أصبحت الأسلحة النارية والمسدسات والبنادق مستعملة لدى العثمانيين ابتداء من القرن 15م[3].

تأثرت الصناعة الحربية في الجزائر بالنموذج العثماني على اعتبار تبعيتها للدولة العثمانية، إضافة إلى النموذج الأوروبي بحكم الموقع الجغرافي والنشاط التجاري الممارس في البحر الأبيض المتوسط، والذي تمخض عنه تأثير متبادل بين دول الضفة الشمالية والضفة الجنوبية في جميع المجالات، إضافة إلى دور المهاجرين الأندلسيين في النهوض بالصناعات والحرف في الجزائر، وكذا دور الأسرى المسيحيين في هذا المجال.

وقد ارتبطت صناعة الأسلحة النارية والمدافع وملحقاتهم بصناعات تقنية أخرى تتطلب الدقة والمهارة، وإمكانيات مادية مهمة مثل طبيعة المنشآت الصناعية، والتي تتميز بطابع معماري خاص، إضافة إلى المواد الأولية والرافعات، والموارد البشرية

---

(1)- رولان موسنيه، المرجع السابق، ص549.
(2)- يوسف عبد الكريم الرديني، المؤسسة العسكرية العثمانية، المرجع السابق، ص97.
(3)- ونترنغهام وبلاشفورد سنل: الأسلحة والتكتيكات، تر: حسن بسام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989، ص ص104-105.

المتخصصة في تسييرها، والتي تعمل تحت إشراف السلطة الممثلة في وكيل الحرج وقائد للمدفعيين [1].

يبدوا أن التوجه نحو تأسيس صناعة حربية محلية بدأ منذ تأسيس دار النحاس سنة 1534م من خلال بعض الوثائق والتقارير الإسبانية التي أشارت إلى هذا التاريخ[2]، وتقع هذه الدار بالقرب من باب الوادي[3] بالحي الذي كان يدعى ببئر الزنبق، ثم أطلق على الشارع الذي كانت تحتله "شارع المسبكة" كذكرى لهذا الصرح، لكن شاع إسم "دار النحاس" بين السكان لأن المدافع التي كانت تصنع فيه كان معظمها من البرونز[4].

تتميز الطبيعة الهندسية لهذه الدار بعلوها، والذي يصل إلى حوالي 30 مترا[5]، وتحتوي على فرن واحد عالي، يمتاز بالجودة من حيث البناء، وموجه لسبك المدافع[6]، أما العتاد الذي يدخل في نطاق هذه الصناعة فقد كان موزعا على ورشات صناعية مختلفة كتلك الخاصة بالقوالب والقنابل والحدادة[7]، بحيث اشتهرت العديد من المصاهر والمواقد، التي كانت تصنع القذائف، وملحقات هذا النوع من الصناعة، إضافة إلى وجود الدكاكين التي كانت تمتهن الخراطة، والحرف الحربية، بحيث أن مخازن الصناعة التي كانت تقع خارج باب الوادي كانت مملوءة، هذا إضافة إلى دور الحرفيين الذين يمتهنون الزخرفة في نقش التواريخ الخاصة بصناعة المدافع والأسلحة[8].

بلغ عدد المدافع على سبيل المثال سنة 1657م حوالي 850 مدفعا، وسنة 1668م بلغ 856 مدفعا[9]، لكن تجدر الإشارة إلى أن البنادق التي كانت تصنع في المعامل، التي

---

(1)- لخضر درياس، المرجع السابق، ص81-87، ص178-185.
(2)- Documents inédits sur l’histoire de l’occupation espagnole en Afrique (1506- 1574), op. cit, p66.
(3)- Klein.H, Feuillets d’El-Djezaer, éd du Tell, Blida, Algérie, 2003, p105.
(4)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص203.
(5)- Rozet.M, Voyage dans la régence d’Alger ou description du pays occupé par l’armée française, T3, Arthus Bertrand libraire-éditeur, Paris, 1833, p38.
(6)- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية...، المرجع السابق، ص270.
(7)- Klein.H, op. cit, p105.
(8)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص ص204-205.
(9)- نفسه، ص206.

سبق الإشارة لها، لم تصل إلى الجودة التي تميزت بها نظيرتها الأوروبية، ولم تختلف عن تلك المصنوعة من طرف قبائل جرجرة، والتي كان شكلها طويلا جدا مما يجعل تعبئتها بالبارود صعبة، بحيث يوجد لولب الزناد بالداخل[1].

أما الأسلحة البيضاء فقد كانت منتشرة وبكثرة، ومن الأمثلة على هذا النوع من الأسلحة التي اشتهرت في إيالة الجزائر، نذكر "اليطفان" وهو نوع من السيوف الحادة من الجهتين ذو فاعلية كبيرة أثناء المعارك، هذا إضافة إلى الخناجر[2].

تجدر الإشارة إلى أن صناعة المدافع والأسلحة النارية لا تنفصل عن صناعة البارود، ويبدوا أن البدايات الأولى لاستعمال البارود في الجزائر تعود إلى القرن 15م أو مطلع القرن 16م، وذلك إذا ما ربطنا هذا ببعض الأحداث التاريخية التي ميزت هذه الفترة، مثل طلب "عروج" و"خير الدين" التموين بالبارود من السلطان الحفصي، وذلك في المحاولة الأولى لتحرير بجاية سنة 1514م، هذا ما يعني أنه كان مستعملا في هذه الفترة بغض النظر عن طريقة تموينه.

وتجدر الإشارة إلى أن طلب التموين لا يعني انعدام تواجد البارود، وإنما نفاذ كمياته التي كانت مع الإخوة بربروس، واللذان سوف يتجهان نحو دعم صناعة البارود تمهيدا لنشاطاتهم العسكرية القادمة، ولعل تحرير البنيون كان من أبرز ما يطمحان إليه، وهذا ما يفسر إنشاء أول دار لصناعة البارود خلال هذه الفترة.

فمن بين الدور التي اشتهرت بصناعة البارود في الجزائر، هي دار البارود التي تقع في قصبة الجزائر، والتي تم تشييدها سنة 1517م، ثم تم تدميرها في عهد "الباشا مصطفى" سنتي 1616-1617م، ثم تم إعادة بناؤها سنة 1629م[3]، أما مصنع البارود المتواجد في باب الوادي فقد تم تشييده في فترة الدايات.

(1)- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية... ، المرجع السابق، ص270.
(2) محمد بوشنافي، الجيش الإنكشاري... ، المرجع السابق، ص106.
(3)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص214.

كما اشتهرت مدينة قسنطينة بوجود العديد من الورشات المتخصصة في صناعة البارود[1]، إضافة إلى اشتهار المدينة بمصنع للبارود تحت إشراف السلطة، كان يستقطب عددا لابأس به من العمال والحرفيين، يصل إلى عشرين عاملا حسب أحد الرحالة الأوروبيين[2]، كما تمت الإشارة إلى عدد من المعامل المتخصصة في تصفية الملح الذي يدخل ضمن صناعة البارود، والتي تواجدت في بايلك الغرب، ومنطقتي القبائل وبسكرة[3].

إلى جانب الصناعة الحربية الموجهة من طرف السلطة، ودور الصناعة التي عملت السلطة على تسييرها، فإن سكان الإيالة أيضا امتهنوا صناعة البارود؛ وعلى الرغم من الرقابة، التي كان البايلك يمارسها على صناعة وتجارة الأسلحة والبارود، فقد عملت قبائل الأطلس المتيجي على تحضير البارود وصهر الحديد، وعملت كثير منها على الحصول على الأسلحة بإمكانياتها الخاصة[4]، إضافة إلى بايلك الشرق، الذي اشتهرت العديد من المناطق التابعة له بهذا النوع من الصناعة، مثل قسنطينة، وكذا منطقة القبائل، والمدن الصحراوية المحاذية للشطوط والسباخ ومناجم الملح[5]، كما احتفظت العائلات الأندلسية والتركية على حرفة صناعة البنادق وتحضير البارود[6].

تجدر الإشارة إلى أن الصناعة المعدنية الثقيلة لم تشهد تطورا ملموسا، ولم تتعدى استخراج الملح من سباخ وهران، ومعالجة الجير المستخرج من المحابر الواقعة قرب المدن، أو بناء السفن الخشبية بميناء الجزائر أو تحضير البارود وسبك المدافع بمدينتي قسنطينة والجزائر[7]، لكن لا يزال التراث الوطني يحتفظ بقطع حربية تاريخية تعود إلى

---

(1) Rozet.M, op. cit, pp332-333.
(2)- Peyssonnel et Desfontaines, op. cit, p343.
(3)- Shaw, op. cit, p27.

(4)- ناصر الدين سعيدوني، الحياة الريفية... ، المرجع السابق، ص271.
(5)- علي خلاصي، الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص212.
(6)- ناصر الدين سعيدوني، دراسات أندلسية... ، المرجع السابق، ص48.
(7)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر... ، المرجع السابق، ص34.

هذه الفترة من أسلحة وبنادق، البسيطة منها والمزينة، منقوش عليها تواريخ صنعها وأسماء صانعيها[1].

تجدر الإشارة أيضا إلى أنه في إطار سعي السلطة العثمانية نحو تطوير الصناعة الحربية عملت أيضا على تعزيز هذه الصناعة من الناحية الإستخداماتية، وذلك من خلال التركيز على تدريب اليولداش الجدد على استخدام الأسلحة وعلى الرماية، بحيث كان يتدرب جند الثكنات الشمالية من مدينة الجزائر عليها في الرحبة المعروفة بـ "صاف صاف" خارج باب الوادي، في حين أن جند الثكنات الجنوبية من مدينة الجزائر كانوا يتدربون في رحبة التراب الأحمر بباب عزون[2].

5.3. السلطة والمظاهر الدفاعية لمدينة الجزائر:

على اعتبار الظروف التاريخية والملامح العامة التي ميزت تأسيس إيالة الجزائر، والتي تميزت بالصراع المستمر بين قوى البحر الأبيض المتوسط، والذي شكلت الجزائر المحور الاستراتيجي البارز فيه، فقد اتجهت الدولة العثمانية منذ تثبيت سلطتها بالإيالة نحو تحصينها بمختلف المظاهر الدفاعية، والتي من شأنها حماية الجزائر من التهديدات الخارجية المستمرة، بحيث توجهت السلطة نحو إقامة التحصينات اللازمة من أسوار وأبراج، بحيث سنركز ضمن هذه الجزئية من بحثنا على الالتزام بالتعرض للمظاهر الدفاعية في الفترة التي تغطيها دراستنا.

تميزت طبيعة العمران العسكري الدفاعي في الجزائر في العهد العثماني بالتوسع نحو المرتفعات، والقصبة العليا بالخصوص[3]، التي بدأ في تشييدها عروج بأموال جمعها من تلمسان سنة 1518م[4]، ومنذ هذا التاريخ استمر العثمانيون في بناء القصبة العليا حتى

---

(1)- هذه القطع محفوظة في المتحف الوطني للآثار القديمة ضمن إحدى قاعات الجناح الإسلامي، الذي يحتوي على مختلف الآثار والفنون الاسلامية، امتزجت فيه الحضارتين الأندلسية والاسلامية من خلال مجموع التحف التي تعود إلى الفترة ما بين القرن 16م و19م.

(2)- محمد بوشنافي، الجيش الإنكشاري... ، المرجع السابق، ص108.

(3)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص219.

(4)- Haedo, Histoire des rois d’Alger, op. cit, p31.

سنة 1590م، واعتمدوا على محجر باب الوادي لنقل حجارة البناء، مسخرين الأسرى المسيحيين في نقل صخور البناء من تامنفوست[1] ومواضع أخرى مجاورة للمدينة[2].

ويبدو أن الجزائر، وبحكم الدور التاريخي والحضاري الذي تميزت به طيلة العصور التاريخية المختلفة، فإنها كانت محاطة بسور وخندق على طول الجهة البرية[3]، ثم سور آخر أقل منه إرتفاعا، ولغرض دفاعي فقد كانت المدينة مزودة ببطاريات[4] وحصون تتوزع على طول الميناء الممتد داخل البحر[5].

لعل أشهر أسوار مدينة الجزائر يعود تشييده إلى الفترة السابقة عن التواجد العثماني في الجزائر، وقد خضع هذا السور منذ قدوم العثمانيين إلى مجموعة من التعديلات والتحسينات حتى يتماشى والطبيعة العسكرية المكونة للإيالة، والدور الذي أصبحت تلعبه بحكم موقعها الإستراتيجي، الذي أضحى عنصرا فاعلا في قضايا الصراع

---

(1)- تامنفوست: هو برج يقع في الناحية الشرقية من خليج الجزائر على رأس حمل البرج إسمه، يذكر "Klein" أن هذا البرج تم تشييده سنة 1661م في عهد الباشا إسماعيل، وأعيد تحصينه وترميمه سنة 1685م، في حين يرى "Boutin" أنه شيد سنة 1685م إثر الهجوم الفرنسي على الجزائر، في حين يرى " Marçais" أن هذا البرج تم بناؤه سنة 1722م معتمدا على كتابة تاريخية يعود تاريخها إلى فترة حكم "محمد باشا". نقلا عن:
- لخضر درياس، المرجع السابق، ص104.

(2)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص219.

(3)- Lanfreducci et Bosio, Costa e discorsi di Barberia, Rapport maritime militaire et politique sur la cote d'Afrique depuis le Nil jusqu'à Cherchell per deux membres de l'ordre de Malte(1er sep 1587), manuscrit italien des archives du gouvernement général de l'Algérie, Tr, Pierre Grandchamp, p521.

(4)- **البطاريات**: عرفت باللغة العثمانية بـ "الطوپخانة" أما باللغة التركية فتعرف بـ "Tophane" أي بمعنى الترسانة، وهي البروج التي تتوج أسوار المدينة، أطلق عليها الحكام من الجيش النظامي، المتأثر بالتقاليد العسكرية العثمانية وبالأساليب الإنشائية لتحصينات تركيا إسم الطبخانة أو الطبانة التي تعتبر تصحيف لكلمة طبخانة، وتسمى أيضا المتاريس في الأماكن المعزولة مثل البروج البرانية أو تحصينات الفحص، وقد اشتهرت الطبخانات الجزيرية مثل طبخانة "رأس عمار" التي نصبها على الجزيرة الضمالية إلى الشمال الغربي من برج الفنار، إضافة إلى طبخانة "بابا مرزوق" عند زاوية إلتقاء برج المول مع الجزيرة أي كانت توجد قبة تحتوي في طابقها السفلي مدفع "بابا مرزوق"، في حين أن الطبخانات البرية اشتهرت منها طبخانة "قاع السور" على بعد 40 متر من برج باب البحر، إضافة إلى طبخانة "الجامع الكبير" والتي تقع على أرض محاذية للجامع الكبير، وعلى بعد 120 متر من طبخانة "قاع السور". لمزيد من التفاصيل ينظر:
- علي خلاصي: قصبة مدينة الجزائر، ج1، دار الحضارة، الجزائر، ط1، 2007، ص ص68-69.
- لخضر درياس، المرجع السابق، ص ص100-174.
- Devoulx, étude archéologique, op. cit, pp488-489.
- Bianchi T.X, et Kieffer J.D, Dictionnaire turc-français à l'usage des agents diplomatique et consulaires, des commerçants, des navigateurs, et autres voyageurs dans le Levant, T2, imprimeur du comité des traductions orientales, Paris, 1850, p193.
- فهيم اقوارة، المرجع السابق، ص ص84-87.

(5)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص51.

المتوسطي، والذي أصبحت الجزائر بموجبه بمثابة جمهورية عسكرية، عمل "خير الدين بربروس" منذ تعيينه بيلربايا عليها على ترسيخ الطابع العسكري بها، من الناحيتين الهجومية والدفاعية، ولعل تحرير البنيون وتداعياته العسكرية، مثلما تطرقنا سابقا، يعتبر مظهرا من مظاهر الجهود العسكرية لـ "خير الدين"، وانعكاساتها الإيجابية على طبيعة العمارة العسكرية.

بحيث خضع سور مدينة الجزائر إلى تعديلات جديدة عقب تحرير البنيون، وأصبح يربط المدينة بالجزيرة المقابلة لها من خلال أعمال البناء التي قام بها خير الدين، وعلى هذا الأساس أصبح طوله يقدر حسب "هايدو" "Haedo" بـ 300 قدم، وسمكه 10 أشبار، وعلوه 15 شبر، وذلك سنة 1532م[1]، ودأب الجزائريون على تبني نمط هندسي دفاعي يقضي بحفر خندق على طول الأسوار المشيدة، وذلك بعمق يصل إلى حوالي 6 متر إلى 8 متر، وعرض يتراوح مابين 11.50 متر و14.50 متر، هذا الخندق مدعم بأبراج مربعة وغير بارزة[2].

وكان حسب "دان" "Dan" من أهم الحصون خاصة في جهته على باب عزون[3]، في حين يرى "شاو" "Shaw" أن هذا الخندق لم يكن ذو امتيازات دفاعية على اعتبار أنه كان مسدودا[4]، ولكن لا يمكن الاعتماد على رأيه على اعتبار أنه كان في الجزائر في فترة تاريخية متأخرة عن "دان" "Dan"، وإحتمالية تعرض هذا الخندق لتغييرات معينة.

وكما سبق وتطرقنا فإن البيلرباي "أحمد عرب باشا" قام بأعمال توسيع الميناء وإستكمال أعمال البناء الخاصة بالسور، والتي شملت الجزيرة باستثناء الجزء الجنوبي الذي يشمل الميناء، وذلك سنة 1573م[5]، وهذا في إطار سعيه إلى تحصين مدينة الجزائر ومينائها من التهديدات الخارجية[6]، ومست هذه التعديلات الخندق الخاص بالسور، بحيث

---

(1)-Haedo, Topographie, op. cit, p23.
(2)- Lespès René, Alger étude de géographie et d'histoire urbaine, Libraire Félix Alcan, Paris, 1930, p118.
(3)- Dan, op. cit, p91.
(4)- Shaw, op. cit, p70.
(5)- Haedo, Topographie, op. cit, p23.
(6)- Devoulx, Alger étude archéologique…, op. cit, p471.

شكل طوله حوالي 450 قدما، وعرضه 20 قدما[1]، بحيث ينفتح سور مدينة الجزائر على أبواب المدينة، باب عزون جنوبا، وباب الجديد من الجنوب الغربي، أما شمالا فينفتح على باب الوادي، وينفتح أيضا على باب الجهاد الذي ينفتح على برج المول، وباب الجمارك[2].

تدعمت أسوار مدينة الجزائر بمجموعة من الأبراج وذلك لتعزيز دور هذه الأسوار، وإذا ما اعتمدنا على نموذج "برج سباو"، الذي تطرق له "روبن" "Robin"، فإن الأبراج كانت تتكون من طابقين، الأرضي يشكل مستودعا للذخيرة، كما يشكل أيضا مخزنا للمواد الغذائية، في حين أن العلوي يحتوي على مجموعة من الغرف خاصة بالقايد والشواشين، والخوجات، والطباخ، أما عن التجهيزات الخارجية لهذه الأبراج فقد وضعت بها فوهات مدافع تحت إدارة الجند الطوبجية المكلفين بهذه المهام[3]، بحيث تربعت على أماكن مرتفعة من أجل تسهيل مهام الطوبجية ومهام المراقبة[4].

وكما أشرنا سابقا فإن "طوبوغرافية هايدو" تعد مصدرا هاما على اعتبار تعرضه للمظاهر الدفاعية وللعمارة بمدينة الجزائر بشكل مفصل، إذ يعطينا وصفا لأهم الأبراج الذي تواجدت بمدينة الجزائر خلال القرن 17م، بحيث تميزت المدينة بوجود عدد مهم من الأبراج، ستة منها تعتبر حسب رأي "هايدو" "Haedo" أكثر أهمية، ويمكننا أن نقسم هذه الأبراج اعتمادا على "هايدو" "Haedo" وعلى مصادر ومراجع أخرى إلى أبراج جزيرية وأبراج برية، بحيث سوف نعتمد في عرضها على أهمية كل برج وعلى الوصف الذي قدمه "هايدو" "Haedo".

يعتبر برج المول من أهم الأبراج، بحيث يتم حراسته من طرف جند الإنكشارية ويتولى مهام مدفعياته جند الطوبجية، وقد تم تشييده من طرف "قايد صفا" ما بين سنتي 1551 و1552م، يتواجد هذا البرج أعلى باب الجزيرة، مشكلا برجا رئيسيا للمدينة على

---

(1)- Haedo, Topographie, op. cit, p30.
(2)- Dan, op. cit, pp89-91.
(3)- Robin, N, « Note sur l'organisation militaire et administrative des turcs dans la grande kabylie », RA, N°98, 1873, p203.
(4)- Moulay Belhamissi, Alger la ville aux milles canons, ENAL, Alger, 1990, p24.

اعتبار موقعه وأيضا على اعتبار أبعاده، بحيث يصل طوله إلى 30 قدما، ويقدر عرضة بـ 40 قدما، محاطا بحاجز يمتد على طول الميناء، ومدعم بـ 6 إلى 8 مدافع، تحتوي على 23 فوهة نارية من البرونز، من بينها المدفعية التي أتى بها رمضان باشا من فاس سنة 1576م[1]، عرف هذا الحصن باسم "طبانة الأندلس"، وربما تعود التسمية إلى الأندلسيين الذين قاموا بتشييده، وعرف أيضا بحصن "طبانة الجمرك"، نسبة إلى المكان الذي كان يدفع فيه التجار المسلمون الضرائب على سلعهم عند الدخول إلى المدينة[2].

كما يسهر على حماية الميناء برجان صغيران أيضا، تم تشييدهما سنة 1573م أي في عهد البيلرباي "أحمد عرب باشا"، وتم تزويدهما بمدافع تحتوي على بطاريات، يحتوي أحد هذه الأبراج على الفنار، ويسمى برج الفنار، الذي استخدم لإرشاد البحارة ليلا[3]، ولاستخدامات أخرى تتعلق بأمن وسلامة المدينة ليلا من أي محاولات للمباغتة والتسلل، كتلك التي تم تسجيلها سنة 1567م من طرف البحار البلنسي "خوان جاسكون" "Juan Gascon" الذي حاول الدخول ليلا برفقة أمهر البحارة إلى الميناء من أجل حرق السفن تمهيدا للإستيلاء على مدينة الجزائر، وإطلاق سراح الأسرى المسيحيين[4]، أما البرج الثاني فيحتوي على نوبة عسكرية مكلفة بالحراسة داخل الميناء وحماية السفن[5].

أما على الواجهة البحرية، وعلى يمين برج المول، يذكر "هايدو" "Haedo" وجود برج تقدر مساحته بحوالي 20 قدما، أما علوه فيصل إلى نحو 26 شبرا، قام "الباشا رمضان" بتشييده سنة 1576م، وتم تدعيمه بخمس قطع مدفعية، ثلاث منها موجهة نحو البر وإثنتان نحو البحر لأغراض دفاعية، أما باتجاه باب الوادي، فإنه يوجد برج آخر أيضا، يحتوي على 6 فوهات نارية، دون قطع مدفية[6].

---

(1) - Haedo, Topographie, op. cit, p29.
(2)- Devoulx, études archéologique…, op. cit, p339.
(3)- Haedo, Topographie, op. cit, p29.
(4)- توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا، المرجع السابق، ص ص385-386.
(5)- Haedo, Topographie, op. cit, p29.
(6)- Ibid, p27.

أما الجهة اليسرى من برج المول يذكر "هايدو" "Haedo" وجود برج يبلغ طوله حوالي 25 شبرا، وقطره يصل إلى 20 قدما، تم تشييده أيضا من طرف البيلرباي "أحمد عرب باشا" كذلك سنة 1573، يحتوي هذا البرج على 9 فوهات نارية، وثلاث قطع مدفعية صغيرة، وتجدر الإشارة إلى أن هذه المدفعيات كانت توجه فوهاتها نحو كل الاتجاهات تقريبا لتعزيز النظام الدفاعي بقوة[1].

على بعد حوالي 200 قدم من باب الوادي، يذكر كذلك "هايدو" "Haedo" وجود برج آخر مدعم بحاجز، يبلغ علوه نحو 21 شبرا، وعرضه حوالي 15 شبرا، مزود بـ 6 فوهات نارية، دون مدافع أو أسلحة[2]، أما أعلى باب عزون وعلى مقربة من الباب الجديد يوجد برج آخر، لكن غير مدعم بحاجز، وغير مزود ببطاريات، يصل طوله إلى نحو 23 شبرا، به 6 فوهات نارية، وعلى بعد 400 قدم من هذا البرج يتواجد حصن القصبة[3].

يشرف حصن القصبة على مدينة الجزائر، بعلو يصل إلى نحو 25 شبرا، وعرض يقدر بحوالي 20 شبرا، هذه الأبعاد تشكل مثلثا دفاعيا مسافته 100 قدم، مشكلا بذلك قلعة دفاعية معزولة عن باقي التحصينات في المدينة، تحتوي على برجين بهما حامية تتكون من 60 إنكشاريا[4]، موزعة على ثلاث فرق عسكرية، تتغير كل سنة في فصل الربيع[5]، كما أن هذين البرجين كانا مدعمين بقطع مدفعية صغيرة[6]، موجهة نحو جميع الاتجاهات، وذلك من أجل إخماد أية ثورة داخلية في المدينة[7].

حيث أنه من خلال بعض الرسومات التي تعود إلى أواسط القرن 16م والتي تخص طبوغرافية مدينة الجزائر، تبدو فيها القصبة بمثابة قلعة، لها برجان مثل ما ذكر "هايدو" "Haedo"، بحيث يتكون هاذين البرجين من ثلاثة طوابق، البرج الأول كان على مدخل القلعة، أما الثاني فكان على المكان الذي تم تشييد مصنع البارود عليه، أما المحيط

(1)- Haedo, Topographie, op. cit, p28.
(2)- Ibid, p27.
(3)- Ibid, p28.
(4)- Ibid, pp27-28.
(5)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص63.
(6)- Haedo, Topographie, op. cit, p28.
(7)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، المرجع نفسه، ص63.

العام فعبارة عن بطارية مزودة بفتحتي مدفعية، موجهتان نحو الجهة الشرقية[1]، أما الرسومات والبيانات التي تعود إلى القرن الـ17م، فتظهر من خلالها منطقة القصبة مشكلة قلعة، بها بطاريتين، واحدة شرقية، والأخرى غربية، تعلوها ثلاث رايات، ما يدل على وجود ثلاثة حصون[2]، بحيث تنفتح القصبة على بوابة تؤدي إلى مخزن البارود والسلاح حسب "دان" "Dan"[3].

من خلال المصادر والمراجع المختلفة نستخلص أن القصبة وتحصيناتها بنيت على مراحل، بحيث يذكر "علي خلاصي" أن اللبنة الأولى لبنائها تعود إلى سنة 1516م من طرف "عروج"، في حين أنه لا يوجد دليل تاريخي مادي حول هذا الرأي، أما الدلائل المادية فإنها تطلعنا على معلومات مفادها أن المرحلة الأولى من هذا البناء تعود إلى النصف الأول من القرن 16م، بحيث تظهر مدينة الجزائر من خلال الرسومات التي تعود إلى سنوات ما بين 1570م و1572م على شكل شبه منحرف، تتضح من خلالها القصبة عن طريق سور محصن، لهذا تم الإشارة إليها بإسم "قصبة الجزائر المحصنة"، بحيث تنتهي ببرجين كما سبق وذكرنا أطلق عليهما إسم "برجي القصبة الجديدين"[4].

يبدو أن السور الذي أشارت له الرسومات هو السور الذي أشار إليه أيضا "هايدو" "Haedo"[5]، وقد احتفظت الذاكرة المحلية بهذا المكان باسم "القصبة القديمة"، وهنا نقف أمام إشكال يتمحور حول ما إذا السلطة العثمانية اعتمدت على مخطط السور القديم أم أنها قامت بتشييد سور جديد، ويبدو أن هذا الإشكال يبقى غير واضح الإجابة في ضل غياب معلومات دقيقة[6].

كما يضيف "علي خلاصي" أن البرجين المذكورين وردا ضمن الرسومات الخاصة بمدينة الجزائر سنة 1541م، والتي توضح لنا أن القصبة بنيت قبل هذا التاريخ،

(1)- علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص51.
(2)- نفسه، ص51.
(3)- Dan, op. cit, p90.
(4)- علي خلاصي، المرجع نفسه، ص55.
(5)- Haedo, Topographie, op. cit, p28.
(6)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص53.

كما ثبت لوح رخامي على المدخل الرئيسي للقصبة نقش عليه تاريخ هجري يعود إلى سنتي 1591-1592م، ونقش عليه أيضا إسم "خضر باشا" الذي حكم الجزائر ما بين 1589-1592م، وعلى الباب الرئيسي لقصر الداي نقش إسم "مصطفى باشا" الذي حكم الجزائر ما بين 1596-1599م، والذي قام بإتمام أعمال البناء، وعلى هذا الأساس تمتد المرحلة الأولى من البناء ما بين 1516م و1600م، في حين أن المرحلة الثانية تمتد ما بين 1600م و1817م، لتأتي بعد هذا التاريخ مرحلتان، بحيث أن هذا التقسيم يخضع لمختلف المتغيرات المعمارية والأثرية[1].

تجدر الإشارة إلى أن الأبراج التي تم التطرق لها تعتبر أبراج داخلية لمدينة الجزائر على طول الجهة البحرية، في حين أن المدينة احتوت كذلك على أبراج خارجية أيضا على طول الواجهة البحرية، لتشكل إلى جانب الأبراج الداخلية نظاما دفاعيا حصينا، عملت السلطة العثمانية على إقامته منذ البدايات الأولى للفترة العثمانية بالجزائر، ودعمت ترميمه وتحسينة على طول الفترة العثمانية.

بحيث شرعت السلطة العثمانية في تشييد "برج الامبراطور" من طرف "حسن باشا"، وذلك سنة 1554م، من أجل حماية المرتفعات والمناطق ذات العلو المرتفع في مدينة الجزائر، بحيث تم تشيده في نفس المكان الذي اتخذه الامبراطور "شارلكان" "Charles Quint" معسكرا لجيشه خلال حملته على مدينة الجزائر سنة 1541م[2]، والمعروف بـ "كدية الصابون"، عرف هذا البرج لدى عامة السكان بحصن "بوليلة"، وأصل التسمية تعود إلى أن الامبراطور "شارلكان" "Charles Quint" خيم في هذا المكان ليلة واحدة (الأربعاء، 26 أكتوبر)، كما عرف أيضا بإسم "حصن السلطان مولاي حسن" نسبة إلى حسن باشا الذي قام ببنائه[3]، كما عرف أيضا بـ "برج الطاووس"[4].

(1)- علي خلاصي، قصبة مدينة الجزائر، المرجع السابق، ص ص56-57.
(2)- Haedo, Topographie, op. cit, p34.
(3)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص245.
(4)- لخضر درياس، المرجع السابق، ص111.

خضع هذا البرج إلى مجموعة من التعديلات سنة 1580م، من طرف "حسن فينزيانو"[1]، وذلك تزامنا والاستعدادات الاسبانية لغزو البرتغال، وعلى اعتبار موقع الجزائر الذي قد يسمح بتضررها من مثل هذه التدخلات العسكرية في دول الجوار، تم تجهيز هذا البرج بثلاث فوهات نارية، وتم إضافة أربعة أبراج أخرى، هذا ما جعل أسواره تبدو على شكل مربع، ممتدة على حوالي 90 قدما طولا، وعلى نفس المسافة عرضا[2]، يعتبر هذا البرج بمثابة الحصن الوحيد لحماية المدينة من الجهات الجنوبية، والجهات البرية[3].

أما سنتي 1568 و1569م فقد تم تشييد "برج علج علي"، المعروف ببرج أربعة وعشرين ساعة، يبعد هذا البرج عن باب الوادي بحوالي 370 قدما[4]، والذي شكل حصنا منيعا لحماية الميناء المحاذي لهذا الباب[5]، وذلك من خلال دوره في التصدي لأي محاولة مباغتة أو تسلل لقوى خارجية[6]، وعلى هذا الاعتبار تم تدعيمه بفوهات نارية، و 8 قطع مدفعية متوسطة[7].

تم أيضا في سنة 1568م تشييد "برج محمد باشا"، المعروف ببرج "الطاقارة"[8]، يظهر هذا البرج في شكل خماسي[9]، لهذا سمي بـ "برج النجمة"[10]، يقع جنوب "برج علج علي" بحوالي 1000 قدم، كما يبعد عن حصون القصبة بحوالي 600 قدم، وقد تم تزويده بـ 4 فوهات نارية على جوانبه الخمسة، وتحتوي ساحته على ثمانية منازل صغيرة مخصصة لإقامة الحامية العسكرية[11]، لم يتم الاهتمام بهذا البرج كثيرا من قبل السلطة،

---

(1)- Lespes, op. cit, p121.
(2)- Haedo, Topographie, op. cit, p35
(3)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، 245.
(4)- Haedo, Topographie, op. cit, p31.
(5)- عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص243.
(6)-Lanfreducci et Bosio, op. cit, pp535-537.
(7)- Haedo, Topographie, op. cit, p31.
(8)- عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص245.
(9)- Haedo, Topographie, op. cit, p33.
(10)- Lespes, op. cit, p121.
(11)- Haedo, Topographie, op. cit, p34.

ولم يتم ترميمه، وذلك لاعتماد العثمانيين على برج الامبراطور الذي يقع ناحية الشمال الشرقي منه[1].

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن السلطة العثمانية ركزت على تحصين الجهات البحرية الخارجية تحصينا قويا، وذلك يعود إلى نشاط القرصنة القوي الذي كان ممارسا في البحر الأبيض المتوسط، والذي أدى عبر فترات تاريخية طويلة إلى انكماش مدن سواحل البحر الأبيض المتوسط نحو الداخل متحصنة بالمظاهر الطبيعية، وعلى هذا الأساس اتجه العثمانيون إلى تمديد مدينة الجزائر نحو المرتفعات[2]، ويتجسد حرص السلطة العثمانية على تحصين الإيالة في العديد من المراسلات[3].

كما يذكر "دان" "Dan" أن أسوار مدينة الجزائر شيد بعضها بالطوب وبعضها بالحجارة، وكانت مزودة بأبراج مربعة، أما الحصون ذات المظاهر الدفاعية الجيدة، فإنها كانت تتواجد في جهة باب عزون، بحيث تحيط بها خنادق عميقة، وترتفع عند جهة البحر[4]، بحيث تضمنت سجلات البايلك معلومات عن عدد مهم من الأفران الخاصة بصنع مختلف مواد البناء، والتي حملت أسماء أشخاص وأماكن، وكذا توجد من حملت إسم البايلك[5].

كما بلغ مجموع عدد الفوهات النارية التي أنشئت في السور الخارجي إلى نحو 200 فوهة، غير أن هذا العدد لا يشمل الفوهات الأخرى الموجودة على الشاطئ والحصون الخارجية، التي كان يعتمد عليها أكثر، كما يبلغ طول المحيط الخارجي دون تعرجات نحو 3100 متر، وبلغ طول الأسوار نحو 1780 متر[6].

(1)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص245.
(2)- نفسه، ص221.
(3)- مهمة دفتري رقم 12، صحيفة 8، حكم رقم 15، بتاريخ 17-5-978هـ، نقلا عن فهيم اقراوة، المرجع السابق، ص300، ينظر الملحق رقم 10، ص351.

(4)- Dan, op. cit, p91.
(5)- سجلات البايلك: السجل رقم 67، العلبة 11- ب، والسجل رقم 70، العلبة 13- ب، الأرشيف الوطني الجزائري، الجزائر، نقلا عن: أمين محرز، المرجع السابق، ص183.
(6)- بدر الدين بلقاضي، مصطفى بن حموش، المرجع السابق، ص54.

نلمس دعم السلطة العثمانية لتحصين إيالة الجزائر من خلال إنشاء وترميم مختلف المظاهر الدفاعية، وذلك من خلال مختلف المراسلات والأوامر الهمايونية الموجهة إلى السلطة في الجزائر، فمن خلال وثائق مركز الأرشيف العثماني بإسطنبول نستخلص مساعي السلاطين العثمانيين من خلال بعض النماذج؛ حيث ورد ذكر إتمام "برج الامبراطور" في إحدى المراسلات الرسمية بين السلطان والبيلرباي[1]، إضافة إلى الإشارة إلى التعديلات التي مست الخندق الخاص بالسور وأعمال الحفر التي خضع لها في جهتي باب الوادي وباب عزون[2].

تجدر الإشارة إلى أنه في تطرقنا إلى هذا العنصر من الدراسة ركزنا على التعرض للمظاهر الدفاعية لمدينة الجزائر، في حين أن المناطق الأخرى من الإيالة أيضا تميزت بمظاهر دفاعية محكمة من أبراج وطبخانات، وذلك في جميع البايلكات، والتي تولت السلطة دعم تشييدها[3].

انطلاقا مما سبق عرفت إيالة الجزائر العديد من المظاهر الدفاعية، التي تولت السلطة العثمانية دعم تشييدها وترميمها، وذلك منذ انضمام الجزائر لها، بحيث تأثرت بالنمط العسكري العثماني، مع الحفاظ على النمط المحلي، بهذا لعبت دورا عسكريا هاما، تفاعلت فيه مع مختلف القوى الأوروبية، التي سعت على طول الفترات العثمانية في الجزائر إلى محاولة بسط نفوذها نحو الضفة الجنوبية للمتوسط.

على هذا الأساس لم تهمل السلطة العثمانية في الجزائر تحصين الإيالة، إضافة إلى التوجه نحو التأسيس لصناعة حربية، في إطار انتقال الدولة العثمانية من مرحلة الصناعة

---

(1)- وثيقة ضمن أرشيف الوزارة الأولي التركية، تحت رقم: M.D n°21, H640 du 16/12/980، نقلا عن: نعيمة بوحمشوش، مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية، المرجع السابق، ص138.

(2)- وثيقة ضمن أرشيف الوزارة الأولى التركية، تحت رقم M.D n°22, H273 du 15-04-981، نقلا عن: نعيمة بوحمشوش، المرجع السابق، ص134.

(3)- من الدراسات الجادة التي من الممكن الإشارة لها ضمن هذا السياق والتي تقدم معلومات مهمة حول أهم هذه الأبراج والتحصينات هي رسالة الدكتوراه الموسومة بـ "المدفعية الجزائرية في العهد العثماني" من إعداد "الخضر درياس"، والتي سبق الإشارة لها.

العسكرية التقليدية نحو الصناعة العسكرية الحديثة التي فرضتها ظروف التطور الصناعي الأوروبي، ومحاولة العثمانيين مواكبة هذا التطور من الناحيتين المادية والتقنية، غير أن التبعية لأوروبا في هذا المجال حالت دون قيام صناعة عسكرية محلية خالصة.

إن جميع هذه الاعتبارات ساهمت في بروز الجزائر كإيالة عسكرية، اعتبرت بمثابة قاعدة عثمانية في شمال إفريقيا، ساهمت إلى جانب العثمانيين في فرض سلطتها على البحر الأبيض المتوسط، منذ بروزها ككيان سياسي تحت سلطة الدولة العثمانية، سوف يساهم هذا الكيان في إدارة الصراع المسيحي الاسلامي، على مراحل تميزت بتشابك الأحداث التاريخية، وتنافس القوى الداخلية والخارجية على السلطة.

الفصل الثالث

السلطة والمؤسسة العسكرية وانعكاسات علاقاتهما على النسق الاجتماعي

1. السلطة ونظام البايلك.

1.1. دار السلطان.

2.1. بايلك الشرق.

3.1. بايلك الغرب.

4.1. بايلك التيطري.

2. السلطة والجيش غير النظامي.

1.2. فرق الصبايحية وقبائل المخزن.

2.2. فرق الكراغلة.

3.2. فرق الزواوة.

3. أهم المتغيرات السياسية والعسكرية وأثرها على نمط السلطة في الجزائر.

3. 1. السلطة والمؤسسة العسكرية في فترة البيلربايات (1519- 1587م).

1.1.3. توسيع السلطة العثمانية في الجزائر.

2.1.3. بيلربايات الجزائر ودورهم في تونس وطرابلس.

3.1.3. الجزائر وسلطة الباب العالي (1519-1587م).

4.1.3. السلطة العثمانية والعلاقات الجزائرية الأوروبية.

5.1.3. المؤسسة العسكرية وصراع السلطة (1519-1587م).

2.3. السلطة والمؤسسة العسكرية خلال فترة الباشوات (1587-1659م).

1.2.3. صراع المؤسسة العسكرية وأثره على نمط السلطة (1587-1659م).

2.2.3. السلطة والصراعات الداخلية.

3.2.3. العلاقات السلطوية والنشاط البحري.

4.2.3. السلطة في الجزائر والفضاء المغاربي.

3.3. السلطة والمؤسسة العسكرية في فترة الآغوات (1659-1671م).

1.3.3. عوامل الانتقال إلى نظام الآغوات.

2.3.3. الجزائر وسلطة الباب العالي (1659-1671م).

3.3.3. نظام الآغوات وصراع السلطة.

4.3.3. السلطة والعلاقات الخارجية.

4. انعكاسات علاقة السلطة والمؤسسة العسكرية على المجتمع.

الفصل الثالث: السلطة والمؤسسة العسكرية وانعكاسات علاقاتهما على النسق الاجتماعي

شكلت المؤسسة العسكرية حضورا قويا ضمن نسق السلطة في الجزائر، انطلاقا من مرحلة الاستنجاد بالإخوة بربروس، وصولا إلى الالتحاق الرسمي بالدولة العثمانية وتثبيت سلطتها بالجزائر، حيث سنحاول ضمن هذا الفصل التعرض لتحليل البعد السياسي لإيالة الجزائر، وتمثلات السلطة ضمن النظام الإداري والعسكري، وانعكاسات هذه التفاعلات على النسق الاجتماعي في ديناميكيته وتطوره.

حيث برزت الجزائر ككيان سياسي تحت ظل السلطة العثمانية، وساهمت إلى جانبها في تكوين معالم دولاتية، عكست الطبيعة المؤسساتية للإيالة الجزائرية، وتداخلت فيها المصالح المدنية والعسكرية، من خلال الحضور العسكري في مؤسسات الإيالة، إضافة إلى تداخل مفهوم السلطة في علاقتها مع المؤسسة العسكرية، وتداعياتها السوسيولوجية على طبيعة البنى الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري في هذه الفترة.

1. السلطة ونظام البايلك:

ما إن عين "خير الدين بربروس" بايلربايا على الجزائر حتى قام بتثبيت سلطته في مدينة الجزائر تحت إدارته، وعين على الجزائر الشرقية والجزائر الغربية عمالا عليها، وضل هذا التقسيم إلى حين تولي "حسن بن خير الدين" سلطة الجزائر، وأعاد تنظيمها إداريا، وقسمها إلى أربع بايلكات[1]، هذا التقسيم ضل معمولا به إلى نهاية الوجود العثماني دون تغييرات جوهرية[2].

والبايلك نظام سياسي، إداري، اقتصادي، واجتماعي وضعه العثمانيون في الجزائر بما يتوافق وطبيعة النظام المحلي، وتم تعيين "باي" على رأس كل بايلك، تقوم سلطته على فرق الإنكشارية، بهذا تكون سلطته مكملة للسلطان، الذي يقطن دار السلطان، بينما يقطن

(1)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص23.
(2)- صالح عباد، المرجع السابق، ص281.

الباي دار الإمارة مركز سلطته[1]، ومما لا شك فيه أن نظام الحكم بالإيالة الجزائرية، وكذلك مجموع الموظفين الساميين تأثروا بالأوضاع التي كانت سائدة في الإدارة الجزائرية، والتي كانت ترتكز على التقسيم الإداري التالي[2]:

1.1. دار السلطان:

تمتد من دلس شرقا إلى شرشال غربا[3]، ومن ساحل البحر شمالا إلى سفوح الأطلس البليدي جنوبا، وتضم تلال الساحل ومتيجة[4]، مع بعض الامتدادات في بلاد القبائل والتيطري[5]، وتجدر الإشارة إلى أن مدينة جيجل شكلت أول منطقة أقام عليها الإخوة بربروس نواة سلطتهم الأولى؛ إلى حين استنجاد أهالي مدينة الجزائر بهم لتحرير "البنيون" سنة 1516م[6]، وبعد أن استعصى هذا العمل عليهما، اتجه خير الدين نحو الجهة الشرقية لمدينة الجزائر وصولا إلى دلس، بينما اتجه عروج نحو الجهة الغربية وصولا إلى تنس، فأصبح هذا الحيز الجغرافي يشكل إقليم دار السلطان، والذي ضم مدينة الجزائر، شرشال، دلس، مليانة، البليدة، القليعة، والتي تميزت بحضور أندلسي قوي[7]، خاصة بعد المساعدة المقدمة من طرف السلطان العثماني لخير الدين، الذي بسط سلطته على المناطق التي أصبحت تشكل النواة الأولى للتنظيم السياسي والعسكري لهذا الإقليم[8]، وأخذ نفوذ مدينة الجزائر يمتد بامتداد نفوذ وسلطة العثمانيين[9].

إن بناء المركز السلطوي، الذي يشرف على عموم التراب الجزائري، يوشك أن يتحول إلى نوع من الحكم المحدود جغرافيا، نظرا لارتباطه بنخبة أوليغاركية عسكرية،

(1)- أحمد سيساوي: البعد البايلكي في المشاريع الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013-2014، ص20.
(2)- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي... المرجع السابق، ص28.
(3)- نفسه، ص29.
(4)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص01.
(5)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع نفسه، ص29 .267
(6)- عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص230.
(7)- ناصر الدين سعيدوني: دراسات أندلسية... المرجع السابق، ص ص38-43.
(8)- Henri Federman : « Notice sur l'histoire et l'administration du beylek de Titri », RA, N°52, 1865, p281.
(9)- عبد القادر حليمي، المرجع نفسه، ص285.

يتحدد نفوذها بالأساس تبعا للنشاط التجاري البحري، وفي العلاقة مع قادة السفن، وقد بقي هذا المركز السلطوي محددا جوهريا بإقليم دار السلطان، التي كانت خاضعة مباشرة للسلطة المركزية[1]، عكس المقاطعات الأخرى، والتي لم تتأثر مباشرة بالحكم المركزي، وإن كانت تخضع لتنظيم إداري مشابه لدار السلطان، الأمر الذي حال دون تطور وتبلور الأنظمة الإدارية للمقاطعات الأخرى، والتي كان فيها سكان الأرياف إضافة إلى ذلك بعيدين عن المراقبة الفعلية والمباشرة رغم خضوعها للبايات، وتبعيتها للحكم المركزي بالجزائر، هذا ما جعل "دار السلطان" نموذجا متطورا للإدارة بالأرياف الجزائرية[2].

2.1. بايلك الشرق:

مركزه قسنطينة، وقد بسط الأتراك سلطتهم على أغلب نواحيه الجبلية والصحراوية عن طريق الرؤساء المحليين[3]، أما الأراضي السهلية المجاورة لقسنطينة، والغنية بفلاحتها، فقد وضعت تحت تصرف البايلك مباشرة، يوزعها على أعوانه مقابل الخدمات[4]، يمتد هذا البايلك من البحر الأبيض المتوسط شمالا[5]، إلى ما وراء بسكرة ووادي سوف جنوبا[6]، ومن الحدود التونسية إلى وسط جرجرة وجبال البيبان غربا[7]، وتجدر الإشارة إلى أن الحدود الشرقية ضلت منطقة صراع بين السلطة والقبائل الحدودية[8]، وأصبحت بمثابة حدود متحركة غير ثابتة[9].

(1)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص76.
(2)- ناصر الدين سعيدوني: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2012، ص ص231-232.
(3)- Vayssettes Eugène, Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837, Média-Plus, Constantine, 2010, p33.
(4)- ناصر الدين سعيدوني: النظام المالي...، المرجع السابق، ص29.
(5)- Vayssettes, op. cit, p33.
(6)- الصالح بن العنتري، المرجع السابق، ص17.
(7)- صالح عباد، المرجع السابق، ص292.
(8)- جميلة معاشي: الأسر المحلية الحاكمة... المرجع السابق، ص14.
(9)- Noushi André : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois de la conquête jusqu’en 1916, Essai d’histoire économique et sociale, P.U.F, Paris, 1961, p15.

مثل هذا البايك نموذجا مميزا من نماذج الإدارة العثمانية، وذلك بحكم شساعته وغناه، وكان يشكل البوابة الشرقية للإيالة الجزائرية، ونقطة الصدام الرئيسية مع إيالة تونس[1]، ولعب دورا كبيرا في مراقبتها وإخضاعها لنفوذ أتراك الجزائر[2]، كما مثل بامتداده إلى جبال البابور والبيبان نقطة توتر باحتكاكه مع القبائل الجبلية الممتنعة[3].

3.1. بايلك الغرب:

استقر مركزه بوهران بعد انتقاله من مازونة ثم معسكر، واتخذت السلطة العثمانية به صبغة حربية، نظرا لتوتر العلاقات بين الأتراك والمغاربة[4]، والحروب المتواصلة مع الإسبان[5]، يعود تأسيسه إلى النصف الأول من القرن 16م، وذلك في فترة حكم "حسن بن خير الدين" (1540-1552م)، حيث تم تعيين الباي "أبو خديجة" أول باي عليه، والذي اتخذ من مدينة مازونة عاصمة له وقاعدة لحكمه[6]، ويوجد من اعتبر أن هذا البايلك منذ تأسيسه، وحتى سنة 1686م، كان له عاصمتان: مازونة وتلمسان[7]، ولاعتبارات أمنية تم تغيير عاصمته في الفترات اللاحقة[8].

امتد هذا البايلك من الحدود المغربية إلى الحدود التي تفصله عن دار السلطان وعن بايلك التيطري، ومن البحر الأبيض المتوسط إلى نواحي البيض حيث مجال النفوذ الديني والسياسي لمشيخة أولاد سيدي الشيخ[9].

(1)- أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص14.
(2)- صالح عباد، المرجع السابق، ص292.
(3)- أحمد سيساوي، المرجع نفسه، ص14.
(4)- سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص29.
(5)- صالح عباد، المرجع نفسه، ص293.
(6)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص220.
(7)- الآغا بن عودة المزاري، المرجع السابق، ص ص270-271.
(8)- مارمول كربخال: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج2، دار المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، 1988-1989، ص259.
(9)- صالح عباد، المرجع نفسه، ص292.

4.1. بايلك التيطري:

مركزه مدينة المدية، يعتبر أصغر البايلكات وأفقرها، وأكثرها ارتباطا بالسلطة المركزية، ونظرا لأهمية هذه الخصوصية عين إلى جانب الباي حاكم يتصل مباشرة بمركز الحكم بمدينة الجزائر، ويهتم بأمور القيادات الأربع التي يتكون منها البايلك[1]، يحده من الشمال سهل متيجة، ومن الشرق وطن بني سليمان وبني جعد وعريب[2].

ضم الإخوة بربروس مدينة المدية منذ سنة 1517م إلى سلطتهم، أما تنظيم هذا البايلك فكان بفضل جهود "حسن بن خير الدين"، وأصبح يطلق عليه إسم بايلك التيطري[3]، وقد كان باي التيطري يقيم أوائل العهد العثماني في مدينة المدية تارة، وفي برج سباو تارة أخرى، إلى أن استقر نهائيا في المدية[4]، وعلى اعتبار اتصاله جغرافيا بدار السلطان، فإنه كان أقل استقلالا، ولكنه أكثر خطرا من البايلكات الأخرى[5]، وعلى هذا الأساس اعتبر بمثابة حامية، تقي دار السلطان من حركات قبائل الجنوب[6]، كما سحبت صلاحية إدارة مدينة المدية من الباي، وأوكل أمرها لرئيس يعينه الآغا، وذلك بهدف إضعاف خطره، هذا ما جعل إدارة هذا البايلك تتميز بنوع من التعقيد[7].

مما يلاحظ على هذا التقسيم الإداري أن حدود القطر الجزائري جنوبا كانت غير واضحة، كما أن الأراضي الخاضعة مباشرة للسلطة العثمانية لم تكن تتعدى سدس مساحة الجزائر الشمالية الحالية[8]، كما تجدر الإشارة إلى أن كل بايلك كان ينقسم إلى أوطان، على

(1)- سعيدوني، النظام المالي... ، المرجع السابق، ص29.
(2)- أحمد الشريف الزهار: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974، ص47-48.
(3)- Henri Federman, op. cit, p280.
(4)- صالح عباد، المرجع السابق، ص292.
(5)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص75.
(6)- صالح عباد، المرجع نفسه، ص281.
(7)- محمد خير فارس، المرجع نفسه، ص75.
(8)- سعيدوني، النظام المالي... ، المرجع نفسه، ص29.

رأس كل واحد منها قائد محلي أو تركي، والوطن نفسه مكون من مشايخ، تجمع كل مشيخة قبيلة أو أكثر، ويرأسها شيخ من الأهالي[1].

تتحدد طبيعة العلاقة بين سلطة البايلك والسكان عن طريق المجال القبلي، الذي يتضمن قبائل الرعية، التي تميزت بخضوعها المباشر للسلطة وتحملها للضرر المخزني، وقبائل المخزن المتحالفة مع السلطة، والتي تحظى بامتيازات واسعة، هذا النظام السلطوي تم تبنيه من قبل العثمانيين من أجل تغطية النقص في عدد الجنود النظاميين، وضمان استمرارية النظام الجبائي[2]، الذي يخدم السلطة المركزية، على أن وجود هذه الأخيرة لم يكن يعني وجود روابط سياسية مع الجماعات الاجتماعية القبلية إجمالا، حيث تظهر هذه السلطة كسلطة مخزنية[3].

كما درج العثمانيون على إقامة الحاميات العسكرية لدعم سلطة البايلك وتسهيل المراقبة، وذلك في عواصم البايلكات والمناطق الاستراتيجية فيها[4]، كما ارتكزت سلطة الباي على سلطة الانكشارية[5]، والقوات غير النظامية، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن التقسيمات الإدارية كانت تعكس معالم إدارة عسكرية[6]، قادرة على ترسيخ دور السلطة وتمثلاتها داخل المجتمع والتنظيمات المكونة له من خلال علاقات التعاون والصراع.

وكانت عملية الجباية تتم بواسطة المحلة، والتي تمثل مؤسسة عسكرية جبائية، ونمط سلطة متجول، وقد ارتبطت في إيالة الجزائر بشخص الباي حاكم البايلك، بحيث تخرج مرة واحدة كل سنة، تجوب المناطق الداخلية والأرياف لجمع الضرائب، وكانت محلة الغرب تخرج عادة في الربيع، ومحلة الشرق والتيطري تخرج في الصيف[7].

---

(1)- محمد العربي الزبيري، المرجع السابق، ص21.
(2)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص229.
(3)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص77-78.
(4)- Tachrifat, op. cit, pp 33-36.
(5)- Ernest Mercier, op. cit, pp210-213.
(6)- عبد القادر حليمي، المرجع السابق، ص279.
(7)- دلندة الأرقش وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، د ب، 2003، ص 130.

من خلال تنظيم هذه المحلات وأشكالها العسكرية الاستعراضية[1]، ومن خلال الرموز المستعملة والقوة العددية والحربية تكتسب المحلة نجاعتها كقوة ضاربة تهابها القبائل والمجموعات المحكومة، فتظهر كمؤسسة ذات هيبة[2]، على أن هذه المؤسسة، وإن مثلث خصوصية مغاربية برزت معالمها واضحة منذ العهد الموحدي، فإنها خضعت لمجموعة من التحولات في الفترة الحديثة، جعلتها تتأثر بمسار السلطة، فقد عرفت المحلة تطورات أحدثها العثمانيون تنوعت حسب تنوع التجارب والأنظمة السياسية[3].

بحيث كان هدف السلطة العثمانية في الجزائر، يتمثل في جمع الضرائب من جهة، ومن جهة ثانية تفادي وقوع أي تمرد أو ثورة ضد سلطتها، وعلى هذا الأساس اعتمد البايلك على جهاز إداري يقوم على مجموعة من الموظفين، يشغلون جميع المهام، المالية، المراقبة، التواصل مع السكان، الكتابة، إضافة إلى الفرق العسكرية[4]، غير أن مركز السلطة بقي تحت نفوذ المؤسسة العسكرية، التي بسطت نفوذها على المناصب الإدارية (الدواوين)، ولم يبق للقادة المحليين سوى وظائف الخوجات، وبعض الوظائف الأخرى الثانوية ضمن البايلكات[5].

وبهذا تميزت هذه الإدارة بملاءمتها لأوضاع الإيالة الجزائرية آنذاك نتيجة اعتمادها على نظام عسكري، يرتكز على سلطة شبه مطلقة، وكانت هذه السلطة تهدف إلى حفظ النظام الداخلي وضمان تحصيل الضرائب، ولهذا الغرض حافظ العثمانيون على وجود

---

(1)- يذكر الرحالة الاوروبيون بعض المشاهد الوصفية لبعض المحلات، حيث أن سيرها كان يخضع لنظام، يستوجب أن يسير الآغا في الأمام ممتطيا حصانه، ويسبقه الشاوش ثم تتبعه مجموعة من جنود الانكشارية، وبعد ذلك يأتي الباي متبوعا بعدد من فرق الجنود وحاملي الأعلام والطبول، وفي مؤخرة هذا الركب قبائل المخزن المشاة والفرسان، إذ يتمتع الباي بالسلطة المطلقة في قيادة المحلة، ينظر:

- Peyssonnel, T1, op. cit, pp336-337.
- Shaw, op. cit, pp191-193

(2)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص81.
(3)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص129.
(4)- لتفاصيل أكثر حول الإدارتين المركزية والمحلية، ينظر: عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص ص112-220.
(5)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص77.

حاميات في كل النقاط المحصنة، التي تؤمن لهم المواصلات، وتحد من ثورات الأهالي، فضلا عن الفرق العسكرية المرابطة بالمدن الرئيسية[1].

وقد اعتمد تنظيم البايلك إلى جانب الطابع العسكري، بعدا سلطويا، يرتكز على النخب العلمية، التي مثلت سلطة ثيوقراطية رمزية، اعتبرت بمثابة واسطة بين السلطة والمجتمع، أما البعد الجغرافي والإداري للبايلك فقد اعتمد على عناصر القيادة وأراضي العزل وقبائل المخزن، مشكلا مجالا جيوستراتيجيا مؤمنا للبايلك وعازلا للقبائل شبه المستقلة[2]، وعلى هذا الأساس فإن تمثلات السلطة ضمن نظام البايلك وآليات ممارستها هي انعكاس رمزي لثقافة المجتمع السياسية.

2. السلطة والجيش غير النظامي:

قبل التطرق لتركيبة الجيش غير النظامي، تجدر الإشارة إلى أننا قمنا بإدراج هذا العنصر من الدراسة ضمن النظام الإداري وأبعاده العسكرية، ولم نقم بإدراجه ضمن بنية المؤسسة العسكرية، وهذا لدواعي منهجية، من أجل تفادي التكرار، ذلك أن هذا الجيش تميز بالطابعين الإداري والعسكري، ولعب دورا هاما ضمن نظام البايلك، وهذا لا ينفي الطبيعة الإدارية المركزية التي تميزت بها المؤسسة العسكرية النظامية إلى جانب طابعها العسكري، غير أن الشق غير النظامي تغلب عليه الطابع الإداري المحلي العسكري ضمن البايلكات، أما نشاطه العسكري البحت فقد كان يتم في حالات خاصة مثل الحروب، ونادرا ما كان يدمج مع القوات النظامية.

تجدر الإشارة إلى أن المراحل الأولى من الحكم العثماني في الجزائر، تميزت بتغييب للعناصر القبلية في المؤسسة العسكرية، وذلك إلى غاية نهاية القرن 16م، بحيث أن عائدات

(1)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص30.
(2)- أحمد سيساوي، المرجع السابق، ص ص26-27.

السلطة كانت تأتي من نشاط القرصنة، هذا ما جعلها لا تهتم بمداخيل البلاد والأرياف، والتي اتجهت السلطة العثمانية نحو الاهتمام بها نهاية القرن 17م[1].

إن هذه السياسة لم تكن لتنجح دون إشراك العناصر القبلية المحلية، بحيث أصبحت المحلات القمعية والجبائية التي يجهزها البايات تضم عددا من فرسان القبائل، تمكنوا من مساعدة الفرق الانكشارية في قمعها للتمردات الريفية، خاصة في الفترة الممتدة مابين سنة 1590م و1647م[2].

بحيث شكل الجيش غير النظامي أو الاحتياطي القسم الأكبر من تعداد جيش إيالة الجزائر، وتكونت قواته من قبائل المخزن، الكراغلة، وزواوة، فهو جيش يقوم على العناصر المحلية، التي وضعت نفسها تحت تصرف السلطة[3]، بحيث توزعوا على المجال العسكري البري، ومثلوا المشاة والمدفعيين، وكذا الفرسان.

1.2. فرق الصبايحية وقبائل المخزن:

تطرقنا سابقا ضمن المؤسسة العسكرية النظامية لقوات السباهية الأتراك، وهم جند الخيالة، وقد أشرنا إلى وجود جند السباهية ضمن الجيش غير النظامي للإيالة، والذين عرفوا بقوات "الصبايحية"، بحيث اختلفوا عن السباهية النظاميين من حيث تركيبتهم البشرية، فالسباهية النظاميين كانوا من أصل تركي، إضافة إلى بعض الأعلاج، في حين أن "الصبايحية" غير النظامين يتكونون من الأهالي الجزائريين.

تجدر الإشارة إلى أن الأهالي المكونين لقوات الصبايحية ينتمون إلى العائلات الكبيرة، ويقدمون خدماتهم لآغا العرب، كما لا تتحمل السلطة مسؤولية توفير الفرس والسلاح، وإنما يوفرونها بأنفسهم، ويبدو أن خدمتهم في هذا المجال كانت تمثل طموحا

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص148.
(2)- نفسه، ص148.
(3)- أرزقي شويتام، دراسات ووثائق...، المرجع السابق، ص16.

بالنسبة لهم، لأنهم كانوا يدفعون المال مقابل قبولهم ضمن هذه القوات[1]، إضافة إلى الهدايا[2].

كما تجهز السلطة فرق الصبايحية من وحدات إقليمية من قبائل المخزن خاصة، بحيث أن عملهم يكون بجانب البايات[3] في أوقات السلم، لكن عندما يتم إعلان التعبئة العامة لظروف عسكرية خاصة فإنهم ينضمون إلى الآغا ويعملون تحت سلطته، ويتم دمج هذه الفرقة مع الفرق النظامية[4].

بحيث وردت الإشارة إلى فرسان المخزن ضمن المصادر والمراجع من خلال العديد من الأسماء، منها المخازنية، الزمول، الدواير، بحيث يشكل فرسان المخزن القوة الأساسية للإدارة العثمانية في الأرياف، ويساهمون بشكل كبير في دعم سلطتها، من خلال الخدمات العسكرية التي يقدمونها إضافة إلى جباية الضرائب[5].

يحظى فرسان قبائل المخزن بامتيازات واسعة لا يحظى بها الصبايحية غير المنحدرين من هذه القبائل، بحيث لا تختلف هذه الامتيازات كثيرا عن نظيرتها في الأناضول، والتي اقتطعت تيمارات واسعة لجند السباهية كما سبق التطرق لها؛ فقد أتاحت السلطة العثمانية أيضا لفرسان المخزن في إيالة الجزائر الإستفادة من أراضي البايلك، مع توفير الفرس والبندقية، إضافة إلى حصول الفارس المخزني على أجرة تعادل أجرة اليولداش الإنكشاري[6].

---

(1)- صالح عباد، المرجع السابق، ص318.

(2)- Venture De Paradis, op. cit, p76.

(3)- كانت المقاطعات عبارة عن شبه دويلات مستقلة، يرأسها الباي، الذي يعود إليه التصرف المطلق في شؤون البايلك، وكان يتم اختياره من ضمن الأقلية التركية العثمانية، وهويعتبر ممثل السلطة في البايلك، يساعده في مهامه ديوان محلي يتكون من الخليفة والآغا، إضافة إلى خليفة أخر مكلف بالاتصال بالرعية وجباية الضرائب، وواحد أيضا مكلف بالنيابة عن الباي في حال غيابه. إضافة إلى موظفين إداريين آخرين. ينظر: عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة، المرجع السابق، ص220-221.

(4)- علي خلاصي، الجيش الجزائري...، المرجع السابق، ص141.

(5)- صالح عباد، المرجع نفسه، ص319.

(6)- نفسه، ص319.

إضافة إلى ذلك كانت قبائل المخزن تتمتع بالحماية من طرف سلطة البايلك، وكانت معفاة دون بقية سكان الأرياف من المطالب المخزنية والضرائب الإضافية، والاكتفاء فقط بتقديم بعض المساهمات العينية التي لم تكن تتجاوز سدسي المحصول، وفي بعض الأحيان لا تتجاوز حصانا واحدا، وبعض الخراف، مع دفع الضريبة الشرعية "العشر والزكاة"[1].

كما ضم جيش إيالة الجزائر منذ العهود الأولى لتأسيسه قبائل المخزن باعتبارها قبائل حليفة للسلطة، ومصدر قوة للبايلكات بفضل الخدمات العسكرية والإدارية التي تقدمها، بحيث تعتبر ذات صبغة فلاحية عسكرية وإدارية[2]، وتستمد هذه القبائل وظائفها الحربية والإدارية من تقاليد التبعية والولاء، التي طبقها الموحدون، واتبعها فيما بعد الزيانيون والحفصيون، بحيث عملت السلطة العثمانية على الإبقاء على هذا النوع من القبائل المتعاونة لأعمال الجباية وقمع التمردات[3].

ويبدو أن العلاقات التي تربط بين المجال القبلي وقبائل المخزن، والتي تعتمد على اختراق البنية القبلية بواسطة القوة العسكرية والآلة الجبائية، هناك أيضا وسائل أخرى موازية، وتتمثل في المعرفة، أي معرفة المخزن للقبيلة، حيث أن ممارسة السلطة، أية سلطة، يتطلب تنظيما للفضاء، وتستدعي تحويلات مستمرة للمعلومات[4].

كما اتخذت هذه القبائل عدة تسميات بقيت متداولة نسبة لمواطنها الأصلية، كقبائل الصحاري، الغرازلة، هاشم، العبيد، العثامنة، في حين اتخذت قبائل أخرى تسميات محلية وألقاب استمدتها من مواطنها الجديدة، فمخزن الزواتنة مثلا عرفوا بهذا اللقب لتوطنهم على ضفتي وادي الزيتون، رغم كونهم كراغلة، أما مخزن المكاحلية فقد عرفوا بهذا اللقب لنوع السلاح الذي اشتهر به فرسانها، والمجموعات المخزنية من عزارة ومخازنية وزمول

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص248.
(2)- ناصر الدين سعيدوني والمهدي بوعبدلي، المرجع السابق، ص105.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع نفسه، ص246.
(4)- المنصف التايب: "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، مجلة روافد، ع4، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، ص31.

ودوائر عرفوا بهذه الأسماء نظرا للمهام التي كانوا يمارسونها والتنظيم العسكري الذي خضعوا له، والحيز الإداري الذي استقروا فيه(1).

وقد أوكل البايلك لهذه القبائل مهام تنفيذ أوامره، ذلك أن عدد الجند النظامي في وقت السلم لم يكن يتجاوز 4000 جندي، وفي أوقات الحرب لم يتجاوز 12 ألف جندي بدعم من قوات الكراغلة وزواوة، أما قبائل المخزن فقد شكلت قوة عشائرية بعد انضمام العشائر القوية لها، وأصبحت توفر للبايلك قوة محاربة يصل عددها في بعض الأحيان إلى 30 ألف رجل، منهم 15 ألف فارس(2).

2.2. فرق الكراغلة:

كما يدرج أغلب الباحثين فرق الكراغلة ضمن الجيش غير النظامي لإيالة الجزائر، مستندين على اعتبار هذه الشريحة من المجتمع مرفوضة من طرف الإنكشارية، الذين رأوا فيها مصدر خطر في سعيهم للوصول إلى السلطة(3)، في حين يذكر "حمدان خوجة" أن الجيل الأول من الكراغلة نجح في الانضمام لفرق الانكشارية في المراحل الأولى من تأسيس الإيالة(4)، لكنهم لم يتدرجوا في الرتب العسكرية العليا(5)، بحيث أن الكرغلي عندما ينهي وظيفته في رتبة "بولكباشي" أو "آشجي باشي"(6) أي رئيس الطباخين ضمن الوحدات العسكرية(7)، يحال مباشرة على التقاعد مع مرتب كامل، هذا التمييز بين التركي والكرغلي خلق صراع سلطوي داخل الحكومة(8).

عملت السلطة العثمانية على تحييد العناصر الكرغلية عن طريق منع توليهم مناصب إدارية أو عسكرية سامية، وذلك يرجع إلى تخوف السلطة من تزايد نفوذهم، بذلك توترت

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، ورقات جزائرية دراسات وأبحاث...، المرجع السابق، ص214.
(2)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص 246-247.
(3)- Grammont De, H-D, op. cit, pp413-415.
(4)- حمدان بن عثمان خوجة، المرجع السابق، ص90.
(5)- مبارك بن محمد الميلي، المرجع السابق، ص124.
(6)- Venture De Paradis, op. cit, p80.
(7)- Djevad Bey Ahmed, op. cit, p46.
(8)- Venture De Paradis, op. cit, p80.

العلاقة بين السلطة والكراغلة ابتداء من سنة 1596م، هذا التوتر وصل إلى حد الصدام المسلح سنة 1629م، عندما حاولوا الحد من نفوذ السلطة العثمانية والوصول إلى الحكم بمساعدة قبائل زواوة العاملة بالجيش، لكن هذه المحاولات باءت بالفشل[1].

3.2. فرق الزواوة:

تندرج فرق الزواوة أيضا ضمن الجيش غير النظامي، وأخذت هذه القوات إسمها نسبة إلى قبائل زواوة في جرجرة، تم تجنيد هذه القبائل منذ البدايات الأولى للتواجد العثماني في الجزائر، كما لعبوا دورا هاما في عهد "حسن بن خير الدين"، الذي سعى إلى إحداث توازن داخل المؤسسة العسكرية عن طريق إنشاء قوة عسكرية من قبائل الزواوة تكون موازية لقوة الإنكشارية، والتي سوف نتطرق لها لاحقا.

أوكلت لقبائل زواوة مهام الحراسة في الأبراج المشيدة بمدينة الجزائر، ونظرا لخبرتهم ومهارتهم الحربية فقد أوكلت لهم أيضا مهام عسكرية أخرى ضمن الحاميات، في تلمسان ومستغانم إضافة إلى بسكرة وقسنطينة وعنابة، في حين أن حاميات مدينة الجزائر شكلوا ما يعادل ثلث جنودها، بقيادة آغا يعمل تحت سلطة آغا الإنكشارية[2].

يرى بعض الباحثين أن فرق الزواوة كانت تستدعى للانضمام للجيش الإنكشاري في حالات خاصة، مثل حروب الجزائر مع الدول الأخرى، أو عندما يخرج الجيش في محلة ضد القبائل الثائرة، أو لجباية الضرائب، وتشكل فرق الزواوة الفرسان، بينما يشكل الأتراك والكراغلة فرق المدفعية[3].

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص229.
(2)- Haedo, Topographie, op. cit, p44.
(3)- عائشة غطاس، الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، المرجع السابق، ص84.

3. أهم المتغيرات السياسية والعسكرية وأثرها على نمط السلطة في الجزائر:

تطرقنا سابقا ضمن الفصل الأول إلى إسهامات الإخوة بربروس في تثبيت السلطة العثمانية في الجزائر، بحيث تعرضنا لأهم المحطات السياسية والعسكرية، التي أثرت على نمط السلطة في هذه المرحلة، وانتهت بعد سلسلة من الصراعات والعلاقات السياسية والمتغيرات العسكرية، إلى التأسيس لسلطة سياسية وحضور عسكري قوي، تجسد في مؤسسة عسكرية بجميع هياكلها المؤسساتية، والتي تطرقنا أيضا إلى هيكلتها وبنيتها، على أن طبيعة هذه المؤسسة ارتبطت بأهم الأحداث التاريخية التي ميزت إيالة الجزائر، وعلى اعتبار العلاقة بين السياسي والعسكري، فقد تداخلت علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية طول الفترة العثمانية.

تجدر الإشارة أنه ضمن هذا العنصر من الدراسة ارتأينا التطرق لأهم الأحداث التاريخية التي ميزت الجزائر والمنطقة المتوسطية، هذه الأحداث تعتبر امتدادا للفترة التي تلت تثبيت السلطة العثمانية في الجزائر من خلال جهود خير الدين بربروس في إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وقد أدرجنا هذا العنصر ضمن الفصل الأخير من هذه الدراسة، على الرغم من ارتباطه كرونولوجيا بالفصل الأول، وذلك لدواعي منهجية اقتضت منا التعرض لهيكلة المؤسسة العسكرية، من حيث تنظيمها، بنيتها، وآليات تسييرها من طرف السلطة، وهذا ما يسهل علينا تحليل نمط السلطة في علاقته مع المؤسسة العسكرية.

كما تجدر الإشارة أيضا أنه في عرضنا لهذا العنصر سوف نلتزم بالإشارة إلى الأحداث التاريخية العسكرية والسياسية، التي ميزت فترات الحكم العثماني في الجزائر، مثلما سبق وذكرنا، على أن عرضنا هذا لن يغطي هذه الأحداث بتفاصيلها، ذلك أننا أشرنا منذ بداية هذه الدراسة إلى أن موضوع دراستنا يفرض علينا تحليل أشكال السلطة، وعلاقاتها مع إحدى أهم مؤسسات الإيالة الجزائرية، دون الاسترسال في عرض الأحداث العسكرية، ذلك أن مجموع الانتاج المعرفي للفترة العثمانية في الجزائر قد طغت عليه المواضيع العسكرية، سواء ضمن البحوث والدراسات المحلية أو الأجنبية، ويزخر هذا المنتوج بكم

هائل من المعلومات التاريخية المفصلة، ويكفي الرجوع إلى المصادر والمراجع التي تناولت الأحداث العسكرية من أجل الحصول على التفاصيل.

في حين أن تركيزنا ضمن هذا العنصر سوف يكون على التطرق لنمط السلطة في الجزائر، ودور المؤسسة العسكرية في تحديد وتغيير هذا النمط، سواء من خلال دورها السياسي أو من خلال علاقاتها مع القوى الفاعلة في المنطقة، وعلى هذا الأساس لن نهمل التعرض لطبيعة العلاقات الجزائرية المغاربية والعلاقات الجزائرية الأوروبية، وكذا مظاهر إرتباط الجزائر بسلطة الباب العالي، وذلك من خلال التطرق إلى أهم مميزات الحكم العثماني في الجزائر من خلال الفترات الثلاث التي تغطيها دراستنا، وهي فترة البيلربايات، الباشوات، والآغوات.

3. 1. السلطة والمؤسسة العسكرية في فترة البيلربايات (1519- 1587م):

مر الوجود العثماني في الجزائر من الناحية السياسية بأربع مراحل، ارتبطت بنوع الأنظمة التي حكمت، بحيث أن الخصائص التي طبعت النظام السياسي تعكس نمطا وافدا من العالم العثماني بمميزاته وثقافته السياسية، وقد كان لكل فترة من هذه الفترات خصائص مميزة لها، والتي بدأت بمرحلة البيلربايات، إشارة إلى الحاكم "باي البايات"[(1)].

يبدأ هذا العهد بتاريخ إلحاق الجزائر بالدولة العثمانية، وتعيين "خير الدين بربروس" بايلربايا عليها من قبل السلطان العثماني مع تزويده بقوة عسكرية، ليدعم سلطته في البلاد[(2)]، حيث تذهب أغلب المصادر والمراجع إلى تحديد بداية هذه الفترة منذ تاريخ 1519م، وهو التاريخ الذي تم فيه إرسال رسالة الاستنجاد بالسلطان العثماني، والتي انتهت بانضمام الجزائر للباب العالي سنة 1520م، وتعيين خير الدين بايلربايا عليها، إلى غاية سنة 1587م وهو تاريخ انتهاء فترة حكم "علج علي".

(1)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص72.
(2)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص 16.

تميزت هذه الفترة بمجموعة من الأحداث السياسية والعسكرية، والتي حددت طبيعة العلاقات الجزائرية مع الباب العالي ومع القوى المغاربية والأوروبية، والتي على أساسها تحددت طبيعة السلطة وعلاقتها مع المؤسسة العسكرية، إضافة إلى مجموع الأحداث الداخلية التي أثرت على تحديد معالم الحضور السلطوي ضمن النظام المحلي، وانعكاساته السياسية والاجتماعية.

وعلى اعتبار أن الجزائر في هذه الفترة كانت إيالة عثمانية، فإن قرار تعيين الحاكم كان يأتي من السلطان العثماني، وأما السلطة فكانت بيد رياس البحر[1]، الذين كانوا يستشيرون الديوان[2]، لكنهم لم يتقيدوا كثيرا بآرائه[3]، وعلى هذا الأساس جمعت إيالة الجزائر بين الصبغة المدنية والصبغة العسكرية[4].

امتازت فترة البيلربايات، التي ركزت فيها دعائم الحكم العثماني في الجزائر، بمتانة الروابط بين الإيالة ومركز السلطة العثمانية رغم ما امتاز به جل البيلربايات من قوة الشخصية والقدرات الحربية الهامة، فكانوا أحسن مدافعين عن النفوذ العثماني في المنطقة المغاربية، وأحسن ممثلين للسلطان، وما إن أوشك القرن السادس عشر على نهايته حتى ثبت النفوذ العثماني، وتركز نهائيا في الجزائر وطرابلس وتونس[5].

1.1.3. توسيع السلطة العثمانية في الجزائر:

عمل البيلربايات على استكمال الجهود التي قام بها "خير الدين بربروس" في تثبيت السلطة العثمانية، وذلك من خلال مجموع المجهودات السياسية والعسكرية في تثبيت هذه السلطة، وتوسيع نفوذها على حساب المجال القبلي والمناطق المتمردة على السلطة، هذا ما خلق صراعا داخليا بين السلطة العثمانية والسلطة القبلية وبقايا الإدارتين الحفصية والزيانية،

---

(1)- عمار بوحوش، التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط1، 1997،ص57.

(2)-Kaddache mahfoud, l'Algérie durant la période Ottomane, éd, Opu, Alger, 2002, p50.

(3)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص57.

(4)- العربي زبيري، المرجع السابق، ص19.

(5)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص41.

وتفاعلها مع القوى الخارجية على الحدود الجزائرية المغربية من خلال الصراع العثماني السعدي، ودور القوى الأوروبية في التفاعل أيضا ضمن هذا الوضع.

كما تم للجزائر في هذا العهد تحقيق وحدتها الاقليمية والسياسية، وتثبيت سلطتها عن طريق القضاء على كل الإمارات والسلطنات المحلية كبقايا الدولة الزيانية بتلمسان، والإمارات الحفصية في قلعة بني عباس، وقسنطينة، وعنابة، وإمارة جبل كوكو بالقبائل، بفضل جهود صالح رايس الذي بسط نفوذه إلى غاية الواحات بالجنوب، وقضى على الدولة الزيانية بتلمسان[1].

كما سعى العثمانيون إلى محاولة اختراق الحركة الصوفية أو الهيمنة عليها أو التغاضي عن تأثيرها، عن طريق استرجاع بعض فئاتها مقابل منحها امتيازات مستقبلية، ولذلك أصبح دور الوسيط أمرا حتميا بفعل منطق التفوق الاجتماعي والسياسي للحركة الصوفية، التي لعبت دور الوسيط بين السلطة والمجتمع[2]، والتي من شأنها أن تضمن قاعدة شعبية للعثمانيين في إطار سعيهم إلى التوسع في دواخل البلاد.

بحيث عمل البيلربايات على توسيع السلطة العثمانية وزيادة نفوذها، ما نتج عنه مواجهات عسكرية على العديد من الجبهات، بحيث خلقت السياسة التوسعية لهم صراعا داخليا وخارجيا، وذلك في ظل محاولة تضييق نفوذ الإسبان بوهران والمرسى الكبير، ومواجهة التهديدات الحدودية على طول الحدود الغربية للإيالة الجزائرية من طرف السلطة المغربية ممثلة في الدولة السعدية، التي تبنت سياسة توسعية كانت ترمي من خلالها إلى توسيع مناطق نفوذها وبسط سلطتها على الجزائر، مما جعل مدينة تلمسان مسرحا للصراع السلطوي بين مختلف القوى الساعية نحو السلطة، خاصة وأن التواجد الزياني في المنطقة لم يحسم بعد.

(1)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص20.
(2)- عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص121.

وعلى هذا الأساس تولى البيلربايات الأوائل الوقوف في وجه قوى الصراع المتنافسة على بسط النفوذ على حساب الأراضي الجزائرية، وذلك من خلال السعي إلى محاصرة النفوذ الإسباني في غرب الإيالة، من خلال جهود "حسن بن خير الدين" منذ توليه لبيلربكية الجزائر، والذي سعى إلى جانب ذلك للوقوف في وجه التطلعات السعدية بزعامة "محمد الشيخ المهدي"، والتي أسفرت عن العديد من المواجهات العسكرية والتجاذبات السياسية.

تجدر الإشارة أن المغرب الأقصى بقي خارج فضاء السلطة العثمانية، على أساس تبني السلطة السعدية الدفاع عن الأراضي المغربية ضد التهديدات المسيحية، معتمدة على نفوذها السياسي والديني والطرقي، الذي أدخلها في صراع الجوار مع أتراك الجزائر؛ معتمدة على قاعدة القبائل البربرية التي ساندتها في صراعها ضد السلطة الوطاسية المتداعية، وضد أتراك الجزائر، إلى جانب اعتمادها على أداتها الايديولوجية المتمثلة في الطريقتين الجزولية والشاذلية(1).

إن متطلبات المرحلة وطموحات السعديين كانت أوسع من أن تنحصر في الحيز العصبوي الضيق، وفي العقيدة الطرقية، فاستنبطت أدوات هيمنت بها على المجموعات والعصبيات لتكرس ميلاد دولة المخزن على أنقاض دولة العصبية(2)، وسعت نحو التوسع داخل المجال القبلي في المغرب، والتمدد خارج حدودها لتطال الأراضي الجزائرية.

وقد استطاع السعديون تعبئة عدد من العلماء والأعيان الذين قدموا إلى "محمد الشيخ السعدي" من تلمسان، وأبدوا رغبتهم في دعم سلطته، ما حفزه أن يلعب دورا تاريخيا لطرد العثمانيين من الجزائر، ومنعهم عن المغرب، انطلاقا من موقف تاريخي وديني بعد أن فشلت محاولات التعاون معهم لمواجهة التحديات الأوروبية المشتركة(3)، ووصلت طموحاته لحد

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص ص17-18.
(2)- نفسه، ص18.
(3)- محمد علي داهش، الدولة العثمانية والمغرب... ، المرجع السابق، ص31.

الرغبة في توسيع سلطته على حساب جميع الأقاليم العربية الخاضعة لنفوذ السلطة العثمانية[1].

فإشكالية التبعية والولاء أثرت على طبيعة العلاقات الجزائرية المغربية، ذلك أن الجزائر بحكم ارتباطها بالدولة العثمانية اعتبرها العثمانيون بمثابة قاعدة للانطلاق نحو المغرب، فمثلت تلمسان منطقة توتر بين الطرفين؛ ففي عام 1550م حاول العثمانيون إثارة الرأي العام المغربي من خلال تعبئة العلماء والطرق الصوفية ضد السلطان المغربي، الذي سرعان ما وحد الموقف الشعبي المغربي وجند جميع القوى للدفاع، فتصاعد التوتر بين الجانبين حتى وصل إلى حد الصدام العسكري[2].

بهذا طالت التهديدات المغربية مدينة تلمسان من خلال حصار دام قرابة تسعة أشهر سنة 1550م، هذه التهديدات تقدمت إلى غاية نواحي مستغانم سنة 1551م، مدعومة بأكثر من 30 ألف رجل، إن القوة العسكرية لولاة الجزائر في هذه الفترة إلى جانب القوة السياسية التي تميزوا بها، استطاعت بقيادة "حسن قورصو" أن تلحق الهزيمة بالجيش السعدي بنواحي شلف، إضافة إلى هزيمته بوادي المالح[3]، واسترجاع مستغانم[4]، بقوة عسكرية مدعومة من طرف "عبد العزيز أمير" بني عباس، على الرغم من الخلاف الذي ميز العلاقات بينه وبين "حسن قورصو" عقب هذه الحملة[5].

على الرغم من موقف الباب العالي المتمثل في سفارة السلطان "سليمان القانوني" التي أكد من خلالها على حسن الجوار بين السلطتين بعد التداعيات العسكرية لسياسة "حسن باشا"[6]، إلا أن تنامي التهديدات ورغبة البيلربايات في توسيع السلطة العثمانية، وتأمين

---

(1)- أبو عبد الله بن عبد الله الصغير اليفرني: نزهة الحادي بأخبار القرن الحادي، صححه، هوداس، مطبعة بردين، باريس، 1888، ص 42.
(2)- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص31.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص33-34.
(4)- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، المرجع السابق، ص328.
(5)- نبيل بومولة، صفحات من تاريخ بجاية...، المرجع السابق، ص135.
(6)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص19-20.

الحدود الغربية لإيالة الجزائر، قد طغت على طبيعة العلاقات، وتجسد ذلك في سياسة "صالح رايس" الرامية لتحييد السلطة السعدية وإضعافها.

بحيث عمل "صالح رايس" على مواصلة العمل للحد من النفوذ السعدي، والوقوف في وجه تهديداته العسكرية، وذلك من خلال حسن استغلال الصراع والتنافس المغربي المغربي بين السعديين والوطاسيين، ونقل الصراع بين الإيالة الجزائرية والسعديين إلى المغرب الأقصى، وإلحاق هزائم متكررة بالمغاربة، بعد تعيين "حسون الوطاسي" منافس السعديين على سلطة فاس سنة 1554م من طرف "صالح رايس"[1]، بشرط إعلان ولائه للسلطان العثماني[2].

إن تواجد السلطة السعدية مجاورة للفضاء العثماني الجديد في الجزائر، تعددت على أساسه استراتيجية العثمانيين لمواجهة هذه السلطة، وتأرجحت ما بين التدخل المباشر لمساندة السلطة الوطاسية المنهارة، وبين الورقة الديبلوماسية في شكل سفارات لإقناع السعديين بالاعتراف بالخلافة العثمانية[3]، إضافة إلى كسب تأييد أتباع الطريقة القادرية[4]، الذين شكلوا جهازا استخباراتيا للعثمانيين[5]، إضافة إلى اعتبارهم المنافسين التقليديين للطريقة الشاذلية في المغرب.

إن جهود "صالح رايس" الرامية لبسط السلطة على المغرب، انهارت أمام تمكن "محمد الشيخ السعدي" من القضاء على خصمه الوطاسي المتحالف مع العثمانيين، وتحالف السعديين مع القوة الإسبانية من أجل السيطرة على الجزائر انطلاقا من الأراضي المغربية، هذا التحالف كان يضم مصالح الطرفين الإسباني والمغربي على حساب الإيالة الجزائرية،

---

(1)- Auguste Cour, l'établissement des dynasties des Cherifs au Maroc, leur rivalité avec les turs de la régence d'Alger 1509-1830, Ernest Leroux, Paris, 1904, pp105-118.
(2)- N. Ahmet Asrar, Kanuni Sultan Süleyman Devrinde osmanlı devletinin dini siyaseti ve islam alemi, büyük kitaplık, istanbul, 1972, s.268.
(3)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص19.
(4)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص297.
(5)- عبد الكريم شوقي، الاستخبارات الجزائرية في العصر الحديث (1492-1830م)، دار هومه، الجزائر، ط1، 2017، ص175.

إلا أن سيطرة "صالح رايس" على بجاية سنة 1551م[1]، بقوة عسكرية نظامية وغير نظامية[2]، وتمكن المؤسسة البحرية من مهاجمة سواحل مايورقه سنة 1552م حال دون تجسيد الأهداف الإسبانية المغربية[3].

إن هذه الانتصارات العسكرية على القوة المغربية فرضت قوة سياسية للبيلربايات، سمحت لهم بالضغط السياسي على منطقة تلمسان من خلال التحكم في تعيين حكامها عن طريق تنحية "أبي زيان أحمد" وتعويضه بالأمير "حسن بن محمد الثاني"، وهذا تمهيدا لبداية الضغط العسكري على المنطقة، وضمها لنفوذ السلطة العثمانية[4]، في ظل اهتمام صالح رايس بتأمين الحدود الغربية، وذلك من خلال القضاء على الدولة الزيانية، التي لم يشكل وجودها قوة مؤمنة للحدود.

وبتنحية "مولاي الحسن بن عبد الله" أصبحت تلمسان سنجقا تابعا للإيالة الجزائرية سنة 1554م، ومن جهة ثانية توقف الصراع الجزائري المغربي مؤقتا بعد التمكن من الوقوف في وجه الملك السعدي "محمد الشيخ السعدي" من جديد في تهديده لتلمسان، والتمكن من قتله بعد أن تضافرت جهود السكان المحليين والقوات العثمانية سنة 1557م[5]، هذا ما يعكس أيضا سعي السلطة العثمانية إلى التوسع الفعلي في المنطقة[6].

تجدر الإشارة إلى أن العلاقات العثمانية المغربية وصراع النفوذ بينهما تحددت انطلاقا من الدور السياسي والعسكري للإيالة الجزائرية، وذلك راجع إلى عدة اعتبارات تاريخية وجغرافية، تعكس الموروث السياسي للصراع منذ سقوط الموحدين، إضافة إلى الموقع الجغرافي للإيالة المحاذي للمغرب الأقصى والقريب من القوى الأوروبية، والذي شجع مظاهر التحالف من أجل تحصيل مصالح سلطوية مشتركة.

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص35-36.
(2)- مارمول كربخال، ج2، المصدر السابق، ص379-380.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص ص35-36.
(4)- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، المرجع السابق، ص329.
(5)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص34.
(6)- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص39.

إضافة إلى هذا كانت مراسلات السلطان العثماني الرامية لإيجاد الحلول السياسية مع المغرب، أو تلك الرامية للتدخل في الصراعات الداخلية للمغرب حول السلطة كانت تتم عن طريق بيلربكية الجزائر، من خلال تكليف بيلربايات الجزائر بالتدخل في الصراع المغربي، مثل المراسلة التي تم فيها تكليف "حسن باشا" للتدخل في فصل النزاع المغربي المغربي سنة 1565م[1].

كما تجدر الإشارة أيضا أن مسار العلاقات الجزائرية المغربية استمرت بعد مقتل "محمد الشيخ السعدي" ما بين محاولات إيجاد الحلول السياسية، وما بين الصدام العسكري، والذي لعبت فيه السلطة العثمانية دورا هاما، من خلال رسائل السلاطين العثمانيين، الداعية تارة للوحدة ضد المسيحيين، خاصة بعد معركة ليبانت سنة 1571م، وما بين التدخل في الصراعات الداخلية على السلطة داخل المغرب[2].

اتجه "حسن بن خير الدين" إلى جانب تصديه إلى السعديين نحو محاولة تحرير وهران من الاحتلال الاسباني، عن طريق الحصار الذي فرضه عليها سنتي 1557-1558م، وكذا مهاجمته للمرسى الكبير بمساعدة الفرق المحلية التابعة لقبائل بني عباس، بحيث كاد ينتهي التواجد الإسباني بوهران، لولا وصول الإمدادات للمحاصرين من إسبانيا[3].

تجدر الإشارة إلى أن توجه البيلربايات نحو توسيع السلطة العثمانية في الجزائر، لم يكن فقط على حساب القوى الخارجية، وإنما تركزت جهودهم أيضا على المجال الداخلي من أجل تثبيت هذه السلطة، وضمان ولاء السكان المحليين لها، والقضاء على بؤر التوتر التي

(1)- ينظر الوثيقة التالية، والتي تم إدراجها ضمن الملحق رقم 3، ص343:
- A.DVNS.MHM.d.6, Hüküm no :971. Fî 7 Ramazan, sene 972/ (8 Nisan 1565), Başbakanlık Devlet arşivleri.

(2)- لتفاصيل أكثر حول مجريات الأحداث بين الجزائر والمغرب، ينظر:
- محمد علي داهش، المرجع السابق.
- الهادي التازي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، أكاديمية المملكة المغربية، 1986، ج8.
- عمار بن خروف: العلاقات بين الجزائر و المغرب (1517-1659م)، رسالة ماجستير، دمشق، 1983.
- عبد الكريم كريم، المغرب في عهد الدولة السعدية، المرجع السابق.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص34-35.

من شأنها استهداف هذه السلطة، فكان هذا النشاط العسكري على حساب السلطة القبلية، وكذا بقايا السلطتين الحفصية والزيانية.

حيث استطاع البيلربايات الوقوف في وجه حركات التمرد التي ميزت هذه الفترة، ومنها تمرد "سيدي بوطريق" بمليانة سنة 1544م، كما وضعوا حدا للأسر المناهضة للسلطة العثمانية في قسنطينة مثل أسرة "سيدي عبد المؤمن"[1]، بحيث أصبحت مواجهة مختلف مجموعات الأولياء والعلماء أمرا ضروريا لحفظ التوازن المبني على المتطلبات المحققة للتجانس السياسي[2].

كما استطاع البيلربايات القضاء على بقايا الحفصيين في هذه الفترة، وانطلاقا من هذا استطاعت الحاميات العثمانية اشتثات العديد من التمردات في سنوات 1527، 1534، 1567، 1568، 1572م[3]، بحيث كانت منطقة قسنطينة تقتسم فيها النفوذ العديد من القبائل، والأرضية فيها كانت مهيأة لاستقبال العثمانيين، وذلك لإفتقارها لحكم مركزي قوي يجمع الشتات القبلي المتناحر في ظل غياب الحكم الحفصي[4]، وعلى هذا الأساس كان بسط السلطة العثمانية فيها على حساب القبائل المحلية من جهة، ومن جهة ثانية حظي العثمانيون بدعم بعض الأسر الحاكمة في المنطقة، والتي مكنتهم من القضاء على عناصر التمرد فيها على طول السنوات المذكورة.

(1)- تزعمت أسرة عبد المؤمن التيار الرافض للوجود العثماني في مدينة قسنطينة، مسنودة بعرب أولاد وصلة، وقد كانت السبب المباشر في تأخير دخول العثمانيين للمدينة حتى الربع الثاني من القرن 16م، وقد وقع الاتصال بين العثمانيين وأسرة عبد الكريم الفكون لتسهيل دخول العثمانيين لقسنطينة، ومحاولة التقرب من سيدي عبد المؤمن والتعهد له بالإبقاء على سلطته الروحية بالمدينة، إلا أن محاولات العثمانيين لإستمالته باءت بالفشل، ما دفعهم لإغتياله سنة 1572م، ينظر:
- جميلة معاشي، الأسر المحلية الحاكمة...، المرجع السابق، ص114-116.
- Vayssettes, op. cit, pp66-67.

(2)- عبد القادر صحراوي، المرجع السابق، ص114.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص37-38.
(4)- جميلة معاشي، المرجع نفسه، ص121.

أما في غرب الإيالة فقد استطاع البيلربايات إلى جانب محاولات التصدي للخطرين السعدي والاسباني، فإنهم قد نجحوا في تشتيت قبائل سويد المناهضة للسلطة العثمانية، وقضوا على نفوذها الممتد من زكار شرقا إلى مستغانم غربا[1].

وفي المناطق الوسطى الواقعة إلى الشرق من مدينة الجزائر، استطاع العثمانيون محاصرة تمرد أمراء قلعة كوكو عن طريق سياسة المصاهرة سنة 1561م، الأمر الذي أعاد الهدوء إلى المنطقة مؤقتا قبل أن يتجدد التمرد في عهد الباشوات، وإلى الشرق من جرجرة واجهت السلطة العثمانية تمرد أمراء قلعة بني عباس، التي تراجعت عن تأييد "صالح رايس"، والتي كان من الصعب القضاء عليها أو احتوائها، إلا في فترة لاحقة، أي خلال فترة حكم "حسن بن خير الدين" سنة 1559م[2].

أما المناطق الجنوبية فيرجع الأمر إلى جهود "صالح رايس" في تثبيت السلطة العثمانية فيها وربطها بالسلطة المركزية، بعد أن رفضت هذه المناطق دفع الضريبة وأعلنت التمرد على السلطة العثمانية، معتبرة عامل المسافة قد يحول دون وصول العثمانيين إلى إخضاعها[3]، في ظل انشغالهم بأحداث تلمسان، وتصديهم للإسبان والمغرب[4].

جهود "صالح رايس" تمثلت في حملاته العسكرية، التي تطلبت عددا كبيرا من القوات، وذلك لبعد المسافة[5]، لهذا كانت هذه الحملات مدعومة بالقوات المحلية من فرق زواوة والصبايحية، على الأغواط، ورقلة، توقرت، ووادي سوف منذ سنة 1552م[6]، بمساندة الطريقة القادرية بقيادة "سي محمد الهادي"، ذات الشعبية في بلاد القبائل، التي جندت قواتها لدعم السلطة العثمانية[7].

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص38.
(2)- نفسه، ص ص38-39.
(3)- Haedo, Histoire des rois d'Alger, op. cit, p86.
(4)- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة سنة، المرجع السابق، ص338.
(5)- Rozet et Carette, op. cit, p233.
(6)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص292.
(7)- صالح عباد، المرجع السابق، ص78-79.

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن جهود البيلربايات تضافرت، سواء في الميدان الإداري أو العسكري، من أجل مد نفوذ السلطة العثمانية في جميع مناطق الإيالة، والقضاء على مظاهر التمرد، ونظرا لتداخل الأحداث وتسارعها في هذه الفترة، فإن عرضنا لها اعتمد على التركيز على أهم هذه الأحداث، ولم نسترسل في عرضها، على أن فترات حكم "حسن بن خير الدين" تداخلت مع فترة حكم "صالح رايس".

2.1.3. بيلربايات الجزائر ودورهم في تونس وطرابلس:

تميزت فترة البيلربايات بقوة شخصية ولاتها، الذين كانوا من طائفة رياس البحر، وقد شاركوا في إدارة الصراع الاستراتيجي في البحر الأبيض المتوسط من خلال قوة مؤسستهم العسكرية، واستطاعوا تثبيت السلطة العثمانية في الفضاء المغاربي ابتداء من ضم طرابلس الغرب ثم تونس إلى الدولة العثمانية، وذلك استكمالا لمجموع المجهودات العسكرية التي أظهرتها الجزائر منذ الاستنجاد بالإخوة بربروس، الذين شكل نشاطهم البحري في المنطقة المغاربية تأثيرا على عثمنة هذا المجال تدريجيا.

تجدر الإشارة إلى أن بدايات تأثير الإيالة الجزائرية في مصيرية الدويلات المغاربية بدأت معالمها في إطار نشاط الإخوة بربروس، على اعتبار الموقع الجغرافي الذي ساهم في انتقال تأثير المظاهر السلطوية والعسكرية، إضافة إلى النشاط البحري المبكر الممارس من طرف الأتراك الأوائل في جزيرة جربة وقاعدة حلق الوادي.

نشاط، وإن كان في تلك الفترة ممارسا تحت سلطة ونفوذ السلطان الحفصي في تونس، إلا أن تسارع الأحداث التاريخية التي طبعها التنافس على السلطة، منذ شيوع غزوات الأتراك، قد ساهم في خلق بيئة مناسبة للتواجد الرسمي للسلطة العثمانية، والتي اتخذت من الجزائر منطلقا لانبعاث نشاط ملاحي وعسكري، سوف تكون نتائجه واضحة على المجال المغاربي، من خلال بسط النفوذ على تونس منذ سنة 1534م، وعلى الرغم من الوضع الداخلي المعقد لها، إضافة إلى مجموع التهديدات الخارجية التي طالت سواحلها على اعتبار

موقعها الجغرافي، الذي ساهم أيضا في تأجيج هذا الصراع، فإنه سينتهي لصالح العثمانيين انطلاقا من دور بيلربايات الجزائر.

وعلى اعتبار الأهمية التي كانت تعنيها الجزائر للدولة العثمانية، فقد أدى هذا إلى اكتساب بيلرباياتها لنفوذ وسلطة واسعة ساعدهم على ضم أقطار المغرب الإسلامي الأخرى، وهي تونس وطرابلس[1]، ويبدو أن هذا الفضاء المغاربي على الرغم من الخصائص المشتركة التي تجمع دويلاته، إلا أن كل دولة منه تميزت بخصوصيات سياسية واجتماعية لا يمكن تعميمها على بعضها أو وضعها في قالب سياسي واحد.

إن تشكل هذه الكيانات المغاربية بدأ انطلاقا من واقعها الداخلي المتأزم، والانحطاط العميق الذي ميز المغرب الإسلامي في إطار الصراع الاسلامي المسيحي أواخر القرن 15م، والذي أدى إلى انضمام الجزائر للدولة العثمانية، تلاه انضمام كل من تونس وطرابلس[2]، حيث كان لبيلربايات الجزائر دورا في تثبيت السلطة العثمانية فيها، وقد فرضت خصوصية البيئة المغاربية المحلية على أنموذج الحكم العثماني أن يتكيف مع تلك الخصوصية أو يصطدم معها تبعا لمجريات الأحداث التاريخية التي مرت بكل إيالة[3].

إن خصوصية كل بلد فرض على السلطة العثمانية تبني نظام سياسي وسلطوي يجمع سلطات هذه الأقطاب المغاربية تحت سلطة بيلرباي الجزائر، هذا النظام مستوحى من طبيعة الظروف التاريخية التي ميزت المنطقة، والتي تفاعلت مع مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية.

فعدم الإستقرار الذي ميز المنطقة يعكس تفكك البنى الاجتماعية وتداعياتها، فالواقع الجزائري، قبل الانضمام للدولة العثمانية، قد تميز بفراغ سلطوي جعل من المغرب الأوسط

---

(1)- بوعزة بوضرساية: دور العثمانيين الأتراك في تحرير المدن الساحلية الجزائرية من الاحتلال الأوروبي (مرحلة البيلربايات أنموذجا 1519-1587)، مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، السودان، 27-10-2015، ص06.

(2)- رقية شارف: "تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية الفترة الحديثة"، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر2، ع13، 2011، ص145.

(3)- فاتح رجب قدارة: "الدولة العثمانية في آثار الشيخ الطاهر الزاوي"، المجلة الجامعة، ع16، المجلد الرابع، نوفمبر 2014، ص06.

بيئة مهيأة للإستعمار في ظل ضعف سلطة الزيانيين؛ في حين أن الواقع التونسي تميز بحضور سلطوي قوي نسبيا من خلال دور السلطة الحفصية، على أن الواقع التونسي الداخلي تميز بانعدام التماسك والانسجام لدى سكان المدن، وعودة الأرياف إلى أجواء الحرابة القبلية[1].

إن الواقع الاجتماعي التونسي، شأنه شأن نظيره الجزائري، لم يشكل ذلك النموذج الإنقسامي الأمثل الذي تحكمه علاقات الانشطار بين القبائل[2]، وإنما تميز بثنائية السلطة، التي تعكس الطابع التقليدي للسلطة في المغارب، سلطة دينية ترتكز على الزوايا، والتي أصبحت قوى سياسية منافسة للسلطة السياسية التقليدية[3]، على أن هذه السلطة السياسية تأرجحت ما بين سلطة إن صح التعبير تعتبر أكثر رسمية، وهي السلطة الحفصية في تونس والسلطة الزيانية في الجزائر، أما السلطة القبلية فقد تفاعلت مع النموذجين على اعتبار رمزيتها السياسية والقيادية والدينية.

فقد ارتبطت القبائل التونسية، مثلها مثل القبائل الجزائرية، بطريقة أو بأخرى بالسلطة المركزية، فالمجال الحفصي انقسم إلى عدة أجزاء، لكن تكونت نقاط استقطاب مركزية، مثلت قوة جذب للقبائل، وهي السلطة الحفصية المسنودة بالإسبان في شمال شرقي البلاد، وسلطة الشابيين في الوسط والشمال الغربي، والسلطة العثمانية في الجنوب، هذه الأخيرة ستسعى لإعادة تنظيم هذا المجال وفق خصوصيته السياسية والاجتماعية[4].

من تداعيات بسط السلطة العثمانية على تونس سنة 1534م على المجال السلطوي، أنها خلقت صراعا داخليا، ومواقفا مختلفة حول التواجد العثماني في ظل بقاء السلطة الحفصية المدعومة من طرف بعض القبائل، ذلك أن القاعدة القبلية التي اعتمد عليها الحفصيون لعبت دورا داخليا هاما، لكن التفوق العثماني الذي اتخذ من إيالة الجزائر نوبة

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص52.
(2)- المنصف التايب: "المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني"، مجلة روافد، ع4، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 1998، ص23.
(3)- رقية شارف، المرجع السابق، ص133.
(4)- المنصف التايب، المرجع نفسه، ص23.

عسكرية لمختلف الامدادات العسكرية والبشرية، والتي كانت مدعومة أيضا من قبل السلطان العثماني، جعلت مساعي السلطة الحفصية في استرجاع مناطق نفوذها صعبا.

إن السياسية التي اتبعها "خير الدين بربروس" اتجاه القبائل المحلية في الجزائر والعلماء في استمالتهم وتعبئتهم باسم الجهاد للتصدي للإسبان، والقضاء على أشكال التعاون المحلي معهم، اتبعها أيضا في تونس، وذلك عن طريق التحالف العثماني الطرقي، والذي تجسد من خلال التحالف ما بين "خير الدين" والسلطة الطرقية الممثلة في سلطة الطريقة الشابية، تحالف ساهم في استرجاع القيروان، وبسط النفوذ العثماني عليها.

إن هذا التحالف العثماني الطرقي سرعان ما تحول إلى توتر وصدام، فالحركة الشابية، التي أسست سلطة قاعدتها في القيروان، كانت مشروع دولة دينية سياسية في أجواء الفراغ المؤسساتي منذ سنة 1534م، والتي أصبحت مهددة من طرف العثمانيين، الذين كان تفوقهم العسكري والسياسي واضحا، والذي نجح في التكيف مع المجالين الحضري والبدوي، مقارنة مع المشروع الشابي المستند على أرضية قبلية غير متماسكة، وحيز جغرافي ضيق ومعزول[1].

يبدو أن السلطة الحفصية في عجزها عن الحفاظ على بقايا سلطتها لجأت إلى التحالف مع القوى الخارجية ممثلة في الإسبان ضد السلطة العثمانية بقيادة "خير الدين بربروس"، والتي اجتمعت مصالحها، الساعية للقضاء على نفوذ العثمانيين في المنطقة أو على الأقل الوقوف أمام توسعهم.

وقد تمخض عن التحالف الحفصي الإسباني ضد العثمانيين، تمركز الإسبان بالسواحل الشرقية على إثر حملة "شارلكان" "Charles Quint" على حلق الوادي سنة 1535م، والتي تراجع على إثرها "خير الدين" إلى مواقعه بالجزائر، واستعاد الحفصيون سلطتهم لكن تحت

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص53.

الحماية الاسبانية، والتي بموجب معاهدة أوت 1535م، حولت البلاد التونسية إلى شبه مستعمرة إسبانية، احتفظ الحفصيون فيها بسلطة شرفية[1].

إن هذه السلطة الشرفية لم تمكن السلطان الحفصي من توسيع نفوذه نحو المناطق الداخلية، بحيث فرضت تسليم حلق الوادي للإسبان، مع السماح بتواجدهم في عنابة، بنزرت، المهدية، وغيرها من المواقع التي يرونها ضرورية لحماية تونس، إضافة إلى إلتزام تونس بعدم تقديم المساعدة للقراصنة أعداء الإمبراطور، ومنع الأندلسيين من اللجوء إليها[2].

في حين أن سلطة الشابيين المعارضة لهم في القيروان استطاعت طرد الحامية العثمانية سنة 1538م، وأفشلت المحاولات الحفصية لاسترجاع المدينة سنة 1542م[3]، هذه الأوضاع الداخلية المتناقضة شجعت السيطرة الإسبانية على تونس، وخلقت واقعا معقدا، يعكس تضاربا سياسيا وعسكريا في مسار تشكل الكيانات المغاربية تحت ظل السلطة العثمانية، التي لم يكن استقرارها سهلا في المنطقة نظرا لطبيعة النظام المحلي من جهة، والموقع الجيوسياسي من جهة ثانية.

فإلى جانب الأوضاع التي ميزت البلاد التونسية في هذه الفترة، والتي جعلت من إعادة ضمها للسلطة العثمانية أمرا صعبا، فإن الأوضاع في طرابلس تميزت أيضا بالصراع الجيوستراتيجي، الذي تمخض عن النشاط التجاري لسواحل طرابلس الغرب، والذي حاول الاسبان التقليل من انبعاثه الملاحي ونفوذه التجاري من خلال محاولة تحييده والالتفاف حوله؛ إضافة إلى محاولة الاستفادة من الأهمية الاقتصادية الكبيرة لطرابلس بوصفها إحدى المحطات الرئيسية لطريق القوافل بين السودان والبحر المتوسط[4].

أدت مساعي الإسبان تلك إلى تراجع النشاط التجاري في ميناء طرابلس الغرب في ظل الاحتلال الاسباني، وأصبح على الإسبان توفير كل مستلزمات التموين للحامية المقيمة

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص53.
(2)- صالح عباد، المرجع السابق، ص63.
(3)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع نفسه، ص54.
(4)- جمال الذويب: تثبيت الحكم العثماني في طرابلس الغرب، المؤتمر الدولي الأول حول الدراسات العربية، جامعة السلطان الشريف علي الاسلامية، بروناي، 2011، ، ص367.

فيها، ويعود ذلك التراجع إلى الضرائب الباهظة التي فرضتها الحامية الاسبانية على السفن التجارية التي تقصد طرابلس الغرب، ونتيجة السياسة التي اتبعتها إسبانيا في طرابلس الغرب، أعلن سكانها تأييدهم للعثمانيين ودعم جهودهم في العمل ضد الإسبان[1].

كان لموقع طرابلس المتميز على البحر المتوسط دافعا قويا للسيطرة على الحركة البحرية النشيطة فيها واحتكار السوق التجارية، وللعامل السياسي أثره الهام في التحرك الاسباني والمتمثل في محاولة التصدي للنشاطات العثمانية البحرية في المنطقة، واستغلال التشتت السياسي والصراعات بين الأسر الحاكمة[2].

بسبب هذا النشاط التجاري الممارس من طرابلس، والنشاط البحري الممارس من طرف الإخوة بربروس في فترة سابقة، إضطر "شارلكان" "Charles Quint" إلى تحويلها إلى سلطة فرسان القديس يوحنا، وقد كان هذا السلوك من "شارلكان" استشرافا لواقع حربي لم يعد لصالحه بالمنطقة، وهو ما انتهت إليه طرابلس الغرب فعلا بتحريرها من طرف "درغوث باشا" و"سنان باشا" العثمانيين سنة 1551م بعد سيطرة إسبانية دامت قرابة النصف قرن[3].

بحيث وقع الاتصال المحلي بين طرابلس الغرب والسلطة العثمانية سنة 1553م، من خلال جهود "درغوث باشا"، الذي خلص البلاد من فرسان القديس يوحنا، أما تونس ففترة الغموض والفوضى وضع لها حد على يد "سنان باشا"، الذي افتكها من الاسبان، وأسر الأمير الحفصي "محمد بن الحسن" الذي حمله إلى اسطنبول، وعلى هذا الأساس أقام إيالة تونس عام 1573م[4].

---

(1)- رابحه محمد خيضر: "دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني (1555)"، المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التربية الاساسية، 23-24 أيار 2007، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، العدد 2، ص107.
(2)- جمال الذويب، المرجع السابق، ص ص356-357.
(3)- مصطفى عبيد: "طرابلس الغرب من الاحتلال الاسباني إلى دخول العثمانيين 1510-1551م"، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة قسنطينة، ع18، سبتمبر، 2015، ص336.
(4)- رقية شارف، المرجع السابق، ص ص 134-135.

فعن طريق "درغوث رايس"، الذي انطلق من جزيرة جربة، وافتك طرابلس من فرسان مالطة، تمكن العثمانيون من وضع أقدامهم من جديد في إفريقية سنة 1556م، ونجح "درغوث" على التوالي في أخذ قفصة سنة 1556م، والقيروان سنة 1557م على حساب الشابيين، وركز بها حامية تحت قيادة "حيدر باشا"، وبذلك مهد إلى الحملة التي قادها "علج علي" سنة 1569م[1]، بطلب من السلطان العثماني الموجه إلى بيلربكية الجزائر وطرابلس من خلال إحدى المراسلات[2].

يمكن القول أن نجاح العثمانيين في طرابلس الغرب كان انطلاقا من إيالة الجزائر، هذا النجاح ساهم في إعادة عثمنة تونس من خلال النشاط العسكري الذي تبع ضم طرابلس، لكن إذا كان العثمانيون قد تمكنوا في عهد "درغوث باشا" من مد سلطتهم الفعلية إلى المناطق القريبة من مدينة طرابلس، فإنهم اكتفوا بالسيادة غير المباشرة على الأقاليم البعيدة[3]

إن تفاعل السياسية الخارجية العثمانية مع مختلف الظروف العسكرية والسياسية في البحر الأبيض المتوسط، إضافة إلى تواصل سياسيتها التوسعية، دفعتها إلى الدخول في العديد من الضغوطات العسكرية باعتبارها الطرف الفعال في حلقة الصراع الاسلامي المسيحي، والذي انعكست آثاره على جميع الإيالات العثمانية، خاصة المغربية بحكم موقعها الجغرافي.

فقد شكلت هزيمة الأسطول العثماني في موقعة ليبانت سنة 1571م دفعة قوية للعثمانيين، الذين تحسسوا الأخطار التي تستهدف سلطتهم في المنطقة، وذلك من خلال تجهيزهم لحملة عسكرية سنة 1573م بقيادة "سنان باشا"، والتي انتهت بضم تونس نهائيا للسلطة العثمانية[4].

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص54.
(2)- ينظر الوثيقة التالية، والتي تم إدراجها ضمن الملحق رقم 4، ص344:
- A.DVNS.MHM.d.7, Hüküm no :1436, Fî Muharrem, sene 975/ (8 Temmuz 1567), Başbakanlık Devlet arşivleri.
(3)- جمال الذويب، المرجع السابق، ص366.
(4)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع نفسه، ص54.

على اعتبار السياسة التي اتبعها العثمانيون في الجزائر، والتي اعتمدت على أوجاق الإنكشارية في تثبيت سلطتهم، فإن قاعدة السلطة العثمانية الجديدة في تونس اعتمدت أيضا على نواة إنكشارية، لعبت دورا هاما في تثبت الحكم العثماني وتوطيده داخل هذه الإيالة[1]، بحيث ضمت أكثر من ثلاثة آلاف جندي تركها "سنان باشا"، وعلى هذا الأساس شكلت الإيالات المغاربية أهمية جيوستراتيجية للدولة العثمانية، بحكم وجودها على خط المواجهة مع القوى المسيحية، إلا أن هذا الوضع لم يمنع قيام نظام إقتصادي جبائي لفائدة الطائفة العسكرية العثمانية في البلاد[2].

إن فترة ارتباط تونس بالدولة العثمانية وتثبيت سلطتها بها، هي فترة سياسية تختلف عن نظيرتها بالجزائر، ذلك أن تاريخ 1573م يعتبر تاريخ متأخر سياسيا، باعتباره بداية نهاية نظام البيلربايات في الجزائر، وانتقالها إلى نظام الباشوات سنة 1578م؛ وعلى هذا الأساس عرفت الإيالة التونسية مباشرة نظام الباشوات، ولم تعرف عصر الولاة الأقوياء الذين مثلوا نظام البيلربايات في الجزائر[3].

عهد لباشا تونس مهام التمثيل السياسي للسلطان العثماني، فتمتع بالسلطة والصلاحية السياسية على ترابية الجهاز السياسي العسكري العثماني بهذه الإيالة، لكن منذ البداية برزت ثنائية السلطة داخل هذا الجهاز، فإلى جانب الباشا صاحب القرار السياسي الأول نظريا، كان الآغا، رئيس الديوان صاحب القرار الميداني في ظرف تميز بأسبقية المهام الحربية العسكرية[4].

وعلى هذا الأساس شكلت المؤسسة العسكرية في هذه الإيالة عنصرا هاما فيما يتعلق بقضايا السلطة والنفوذ، وعلى اعتبار أن الباشوات لم يكونوا بقوة بيلربايات الجزائر الذين

---

(1)- عبد الله إبراهيم حسين: "تمردات وثورات الإنكشارية في تونس خلال عهد الأسرة المرادية والنصف الأول من عهد الأسرة الحسينية(1631-1831)"، مجلة جامعة سرت العلمية، ع2، ليبيا، ديسمبر 2016، ص57.
(2)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص55.
(3)- محمود علي عامر: تاريخ المغرب الحديث الجزائر، تونس، منشورات جامعة دمشق، 2006، ص156.
(4)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع نفسه، ص56.

كانوا يمارسون نفوذهم على الإيالات المغاربية الجديدة فإنهم تراخوا أمام ضغط الإنكشارية، الذين تنفذوا في الحكم[1].

بهذا فتحت الأوضاع السياسية في الإيالة التونسية المجال أمام سيطرة الطائفة الإنكشارية على السلطة، وتحييد الباشا كحاكم سياسي وتهميشه، وبالفعل سرعان ما تحول ديوان الانكشارية من مجلس عسكري أعلى له صلاحيات سياسية استشارية إلى هيئة عسكرية تنفيذية صاحبة القرار والنفوذ في كافة شؤون الإيالة[2].

وعلى اعتبار استمرارية الرواسب السياسية لمفهوم السلطة والصراع في المجتمعات المغاربية، والتأثير المتبادل بين الإيالات المغاربية في ظل السلطة العثمانية، فقد تواصلت ثقافة الصراع المغاربي، وكذا سعي القبائل المكونة لهذا النظام المحلي في التمدد والتوسع والتمرد على السلطة المركزية، إضافة إلى مساهمة القبائل الحدودية في تأجيج مظاهر هذا الصراع.

فالإضافة إلى التحديات الداخلية التي كانت تواجهها السلطة العثمانية على الرغم من تفوقها العسكري على القبائل، فإنها عجزت عن إدارة الصراع المغاربي خاصة الحدودي بين الإيالات الثلاث، في إطار السعي المستمر لولاة طرابلس نحو مد نفوذهم على طول الحدود الجنوبية الشرقية والحدود الغربية مع الإيالة التونسية، إضافة إلى الصراع الحدودي بين شرق الإيالة الجزائرية وغرب الإيالة التونسية[3].

هذه العوامل مجتمعة أدخلت المجال المغاربي في حلقة صراع حدودي وترابي، أثر على نمط السلطة العثمانية فيها، وأدى إلى استنزافها عسكريا، وأعطى الفرصة إلى بروز قوى محلية حاولت تقليص مجال سيطرة السلطة العثمانية، وعلى هذا الأساس كان على هذه السلطة استحداث نظام حكم جديد يعيد ترتيب الفضاء المغاربي، ويقلص من محدودية السيطرة القبلية، والصراع بين الإيالات المغاربية.

---

(1)-عبد الله إبراهيم حسين، المرجع السابق، ص61.
(2)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص56.
(3)- عبد الله إبراهيم حسين، المرجع نفسه، ص56.

فمنذ إلغاء نظام البيلربايات في الجزائر سنة 1587م، استقلت أوجاق الإيالات المغاربية عن بعضها، بعدما كانت السلطة العثمانية في الجزائر هي من تمارس سلطتها على ولاة طرابلس وتونس(1)، لتدخل الإيالات المغاربية في مرحلة أخرى من العلاقات السياسية والعسكرية تحت سلطة الدولة العثمانية.

3.1.3. الجزائر وسلطة الباب العالي(1519-1587م):

تعتبر فترة البيلربايات أول فترة عثمانية في الجزائر، وعلى اعتبار أن قرار تعيين البيلرباي في الجزائر كان يتم من قبل السلطان العثماني، فإن إيالة الجزائر في هذه الفترة ارتبطت روحيا وسياسيا وعسكريا بسلطة الباب العالي، وعلى الرغم من قوة شخصية البيلربايات وقوة المؤسسة العسكرية في هذه الفترة، والتي تبنت الدفاع عن الجزائر داخليا وخارجيا، إلا أن البيلربايات لم يستقلوا بالإيالة وساهموا بتثبيت السلطة العثمانية، وتوسيع نفوذها في الداخل والخارج.

وقد تطرقنا سابقا ضمن الفصل الثاني، أن من بين مظاهر الارتباط بين الايالة الجزائرية والسلطان العثماني في هذه الفترة، هي تولي الباب العالي إرسال المتطوعين للعمل العسكري للإيالة الجزائرية من مناطق الأناضول، وجميع المناطق التابعة للدولة العثمانية، وذلك من خلال العديد من الفرامانات والأوامر الهمايونية، بحيث ساهمت إشكالية التجنيد في دعم تأييد إيالة الجزائر للسلطة العثمانية، وإظهار الولاء للسلطان العثماني.

ويبدوا أن قوة البيلربايات داخل الإيالة وخارجها، والتي أعادت إخضاع المناطق المتمردة على السلطة العثمانية، إضافة إلى توسيع نفوذها على حساب القوى القبلية والإمارات المحلية، إضافة إلى تأمين الحدود الجزائرية ضد التهديدات الإقليمية، كانت تخدم مصالح السلطة العثمانية في المنطقة المتوسطية والمغاربية، بحيث شكلت الجزائر نوبة عثمانية، وجبهة صراع متقدمة، استطاعت ضم الأقطار المغاربية إلى سلطتها، وهي تونس

(1)- المنصب التايب، المرجع السابق، ص12.

وطرابلس الغرب، والتي أصبحت تلعب إلى جانبها دورا إستراتيجيا هاما، وخطا دفاعيا بحريا طويلا.

كما عمل السلطان العثماني إلى جانب مراسلاته الخاصة بتعبئة الجند للحروب وطلب مشاركة الإيالة في الحروب العثمانية، على تكريم البيلربايات الذين نجحوا في تحقيق الوحدة الداخلية وسيطروا على بؤر التوتر، من خلال إرسال الخلع السلطانية والمراسلات الهمايونية التي تحفزهم على ضمان الأمن والاستقرار في الإيالة[1]، وكذا مراسلات الترقية، التي حظي بها البيلربايات، الذين كانوا يتولون شؤون الإيالة بالنيابة ونجحوا في إدارة أمورها[2].

على هذا الأساس أولت السلطة العثمانية أهمية بالغة لهذه الإيالة من أجل ضمان إستمرارية سلطتها ووجودها العسكري، الذي تفاعل مع القوى الصليبية، وتبنى الدفاع عن القضية الموريسكية، التي شكلت محور الصراع الإسلامي المسيحي في شقه الديني، وعلى اعتبار الطبيعة العسكرية للدولة العثمانية، فإن إيالة الجزائر صبغت بالطابع العسكري أيضا، وذلك نظرا للظروف السياسية والعسكرية التي أثرت على تأسيسها، وبروزها ككيان سياسي يساهم إلى جانب السلطة العثمانية في صناعة القرار السياسي في تفاعله مع القوى الخارجية.

كما أن اهتمام السلطة العثمانية بالجانب العسكري، وتوجيه الامكانيات المادية والبشرية لتطوير الصناعة الحربية، ودعم المؤسسة العسكرية، قد ساهم في تكوين مؤسسة عسكرية على النمط العثماني، وعلى اعتبار التبعية والولاء للسلطان العثماني فقد ساهمت هذه المؤسسة إلى جانب دورها الداخلي في دعم السلطة العثمانية خارج الإيالة، من خلال مشاركة أسطول إيالة الجزائر في دعم الأسطول العثماني في العديد من المواقع التاريخية، وهذا ما شكل مظهرا من مظاهر الارتباط الفعلي بالسلطة العثمانية.

---

(1)- ينظر الوثيقة التالية، والتي تم إدراجها ضمن الملحق رقم 5، ص345:
- A.DVNS.MHM.d.7, Hüküm no :2456, Fî 23 Cemâziye’el-evvel, sene976/ (13kasım 1568), Başbakanlık Devlet arşivleri.

(2)- ينظر الوثقية التالية، والتي تم إدراجها ضمن الملحق رقم 6، ص346:
- MAD, 17928, Fî 29 Muharrem, sene 979/ (23 Haziran 1571), s.477, Başbakanlık Devlet arşivleri.

فعلى الجبهة الأورومتوسطية قام "شارلكان" "Charles Quint"، قصد التخفيف من الضغط على القسم النمساوي من امبراطورية الهابسبورغ ولتحريض المسيحيين الأرثوذكس في اليونان، على التمرد بإصدار أوامره في 1532م بمهاجمة ميناء كورون العثماني في المورة، وقد وضع هذا الهجوم اللاتين في وضع استراتيجي يمكنهم من السيطرة على طرق التجارة التي تمر بالبحر الأدرياتيكي[1]، مستغلين خروج السلطان "سليمان القانوني" لغزو النمسا في الحملة الهمايونية الخامسة سنة 1532م [2]

لقد أدرك السلطان "سليمان القانوني" أهمية وجود أسطول قوي، يمكنه أن يلعب دورا دفاعيا وهجوميا، وعلى هذا الأساس قام بإسناد مهام بنائه وقيادته إلى شخصية ذات تجارب قيادية وتكتيكية[3]، بحيث استدعى بيلرباي الجزائر "خير الدين بربروس" إلى اسطنبول وعينه قبطان باشا وكلفه بصيانة الترسانات وبناء السفن[4].

وكانت معركة بريفيزا سنة 1538م من أهم المعارك التي خاضها "خير الدين بربروس" على رأس الأسطول العثماني، بدعم من قطع حربية من إيالة الجزائر ساهمت إلى جانب العثمانيين في فرض السيطرة العثمانية في شرق المتوسط، ووضع حد للأسطول الصليبي المتحالف، إضافة إلى مشاركة أهم بحارة الإيالة الجزائرية، الذين أظهروا ولاءهم للسلطة العثمانية منهم "صالح رايس"، "درغوت رايس"، و"مراد رايس"[5]، لتدخل البحرية

(1)- نعيمة بوحمشوش، دور البحرية الجزائرية في الصراع العثماني الاسباني بالبحر الأبيض المتوسط خلال القرن السادس عشر، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن السادس عشر، المرجع السابق، ص152.

(2)- محمد دراج، المرجع السابق، ص299.

(3)- Evren Mercan, 477 yaşında preveze deniz savaşı, Harp tarihi, C4defence sayı,14 Ekim, 2015, s.109.

(4)- Aşkın Özdağoğlu, « Lanchester N2 kanununun Preveze deniz zaferine uyarlanması ve alternatif senaryoların analizi », Izmir demokrasi üniversitesi, 2016, s.22.

(5)- Turgay Tuna, Türk denizcilik tarihinin efsane Barbaros Hayreddin paşa, print photobank, Turkey, s.16-20.

العثمانية عهدا جديدا من التنظيم والقوة[1]، وعكست ما عبرت عنه المراجع التركية بمصطلح "العثمانية المتوسطية"، على اعتبار نجاح العثمانيين في تنظيم قواعدهم في المتوسط[2].

عكست معركة بريفيزا قوة بحرية الإيالة الجزائرية، التي ساهمت في انتصار البحرية العثمانية، على اعتبار الارتباط بين الإيالة والباب العالي من جهة؛ ومن جهة ثانية كانت بمثابة ضربة سيكولوجية عنيفة للمسيحيين، وتركت أثرا في الموروث الشعبي التركي من خلال أسطورة "الأتراك لا يمكن أكلهم في البحر"[3]، كما شلت حركية الملاحة المسيحية، لفترة تزيد عن الثلاثين سنة في شرق المتوسط حتى عام 1571م عندما حقق الأوروبيون انتصار ليبانت[4].

وعلى اعتبار مساهمة بيلربايات الجزائر في ضم طرابلس الغرب على مراحل انتهت بتثبيت السلطة العثمانية فيها، فإن الهزائم التي تلقتها الأساطيل الأوروبية في المنطقة المتوسطية عقب محاولاتها للسيطرة على مناطق الشمال الافريقي، منها حملة جربة سنة 1560م[5]، ساهمت في تطلع السلطة العثمانية انطلاقا من هذه المناطق نحو تصعيد المواجهات مع الأوروبيين عن طريق محاولة السيطرة على المناطق الاستراتيجية، ولعل أبرزها جزيرة مالطا.

على هذا الأساس كلف السلطان "سليمان القانوني" بيلربايات الجزائر وباشوات طرابلس بمحاصرة مالطا سنة 1565م، وعلى الرغم من فشل الأسطول العثماني في السيطرة على مالطا، إلا أنه عكس تضامنا بين الدولة العثمانية وإيالاتها في شمال إفريقيا؛ ولم يكن انتصار القوى المسيحية في مالطا منفصلا عن الانتصارات المسيحية على

---

(1)- أحمد سالم: السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16م، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2011، ص121.

(2)-Hüseyin Serdar Tabakoğlu, Akademik tarih(TR) aylık blog dergisi, nisan, 2019, sayısı/ akademiktarihtr.com, 11-02-2020.

(3)- A.g.e.

(4)- نعيمة بوحمشوش، مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية، المرجع السابق، ص153-154.

(5)- عقب النصر المحقق في جربة تم الثناء على دور الجزائر من خلال تكريم بياله باشا بالسيف والخلعة السلطانية من قبل السلطان العثماني، ينظر الوثيقة التالية، والتي تم إدراجها ضمن الملحق رقم 2، ص342:

- A.DVNS.MHM.d.3, Hüküm no :1268, Fî 29 Ramazan, sene967/(23 Haziran 1560), Başbakanlık Devlet arşivleri.

العثمانيين، مثل انتصار معركة ليبانت البحرية سنة 1571م، وسيكون له تأثير قوي على زيادة التحرك العثماني في مياه المتوسط خاصة الغربية لتدارك النتائج السلبية لهذه المعركة على الصعيد المتوسطي[1].

حيث تعتبر معركة ليبانت من أهم أحداث القرن 16م، فقد نتج عنها الكثير من النزاعات السياسية والعسكرية في البحر المتوسط شرقه وغربه، وتعتبر تصادما حضاريا ودينيا كبيرا[2]، ولم تكن هذه المعركة حدثا سياسيا طارئا على الموقف الدولي، وإنما حدثا تراكميا بسبب الأحداث المتتابعة والنزاعات المستمرة بين العثمانيين من جهة، والدول الأوروبية من جهة أخرى، والتي أدت إلى تكوين حلف أوروبي ضد العثمانيين[3]، وتطوير قوتهم البحرية خاصة بعد الثورة الموريسكية سنة 1568م، التي استنجدت ببيلرباي الجزائر "علج علي"، والتي من شأنها أن تشكل خطرا على القوى المسيحية المناهضة للقضية الأندلسية.

لقد كانت سياسة الدولة العثمانية في هذه الفترة تهدف إلى إتمام السيطرة على الطرق الملاحية في شرق المتوسط، وذلك لتأمين حركة التجارة وطريق الحج الرئيسي، عن طريق السيطرة على النقاط الاستراتيجية المتمثلة في الجزر الهامة بين اسطنبول، وباقي سواحل البحر المتوسط الشرقية والجنوبية حيث الموانئ العثمانية في الشام ومصر[4].

على الرغم من هزيمة الأسطول العثماني في ليبانت إلا أن بحرية الإيالة الجزائرية أكدت تفوقها في هذه المعركة، وعلى الرغم من الضرر المادي الذي لحق بالأسطول، إلا أن بيلرباي الجزائر "علج علي" استطاع إعادة بنائه من جديد، وسوف يثبت تفوقه في ضم تونس كما سبق وذكرنا.

(1)- أحمد سالم، المرجع السابق، ص142.
(2)- Paulino Toledo, Inebahtı :Dünya egemenliği için akdeniz'de yapılan son deniz savaşı, çeviren :Özlem Şakiroğlu, Türk tarih kurumu basimevi, 1990, s.861.
(3)- أحمد سالم، المرجع نفسه، ص ص145-146.
(4)- نفسه، ص146.

ومن تداعيات هذه المعركة على المؤسسة العسكرية في الجزائر، أنها ساهمت في إعادة تجديدها وزيادة قطعها البحرية؛ ففتحت الفرصة أمامها لتؤكد قوتها، وبروز مهارة بحارتها، وتفوق سفنها الحربية الرشيقة في المناورة، إضافة إلى المساهمة في حماية سواحل الدولة العثمانية وإعادة بناء أسطولها[1].

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن مساهمة بحرية الإيالة الجزائرية في الحروب العثمانية تعكس طابع الولاء الذي أظهره البيلربايات، ومظاهر ارتباطهم روحيا وعسكريا وسياسيا بالسلطان العثماني، فمفهوم التبعية والارتباط السلطوي لم ينحصر في ضرب العملة باسم السلطان، أو الدعاء له على المنابر، أو إرسال الهدايا إلى إسطنبول، وإنما تعدى هذه المظاهر الشكلية، وهذا ما تجسد في التعاون الفعلي بين البيلربايات والدولة العثمانية بما يخدم سلطة العثمانيين في البحر الأبيض المتوسط، ويساهم في حماية إيالاتها من التهديدات الخارجية.

4.1.3. السلطة العثمانية والعلاقات الجزائرية الأوروبية:

على اعتبار صراع النفوذ الذي ميز المنطقة المتوسطية، والذي لعبت فيه الجزائر الدور البارز، فقد تطرقنا ضمن الفصول السابقة لطبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية، التي تأثرت بفراغ السلطة في الجزائر قبل الارتباط بالدولة العثمانية، فراغ ساهم في تنامي التهديدات الأوروبية على السواحل الجزائرية من خلال الحملات العسكرية على المدن الساحلية، والتي لعب الأتراك دورا هاما في ردها.

ومنذ ارتباط الجزائر بالدولة العثمانية، وبروز قوة مؤسستها العسكرية بشقيها البري والبحري، أصبحت إيالة الجزائر تلعب دورا هاما في إدارة الصراع الاستراتيجي في المتوسط، وانتقلت من منطقة لبسط النفوذ إلى لاعب إقليمي يسعى لبسط النفوذ، وعلى هذا الأساس لعب بيلربايات الجزائر، كما سبق وتطرقنا، دورا هاما في إدارة هذا الصراع.

(1)- نعيمة بوحمشوش، مساهمة البحرية الجزائرية...، المرجع السابق، ص220.

وعلى أساس القوة التي تميزت بها إيالة الجزائر في هذه الفترة، فإن موقف الدول الأوروبية منها تأرجح مابين الحرب والسلم، على أن فشل المحاولات الأوروبية المتكررة في فرض سيطرتها على الجزائر دفعتها إلى تبني موقف السلم، من خلال التوجه نحو إقامة علاقات ديبلوماسية وسياسية مع السلطة العثمانية المؤثرة في إيالة الجزائر، وذلك من خلال تحصيل إمتيازات سياسية واقتصادية انعكست على الملاحة المتوسطية، وعلى طبيعة العلاقات بين هاته القوى، خاصة بعد فشل المساعي الأوروبية للسيطرة على الجزائر عقب هزيمة "شارلكان" "Charles Quint" في حملته عليها سنة 1541م، والتي عكست قوة وتفوق الإيالة الجزائرية عسكريا، ما انعكس على قوة سلطة بيلرباياتها.

حيث شهدت فترة البيلربايات بداية التسرب الفرنسي إلى الجزائر، الذي انبثق عن علاقات الصداقة بين الدولة العثمانية وفرنسا، تأثرت به الجزائر على اعتبار ارتباطها بسلطة الباب العالي، وموقعها الجغرافي القريب من فرنسا، إضافة إلى إلتقاء مصالح العثمانيين في الجزائر مع مصالح فرنسا ضد القوة الاسبانية، التي شكلت تهديدا للعثمانيين في شمال إفريقيا، وكذا تهديدا لمصالح فرنسا التوسعية الاستعمارية.

توجت علاقات الصداقة بين العثمانيين والفرنسيين رسميا منذ سنة 1536م، بين السلطان "سليمان القانوني" و"فرانسوا الأول" "François 1er"، من خلال حصول فرنسا على امتيازات سياسية وعسكرية وخاصة إقتصادية، فتحت أمامها تسهيلات واسعة للاستفادة من قوة الإيالة الجزائرية بما يخدم مصالحها، انطلاقا من مبدأ الوقوف في وجه العدو الاسباني المشترك.

وعلى هذا الأساس استنجد ملك فرنسا بالسلطان "سليمان القانوني" سنة 1543م من أجل مواجهة الإمبراطور "شارلكان" "Charles Quint"، مستغلا المناوشات السياسية بين فرنسا وإسبانيا[1]، والتي استخدمها بما يسمح له بتكوين حلف فرنسي دنماركي سويدي[2]،

(1)- Haedo, Histoire des rois d'Alger, op. cit, p56.
(2)- Léon Guerin, Histoire maritime de France l'histoire des province des villes maritimes des colonies des voyages et des combats de mer, T1, Dufour et Mulat éditeur, Paris, 1852, p188.

ضد الحلف الإسباني الإنجليزي، مستغلا تبعات فشل "شاركان" في السيطرة على الجزائر سنة 1541م، التي ساهمت في إستمالة القوة العثمانية إلى جانب الفرنسيين.

وقد لعب بحارة الإيالة الجزائرية دورا كبيرا ضمن الحلف الفرنسي، والذي عكس مظهرا من مظاهر مساهمة الإيالة في دعم قرارات السلطان العثماني وحروبه ودعم حلفائه؛ ومن نتائج هذه المساعدة العسكرية المقدمة للفرنسيين، هي التحويل المؤقت لتوازن القوى البحرية في المتوسط ضد الامبراطورية الإسبانية، التي كانت في صراع مستمر ضد العثمانيين والجزائريين خصوصا بعد هزيمة "شارلكان" أمام الجزائر سنة 1541م(1).

إضافة إلى المساعدات العسكرية التي حصلت عليها فرنسا في إطار علاقات الصداقة والتحالف مع العثمانيين، فإنها حصلت أيضا على امتيازات اقتصادية هامة، في إطار "معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية" سنة 1536م(2)، وتكمن علاقة هذا التقارب مع إيالة الجزائر في أن هذه المعاهدة مكنت الفرنسيين من استغلال صيد المرجان في السواحل الشرقية للإيالة في القالة، عنابة، والقل، وقد تدعم هذا الامتياز ماديا من خلال إنشاء حصن القالة الفرنسي سنة 1561م.

تمخض عن هذا التقارب أيضا توقيع معاهدة السلم والتجارة بين الطرفين في عهد الباشوات سنة 1628م، والتي انتقلت من خلاله العديد من مظاهر الصناعة الحربية عن طريق نشاط التجار الفرنسيين في جلب المواد الأولية، ومعالم الصناعة الحربية الأوروبية إلى الجزائر كما أشرنا ضمن الفصل السابق.

---

(1)- نعيمة بوحمشوش، مساهة البحرية الجزائرية... ، المرجع السابق، ص162.

(2)- يذهب العديد من الباحثين والمؤرخين إلى أن تاريخ توقيع هذه المعاهدة كان سنة 1535م، وسميت بمعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1535م، وهذا غير دقيق، ذلك أن السلطان القانوني عقب عقده لمعاهدة السلم مع النمسا سنة 1533م، اتجه نحو مواجهة الخطر الصفوي في بلاد فارس والعراق، ولم يعد إلى اسطنبول حتى يوم 29 ديسمبر من عام 1535م، وهذا ما يجعلنا نواجه إشكالية مفادها ما هو تاريخ عقده للمعاهدة مع فرنسا سنة 1535م، وهو كان خارج اسطنبول بين سنتي 1534-1535م، والحقيقة أن المعاهدة التي عقدت مع فرنسا عام 1535م، هي تلك التي عقدها خير الدين بربروس، والتي نصت على التعاون ما بين الملك الفرنسي فرنسوا الأول وخير الدين على حماية السفن التجارية في البحر المتوسط من خطر الامبراطور شارلكان، لذلك وقع تشابه بين هذه المعاهدة التي عقدها خير الدين بربروس مع فرنسوا الأول سنة 1535م، ومعاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية التي عقدها السلطان القانوني مع فرنسوا الأول سنة 1536م، ينظر:

- رائد سامي حميد الدوري: معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1536م، دراسة تاريخية تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ع2، 2012.
- مؤيد حميد الدوري، العلاقات العثمانية الفرنسية، المرجع السابق، ص98.

على الرغم من أن التقارب الفرنسي العثماني ساهم في تحصيل الدعم العسكري المتبادل بين الطرفين، والتحصيل المالي المدفوع من طرف فرنسا مقابل هاته الامتيازات، إضافة إلى تحقيق تبادل تجاري واقتصادي ساهم في دعم الصناعة والتجارة للإيالة الجزائرية، ونشاط موانئها، مقابل تدهور دور الموانئ الإسبانية، إلا أن آثاره السلبية كانت واضحة، وذلك من خلال توجيه التجارة والملاحة الجزائرية لخدمة الأسواق الأوروبية في حين أن الأسواق المحلية لم تعرف انتعاشا ملحوظا، هذا من جهة.

من جهة ثانية ساهم استيراد المواد الأولية في إطار هذا التقارب في تدهور استغلال المواد الأولية في الإيالة، على الرغم من المواد الطبيعية التي تزخر بها، والتي أشرنا لها ضمن الفصل السابق، وبهذا أصبحت الجزائر في تبعية اقتصادية لفرنسا، وبالتالي في تبعية لأوروبا.

فقد كانت نتيجة هذا التقارب السياسي كما يذهب إليه "ناصر الدين سعيدوني" فتح باب المنافسة الخارجية، وباب الاستيراد، الذي أدى إلى الحيلولة دون قيام صناعات حقيقية في الإيالة الجزائرية في العديد من المجالات، مثل المنسوجات، المواد الغذائية، وبناء السفن، رغم توفر المواد الأولية(1).

كما يظهر الجانب السلبي لعلاقات الصداقة العثمانية الفرنسية على الجزائر، من خلال دور الوسيط الذي لعبه الفرنسيون بينهم وبين الجزائريين الراغبين في الانتفاع بحق الصيد والتجارة، بحيث كانت فرنسا تمنح لكثير من المراكب رخصة الصيد مقابل فوائد مالية تحصل عليها على حساب الجزائر(2).

كما أن الاحتكارات الأجنبية خاصة الفرنسية الناتجة عن العلاقات غير المتكافئة، والتي خولت لها حق السيادة المطلقة على المراكز التجارية، تسببت في خسائر تكبدها

(1)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي للجزائر...، المرجع السابق، ص36.
(2)- Fillias Achille étienne, Notice sur les produits maritimes du littoral algérien, imprimerie cursach, Alger, 1878, pp23-24.

الاقتصاد الجزائري، وأدى إلى ظهور مظاهر العداء التي تجسدت في التعرض للمصالح الفرنسية بالشرق الجزائري بالعنف بالتخريب سنة 1568م، وكذا في الفترات القادمة[1].

أما على المدى البعيد فإن التسرب الفرنسي في الجزائر، في إطار الامتيازات الاقتصادية، كانت له تداعياته السياسية والعسكرية، من خلال تمكن الفرنسيين من التطلع عن كثب عن الأحوال الداخلية للإيالة بكل أريحية، وهذا ما سيساهم بشكل أو بآخر في تزايد النفوذ الفرنسي، والذي ستكون تداعياته على السلطة العثمانية في الجزائر واضحة خلال عهد الباشوات.

5.1.3. المؤسسة العسكرية وصراع السلطة (1519-1587م):

إن أهم ما تميز به الجيش الانكشاري في إيالة الجزائر هو سعيه إلى السلطة والسيطرة عليها، حيث كانت الجزائر على رأس الإيالات العربية التي وصل فيها الانكشارية إلى أعلى الهرم السلطوي، فقد استولى الجيش على الحكم تدريجيا وبالقوة، إلى أن تمت السيطرة المطلقة للانكشارية على الحكم في الجزائر سنة 1659م[2].

بحيث حرص الإنكشارية في إطار سعيهم للوصول إلى مقاليد السلطة على أن يسلكوا طرق عديدة، محاولين تحييد العناصر المنافسة لهم، والتي من شأنها أن تشكل خطرا عليهم؛ ففرضوا مبدأ أن يكون المجندون من غير سكان الإيالة، بحيث تم قبول التجنيد من الجزء الشرقي من الدولة العثمانية، إضافة إلى قبول انضمام الأعلاج، أما سكان إيالة الجزائر فقد تم استبعادهم، ومقاومة جميع جهودهم للانضمام لفرقتهم[3]، وعلى هذا الأساس كان نظام السلطة العثمانية في الجزائر منغلق، يعكس معالم نظام جمهوري عسكري منغلق[4].

(1)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي... ، المرجع السابق، ص73.
(2)- جميلة معاشي، الانكشارية والمجتمع... ، المرجع السابق، ص36.
(3)- حنيفي هلايلي، بنية الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص78.
(4)- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1998، ص144.

فالجزائريون لم يكن يسمح لهم في هذا العهد بالدخول إلى الجيش والتدرج في مناصبه خوفا من تمردهم على السلطة لاحقا[1]، بحيث حاول البيلربايات إنشاء فرق محلية تساعدهم في الأعمال العسكرية من جهة، ومن جهة ثانية تمكنهم من إحداث توازن على مستوى العلاقة بين السلطة والمؤسسة العسكرية، والتخفيف من حدة التوتر الذي تميز به الإنكشارية، لكن هذه المبادرة فشلت بسبب عنصر التنافس الذي طبع علاقات السلطة مع الإنكشارية.

في هذا السياق تجدر الإشارة إلى مساعي "حسن بن خير الدين" في إنشاء فرق عسكرية محلية، تساعده في الحروب وضمان الأمن، خاصة بعد التهديدات التي طالت الأراضي الجزائرية من قبل السلطان المغربي "الحران بن محمد الشيخ المهدي"، على تلمسان وتوسعه حتى مستغانم[2]، مستغلا الأوضاع المضطربة التي كانت تعيشها الجزائر[3].

وفي فترة الحكم الثانية لـ "حسن بن خير الدين" ساءت الأوضاع العسكرية أكثر على الحدود الجزائرية المغربية، والتي اضطرته إلى تتبع الجيش السعدي حتى أراضيه، لكنه عاد مسرعا خشية أن يغتنم الإسبان الفرصة ويهاجموا الجزائر، لذا واستعدادا لمواجهة الحاكم السعدي شرع في إنشاء جيش من المحليين، بلغ تعداده 600 رجل مسلحين ويحضون بثقة البايلرباي[4].

كما سمح "حسن بن خير الدين" للجنود الزواوة بالتجول في المدينة حاملين السلاح، وهذا ما لم يكن مسموحا به من قبل[5]، فقام الانكشارية بإلقاء القبض عليه وإرساله إلى اسطنبول بتهمة الرغبة في الاستقلال في جوان 1561م[6]، غير أن السلطان العثماني قام باعتقال الوفد وإعدام أعضائه، لأنه لم يقتنع بأطروحات الإنكشارية[7].

---

(1)- يحيى بوعزيز، المرجع السابق، ص31.
(2)- نعيمة بوحمشوش، مساهمة البحرية...، المرجع السابق، ص94.
(3)- صالح عباد، المرجع السابق، ص83.
(4)- نعيمة بوحمشوش، المرجع نفسه، ص ص94-95.
(5)- Haedo, Histoire des rois d'Alger,op. cit, pp121-122.
(6)- Ernest Mercier, Histoire de Constantine, op. cit, p201.
(7)- Haedo, Histoire des rois d'Alger, op. cit, pp123-124.

إضافة إلى ذلك أدت سياسة "حسن بن خير الدين"، الرامية إلى إدخال العناصر المحلية من العرب والكراغلة إلى فرقة الانكشارية بعد مشاركتهم معه في مالطا سنة 1565م، إلى تنحيته من طرف السلطان العثماني واستبداله بـ "محمد باشا" ابن "صالح رايس" سنة 1567م، بعد أن قدم الانكشارية شكوى إلى السلطان العثماني(1).

أما في الجانب السياسي فقد عرف القرن 16م، أي طول فترة البايلربايات، صراعا تجاوز إشكالية التجنيد، وأصبح صراعا على الامتيازات السياسية والاقتصادية(2)، بحيث أثارت امتيازات الرياس الاقتصادية رغبة الإنكشارية في الحصول على نفوذ مماثل، خاصة وأن سلطة البيلربايات كانت تتمحور حول طائفة الرياس؛ وكان الانكشارية بالنسبة لهم مجرد جنود قدموا من الأناضول، فوصفوهم بـ "ثيران الأناضول"(3).

هذا الصراع لم يحسم إلا في سنة 1568م من خلال قرار البايلرباي "محمد باشا"، الذي سمح بموجبه للانكشارية بالانضمام إلى البحرية والاستفادة من امتيازاتها(4)، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن أهم سمة ميزت الوجود العثماني في الجزائر هي هيمنة الجيش شبه المطلقة على شؤون الإدارة والجيش والاقتصاد(5)، تدريجيا ابتداء من فترة البيلربايات.

إن الصراع بين الإنكشارية وطائفة رياس البحر انعكست سلبا على المجتمع، في ظل سعي أفراد هذه المؤسسات نحو المصالح الخاصة؛ على الرغم من أن الوضع السياسي والعسكري لإيالة الجزائر كان يتطلب التعاون والتكامل بينهما، لأن طبيعة العمل العسكري للإنكشارية الرامي لتحقيق الأمن في الداخل والدفاع عن الجزائر، كانت تتيح الفرصة للرياس للتفرغ للنشاط البحري، وعلى هذا الأساس مهما بلغ نفوذ رياس البحر فإن مساهمة الإنكشارية كانت تساعد الرياس في ممارسة نشاطهم البحري(6)، ومن جهة ثانية شكلت

---

(1)- Mouloud Gaid, L'Algérie sous les turcs, éd, Mimouni, Alger, 2eme édition, 2014, p87.
(2)- Tal Shuval, op. cit, p07.
(3)- وليم سبنسر، المرجع السابق، ص68.
(4)-Haëdo, Topographie, op. cit, p57.
(5)- حنيفي، بنية الجيش الجزائري... ، المرجع السابق، ص94.
(6)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص95-96.

أرباح الغنائم البحرية لنشاط رياس البحر دعما للخزينة، والتي من شأنها دفع مستحقات جنود الانكشارية بانتظام[1].

إن هذا الصراع تطور بتطور الأحداث التي ميزت الأوضاع الداخلية والخارجية للجزائر، وتعدى كونه صراعا بين عناصر المؤسسة العسكرية في شقها البري والبحري، إلى صراع عن مستوى النسق الأعلى للسلطة، والذي ساهم في خلق بيئة سياسية ستدخل في دوامة الصراع السطوي.

2.3. السلطة والمؤسسة العسكرية خلال فترة الباشوات(1587-1659م):

تعتبر فترة البشاوات ثاني فترات الحكم العثماني في الجزائر، والتي إنتقلت لها الجزائر بعد إلغاء نظام البيلربايات، هذا الإنتقال جاء نتيجة للظروف السياسية والعسكرية، الداخلية والخارجية التي ميزت فترة البيلربايات، والتي ساهمت في تغيير هذا النظام بما يتوافق وضمان إستمرارية السلطة العثمانية في الجزائر والنفوذ العثماني المتوسطي.

وكما أشرنا سابقا فإن نظام البيلربايات تميز بقوة ولاته الذين استطاعوا فرض سلطتهم على الجزائر، وساهموا في عثمنة المجال المغاربي من خلال ضم تونس وطرابلس، إضافة إلى توليهم الدفاع عن الجزائر من خلال دخولهم في صراع ضد القوى الصليبية، التي هددت التواجد العثماني في شمال إفريقيا.

وعلى الرغم من الارتباط الروحي والسياسي لإيالة الجزائر مع السلطان العثماني، التي ميزت فترة البيلربايات، إلا أن نفوذهم أثار مخاوف الباب العالي من إمكانية إعلان استقلالهم عنه، والتمرد على سلطته، خاصة بعد النفوذ الذي وصلوا إليه في هذه الفترة، والذي قد يسمح لهم بالتمرد على السلطة العثمانية.

على هذا الأساس قرر السلطان العثماني "مراد الثالث" إلغاء نظام البيلربايات وتعويضه بنظام البشاوات، من خلال إرسال البشاوات من إسطنبول، وتدوم فترة كل باشا

(1)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص ص95-96.

ثلاث سنوات، بعد أن كانت فترة حكم البيلربايات غير محدودة[1]، على أن الارتباط الذي كان بين بيلربايات الجزائر وإيالتي تونس وطرابلس فك في فترة بشاوات الجزائر، وانفصلت سلطة وإدارة كل إيالة عن الأخرى، وأصبحت تابعة مباشرة لاسطنبول[2]، وذلك سعيا من السلطان العثماني إلى القضاء على تمردات السلطة والمؤسسة العسكرية.

كما ساهمت أيضا الظروف الدولية التي حدثت بعد تطور الأحداث في البحر الأبيض المتوسط عقب فشل حصار مالطا، وهزيمة ليبانت، إضافة إلى ضم تونس نهائيا للسلطة العثمانية على حساب الإسبان، في إحداث توازن دولي في العلاقات في المنطقة المتوسطية، بين القوة العثمانية والقوة الإسبانية، والذي أثر على تغير نمط السلطة في الجزائر من البيلربايات إلى البشاوات.

وقد تميزت فترة البشاوات بمجموعة من الأحداث الداخلية والخارجية، التي أثرت على مسار السلطة في الجزائر وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية، والتي ستؤدي بدورها إلى تغيير هذا النظام عن طريق إستبداله بنظام الآغوات، وذلك تبعا للظروف المؤثرة في الإيالة على المستويين الداخلي والخارجي.

لم تعرف الجزائر الاستقرار والهدوء لكثرة عدد البشاوات الذين تعاقبوا عليها، وانصراف أغلبهم إلى جمع الثروة، وذلك رغم نشاط البحرية وامتلاكها مصادر دخل كبيرة من الغنائم وجماعات الأسرى المسيحيين، فقد تميز عهد البشاوات بالعديد من حركات التمرد، وباستمرار المواجهة مع الدول الأوروبية، وازدياد التوتر داخل المؤسسة العسكرية[3].

على الرغم من المميزات العامة للأوضاع في هذه الفترة، والتي أفضت إلى ضعف البشاوات[4]، وذلك لخضوعهم لدوائر التأثير في المؤسسة العسكرية، التي تحكمت في

---

(1)- Mustapha Hassen-Bey, De Constantinople à El-Djazaïr l’héritage turc, Chihab éditions, Alger, 2018, p33.

(2)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص275.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص41.

(4)- حول أهم باشوات الجزائر وفترات حكمهم، ينظر:

قراراتهم، لكن تجدر الإشارة ضمن هذا السياق، أن أغلب بشاوات الجزائر لا يمكن مقارنتهم من ناحية القوة مع بيلربايات الجزائر، ولكن هذا لا يعني أن كلهم كانوا ضعاف، بدليل مساهمة بعضهم في مواصلة جهود البيلربايات على المستوى البحري، وتواصل نشاط الجزائر وتفاعلها مع الصراع المسيحي.

1.2.3. صراع المؤسسة العسكرية وأثره على نمط السلطة(1587-1659م):

تميزت فترة حكم البشاوات باضطرابات العلاقة بين السلطة والمؤسسة العسكرية، وسعي أفراد الجيش نحو تأجيج الصراع، كنتيجة للفترة الأخيرة التي ميزت حكم البيلربايات عقب وفاة "صالح رايس" سنة 1556م، والتداعيات التي تزامنت وتعيين كاهيته "حسن قورصو" حاكما للجزائر، ورفض استقبال الوالي المعين من اسطنبول "محمد تكلرلي باشا"(1)، وما تبعها من اضطرابات على مستوى السلطة، والتي ساهمت في تنفذ الإنكشارية في قضاياها ومشاركتهم في تأجيج هذا الصراع، الذي انتهى بإقرار نظام البشاوات، الذي لم تستقر معالمه السلطوية لكثرة الاضطرابات.

تجدر الإشارة إلى أن فترة البشاوات على الرغم من قصرها زمنيا، إلا أنها تميزت بتداخل الأحداث الداخلية والخارجية، وبصراع سلطوي كبير، يعكس تنفذ المؤسسة العسكرية في قضايا السلطة، وسعيها إلى الاستحواذ على الحكم، فلا يمكن حصر أسباب هذا الصراع في عوامل أو مظاهر محددة، ذلك أن سعي المؤسسة العسكرية نحو السلطة ساهم في خلق عناصر هذا الصراع.

على هذا الأساس لم يكن هذا الصراع بين السلطة العليا الممثلة في الباشا وبين المؤسسة العسكرية، وإنما تعداه إلى أبعد من ذلك، من خلال صراع الانكشارية مع الباشا، إضافة إلى صراع الانكشارية مع الرياس، وهذا ما سيؤدي إلى التأثير على نسق السلطة وانسجامه مع ظروف الإيالة.

=

- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، المصدر السابق، ص ص40- 54.

(1)- Haedo, Histoire des rois d'Alger, op. cit, pp104-114.

فقد شكلت السياسة المالية للبشاوات عاملا في إثارة تمرد الإنكشارية على سلطة الباشا، فقد تناولنا سابقا ضمن أجور الجند وعوائدهم، أن فترة توزيع الرواتب والجرايات الخاصة بالجند كثيرا ما كانت تعتبر سببا لثورتهم في حالة التأخر في التسديد، أو تضارب مصالح أفراد المؤسسة العسكرية حول الامتيازات، وانطلاقا من هذا اتخذ الإنكشارية من إشكالية الرواتب سببا لثورتهم في هذه الفترة، والتي انعكس تأثيرها على طبيعة العلاقة بينهم وبين سلطة الباشا.

وعلى اعتبار حرص البشاوات على عدم الإخلال بالآليات المتعارف عليها في توزيع الجرايات، فإن الإخلال بهذه الآليات كان يدفع الإنكشارية مباشرة إلى اتخاذ ذلك حجة للعصيان، خاصة وأن فترة البشاوات تميزت بالتنافس الحاد بين الأوجاق ورياس البحر حول الامتيازات المحققة من النشاط البحري[1].

وقد سجلت فترة البشاوات العديد من الاضطرابات والصراعات حول الأجور، وذلك من خلال أحداث سنة 1607م، التي دفعت الإنكشارية إلى الثورة ضد "مصطفى باشا"، بعد تأخر دفع جراياتهم بعد انتهاء عهدته، والتي دفعت الباشا الجديد "رضوان باشا" إلى محاولات تهدئة الأوضاع عن طريق دفع مستحقات الجنود[2].

وكان التأخر في دفع الجرايات أو التداخل في مصالح الجند يؤدي إلى تداخل سلطة الإنكشارية مع سلطة الباشا، بحيث أصبح الديوان مسير من طرف الإنكشارية منذ هذه الفترة، ويتحكم تدريجيا في القرارات المالية والسياسية، وذلك تبعا لسياسة الانكشارية الرامية لإثارة الفوضى من أجل الوصول إلى التحكم والتنفذ في قرارات سلطة الباشا.

ففي سنة 1616م اتهم الإنكشارية "حسين باشا" بسوء إدارة المالية بعد عدم تمكنه من دفع رواتبهم عند إنتهاء عهدته، والتي دفعت الإنكشارية إلى الحصول على مستحقاتها عن

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص42.
(2)- دفتر مهمات الديوان الهاميوني، رقم 78، ص 820، 23 صفر1018هـ، نقلا عن:
- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص322.

طريق الخزينة المالية بعد الحجز على ممتلكات الباشا[1]، كما وضع "يوسف باشا" في السجن في ولايته الثانية سنة 1642م، لتأخره في دفع رواتب الجند[2].

انطلاقا من هذا شكل التوتر الناتج عن السياسة المالية إلى بروز مظاهر تنفذ الإنكشارية في القضايا المالية، مقابل تراجع سلطة الباشا وموظفو المالية التابعين لسلطته[3]، وقد شكل نفوذ الانكشارية ضغطا على صلاحيات الباشا الفعلية، وتقلصت إلى صلاحيات تنفيذية لقرارات الديوان التي تتحكم فيها فئة الانكشارية، هذا الوضع دفع نحو إيجاد آليات تسوية مؤقتة بين الديوان وبين الباشا.

سمحت التسوية بين الديوان والباشا في زيادة نفوذ الإنكشارية، وتحول سلطته إلى سلطة فعلية نافذة في القرارات المالية، مقابل سلطة شكلية تنفيذية للباشا، وذلك من خلال الآليات المتخذة في هذه التسوية، والتي تسمح للباشا بالاقتراض من الخزينة من أجل تسوية ماليته قبل انتهاء فترة حكمه[4]، وفي حالة عجزه تصادر أملاكه ويحكم عليه بالسجن حتى يدفع جميع الأموال المترتبة عليه، هذا ما سمح بتحكم المؤسسة العسكرية بالسلطة الفعلية.

على اعتبار سعي الانكشارية نحو التحكم في السلطة تدريجيا، فإن مظاهر تنفذهم داخل السلطة بدأت تظهر تدريجيا، وأصبحت مهامهم تتجاوز المهام العسكرية إلى مهام إدارية وسياسية، وصلت لحد التحكم في خلع الولاة[5]، واختل نسق السلطة في توازنه مع المؤسسة العسكرية، وأصبحت مؤسسة الإنكشارية سلطة فعلية بدل أن تكون مؤسسة تابعة للسلطة العليا؛ ليصبح "عدم النظام نظاما للدولة" على حد تعبير "محمد فريد بك"[6].

في مقابل هذا، ساهم الصراع داخل المؤسسة العسكرية ما بين الرياس والإنكشارية في اختلال التوازن تدريجيا في نسق السلطة، وشكل انعكاسا سلبيا على المجتمع من خلال

---

(1)-Ben Mansour.A, Alger :XVIe-XVIIe: journal de Jean-Baptiste Gramay, CERF, Alger, 1998,p224.

(2)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص52.

(3)-Ben Mansour, op. cit, p224-225.

(4)- Grandchamp, op. cit, p481.

(5)- Mustapha Hassen-Bey, op. cit, p34.

(6)- محمد فريد بك: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981، ص290.

تأثر بعض فئاته بصراع السلطة، خاصة وأن المؤسسة العسكرية إلى جانب شقها النظامي المتنافس على السلطة ضمت شقا غير نظامي من فرق المحليين والكراغلة، والذين تفاعلوا مع هذا الصراع.

فقد استطاع الإنكشارية، كما سبق وتطرقنا، إبعاد العناصر المحلية عن الجيش، عن طريق تقليص دورها العسكري وتحييدها عن مراكز السلطة، هذا ما دفع رياس البحر إلى الاستعانة بالعنصر المحلي؛ وقد تجسد هذا في محاولات "خضر باشا" كسب تأييد الكراغلة إلى جانب الرياس من أجل تأكيد سلطة الباشا على حساب صلاحيات الديوان[1]، عن طريق تعبئة الكراغلة وفرق زواوة ضد العناصر التركية سنتي 1595م و1596م، والذي نتج عنه تعرض الكراغلة لأشكال التضييق والعنف في فترة "سليمان باشا" سنة 1601م[2].

نتج عن سياسة العنف والتضييق التي تعرض لها الكراغلة إلى ظهور حلف كرغلي قبلي؛ بعد إبعاد الكراغلة عن مدينة الجزائر سنتي 1629-1630م[3]، وخروجهم ناحية بلاد القبائل، المدية وحمزة، والمناطق المجاورة لها، مما جعلهم يتقربون من إمارتي كوكو وبني عباس، المنفصلة عن السلطة المركزية، هذا الحلف أصبح يشكل خطرا حقيقيا على السلطة العثمانية، بعد فشلها في القضاء عليه في منطقة القبائل، وأصبح يشكل تهديدا للسلطة العثمانية في مدينة الجزائر بعد وصول قواته لمشارفها سنة 1633م[4].

لتضطرب الأوضاع أكثر على عهد "محمد بوصالي باشا" سنوات 1642م-1645م[5] بعد أن إلتقت مصالح الإنكشارية ورياس البحر ضد مصالح الباشا، والتي تمخض

(1)-Boyer.P, « Le problème Kouloughli dans la régence d'Alge »r, revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°8, 1970, p82.
(2)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص42-43.
(3)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص49.
(4)- لمزيد من التفاصيل عن ثورة الكراغلة، ينظر:
- Boyer. P, « Le problème Kouloughli… », op. cit, pp79-94.
(5)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص43.

عنها مناصرة الجند لـ "علي بتشنين" سنة 1644م في موقفه المناصر للرياس ضد الباشا الراغب في تقديم العون للسلطان[1].

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن اضطراب نمط السلطة في الإيالة الجزائرية في هذه الفترة، والذي ساهمت فيه العديد من التداخلات بين مصالح الجند وسلطة الباشا، أثر بدوره على نمط السلطة في علاقتها مع الباب العالي، على اعتبار أن الباشا كان يتم إرساله من إسطنبول، وكثيرا ما كان البشاوات الذين يتم إرسالهم من الباب العالي يتعرضون لمظاهر الرفض من المؤسسة العسكرية في الجزائر، هذا ما يعكس بدايات الاستقلال عن سلطة الباب العالي، وتحكم المؤسسة العسكرية في آليات السلطة.

تجسدت مظاهر تحكم المؤسسة العسكرية في قضايا السلطة من خلال الوثائق والأوامر الرسمية، والتي كان يتم إمضاؤها بعبارات رسمية تعكس تمحور سلطة الباشا في سلطة تنفيذية للسلطة الفعلية للديوان المؤلف من الضباط: "نحن باشا وديوان الجزائر أوجاق الجزائر المحمية"[2]، "نحن كبارا وصغارا من مليشيا الجزائر القوية وجميع مملكتها، قررنا..."[3].

هذه الاعتبارات ساهمت في تعزيز دور الديوان، ودفعت الفئة الأوليغاركية العسكرية من الأتراك إلى الإنطواء على نفسها وتحييد العناصر المحلية للحفاظ على امتيازاتها، هذا ما حال دون تطور نمط السلطة والحكم بالجزائر على غرار ما حدث في تونس على عهد الأسرة المرادية، فقد ظل أعضاء الديوان من الأتراك يحرصون على بقاء السلطة الفعلية بين أيديهم[4]، وأصبحت المؤسسة العسكرية تؤيد قرارات الباشا في حالة ما إذا كانت تخدم مصالحهم، أو إجبار الباشا على تغيير قراراته إذا كان العكس، بهذا شكل الإنكشارية مؤسسة لفرض السلطة لا مؤسسة تتحكم فيها السلطة[5].

(1)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص278-279.
(2)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص43.
(3)- Dan, op. cit, pp95-96.
(4)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص43.
(5)- عزيز سامح إلتر، المرجع نفسه، ص337.

فلم يعد والحالة هذه للباشا حرية القرار أو التصرف، بل أصبح الباشوات المتأخرون منهم خاصة يخشون على أنفسهم تعسف الجند وغضب الديوان، فقد سجن "حسين باشا" سنة 1616م، وعزل "خسرو باشا" سنة 1624م، رغم أنه تجاهل أوامر السلطان نزولا عند رأي الديوان، واضطر "علي باشا" إلى الإلتجاء لضريح أحد الأولياء ليحتمي به سنة 1637م، وزج بـ "أبي جمال يوسف باشا" في السجن سنة 1642م، وكذلك خلفه "محمد بوريشة" سنة 1644م، ونفس المصير تعرض له كل من "أحمد باشا" سنة 1656م، و"إبراهيم باشا" سنة 1657م[1].

2.2.3. السلطة والصراعات الداخلية:

إضافة إلى الصراع الذي ميز المؤسسة العسكرية في ظل حكم البشاوات، فإن هذه الفترة تميزت أيضا بمجموعة من الأحداث الداخلية التي أثرت على التواجد العثماني في الجزائر، وأثرت على انسجام السلطة وتفاعلها ضمن الطبيعة المحلية المكونة للسلطة في علاقتها مع المجتمع، ومع طبيعة النظام القبلي.

فبعد أن وصلت السلطة العثمانية إلى مشارف الصحراء واستطاعت التغلغل داخل النظام المحلي عن طريق الآلة الجبائية، ودور الفرق الإنكشارية خلال فترة البيلربايات، فإن فترة البشاوات تعرضت لمجموعة من التمردات وحركات العصيان، في العديد من الجهات، والتي ساهمت في استنزاف القوة العسكرية العثمانية، التي عجزت عن مجاراتها أو القضاء عليها.

حيث رفضت العشائر والقبائل المستعصبة الخضوع لسلطة الباشا في الجهات الوسطى والشرقية للإيالة[2]، من خلال تمرد قبائل بني عباس بمجانة والبنيان سنة 1590م، ومنطقة القبائل في جرجرة في السنوات ما بين 1591-1594م، وجبل ديرة سنة 1594م،

(1)- ينظر:
- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص44-45.
- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش، المصدر السابق، ص26.
(2)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص42.

ونواحي حمزة والساحل سنة 1603م[1]، كما أن ظهور معالم الثورة والانفصال في مناطق القبائل[2] أثر على ظهور مثيلتها في الجهات الغربية مثل ثورة تلمسان.

شكلت منطقة القبائل حلفا عسكريا قويا مع الكراغلة كما سبق وذكرنا، وذلك على اعتبار سياسية التحالف من جهة، ومن جهة ثانية على اعتبار امتلاكها لقوة عسكرية بشرية مهمة، واعتمادها صناعة حربية مستقلة عن السلطة المركزية، من شأنها تحقيق التفوق الحربي على العثمانيين.

فقد استطاعت القوة العسكرية لهذه المنطقة تهديد مدينة الجزائر، والانفصال عن تأثير سلطة بايلك قسنطينة، وحققت انتصارات على فرق الانكشارية، قبل أن يتمكن الباشا "خوجة مصطفى" من وضع حد لهذا العصيان سنتي 1639م -1640م، وقد لحقت بفرق الإنكشارية هزيمة كبرى في معركة قيجال قرب ميلة سنة 1638م، قبل أن يتمكن الباشا "أبو جمال يوسف" من وضع حد لحالة التمرد باستخدام كل ما كانت تتوفر عليه باشوية الجزائر من قوات عسكرية سنوات 1640م-1644م[3].

أما في سنة 1643م فإن القوة العسكرية لإمارة كوكو استطاعت إلحاق الهزيمة بالقوات العثمانية، التي جنحت إلى الهدنة المؤقتة تمهيدا للقضاء على هذا التمرد، وذلك من خلال تعيين "علي بتشنين" قائدا للقوات البرية، والذي تمكن من إخضاع القبائل الممتنعة عن السلطة المركزية في جنوب قسنطينة سنة 1644م بعد تعيينه لإدارة شؤون الإيالة من طرف الديوان[4].

أما مناطق قسنطينة وبسكرة والحضنة فإنها عرفت ثورة الأحلاف القبلية تحت زعامة قبيلة الدواودة بعد مقتل زعيمها "محمد بن صخري بوعكاز" وابنه "أحمد" وأعيان القبيلة من طرف "مراد باي" باي قسنطينة سنة 1637م[5]، وقد نتج هذا التمرد المعروف بثورة ابن

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص41.
(2)- Robin.W, Note sur l'organisation militaire…, op. cit , p135.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص ص41-42.
(4)- De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque, op. cit, pp192-193.
(5)- Vayssettes, op. cit, pp70-71.

صخري عن النشاط التجاري الممارس من طرف قبائل الشرق مع الفرنسيين، والذي أصبح مهددا بعد سوء العلاقات الجزائرية الفرنسية.

فعقب سوء العلاقات الجزائرية الفرنسية سنة 1637م، تم تحطيم الحصن الفرنسي بالجزائر، مما أدى إلى توقف المبادلات التجارية التي كانت تمارسها قبائل المنطقة على رأسها قبيلة الحنانشة مع الفرنسيين[1]، والتي تضررت مصالحها ومداخيلها المالية[2]، مما اضطرها إلى رفض دفع الضريبة السنوية للسلطة المركزية[3]، وشكلت مع قبيلة الدواودة الثائرة لمقتل زعيمها من طرف العثمانيين، حلفا قبليا ضد السلطة العثمانية[4]، لم تهدأ معالم ثورته، إلا بعد توسط العلماء بين القبائل الثائرة والسلطة العثمانية، من أجل التأثير على إلغاء الجزائر القرار مع فرنسا، والذي أدى إلى إخماد هذه الثورة سنة 1644م[5].

نظرا للقوة العسكرية التي تميزت بها القبائل التي ثارت ضد السلطة العثمانية في هذه الفترة، والتي حالت دون إستقرار السلطة العثمانية، خاصة في المناطق الجبلية، فإن الأوضاع الداخلية للإيالة في فترة البشاوات تميزت بعدم الاستقرار الداخلي، الذي أدخل السلطة العثمانية في حرب استنزاف داخلية؛ لم تهدأ مظاهرها إلا سنوات 1647-1650م في عهد "يوسف باشا" جراء الأوضاع التي شهدتها الجزائر بعد تفشي الطاعون[6].

---

(1)- لتفاصيل أكثر حول أهم القبائل والأعراش التي كانت تمارس نشاطها التجاري مع الفرنسيين وكانت تتسوع من الباستيون، ينظر الوثيقة الخاصة بـ "الأعراش التي تتسوق من الباستيون"، المحفوظة في أرشيف الخارجية الفرنسية A.E.P/M.D، والتي تطرق لعرضها "جمال قنان"، ينظر:

- جمال قنان: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر الحديث 1500-1830، طبعة خاصة بوزارة المجاهدين، الجزائر، 1987، ص88-91.

(2)- صالح عباد، المرجع السابق، ص121.

(3)- Vayssettes, op. cit, p72.

(4)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص ص50-51.

(5)-Berbrugger.A, « Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri », RA, N°59, 1866, p345.

(6)- De Grammont, Histoire d’Alger sous la domination turque, op. cit, p192-200.

3.2.3. العلاقات السلطوية والنشاط البحري:

على الرغم من الأوضاع الداخلية التي ميزت الإيالة، إضافة إلى مجموع الأحداث التي ميزت الصراع على مستوى المؤسسة العسكرية وعلى مستوى السلطة العليا، فإن نشاط الجزائر البحري في بدايات هذه الفترة لم يتأثر بمجموع هذه الأحداث، وشكلت البحرية الجزائرية استمرارا لنشاطها على مستوى البحر الأبيض المتوسط الذي عرفته منذ ظهورها كقوة مؤثرة في العلاقات المتوسطية.

تمكن بحارة الإيالة الجزائرية من فرض هيمنتهم على الحوض الغربي للمتوسط، وتوسيع نشاطهم إلى السواحل الأوروبية للمحيط الأطلسي، من خلال عبور سفن الإيالة مضيق جبل طارق في مستهل القرن 17م[1]، إضافة إلى مهاجمة "الرايس مراد" لجزيرة ماديرة بالمحيط الأطلسي سنة 1617م والعودة بأجراس الكنيسة[2]، وكذا الإغارة على سواحل إسلندا سنة 1627م، ومهاجمة السواحل الانكليزية سنة 1631م[3].

وقد نتج عن هذا النشاط البحري للجزائر في عهد البشاوات رد فعل أوروبي تمثل في العديد من الهجمات على سواحلها، خاصة سواحل مدينة الجزائر، التي تعرضت على طول هذه الفترة لهجمات إسبانية، إنجليزية، هولندية وفرنسية[4]، كما اتخذ الهجوم المسيحي المشترك على مدينة الجزائر سنة 1601م، والذي لم يسفر على أية نتيجة، صبغة صليبية، فقد شاركت فيه بتحريض من البابوية سفن من جنوة ونابلي وطوسكانيا وصقلية وسردينيا وبارما ومودين وبريطانيا والباليار[5].

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص44.
(2)- Garrot.H, Histoire générale de l’Algérie, imprimerie P. Crescenzo, Voutes Bastion Nord, Alger, 1910, p449.
(3)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص280.
(4)- لتفاصيل أكثر حول هذه الهجمات، ينظر:
- Mostéfa Khiati, Les 84 guerres menées par l’Algérie du début du XVIe au début du XIXe siècle, édition Houma, Alger, 2019, pp78-84.
(5)- ناصر الدين سعيدوني، المرجع نفسه، ص45.

خلق النشاط البحري للإيالة الجزائرية تطورا في العلاقات مع الدول الأوروبية، التي شكلت امتدادا لمظاهر الصراع والصداقة التي تميزت بها هذه العلاقات على طول الفترات السابقة، هذا من جهة، ومن جهة ثانية وعلى اعتبار الصراع الذي ميز نسق السلطة والمؤسسة العسكرية، فإن العلاقات العثمانية الأوروبية تأثرت بمظاهر هذا الصراع، ذلك أن صراع الانكشارية مع الباشا انعكس على تبني الانكشارية لموقف غير داعم للبحرية العثمانية في حروبها عكس فترة البيلربايات.

كما لم تتمكن الهجمات الأوروبية من الحد من النشاط البحري للجزائر، الذي استمرت تأثيراته واضحة، والتي دفعت الدول الأوروبية إلى توقيع معاهدات السلم والتجارة مع ديوان الجزائر وعلى رأسه الباشا، مثلما حدث في فترة البيلربايات، ولعل أهم المعاهدات التي ميزت فترة البشاوات هي تلك التي تم توقيعها مع فرنسا.

وعلى الرغم من أن ديوان الجزائر استمر على نفس السياسة في تعامله مع المعاهدات مع الدول الأوروبية في فترة البيلربايات، والتي تقضي بالتعاقد مباشرة مع الجزائر دون الرجوع إلى اسطنبول، وعلى حصر الامتيازات في الحقوق التجارية مع الحد من صلاحية القناصل[1]، إضافة إلى تحديد الآليات المناسبة للرياس للمشاركة في الحروب العثمانية[2]، إلا أن تداخل مصالح الانكشارية ورياس البحر حول الامتيازات، إضافة إلى صراع الانكشارية مع سلطة الباشا، والتي جعلت من هذا الأخير مجرد سلطة شكلية، فقد أدى هذا إلى التضارب حول هذه الاتفاقيات والمعاهدات، ولعل من مظاهر ذلك تحطيم الحصن الفرنسي في الجزائر بعد سوء العلاقات الجزائرية الفرنسية كما تطرقنا سابقا.

وعلى اعتبار الصراع الذي ميز هذه الفترة، والذي أفضى إلى تنفذ المؤسسة العسكرية في السلطة وتحكمها في قرارات الديوان وسيطرتها على سلطة الباشا الفعلية، فإن جماعة الرياس ساهمت إلى جانب الانكشارية في ممارسة ضغطها على الديوان، من أجل رفض

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص46.
(2)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص278.

القرارات السلطانية الصادرة عن الباب العالي، التي كانت تقدم تنازلات للدول الأوروبية خارج الإطار التجاري، مثل تلك المقدمة لهم في الإيالات المشرقية[1].

كما لم تتقيد السلطة الفعلية في الجزائر بالقرارات الصادرة عن الباب العالي، التي تخص النشاط البحري، وذلك باغتنام سفن الدول المعاهدة، ومثل هذه السلوكات كانت تدفع الدول الأوروبية إلى مراجعة سلطة الباب العالي للبث فيها، في حين أن السلطان العثماني كانت سلطته على الجزائر لا تتعدى إرسال الأوامر الهمايونية إلى الباشا، الذي لم يصبح يمثل أية سلطة فعلية[2].

ولئن احتفظت سلطة الإيالة بصفتها العثمانية، إلا أنها وضعت حدا لسلطة التفويض المباشر، وتمكنت من صنع قرارها السياسي، من خلال انتزاع السلطة تدريجيا من الباشا ممثل الباب العالي وإسناد القيادة إلى الديوان المتحكم فيه من طرف أفراد المؤسسة العسكرية[3]، لتصطدم الأوامر الهمايونية بسلطة فعلية لرجال المؤسسة العسكرية المتحكمين في إدارة النشاط البحري.

كما تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن مراسلات السلطان العثماني مع الدول التي تربطها علاقات تجارية مع الباب العالي كانت تتم في بعض الأحيان عن طريق باشوية الجزائر[4]، ما يدل على سعي السلطة العثمانية نحو الحفاظ على سلطتها على الجزائر رغم وجود بوادر الاستقلال في القرارات في الإيالة.

إضافة إلى ذلك، أثرت أحداث "فالونة" على طبيعة العلاقات سنة 1638م[5]، والتي تم قبلها استدعاء السلطان العثماني لرياس الجزائر وتونس من أجل وضع حد للسفن الأوروبية التي تمارس القرصنة، والذي قابلته إيالة الجزائر بإرسال ثمانية سفن، لكنها

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص46.
(2)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص304-305.
(3)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص42.
(4)- ينظر الوثيقة التالية، والتي تم إدراجها ضمن الملحق رقم 7، ص347:
- A.DVN.DVE.d, 901, Fî Gurre-i Muharrem, sene 1004/ (6 Eylül 1595), Başbakanlık Devlet arşivleri.
(5)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص51.

تعرضت للإغارة عند رسوها بميناء فالونة من طرف الأسطول البندقي[1]، ما نتج عنه تدخل السلطان بمحاولات التهدئة عن طريق منح تعويضات للإيالة، هذه التعويضات تم تجاهلها، ولم يتم تقديمها فعليا على إثر تقديم البندقية للهدايا والأموال للسلطان[2].

أحداث فالونة ساهمت في توتر العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي، وتجسد ذلك في رفض الرياس المشاركة في النشاطات البحرية العثمانية، من خلال رفضهم المشاركة في حملة السلطان ضد جزيرة مالطا سنة 1644م[3]، وما نتج عنه من تداعيات سياسية بين الجزائر واسطنبول، والتي ساهمت في ظهور معالم الانفصال عن سلطة الباب العالي.

كما ساهمت حادثة فالونة أيضا، والتي تعرض فيها أسطول الإيالة الجزائرية على حد تعبير المؤرخين إلى "نكبة"، في التأثير على طبيعة العلاقات الجزائرية الأوروبية، والتي بدورها أثرت على العلاقة بين الجزائر والباب العالي، على اعتبار الاتفاقيات الموقعة بين السلطة العثمانية والدول الأوروبية، فقد دفعت حادثة فالونة ديوان الجزائر لرفع قيمة الإتاوات المترتبة على النشاط التجاري لفرنسا في الجزائر، والتي أدت لسوء العلاقات بين الجزائر وفرنسا قبل أن تهدأ الأوضاع من جديد[4].

انطلاقا من هذا أصبحت مساهمة الجزائر في الحروب العثمانية لا تتم إلا عن طريق التعويضات المالية[5]، خاصة بعد تصاعد وتيرة التوتر بين الدولة العثمانية والبندقية، والتي أسفرت عن عدد من المواجهات البحرية، في إطار الصراع حول مناطق النفوذ في جزيرة

(1)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص51.
(2)- خليل الساحلي: "الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر"، المجلة التاريخية المغربية، ع4، 1975، ص106.
(3)- De Grammont, Histoire d'Alger sous la domination turque, op. cit, p192.
(4)- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، دار البصائر، الجزائر، 2009، ص73.
(5)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص278.

كريت، وقوجا[1]، ورأس ماتابان، وجزيرة تنيدوس[2]؛ والتي حاولت من خلالها القوى الأوروبية ممارسة ثقلها البحري والتجاري على حساب القرصنة الجزائرية والمغاربية[3].

وكان من أبرز نتائج الصراع العثماني البندقي بالنسبة للرياس الجزائريين هو كثرة الخسائر في العتاد والرجال، والتي استنزفت القوة العسكرية للإيالة، وأدت إلى هبوط في المداخيل المالية المتأتية من النشاط البحري[4]، هذا ما انعكس سلبا على الواقع السياسي للإيالة وأدخلها في دوامة الصراع، الذي انعكس على أوجه النشاط الاقتصادي، وكذا الاجتماعي، والذي سيفضي إلى إستحالة إستقرار حكم البشاوات في هذه الفترة.

إضافة إلى ما سبق وعلى اعتبار تدشين العلاقات التجارية بين الدولة العثمانية وفرنسا بدياتها الرسمية في تاريخ مبكر، والذي يعود إلى سنوات 1535-1536م؛ فإن فرنسا كانت من بين الدول الأكثر تعاملا مع باشوية الجزائر، وقد تطورت العلاقات التجارية خاصة بعد تنصيب قنصل فرنسا في الجزائر عام 1597م، ليتحول النشاط التجاري الفرنسي في السواحل الشرقية للجزائر إلى مؤسسة تجارية، ثم وكالة معتمدة ومدعمة من طرف الملك الفرنسي[5].

عرفت الوكالة الجديدة بإسم "Le bastion de France"، بعد عزل الباب العالي لـ "خضر باشا" بعد مهاجمته لمراكز شركة صيد المرجان بساحل عنابة، وتعويضه بـ "محمد قوصه" الذي سمح بتأسيس ما عرف بالحصن الفرنسي سنة 1607م[6]، وهذا ما يعكس تطور التسرب الفرنسي في الجزائر، بعد أن كان في مراحله الأولى في فترة البيلربايات مثلما سبق وأشرنا.

(1)- لتفاصيل أكثر حول أحداث كريت وقوجا، ينظر: حاجي خليفة، المصدر السابق، ص ص189-202.
(2)- محمد فريد بك، المرجع السابق، ص290.
(3)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص315.
(4)- أمين محرز، المرجع السابق، ص ص66-67.
(5)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص46.
(6)- يحيى بوعزيز: علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص61.

إن التواجد الفرنسي في إيالة الجزائر تطور من نشاط تجاري إلى أبعد من ذلك، خاصة بعد أن تدعمت المراكز الفرنسية في الجزائر بتحصينات بدعم من الحكومة الفرنسية، الأمر الذي سبب في التضييق على هذه الوكالة؛ لأن الإتفاقية كانت تنص على ألا تحصن هذه المراكز، وتخضع من الناحية الشكلية والرمزية إلى الملك الفرنسي[1].

على هذا الاعتبار أدى المساس بهذه الشروط إلى تحطيم المراكز التجارية الفرنسية، التي أصبحت بمثابة قواعد فرنسية في الجزائر، الأمر الذي أثار تمرد السكان المحليين المنتفعين من علاقات التعاون الجزائرية الفرنسية مثلما تطرقنا سابقا، إضافة إلى سوء العلاقة بين الجزائر وفرنسا ابتداء من سنة 1604م.

حيث بادر ديوان الجزائر سنة 1604م إلى إرسال قوة لتحطيم هذه القاعدة بحجة تصدير الحبوب وقت المجاعة والتأخر في دفع الإتاوة المقدرة بـ 16000 جنيه لثلاث سنوات، مما اضطر الحكومة الفرنسية إلى إيقاف نشاط الوكالة مؤقتا سنة 1607م، ثم عادت العلاقة بفضل معاهدة 1619م[2]، المعروفة بمعاهدة السلم والتجارة[3]، هذه المعاهدات عكست نجاح الجزائر في تحقيق التوازن السياسي والعسكري، بل التفوق الجزائري على الأوروبيين[4] على الرغم من تبعاتها.

استطاع "سانسون نابولون" "Sanson Napoléon" أن يوسع نشاط الحصن ليشمل مراكز القالة وعنابة وجيجل[5]، مقابل تعهده بتقديم الإتاوة السنوية حسبما تقر ذلك معاهدة 1628م، والتي تقدر بـ 26ألف دوبلة، على أن يخصص منها 16ألف دوبلة لمعاشات الإنكشارية، وما تبقى يودع في الخزينة العامة، وهكذا ضمنت فرنسا عدم اعتداء بحارة الإيالة الجزائرية على سفنها، وتخلص الباشا من تمرد الانكشارية بسبب هذه المسألة[6]، لكن

(1)- يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية...، المرجع السابق، ص60.
(2)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص46-47.
(3)- لتفاصيل أكثر حول بنود المعاهدة ينظر:
- De Grammont, Histoire d'Alger, op. cit, pp154-155.
(4)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص314.
(5)- يحيى بوعزيز، المرجع نفسه، ص70.
(6)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص337.

تعزز هذا النشاط في فترة حكم "لويس الثالث عشر" "Louis XIII"، وأصبحت جميع المراكز الفرنسية في الشرق الجزائري محصنة، دون أي إلتزام بالبنود المتفق عليها[1].

الأمر الذي اضطر معه باشا الجزائر إلى وضع حد لها أثناء النزاع الفرنسي الجزائري (1629-1634م)، فقام "علي بتشنين" سنة 1633م بشن هجوم على المؤسسات الفرنسية وأسر من بها، فأخلى الفرنسيون الحصن وأغلقوا المراكز التابعة له، ولم يسمح لهم بالعودة إليه إلا بعد توقيع معاهدة 1640م، التي إلتزم فيها الفرنسيون بعدم تحصين مؤسساتهم[2]، الأمر الذي سمح لهم بتحقيق أرباح كبيرة من تجارة الحبوب وصيد المرجان، وتزويد تجار مرسيليا بشحنات ضخمة من الحبوب[3].

على هذا الأساس تأثر نمط السلطة بمجموع العلاقات مع الدول الأوروبية، التي ساهمت بشكل أو بآخر، في إحداث صراع سلطوي تزامن وبروز الصراع العثماني البندقي، الذي أثر على الجزائر، وانعكاس علاقات التعاون والصداقة بين الباب العالي وفرنسا سلبا على الجزائر بعد أن طالت التهديدات الفرنسية الاقتصاد الجزائري، وساهمت في خلق صراع داخلي على مستوى السلطة، وعلى مستوى علاقة السلطة بالمجتمع بعد ثورة قبائل الشرق الجزائري.

4.2.3. السلطة في الجزائر والفضاء المغاربي:

إلى جانب الأحداث الداخلية التي ميزت الجزائر خلال فترة حكم البشاوات، وكذا مجموع علاقاتها مع القوى الأوروبية والباب العالي، والتي أثرت على نمط السلطة في الإيالة، فإن الصعيد المغاربي تميز أيضا بمجموعة من الأحداث التي أثرت على طبيعة السلطة، وتأثيراتها على الفضاء المغاربي، كإمتداد لعلاقات الجزائر المغاربية التي تبلورت في ظل السلطة العثمانية، متأثرة بالموروث السياسي المغاربي.

---

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص46-47.
(2)- نفسه، ص47.
(3)- يحيى بوعزيز، علاقات الجزائر الخارجية... ، المرجع السابق، ص70.

شهدت فترة البشاوات على عكس فترة البايلربايات إنفصال الإيالات المغاربية المنبثقة عن التأثير العثماني في المنطقة، وذلك من خلال إنفصال كل من إيالة تونس وإيالة طرابلس عن السلطة العثمانية في الجزائر، بعد أن كانت مجتمعة تحت سلطة والي الجزائر، هذا الإنفصال جاء نتيجة لرغبة الباب العالي في القضاء على أي إمكانية لاستقلال الإيالات الثلاث عن سلطة الباب العالي، بعد أن شكلت قوة سياسية وعسكرية تحت ظل سلطة البيلربايات الذين تمتعوا بنفوذ وسلطة كبيرة.

وعلى الرغم من الاتصال بين الايالات الثلاث في فترة البيلربايات، إلا أننا تطرقنا سابقا لمظاهر التوتر بينها، يضاف له التوتر الناتج عن العلاقات الجزائرية المغربية، من خلال صراع السلطة العثمانية في الجزائر مع السلطة السعدية في المغرب الأقصى، هذا الصراع لم يهدأ بمجرد سقوط سلطة السعديين في المغرب، وإنما احتدم أكثر على عهد الدولة العلوية التي تولت سلطة المغرب بعد السعديين.

استفاد الأتراك من تجذر تقاليد السلطة المركزية في المدن والأرياف المتطورة، والتي تركت بصماتها على المؤسسات التي اعتمدها العثمانيون[1]، والتي ساهمت في تطور نمط السلطة فيها؛ فقد عرفت تونس نظام الدايات عن طريق انقلاب عسكري سنة 1591م، والذي انبثقت عنه سلطة عسكرية، وصفها بعض الباحثين بـ "الديمقراطية العسكرية"، فانقسم الجيش إلى مجموعات ترأس كل واحدة منها داي منتخب، وشكلت مجموعات الدايات الديوان، وأصبحت القرارات داخل هذا المجلس جماعية، كما أصبح التمثيل داخله قاعديا[2].

إن التجربة التونسية لم تدم طويلا، وذلك بظهور أحلاف داخل الديوان، حاولت الانفراد بالسلطة، وكانت أول محاولة ناجحة لـ "عثمان داي" سنة 1598م، وبداية من هذه المحاولة تحولت سلطة الدايات بإيالة تونس من "ديمقراطية عسكرية" إلى "أوطوقراطية

(1)- المنصف التايب، المرجع السابق، ص11.
(2)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص57.

عسكرية"، تمحورت فيها كل السلطات حول الداي[1]، وأصبحت الإنكشارية تشكل مركز قوة خطير في الإيالة[2].

على الرغم من التطور في نمط السلطة الذي عرفته تونس في هذه الفترة، وبروز الداي بالنسبة للمجتمع الحضري والمستقرين بالأرياف والقرى كسلطة قوية أعادت الاستقرار وحدت من غارات القبائل، إلا أن سلطة الدايات عانت من ضعف هيكلي يتمثل في غياب قاعدة أو قانون ينظمان التعاقب على السلطة[3]، مما ساعد على إيجاد سلطة تعيد ضبط النظام من جديد[4].

هذا ما سمح بتبلور نمط جديد من السلطة على عهد الأسرة المرادية، وعلى هذا الأساس فإن السلطة في تونس تبلورت معالمها تبعا للأحداث المؤثرة، وسمحت بإستقرار نظام الحكم في عهد البايات المراديون، على عكس الجزائر التي ساهم توتر الأحداث الداخلية والخارجية في الحيلولة دون استقرار حكم البشاوات.

تميز حكم البايات في تونس بسيطرتهم على دواخل البلاد وأوطانها، ما مكنهم من مداخيل جبائية دعمت نفوذهم وأمدتهم بإمكانيات هامة استغلوها في تنظيم مجال سلطتهم، عن طريق تطوير الجيش وتدعيمه بعناصر خاصة من القبائل المخزنية إلى جانب عسكر زواوة من قبائل الجزائر، وركزوا أوجاقا للصبايحية[5]، لانعدام ثقتهم في الإنكشارية[6]، ليتجه اهتمام البايات نحو التوسع على حساب المناطق الحدودية في الإيالات المجاورة؛ في محاولة للسيطرة على المجال الموروث وتوسيعه على حساب دول الجوار في طرابلس والجزائر[7].

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص57.
(2)- إبراهيم حسين عبد الله، المرجع السابق، ص57.
(3)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع نفسه، ص57.
(4)- ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، دار الميسرة، لبنان، مؤسسة سعيدان، تونس، ط3، 1993، ص ص232-234.
(5)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع نفسه، ص59.
(6)- إبراهيم حسين عبد الله، المرجع نفسه، ص62.
(7)- المنصب التايب، المرجع السابق، ص12.

على هذا الأساس اتجه بايات تونس نحو التدخل في شؤون شرق الجزائر، مما أدى إلى اضطراب العلاقات بين الإيالتين، والتي انتهت بإقرار إتفاقية الحدود مع تونس عام 1628م، بالاعتماد على الحدود الطبيعية لا البشرية[1]، بعد أن حقق "حسين الشيخ باشا" انتصارا على القوات التونسية[2] في سطارة، وبذلك أصبح وادي سيرت حدا معترفا به بين البلاد التونسية والجزائرية[3]، على أن إشكالية الحدود ظلت تعكس محدودية ونسبية في التصور، إذ أن حركية المجموعات البشرية القبلية تفسد إلى درجة ما هذا التصور الطبيعي أو الترابي للحدود[4].

تجدر الإشارة إلى أن وثيقة الحدود بين إيالة الجزائر وإيالة تونس تبرز حكام تونس وحكام الجزائر كولاة لدى الباب العالي، وبالتالي تظهر خلافاتهم في إطار الخلافات الداخلية بين إيالات متجاورة داخل فضاء أشمل هو السلطة العثمانية، ولا تشكل بالتالي نزاعا بين دولتين، وعلى اعتبار أن الاتفاق ممضى بصفة الجمع "ولاة"، ولا تمثل المعاهدة وثيقة بين حاكمين بل بين مجموعتين من الحكام، وهذا ما يدل على تواصل تعدد مراكز النفوذ داخل السلطة المركزية في الإيالتين، حيث لم تتجسد السلطة في شخص أو رمز يتسنى له أن يتحدث باسم المجال المغاربي[5].

أما على الحدود الغربية للجزائر، فقد واجه البشاوات التهديدات المغربية ممثلة في السلطة العلوية، التي استمرت في تبني الدفاع عن المغرب في مواصلة للتجربة السعدية، خاصة بعد القضاء على التهديد البرتغالي بعد معركة وادي المخازن سنة 1578م؛ بحيث برزت السلطة العلوية على الساحة السياسية المغربية كمنافسة للسعديين، التي استطاعت تحييدهم، وقد أثرت هذه الأوضاع في المغرب على الأوضاع الداخلية للجزائر، خاصة في المناطق الغربية، مثل تلمسان، التي شكلت محور الصراع الجزائري المغربي على مر الفترات التاريخية.

---

(1)- المنصب التايب، المرجع السابق، ص15.
(2)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص48.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص40.
(4)- المنصب التايب، المرجع نفسه، ص16.
(5)- نفسه، ص19.

فقد شكلت الدعوة الناشئة لـ "مولاي الشريف العلوي" وابنه "مولاي محمد" تأثيرا على هذا الصراع، من خلال محاولته إخضاع القبائل لنفوذه وسلطته[1]، فامتدت عملياته العسكرية إلى الحدود بين المغرب والقبائل في تلمسان ابتداء من سنة 1650م[2]، وطالت تهديداته الجزائر وصولا إلى الأغواط، بعد الالتفاف الشعبي حول سلطته الجديدة في المغرب وكذا الجزائر، وقوة المرجعيات المحركة لسلطته، والتي دفعته للدخول في صراع مع أتراك الجزائر[3]، مستغلا ثورة قبائل تلمسان[4]، التي امتنعت عن دفع الضرائب للسلطة المركزية، متأثرة بقبائل الشرق الجزائرية، وانضمت الكثير منها لسلطة "مولاي محمد"[5].

استطاع "أبو جمال يوسف باشا" أن يضع حدا لمحاولة الأمير العلوي "مولاي محمد بن الشريف" التوسع بالجزائر، فتراجع إلى المغرب الشرقي لتحقيق مشروعه لتأسيس الدولة العلوية، بعد أن تسلل إلى نواحي بني سناسن وندرومة وتلمسان سنة 1650م والأغواط وعين ماضي والغسول سنة 1651م[6]، وانتهى بتعهده بعدم الاعتداء على الأراضي الجزائرية انطلاقا من وادي تافنة، كخط فاصل بين الأراضي الخاضعة للنفوذ العلوي والأراضي الجزائرية الخاضعة للسلطة العثمانية[7].

استطاعت الحامية العثمانية إعادة تأمين الحدود الغربية للإيالة، كما قام الديوان بتعزيز حامية تلمسان بقوات إضافية، للقضاء على مظاهر التوتر في بايلك الغرب، تمهيدا منهم لإعادة المحاولة التي قام بها البيلربايات في ضرب المواقع الإسبانية في وهران وتحريرها من الإسبان[8]، الذين كانوا قد تحالفوا مع القوة المغربية في وقت سابق خلال فترة

---

(1)- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد: الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، ج7، دار الكتاب، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1997، ص20.
(2)- إبراهيم شحاته حسن: أطوار العلاقات المغربية العثمانية 1510-1947، دار منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981، ص394.
(3)- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص71.
(4)- ابن المفتي، المصدر السابق، ص ص48-49.
(5)- الناصري،ج7، المصدر السابق، ص21.
(6)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص ص40-41.
(7)- الناصري، المصدر نفسه، ص ص26-27.
(8)- أمين محرز، المرجع السابق، ص70.

البيلربايات، لكن فشلت محاولة التعرض للمواقع الاسبانية أيضا في هذه الفترة بعد تفشي الطاعون في الجزائر سنوات 1654-1657م[1].

انطلاقا مما سبق ونظرا للأحداث التي ميزت أوضاع الإيالة الجزائرية، والتي حالت دون إستقرار نظام البشاوات، دفعت ضباط ديوان الجزائر إلى تحرير وثيقة عرفت بـ "عهد الأمان"، سنة 1657م[2]، أي في أواخر عهد البشاوات، والتي تضمنت عددا من القوانين أو القرارات إن صح التعبير، من أجل إعادة تنظيم الأوضاع.

تضمن عهد الأمان إصلاح النظام الخاص بالجهاز العسكري، بعد الفوضى التي حدثت في مؤسسة الجيش، من خلال تنظيم شروط العيش، الأجور، العقوبات، الحقوق، الواجبات، حماية القصبة، تحديد العملة، تأمين شروط العيش في المحلة، والسماح للكراغلة بالانضمام للجيش بطريقة خاصة[3]، وعلى الرغم من عدم التطبيق الفعلي لعهد الأمان، إلا أنه عكس مساعي ضباط الديوان إلى إعادة تنظيم نسق السلطة وعلاقته بالمؤسسة العسكرية، الذي وصل إلى حد الصدام، والذي ضاعت فيه مصالح الجزائر، وانعكس سلبا على البنى الاجتماعية المكونة للمجتمع الجزائري.

وبالتدريج انتقلت سلطة الجزائر إلى مؤسسة الانكشارية، التي تحكمت في السلطة تدريجيا وقضت على نفوذ الباشا، وأصبحت سلطته شكلية، واكتسب ديوان الإنكشارية نفوذا على حساب السلطة العليا، وأصبح يتحكم في القضايا السياسية متجاوزا مهامه العسكرية، لتنتهي فترة البشاوات بعد سلسلة من الأحداث التي تداخلت فيها العلاقت السلطوية على المستويين الداخلي والخارجي، وانتقلت الجزائر إلى الفترة الثالثة من الحكم العثماني في الجزائر، وهي فترة حكم الآغوات سنة 1659م.

---

(1)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص ص377-378.
(2)- أقدم عهد أمان كان سنة 1657م، في حين توجد عهود الأمان المتعلقة بمحلة التيطري ومحلة الشرق المحررة سنة 1684م، في حين أن عهد أمان محلة الغرب فحرر سنة 1598م أو على الأغلب سنة 1695م، عهود الأمان هذه محفوظة في المكتبة الوطنية تحت رقم 42، 43، 45، ضمن المجموعة 3190، ينظر الملحق رقم 11، ص352.
(3)- لتفاصيل أكثر حول "عهد الأمان" والظروف التي ميزت تحريره، ينظر:
- توفيق دحماني: دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي والعسكري للجزائر، الدار العثمانية، الجزائر، 2009.
- Devoulx.A, La première révolte des janissaires à Alger, RA, N°85, 1871.

3.3. السلطة والمؤسسة العسكرية في فترة الآغوات (1659-1671م):

تعتبر فترة الآغوات ثالث فترة عثمانية في الجزائر، وهو نظام انتقلت له الجزائر بعد التداعيات الناتجة عن أواخر فترة حكم البشاوات، والتي استمرت رواسبها السياسية حتى بعد زوال هذا النظام، وعلى هذا الأساس كان تبني نظام الآغوات ناتج عن أزمات سياسية واضطرابات على مستوى نسق السلطة، استمرت تأثيراتها واضحة على الموقف الصراعي وعلى المجالين الداخلي والخارجي.

1.3.3. عوامل الانتقال إلى نظام الآغوات:

شكلت إضطرابات الحكم في فترة البشاوات وصراع السلطة والمصالح، الذي أفضى إلى تنفذ المؤسسة العسكرية في قضايا السلطة الفعلية، عاملا مباشرا في انتقال الجزائر إلى نظام الآغوات، بعد تمكن أفراد المؤسسة العسكرية البرية من تقليص نفوذ الباشا ونفوذ عناصر المؤسسة العسكرية البحرية، فجاء نظام الآغوات كنتيجة لاستمرارية الرواسب السياسية الموروثة عن فترة البشاوات، أو إن صح التعبير كانت تمهيدا وعاملا مباشرا في تبني هذا النظام، عن طريق انقلاب اليولداش على "الباشا" وتعويضه بـ "الآغا".

إن طبيعة نظام الآغوات بدأ بالانقلاب على الباشا المدعم سياسيا من طرف رياس البحر، من أجل التعبير عن نظام حكم ديمقراطي، يتم فيه الاستعانة بالديوان، حتى لا يستأثر الآغا بالسلطة(1)، على أن لا يستمر الآغا في السلطة مدة طويلة على اعتبار أن هذا النظام جاء ليعبر عن بعد ديمقراطي(2).

إن تبني نظام الآغوات على أساس الفكر الديمقراطي، جاء نتيجة الرغبة في التخلص من الرواسب السياسية الموروثة عن فترة البشاوات، والتي كانت السبب المباشر في إلغاء النظام السابق، خاصة ما يتعلق بالسياسة المالية التي اتبعها البشاوات، والتي انجرت عنها العديد من الاضطرابات داخل السلطة وداخل المؤسسة العسكرية، كما أشرنا لها سابقا.

(1)- عمار بوحوش، المرجع السابق، ص59.
(2)- عبد القادر غالية، المرجع السابق، ص121.

خاصة في فترة حكم "إبراهيم باشا"، والتداعيات الناتجة عن فشله في إدارة الأموال الممنوحة من طرف السلطان العثماني، نظير مساهمة الأسطول الجزائري في دعم العثمانيين[1]، في الأدراتيكي، ومنحه الأموال لرجال السلطة في إسطنبول من أجل بقائه في منصبه[2]، ما نتج عنه اضطراب على مستوى المؤسسة العسكرية بشيقيها، والتي انطلاقا من دورها الهام خلال حكم البشاوات استطاعت خلع الباشا السابق، والزج به في السجن وتعيين "علي باشا" محله[3].

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق، أن الثورة التي قامت ضد "الباشا إبراهيم" تمت من طرف عناصر المؤسسة العسكرية البرية والبحرية، على الرغم من أن فترة البشوات تميزت بالصراع بين الإنكشارية ورياس البحر، إلا أن مصالح الطرفين التقت ضمن هذه الظروف، ذلك أن رياس البحر ثاروا بسبب الأزمة المالية التي تسبب فيها الباشا، في حين أن الانكشارية كانوا يحاولون السيطرة على السلطة خاصة بعد نجاحهم في التحكم في السلطة الفعلية للباشا، ليصبح نظام البشاوات يعبر عن سلطة شكلية للباشا وحتى للسلطان العثماني، وأصبح الإنكشارية يتجهون نحو فرض نظام يحتفظون فيه بالسلطة بجميع خصائصها الفعلية والشكلية، فكانت الثورة على "إبراهيم باشا" تجسيدا لطموحات الإنكشارية السلطوية.

إضافة إلى الأوضاع التي ميزت طبيعة العلاقة بين سلطة الباشا والمؤسسة العسكرية التي عبر دورها عن سلطة فعلية، فإن فترة حكم "علي باشا" تميزت إلى جانب ذلك باضطراب العلاقة بين الجزائر والسلطة العثمانية؛ بعد إعدام "علي باشا" من طرف الصدر الأعظم "كوبرولي باشا"، عقب التقرير الذي كتبه الباشا عن أوضاع الإيالة[4].

(1)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص66.
(2)- يحيى بوعزيز، الموجز...، المرجع السابق، ص39.
(3)- Boyer Pierre, « La révolution dite des « Aghas » dans la régence d'Alger 1659-1671, revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N°13-14, 1973, Paris, p162.
(4)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص387.

2.3.3. الجزائر وسلطة الباب العالي(1659-1671م):

انتقلت الجزائر إلى مرحلة جديدة تقضي بالتأسيس لمعالم سلطوية تمهد للإنفصال الإداري والسياسي عن السلطة العثمانية، وذلك منذ 1659م، وعلى هذا الأساس كان موقف سلطة الباب العالي في هذه الفترة يقضي بعدم التدخل في قضايا السلطة في الجزائر، وامتنع عن إرسال الولاة من اسطنبول، وذلك انطلاقا من الفرمان الذي بعثه الصدر الأعظم "كوبرلي باشا"، الذي اعتبر الدولة العثمانية أقوى من أن تتقوى بالجزائر، على اعتبار مناطق النفوذ التي تتحكم فيها هذه الدولة وعدد الإيالات الخاضعة لسلطتها في القارات الثلاث: " أخيرا لن نرسل إليكم واليا، بايعوا من تريدون، السلطان ليس بحاجة إلى عبوديتكم، لدينا آلاف الممالك مثل الجزائر، فالجزائر إن كانت وإن لم تكن شيء واحد..."[1].

وقد فشلت السلطة العثمانية في إعادة الإستقرار لعلاقاتها مع إيالة الجزائر، بعد جهود الصدر الأعظم "فاضل أحمد" ابن الصدر الأعظم السابق سنة 1661م، عن طريق تعيين باشا إلى جانب آغا الجزائر[2]، من أجل إحداث توازن في السلطة والإبقاء على نوع من التبعية والارتباط بسلطة الباب العالي، لكن هذه المساعي فشلت.

يذكر المؤرخ التركي "سامح إلتر"، ضمن هذا السياق، أن حكام الجزائر تضررت مصالحهم عقب قرار السلطة العثمانية بقطع العلاقات بعد أوامر الصدر الأعظم "كوبرلي باشا،" بحيث تم منع الجزائريين عن الحج، وعدم بيعهم السلاح، ومنعهم من الاقتراب من السواحل العثمانية، مما أدى بالجزائر إلى الاعتذار وطلب الشفاعة "لو أرسلت لنا كلبا لقبلناه باشا علينا"، كما يذكر أنه في فترة الصدر الأعظم "فاضل أحمد" أرسلت الجزائر وفدا إلى اسطنبول محملا بالهدايا لإعادة ربط العلاقات[3]، وللأمانة العلمية بحثنا عن مصدر العبارة الواردة ضمن كتاب "إلتر" في مصادر أو مراجع أخرى، ولم نجد معلومات عنها، كما أن "إلتر" لم يشر إلى مصدرها.

---

(1)- نقلا عن: محمود علي عامر: تاريخ المغرب العربي المعاصر، دمشق، 1997، ص130.
(2)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص 388.
(3)- نفسه، ص388.

تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن الرسالة المنسوبة إلى إيالة الجزائر عبرت عن عظمة الدولة العثمانية، في حين استصغرت دور الإيالة الجزائرية بالنسبة لهذه الدولة، على الرغم من الدور الذي لعبته في الفترات السابقة وساهمت إلى جانب العثمانيين في فرض السيطرة العثمانية على البحر الأبيض المتوسط، ومن خلال العبارات المستخدمة ضمن الفرمان الذي بعث به الصدر الأعظم "عبوديتكم"، "الجزائر إن كانت أو إن لم تكن شيء واحد" لا يمكن أن نجزم بالرأي الذي جاء به "إلتر"، والذي تضمن رغبة الجزائر في إعادة استقبال باشا عليها، هذا من جهة.

من جهة ثانية يبدوا أن إيالة الجزائر منذ فترة البشاوات اتجهت نحو الاستقلال الفعلي في القرارات السياسية عن السلطة العثمانية، بدليل أن نظام البشوات عكس سلطة فعلية للمؤسسة العسكرية مقابل سلطة شكلية للباشا، وعلى هذا الأساس فإن إيالة الجزائر في ظل حكم الآغوات المحسوبين على المؤسسة العسكرية البرية التي عرفت بطابع التمرد، فإنها لم تكن لتهتم بدور السلطة العثمانية أكثر من اعتبارها سلطة شكلية، خاصة في ظل إستمرارية النشاط البحري، إضافة إلى توجهها نحو الاستقلال في قراراتها الخارجية من خلال ربط علاقات تجارية متعددة مع الدول الأوروبية.

وقد ساهمت الأزمات المتوالية التي ميزت نهاية فترة البشاوات في قيام نظام الآغوات، بعد اجتماع الديوان، بحيث يتم تعيين آغا على رأس السلطة لمدة شهرين قمريين، وعلى اعتبار أن الآغا محسوب على المؤسسة العسكرية البرية، فإن نفوذ رياس البحر تقلص في هذه الفترة، وأدخل الجزائر في صراع بين عناصر المؤسسة العسكرية، وأصبح نظام الحكم بمثابة "جمهورية عسكرية" على حد تعبير المؤرخين والباحثين(1)، على اعتبار الحكم الجماعي العسكري، من خلال استناد الحكم على الديوان، وتتمحور السلطة التنفيذية في الآغا(2).

---

(1)- De Grammont, Histoire d'Alger…, op. cit, p209.

(2)- أحمد توفيق المدني، حرب الثلاثمائة...، المرجع السابق، ص417.

على أساس أن مدة تولي الآغا للسلطة كانت لا تتجاوز شهرين، فإن هذا أدى إلى صعوبة استقرار هذا النظام، والحيلولة دون التأسيس لقاعدة سياسية متينة، مما أدى إلى تطور ظاهرة الإغتيالات، التي ميزت هذه الفترة، خاصة وأن آلية انتقال السلطة أصبحت تتم عن طريق مبدأ الأقدمية، لا عن طريق مبدأ الكفاءة.

وعلى هذا الأساس عبر المؤرخون عن هذا النظام بـ "الجمهورية العسكرية" أو "شبه الجمهورية العسكرية"[1]، التي انبثقت نتيجة الإضطراب على المستوى السلطوي والصراع داخل المؤسسة العسكرية، والذي أفضى إلى تبني هذا النظام إلى غاية سنة 1671م، في أوضاع ميزها عدم الإستقرار والفوضى السياسية، في ظل عدم كفاءة الآغوات السياسية[2]، مقارنة بالفترات السابقة التي تميزت بالشخصية السياسية القوية والكفاءة العالية لحكام الجزائر.

المميز في فترة الآغوات عن المراحل السابقة عنها، أنها عكست نظاما سلطويا، يتولى تعيين الآغا بشكل منفصل عن سلطة الباب العالي، في حين أن السلطة العثمانية إستمرت في إرسال البشاوات من إسطنبول، غير أن سلطة البشاوات كانت مجرد سلطة شكلية؛ بحيث عبرت بعض المراجع عن دور الباشا في كونه "موظف شرفي ممثل للسلطان"[3]، ذلك أنه لم يتمتع بصلاحيات التدخل في قضايا السلطة أو الشؤون الداخلية للبلاد.

وقد اعترفت السلطة العثمانية بهذا النظام الذي أصبح يمثل واقع الإيالة السياسي، مقابل أن يتولى الديوان الإنفاق على الحامية التركية البالغ عددها 22 ألف جندي كانوا قد قدموا من الأناضول والروميلي عن طريق نظام التجنيد، بهذا أصبح نظام الآغوات نظاما انتقاليا من السلطة المباشرة إلى سلطة تتميز باستقلال نسبي عن سلطة الباب العالي[4]، وعلى

(1)- عبد القادر غالية، المرجع السابق، ص121.
(2)- Lemnouar Merouche, Recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane, La course mythes et réalité, T2, EDIF, Alger, 2000, p225.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص49.
(4)- نفسه، ص49.

الرغم من أن السلطة في الجزائر عرفت تحولات مستمرة، إلا أنها لم تخرج من إطارها العسكري الفئوي، من خلال تداول السلطة بين فئة الآغوات العسكرية[1].

3.3.3. نظام الآغوات وصراع السلطة:

إن نمط السلطة في هذه الفترة تأثر بشبكة صراع سلطوية لم تنفصل معالمها عن تأثير المؤسسة العسكرية، بل أن المؤسسة العسكرية في هذه الفترة مثلت دورا سياسيا بالدرجة الأولى، واعتبرت بمثابة سلطة لا مؤسسة للسلطة، وهذا ما خلق صراعا سياسيا داخليا انعكس على دور الجزائر في المجال الخارجي، وعلى علاقة السلطة بالمجتمع.

بحيث نشبت العديد من الثورات ضد سلطة الآغوات في هذه الفترة، وذلك في مدينة الجزائر، وبلاد القبائل عام 1668م[2]، التي عكست الهوة السحيقة بين المجتمع والسلطة، هذه السلطة عجزت عن إرساء معالم نظام سياسي قوي، في ظل استمرار التهديدات الأوروبية؛ وعدم التزام التجار الأوروبيون بالقيود المفروضة على التجارة، ما ساهم في إضعاف هذا النظام، وعجز الآغوات عن توفير الاستقرار الداخلي، وبقائهم عرضة لمجابهة تمرد الرياس والجند وكذا القبائل[3].

كما عبر نظام الآغوات عن صراع عسكري داخلي بين الانكشارية والرياس، ذلك أن الانكشارية قاموا بتحييد الرياس عن السلطة بنجاحهم في تبني هذا النظام، غير أن طائفة الرياس حاولت باستمرار استرجاع نفوذها على السلطة، ما أدخلها في صراع مستمر مع طائفة الإنكشارية، انتهت باغتيال آخر آغا في الجزائر "الآغا علي" سنة 1671م، بعد سلسلة من الاغتيالات، التي نتجت عنها عناصر أزمة سلطوية، بعد أن أصبح الآغوات يرفضون تولي السلطة خوفا على مصيرهم.

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص42.
(2)- ابن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص17.
(3)- محمد خير فارس، المرجع السابق، ص68.

فعلى الرغم من الأساس الديمقراطي في فكرة نظام الآغوات، الذي عكس معالم نظام جمهوري ذو أبعاد عسكرية؛ إلا أن التباينات داخل الطائفة العسكرية نفسها وموازين القوى داخلها حالت دون تركز السلطة وإستقرارها، وانتقلت مجددا إلى رياس البحر أصحاب القرار الإقتصادي[1].

4.3.3. السلطة والعلاقات الخارجية:

إلى جانب الأوضاع الداخلية التي ميزت طبيعة السلطة في ظل حكم الآغوات، فإن هذه الفترة تميزت أيضا بمجموعة من الأحداث الخارجية التي كان لها تأثيرات مباشرة وغير مباشرة على علاقات السلطة ودور المؤسسة العسكرية، وذلك على العديد من الجبهات التي تصارعت حول النفوذ على المجال المغاربي وعلى البحر الأبيض المتوسط.

تطرقنا سابقا إلى طبيعة العلاقات الجزائرية الفرنسية في الفترات السابقة عن فترة الآغوات، والتي تميزت بالطابع التجاري، الذي انعكس على المجالين السياسي والعسكري، فإن فترة الآغوات تميزت أيضا باستمرارية هذه العلاقات، لكن بوتيرة مختلفة عن السابق، واتجهت نحو التوتر والعداء، خاصة بعد دخول العديد من القوى الفاعلة في المنطقة في صراع النفوذ حول المنطقة المغاربية خاصة إيالة الجزائر، التي تميزت بنشاطها البحري المتزايد.

تميزت فترة الآغوات بكثرة الغارات البحرية الفرنسية، تجسيدا لإستمرار التطلعات الفرنسية إلى بسط النفوذ على الجزائر، وقد تجسد ذلك سنة 1663م من خلال الحملة العسكرية التي قادها الدوق "بوفور" "Beaufort" على مدينة الجزائر، والتي باءت بالفشل[2].

كما نُظمت حملة عسكرية أخرى، بقيادة الدوق"بوفور" وبأمر من الملك الفرنسي "لويس الرابع عشر" "Louis XIV"، انطلقت من ميناء تولون، ونزلت بجيجل في 23

(1)- دلنده الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص43.

(2)- De Grammont, Histoire d’Alger…, op. cit, p213.

جويلية سنة 1664م، غير أن سكان جيجل لعبوا دورا هاما إلى جانب الأتراك في صدها[1]، إضافة إلى دور الانقسام في القيادة العسكرية المكونة للطرف الفرنسي، والذي حال دون تحقيق نتائج مهمة من هذه الحملة[2].

كما حاول الفرنسيون مجددا شن هجوم على القالة سنة 1665م[3]، ثم على شرشال في نفس السنة، وإحراق سفينتين[4]، إضافة إلى محاصرة "بوفور" "Beaufort" لمجموعة من السفن العثمانية بالقرب من تونس، لينعقد الصلح بين الجزائر وفرنسا سنة 1666م[5]، وحسب بعض الكتابات الفرنسية فإن هذا الصلح تم بطلب من آغوات الجزائر[6].

إن هذا الصراع دفع القوى الفاعلة في الضفتين إلى خلق توازن في العلاقات الأورومتوسطية، وذلك من خلال علاقات الصراع من جهة، وعلاقات السلم والصداقة من جهة ثانية، وهي تقريبا نفس السمة التي ميزت العلاقات الجزائرية الفرنسية في هذه الفترة.

بعد الصراع الذي ميز العلاقات الجزائرية الفرنسية، عادت العلاقات من جديد في إطار من السلم والهدوء النسبي، الذي نتج عن توقيع معاهدة 17 ماي 1666م، والتي نصت على نفس البنود التي تضمنتها المعاهدات السابقة، بحيث تمحورت حول إطلاق سراح الأسرى من الطرفين، وضمان أمن وسلامة السفن الفرنسية والجزائرية[7]، وقد أثر هذا التقارب بين الجانبين على ظهور قوى منافسة في المنطقة، حاولت الدخول في صراع مع الجزائر، من بينها إنجلترا وهولندا.

---

(1)- ابن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص16-17.

(2)-Léon Galibert, Histoire de l'Algérie ancienne et moderne depuis les premiers établissements Carthaginois jusques et y compris les dernières campagnes du général Bugeaud, Furne et Cie libraires-éditeurs, 1843, Paris, p226.

(3)-Charles Féraud, Histoire des villes de la province de Constantine La Calle, De l'association ouvrières V.Ailaud et Cie, Paris, 1877, p170.

(4)- De Grammont, Histoire d'Alger…, op. cit, p217.

(5)- ابن ميمون الجزائري، المصدر نفسه، ص17.

(6)- Charles Féraud, op. cit, p171.

(7)- Ibid, pp171-176.

تميزت العلاقات الجزائرية الإنجليزية بالعداء المستمر، هذا العداء تخللته بعض مظاهر السلم المنبثق عن معاهدة التجارة الجزائرية الإنجليزية سنة 1662م[1]، في إطار التنافس التجاري الإنجليزي الفرنسي[2]، في حين تجسدت مظاهر التوتر في الهجوم الإنجليزي على الجزائر والاعتداء على المراكب الجزائرية في البحر سنة 1669م، مستغلين الإضطرابات الداخلية للجزائر عقب ثورة القبائل، إضافة إلى الهجوم على ميناء بجاية وتحطيم مابين 11 إلى 12 مركبا، والهجوم على ميناء الجزائر وإحراق ثلاث سفن عام 1671م[3]، ما أدى إلى تذمر شعبي كبير من نظام الآغوات، والذي أفضى إلى نهايته[4].

على اعتبار تعدد أطراف الصراع التي سعت نحو الحد من نفوذ الجزائر في المتوسط، ومحاولات التعرض لمصالحها، إستعدادا للسيطرة عليها من خلال الحملات العسكرية المتكررة، فإن الجزائر في هذه الفترة تبنت علاقات العداء وعلاقات المهادنة، حتى لا تدخل في حرب استنزاف في مواجهة فرنسا، إنجلترا، إسبانيا، وهولندا.

تجدر الإشارة إلى أن الحملات الأوروبية على الجزائر لم تحقق نجاحا واضحا في هذه الفترة، وذلك بسبب توجه الجزائر إلى سياسة المهادنة مع بعض الدول دون الأخرى من جهة وسياسة العداء من جهة ثانية، وذلك حسب ما تقتضيه الظروف السياسية والعسكرية، ويرجع الفشل الأوروبي أيضا إلى ضعف التنسيق أو إنعدام التنسيق بين الدول الأوروبية في توجيه حملة عسكرية أوروبية تتضافر فيها الإمكانيات العسكرية ضد الجزائر، وذلك بسبب طابع التنافس الذي حال دون تحقيق حلف أوروبي ضد الجزائر في هذه الفترة، والذي دفع كل دولة أوروبية نحو محاولات تحقيق مصالحها الخاصة على حساب القوى المتنافسة على النفوذ والزعامة في حوض البحر الأبيض المتوسط.

إن فقدان عوامل التنسيق والانسجام بين الدول الأوروبية ضد الجزائر يمكن أن نستثني منه بعض الأمثلة مثل المحاولات الإنجليزية الهولندية نحو التقارب والتحالف ضد

(1)- صالح عباد، المرجع السابق، ص128.
(2)- عزيز سامح إلتر، المرجع السابق، ص286.
(3)- ابن ميمون الجزائري، المصدر السابق، ص17-18.
(4)- يحيى بوعزيز، الموجز...، المرجع السابق، ص41.

الجزائر، رغم علاقات العداء التي جمعت الطرفين في الكثير من الظروف؛ وقد تجسد ذلك سنة 1670م، بعد تضرر التجارة والملاحة الانجليزية والهولندية من التهديدات الجزائرية في البحر الأبيض المتوسط، هذا التقارب دفع الدولتين إلى التنسيق في مهاجمة السفن الجزائرية [1].

أما إسبانيا العدو التقليدي للجزائر، فقد استمرت محاولات تغلغلها داخل الجزائر، عن طريق الإستفادة من دور المغطسين، للتغلغل على حساب نفوذ المجال القبلي في توسيع نفوذها داخل الإيالة انطلاقا من مدينة وهران، واستغلال العداء القبلي في ضرب القبائل ببعضها[2]، الأمر الذي دفع "عمر آغا" قائد حامية تلمسان إلى توجيه حملة عسكرية سنة 1662م ضد الإسبان والقبائل المتحالفة معهم، وضرب مناطق نفوذهم في وهران[3].

كما أدى التواجد الإسباني في وهران في هذه الفترة إلى التضييق على سكان المدينة، وإرسال عدد كبير من الأسرى من الإيالة نحو إسبانيا كعبيد[4]، ليقرر ديوان الجزائر معاملة الأسرى المسيحيين بنفس المعاملة الإسبانية للأسرى الجزائريين[5]، كما وجهت الجزائر جيشا صغيرا إلى وهران عام 1665م، لكنه لم ينجح في فرض الحصار على المدينة، لأنه لم يكن مخططا له من قبل ولم يكن مزودا بجميع الامكانيات اللوجيستية والعسكرية، هذا إضافة إلى المحاولات العثمانية لحصار وهران سنة 1669م[6].

يمكن القول أن العلاقات الجزائرية الإسبانية خلال هذه الفترة تميزت بطابع التوتر، الموروث عن الفترات التاريخية السابقة، والذي تمخض عن صراع النفوذ الذي تبناه العالم

---

(1)- Lemnouar Merouche, La course mythes et réalité, op. cit, p151.

(2)- أمين محرز، المرجع السابق، ص108.

(3)- De Sandoval.C.X, Les inscription d'Oran et de Mers-El-Kebir notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur abandon en 1792, RA, N°88-89, 1871, p446.

(4)- أمين محرز، المرجع نفسه، ص108.

(5)- Auvry.P.M, Le miroir de la charité chrétienne ou relation du voyage que les religieux de l'ordre de notre dame de mercy, du royaume de France ont fait l'année dernière 1662 en la ville d'Alger d'où ils ont ramené environ une centaine de chrétiens esclaves, chez Jean Baptiste et Ettienne Roize, 1663, p293.

(6)- أمين محرز، المرجع نفسه، ص ص126-130.

المسيحي من أجل لـ "الدفاع عن الممتلكات الإسبانية في شمال إفريقيا"[1] حسب تعبير بعض الكتابات الإسبانية، في محاولاتها لتبرير الإضطهاد الديني الذي مارسته ضد مسلمي شبه الجزيرة الإيبيرية، وقد اعتبرت الشمال الإفريقي من الممتلكات التاريخية للمسيحية، أو مجالا نحو نشر المسيحية في إطار الصراع مع الإسلام، وفي إطار الصراع الاستراتيجي الذي أخذ طابعا دينيا منذ سقوط غرناطة متخفيا وراء الأبعاد الإقتصادية والجيوستراتيجية.

أما على المستوى المغاربي، فقد عرفت فترة الآغوات إستمرارا للعلاقات الجزائرية المغاربية، التي انعكست على الفضاء المغاربي في الفترات السابقة عن هذه الفترة، وشكلت امتدادا لعلاقات السلطة والنفوذ ومحاولات التمدد على حساب المناطق الحدودية، التي عرفت على طول الفترة العثمانية صراعا مستمرا.

وقد استمر صراع النفوذ بين الجزائر والمغرب الأقصى في هذه الفترة، من خلال استمرار تولي الدولة العلوية السلطة في المغرب، والتي دخلت في صراع مع بشاوات الجزائر في فترة سابقة، بحيث تمت في فترة الآغوات الإغارة على منطقة تلمسان التي شكلت على مر الفترات العثمانية محور الصراع الجزائري المغربي.

تعتبر مناطق قبائل بني يزناسن الجزائرية في تلمسان من بين المناطق التي حاولت السلطة المغربية التوسع على حسابها، على الرغم من رفضها الخضوع لهذه السلطة، وقد شهدت المنطقة عمليات عسكرية ومحاولات توسعية من الطرفين[2]، انتهت بتوقيع معاهدة سلم بين السلطة المغربية والسلطة العثمانية سنة 1665م، والتي اعتبرت كتجديد للمعاهدة الموقعة سنة 1654م[3].

---

(1)- Miguel Angel De Buenes Ibarra, CarlosV Venecia y la sublime puerta la embajada de Diego Murtado de Mendoza en Venecia, sociedad estatal para la conmemoración de los centenarios de Felipe II CarlosV, Madrid, 2001, p607.

(2)- محمد علي داهش، المرجع السابق، ص74.

(3)- إبراهيم شحاتة حسن، المرجع السابق، ص403.

كما عمل السلطان العلوي "الرشيد" على توحيد المغرب الأقصى ضد نفوذ الدلائيين في الشمال سنة 1668م[1]، فقد نجح الدلائيون في تجاوز حدود زاويتهم وتحويل الرصيد العقادي إلى مشروع سلطة، استقطب الغضب البربري وصاغ طموحات اللفيف القبلي، لكن سرعان ما زال تأثير النفوذ الدلائي البربري[2]، مقابل نجاح مسار السلطة العلوية، بحيث تمكن السلطان العلوي من تقليص نفوذ الدلائيين، عن طريق نفيهم نحو تلمسان[3].

ساهمت العناصر المغربية التي تم نفيها نحو تلمسان في تأجيج الصراع الداخلي داخل المجتمع الجزائري ضد السلطة، والذي نتجت عنه ثورة أهالي تلمسان والمناطق المحيطة بها، واستطاعت أن تمتد لغاية المناطق الحدودية بين الجزائر والمغرب[4].

ومن خلال بعض الوثائق المنشورة، تجدر الإشارة إلى دور القوى الخارجية في إثارة الفتن بين الدول المغاربية، وذلك في إطار سعي الدول الأوروبية إلى التفرد بالسيطرة على الفضاء المغاربي، الذي شكل على مر الفترات التاريخية مجالا استراتيجيا لبسط النفوذ[5].

حيث تجسد ذلك في سعي الفرنسيين نحو إثارة النزاع بين الجزائر والمغرب من خلال تحريض السلطان المغربي "الرشيد" ضد الجزائر، انطلاقا من مهاجمة تلمسان، بحيث تم تكليف الوكيل الفرنسي "رولاند فريجوس" "Roland Fréjus" سنتي 1665م و1666م بهذا، إضافة إلى دور الدوق "بوفور" "Beaufort" في تحريض السلطان المغربي مقابل مساعدته على السيطرة على تجارة الساحل الغربي للجزائر، وذلك من خلال رسالة مؤرخة في 20 أفريل 1667م[6].

(1)- إبراهيم حركات: المغرب عبر التاريخ، ج3، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط2، 1994، ص28.
(2)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص27.
(3)- إبراهيم حركات، المرجع نفسه، ص28.
(4)- Cour Auguste, op. cit, pp195-196.
(5)- Moulay Belhamissi, Alger l'Europe et la guerre secrète 1518-1830, ANEP, Alger, 2009, p123.
(6)- Ibid, p124.

أما العلاقات الجزائرية التونسية فإنها تميزت في هذه الفترة بالاستقرار النسبي والتعاون، مقارنة بفترة البشاوات التي تميزت بالتوتر الحدودي والصراع بين الإيالتين، خاصة بعد إنفصال الإيالات المغاربية عن حكام الجزائر في فترة البشاوات، واستقلت عنهم في قراراتها وأصبحت تابعة مباشرة لسلطة الباب العالي.

تجدر الإشارة إلى أن العامل الجغرافي والتحولات الاقتصادية والسياسية لاسيما بروز الرأسمالية التجارية وتطورها من جهة، والمحاولات الاستقلالية لحكام الإيالات المغاربية من جهة ثانية، دفعا نحو الاحتفاظ بسلطة شكلية مع الباب العالي، وربط علاقات تجارية واقتصادية مع الدول الأوروبية[1]، والتي تأثرت بالنشاط البحري للإيالات المغاربية في هذه الفترة، لكن سوف تتجه في الفترات القادمة نحو التأسيس لهيمنة أوروبية رأسمالية على التجارة المتوسطية، وعلى تكريس التبعية المغاربية للدول الأوروبية.

4. انعكاسات علاقة السلطة والمؤسسة العسكرية على المجتمع:

بعد أن تناولنا علاقة السلطة بالمؤسسة العسكرية في الفترة التي تغطيها دراستنا، ارتأينا التطرق لدراسة آثار علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية على المجتمع الجزائري في هذه الفترة، من خلال التطرق للتداعيات السوسيولوجية للعلاقات السلطوية، وتفاعلها مع البنى الاجتماعية، وتأثير الطابع العسكري الذي صبغت به إيالة الجزائر على الجانب الاجتماعي.

أثرت علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية على المجتمع الجزائري في الفترة العثمانية على العديد من الأصعدة، وعلى جميع البنى الاجتماعية سواء في الريف أو المدينة، من خلال العلاقات المشروطة، والعلاقات التفاضلية بين السلطة العثمانية وبعض الفئات من المجتمع، والتي أثرت على النسق الاجتماعي في بنائه وانسجامه.

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص324.

فقد اعتمدت علاقات السلطة مع السكان في المدن على مبدأ الامتيازات الممنوحة للفئات المحظية من المجتمع مقابل تقديم مختلف الخدمات للسلطة سواء سياسية أو عسكرية أو إدراية، وأبقت على الضغط الإداري على المجتمع في المدينة، ما نتج عنه انشطارا مجتمعيا في هذه الفترة، ولم تنصهر الجماعات السوسيولوجية المختلفة في بوتقة السلطة العثمانية.

تأثرت البنية الاقتصادية بالوضع السياسي للجزائر، وبنمط السلطة العثمانية القائم على ربط المستفيدين بالدولة مباشرة، وظلت الاستفادة من الامتيازات تتمحور حول فئات محددة من الأرستقراطية الحضرية والطبقة العسكرية والتجارية(1)، كما أن علاقات المصاهرة بين التجار وموظفي الإيالة تعكس آليات ممارسة الأنشطة الإقتصادية التي لم تكن تتم دون إشراك البيروقراطية السياسية، إضافة إلى تأثير الوسط العائلي والإنتماء الإثني على احتكار التجارة الخارجية(2)، هذا ما يعكس مظاهر التمييز بين فئات المجتمع المختلفة.

كما تجدر الإشارة إلى أن بعض الأهالي تمتعوا ببعض الامتيازات المظهرية مثل بعض الأهالي الذين ساندوا الأتراك الأوائل في تثبيت السلطة العثمانية، مثل سكان جيجل القاطنين في مدينة الجزائر، هذه الامتيازات لا علاقة لها بالسلطة والقيادات الإدارية، فالسلطة يتم تداولها بين الأتراك إلا ما تعلق منها ببعض المسؤوليات التي يسمح بها لبعض الكراغلة مثل مسؤولية الباي(3).

أما علاقات السلطة بسكان الأرياف، فإنها علاقات تميزت باستمرارية الرواسب السياسية الموروثة عن الموحدين والزيانيين، والذين استطاعوا في فترات سابقة، توظيف قبائل المخزن من أجل بسط النفوذ على المجال القبلي الممتنع عن السلطة المركزية، وانطلاقا من هذا استطاعت السلطة العثمانية اختراق المجال القبلي في الأرياف عن طريق الآلة الجبائية، الممثلة في المحلة.

---

(1)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص85.
(2)- سلطانة عابد: "قراءة في خصائص تجار مدينة الجزائر سنة 1830م أنموذج حمدان خوجة وأحمد بوضربة"، مجلة الناصرية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد2، ع1، 2012، ص343.
(3)- صالح عباد، المرجع السابق، ص357.

لذلك فإن الشكل الرئيسي لهيمنة المدينة على الأرياف في المغرب، كان يمر عبر السلطة وأجهزتها، التي مثلت العنصر الأساسي في استنزاف فوائض الأرياف عبر الريع الجبائي، فالمدينة لم تدمج الأرياف في شبكة علاقاتها الهيمنية عبر التكامل التبادلي، وإنما عبر أدوات الهيمنة السياسية والعسكرية المتمركزة بها[1].

في هذا السياق يذهب العديد من الكتاب إلى اعتبار الجزائر في عمومها تتلخص في مدينة الجزائر، وذلك لأن الدولة في العهد العثماني لم تكن تشكل هيكل أمة، وإنما كانت إطارا يتحكم في البلاد بواسطة نظام الإيالة، أي نظام إنتقال الحق على الأرض، وكذلك بواسطة جمع الضرائب والخدمة العسكرية[2].

ومن جهة ثانية أبقى العثمانيون السلطة الفعلية في الأرياف في يد القوى المحلية، وبهذا حافظوا على البنية التقليدية للنظم القبلية من حيث التسيير والتنظيم وجمع الضرائب، وهذا ما نتج عنه حسب بعض المؤرخين تقبلا للتواجد العثماني من طرف بعض القبائل[3]، فقد كانت سمة السلطة تقوم على التوفيق بين متطلبين في الظاهر متناقضين، وهما ضمان تسيير البنيات التقليدية بواسطة اللامركزية من جهة، ومن جهة ثانية المحافظة على سلطة مركزية قوية[4].

وبغض النظر عن سكان الأرياف أو المدن، فقد أدت السياسة الضريبية في الجزائر إلى إرهاق كاهل السكان بالضرائب، ما أدى إلى تدني المستوى المعيشي لهم مقارنة مع الطبقات الإجتماعية الأخرى التي كانت تحظى بامتيازات من طرف السلطة، وخلقت تمايزا طبقيا.

وقد عملت السلطة على تنصيب حاميات عسكرية في المناطق الريفية والمجالات القبلية الممتنعة عن تقديم الضريبة، وذلك بمساعدة قبائل المخزن وفرسان الصبايحية كما

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص218.
(2)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص79.
(3)- أرزقي شويتام: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006، ص178.
(4)- عبد السلام فيلالي، المرجع نفسه، ص82.

تطرقنا سابقا، وعلى هذا الأساس نجحت السلطة العثمانية في توظيف العنصر المحلي لصالحها، خاصة وأنها لا تمتلك الخبرة الكافية للتعامل مع طبيعة النظام المحلي، وهي نفس التجربة التي طبقتها في المناطق الأخرى التي كانت تحت سلطتها.

فمثلا في مصر عملت السلطة العثمانية على الإبقاء على العنصر المملوكي في الإدارة على أساس خبرته في التعامل مع النظام المحلي عكس العثمانيين الذين لم تكن لهم الخبرة في هذا المجال، وهي تقريبا نفس السياسة التي اتبعتها السلطة العثمانية في الجزائر، وعلى هذا الأساس نجحت هذه السلطة في ضرب العنصر المحلي ببعضه، ونجحت في توظيف التدافعات القبلية واستوعبت التنوع السكاني لصالحها.

إلى جانب ذلك استعانت السلطة العثمانية بالعائلات المحظية وشيوخ الزوايا من أجل إضعاف التأثير القبلي أو احتواء خطره، وذلك على اعتبار أن هذه الفئات شكلت نفوذا وتأثيرا كبيرا على المجتمع الجزائري، وقد تحالفت السلطة العثمانية مع دوائر التأثير في المجتمع من أجل التحكم في مظاهر التمرد على سلطتها.

هذه الدوائر كانت تحتكر السلطة داخل التنظيم القبلي، مستمدة نفوذها من النسب الشريف، النبل العسكري، والشرف الديني[1]، لتشكل بذلك أرستقراطية عسكرية وأرستقراطية دينية، وقد استطاع العثمانيون منذ بدايات تواجدهم التحالف معها ضد القبائل المعارضة لتواجدهم، في حين أن بعض القبائل الأخرى التي كانت تشكل نفوذا مهما سواء دينيا أوعسكريا فقد دخلت في صراع مع العثمانيين، ذلك أن لها من الرمزية التاريخية والقوة العسكرية ما يكفي للحفاظ على مجالها الترابي والاجتماعي دون الحاجة للتحالف مع العثمانيين، وفي هذا السياق أدى الصراع بين السلطة السياسية والسلطة القبلية إلى نزوح العديد من القبائل، وتغيير خريطة المناطق الزراعية وكذا الحضرية.

---

(1)-Eugène Daumas, Mœurs et coutumes de l'Algérie :Tell, Kabylie, Sahara, Libraire de L. Hachette, Paris, 1853, p16

إن وجود سلطة مركزية لم يكن يعني وجود روابط سياسية مع كل الجماعات الاجتماعية القبلية، التي ظلت محافظة على تميزها وخصائصها، بهذا يظهر نظام الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية كنظام المخزن، أي أن هذه الدولة ليست موجهة لكل المجتمع، ومن جهة ثانية سعت السلطة المركزية إلى الحفاظ على التوتر بين المجتمع والسلطة[1]، وبقيت المجالات الاجتماعية التعليمية الثقافية بعيدة عن اهتمامات السلطة التي تركت المجال أمام العنصر المحلي للتعامل معها على اعتبار اهتمامها بالمجال السياسي في إطار تكريسها لنظام الإيالة، هذا النظام وعلى اعتبار عدم ارتباطه بالمجتمع وبالميادين الإجتماعية كتقسيم إداري وسياسي، بقي غير متجذر في المجتمعات المغاربية التي حافظت على تميزها الثقافي، وخصائصها الإثنية المتنوعة في ظل غياب عقد اجتماعي بين السلطة والمجتمع.

كما أن خصوصية السلطة العثمانية في الجزائر قسمت المهن والحرف على أساس إثني وحصرت كل فئة اجتماعية في مهنة معينة، واستأثرت الفئة التركية بالسلطة والمؤسسة العسكرية، هذا التمايز ساهم في تكوين طبقات اجتماعية متمايزة في الريف حاولت الحفاظ على مصالحها المادية، في حين أن هذا التقسيم في المدينة كرس لبروليتاريا حقيقية حسب بعض الكتاب الفرنسيين[2]، كما أن المحافظة على تمايز بعض الجماعات في الريف وبعض الطوائف في المدن تأكيدا لأوضاعها الاجتماعية وإقرارا لخدماتها حال دون انصهار تلك الجماعات، وحتى تضطر كل منها أن تتعامل مع السلطة، هذا الأسلوب في إقرار الامتيازات أدى إلى توازن اجتماعي بين الجماعات لصالح السلطة، وأدى الإخلال بها سببا في التمرد عليها[3].

هنا تجدر الإشارة إلى أن الثورات الداخلية التي نشبت ضد السلطة العثمانية، والتي سبق وقد أشرنا إلى بعض النماذج عنها، لم تكن كلها نابعة عن صراع سلطوي، وإنما أيضا عن تضرر المصالح الاقتصادية لبعض القبائل والفئات التي طالتها سياسة السلطة، والتي

(1)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص77-78.
(2)- Marcel Emerit, Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXe siècle, Annales économies sociétés civilisations, N°1, 1966, p44.
(3)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص144.

أدت إلى تدني المستوى المعيشي هذا من جهة، ومن جهة ثانية فإن بعض الثورات وحركات التمرد جاءت كنتيجة لفشل السلطة في استيعاب جميع الفئات الاجتماعية ضمن النظام التركي أو محاولات صهرها في الفئة التركية أو الانصهار ضمنها مثل ثورة الكراغلة.

في هذا السياق يجدر التنويه إلى أنه إلى جانب الفئة التركية التي استأثرت بالسلطة، فإن الأتراك أيضا اشتغلت فئة منهم في التجارة والحرف المختلفة مثل الحياكة، بحيث تذكر بعض المصادر أن هذه الفئة لم تحتقر أية مهنة، فكانوا يمتهنون بيع الدجاج، البيض، الأعلاف، الفواكه، التبغ، والغلايين، كما كانوا يبيعون المحاصيل الزراعية التي ينتجونها في الأسواق إن كانت لهم أراضي[1].

وعلى اعتبار احتكار السلطة وانغلاقها على فئة أوليغاركية عسكرية منفصلة عن البنى الاجتماعية، فإن الحكم العثماني ساهم في الإبقاء على مظاهر الانقسام داخل المجتمع، من خلال الحفاظ على حالات التوتر القبلي بين القبائل فيما بينها لإضعاف خطرها اتجاه السلطة المركزية من جهة، ومن جهة ثانية استطاع هذا الحكم استمالة النظام القبلي مقابل مصالح وامتيازات مشتركة، لكن لم ترق القبائل أو القوى المحلية إلى الوصول إلى السلطة مهما كانت طبيعة الخدمات التي قدمتها للعثمانيين، وهنا نجد أن هذا الحكم هو نتاج لاستراتيجيات سياسية منغلقة، لم تسعى لربط سلطة الحكم بالمجتمع أو إشراكه في بناء الدولة في مفهومها السياسي السلطوي.

في هذا السياق درج بعض الباحثين على تقسيم وضعية الجماعات القبلية إلى مراحل تاريخية في ظل السلطة العثمانية، وعلاقتها بالمؤسسة العسكرية، بحيث أن هذا التقسيم يشتمل حسب الفترة التي تغطيها دراستنا على مرحلتين:

المرحلة الأولى امتدت من بدايات سنة 1516م إلى أواخر القرن السادس عشر، وقد تميزت بتغييب كلي للعناصر القبلية في المؤسسة العسكرية، لأن عائدات الحكومة كان مصدرها الأساسي القرصنة، حيث لم تمثل البلاد العميقة أية أهمية تذكر، ومن ثم لم تظهر

(1)- Venture De Paradis, op. cit, pp123-124.

هذه الحاجة في إقامة تحالفات مع القوى المحلية ولا سيما القبلية[1]، كتعقيب على هذا الرأي تجدر الإشارة إلى أن بدايات التواجد العثماني شهدت العديد من التحالفات العثمانية القبلية بهدف تحصيل امتيازات مشتركة، تقضي بتثبيت السلطة العثمانية بالنسبة للطرف العثماني، والحفاظ على المصالح الاقتصادية والمادية بالنسبة للطرف المحلي، وقد استغل العثمانيون السلطة الدينية في التأسيس لشرعية حكمهم إلى جانب سياسة المصاهرة.

كما أن السلطة العثمانية استطاعت التوغل داخل الجزائر، بحيث وصلت إلى الجنوب الجزائري عن طريق الحملات العسكرية، التي جسدتها فترة حكم "صالح رايس" كما تطرقنا لها سابقا، والتي تمكنت من إعادة إخضاع القبائل المتمردة على السلطة المركزية وألزمتها بدفع الضرائب، هذه القبائل والتي على الرغم من عدم إستمرارها في الإلتزام بدفع الضرائب، إلا أن هذه الحملات العسكرية لا تعكس عدم اهتمام السلطة العثمانية بالمداخيل المتأتية من داخل البلاد، على حساب تلك المتأتية من الخارج عن طريق النشاط البحري، لكن تقريبا هذه المرحلة تعكس اهتمام السلطة العثمانية بالنشاط البحري الخارجي، لتبقى دواخل البلاد بمثابة هوامش بالنسبة للسلطة.

أما المرحلة الثانية فتنتهي أواخر القرن السابع عشر، هنا يرى بعض الباحثين أن أنظار السلطة العثمانية اتجهت تدريجيا نحو أعماق البلاد والأرياف لأجل توسيع مجال نفوذها والسيطرة على فوائض الإنتاج وقمع حركات التمرد، وكان الهدف هو إشراك العناصر القبلية المحلية في الحكم[2]، هنا تجدر الإشارة إلى أن السلطة العثمانية أبقت على العناصر المحلية في أعمال الإدارة والجباية، أما في الأعمال العسكرية فقد استطاعت تكوين فرق محلية من القبائل، هذه الفرق اعتبرت كفرق احتياطية غير نظامية، ولم تدمج ضمن المؤسسة العسكرية النظامية التي انغلقت على العنصر التركي، ما عدا بعض الاستثناءات، هذه السياسة لم تنتهجها فقط مع القرن السابع عشر، وإنما كانت منذ بدايات تواجدها على هذا الفضاء الجغرافي، لكن تزايدت حدتها في الفترات المتأخرة من عمر الإيالة.

---

(1)- عبد السلام فيلالي،المرجع السابق، ص79.
(2)- نفسه، ص79.

من جهة ثانية إن تحقيق أمن الإيالة في هذه الفترة، والذي كان يتطلب تمويلا للمؤسسة العسكرية ونشاطها، وهذا ما كان مرهونا بمداخيل الخزينة، التي لم تكن متأتية فقط من النشاط البحري حسبما تركز أغلب الكتابات التاريخية، وإنما أيضا من خلال مساهمة النظام الضريبي في دعم الخزينة، حيث يذكر "ديفولكس" "Devoulx" من خلال سجلات مداخيل البحرية أن مجموع المداخيل المتأتية من النشاط البحري كانت تقسم على الرياس، وموظفو الميناء من صناع وحرفيين وبحارة، وكل المشاركين في العمليات البحرية والمشرفين عليها[1]، وعلى هذا الأساس لم تكن هذه المداخيل تكفي لدعم الخزينة أو دعم نشاطات السلطة خاصة العسكرية، في ظل عدم رتابة وثبات النشاط البحري في مداخيله ونشاطه، وتأثره بطبيعة العلاقات الخارجية والظروف المحيطة بالإيالة.

ومن جهة ثانية فإنه وعلى اعتبار تركيز العديد من الكتابات التاريخية على دور المداخيل البحرية في دعم الإيالة، فإن بعض المصادر المعاصرة للقرن السابع عشر ميلادي، الذي تميز بانتعاش النشاط البحري، تذكر بأن مداخيل الخزينة المتأتية من هذا النشاط كانت لا تكفي لصرف رواتب الجند، في حين أن المداخيل المتأتية من داخل الإيالة كانت تكفي لصرف رواتب الجند بمعدل خمس رواتب مقارنة مع السدس المتأتي من مداخيل البحرية[2]، وعلى هذا الأساس فإن هذا النشاط لم يكن يكفي لتغطية نفقات المؤسسة العسكرية، على اعتبار أن النفقات الأخرى العامة كانت مصادرها مختلفة.

كما يذكر "هايدو" "Haedo" أن مداخيل الخزينة كانت تتراوح ما بين 400 ألف إلى 450 ألف دوكة من داخل البلاد[3]، وهي نفس القيمة التي ذكرها "دان" "Dan"، بحيث تراوحت حسب رأيه ما بين 450 ألف إلى 600 ألف دوكة[4]، ضمن هذا السياق تجدر

---

(1)- Devoulx.A, Le registre des prises maritimes traduction d'un document authentique et inédit concernant le partage des captures amenées par les corsaires algériennes, Typographie A. Jourdan, Alger, 1872, pp70-71.

(2)- De La croix, Description abrégée de la ville d'Alger, p17، نقلا عن: أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص158.

(3)- Haedo, Topographie, op. cit, p220.

(4)- Dan, op. cit, p83.

الإشارة إلى أن هذين المصدرين عاصرا فترة انتعاش مداخيل النشاط البحري، وقد أشارا إلى عدد كبير من مصادر الدخل المتأتية من داخل الإيالة، والأرقام التي أوردها لا تعكس ضعف المداخيل المتأتية من داخل الإيالة، ولا تعكس عدم اهتمام السلطة بهذه المداخيل، في الوقت الذي ركزت فيه أغلب الكتابات على مداخيل النشاط البحري في هذه الفترة، وإهمال السلطة لتلك المتأتية من الداخل.

ونظرا لهذا حرصت السلطة العثمانية على ضمان تحصيل الضرائب من داخل الإيالة، وذلك من أجل ضمان مداخيل مالية ثابتة[1]، وعدم تذبذبها مقارنة مع المداخيل المتأتية من الخارج، ولعل العمل بـ "نظام الإلتزام"[2] دليل على حرص السلطة في هذا المجال.

هذا النظام كان يقضي بتوظيف عمال لجمع الضرائب والرسوم مقابل مبالغ معينة، وفي هذا السياق يشير "ناصر الدين سعيدوني" أن هذا النظام انعكس سلبا على المجتمع الجزائري، من خلال سعي الموظفين إلى تعويض الأموال التي صرفوها على شراء مناصبهم، وكذا الحصول على أموال تضمن لهم العيش إذا تم تسريحهم، وحتى بعد تغيير السلطة لأسلوب هذا النظام في سعيها للحد من سلبياته عن طريق حصول الجباة على جزء معين من المحصول، إلا أن نتائجه أيضا لم تكن إيجابية[3].

إن جميع تلك الاعتبارات خلقت هوة سحيقة بين السلطة العثمانية والمجتمع الجزائري، وأدت إلى تحول عدد كبير من السكان نحو حياة البداوة والترحال هربا من الضغط العسكري على الأرياف وضغط المحلات، هذا ما انعكس سلبا على الواقع الفلاحي، وأدى إلى تقلص المساحات الزراعية بالمناطق الخصبة لتتحول إلى مراعي أو أراضي بور،

---

(1)- Venture De Paradis, op. cit, p145.

(2)- طبقت الدولة العثمانية نظام الإلتزام في كل المناطق التابعة لها، ولم يكن هذا النظام خاصا بإيالة الجزائر فقط، حيث يقضي هذا النظام بتقديم دخل مالي من المتعهدين للحكومة، ثم يجمعه هو كما يشاء وتسانده قوة حكومية لجمعه، وقد مارس الملتزمون الظلم، حيث طبق في عهد السلطان "أحمد الأول" سنة 1603م، وألغي في عهد السلطان "عب المجيد" سنة 1806م، ينظر:

- محمود عامر: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، ع117-118، جانفي، جوان، 2012، جامعة دمشق، ص363.

(3)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص113-114.

فعلى سبيل المثال لم تعد الأراضي المستغلة في الجزائر عشية الإحتلال الفرنسي تتجاوز، حسب التقارير الفرنسية، سدس أراضي التل الشمالية الخصبة[1].

إن نزوح السكان نحو المناطق الآمنة من التهديدات العسكرية للسلطة أدى إلى اختلال ديمغرافي عكسي، بحيث أن المناطق الجبلية المعزولة والواحات الصحراوية أصبحت ذات كثافة سكانية مرتفعة، في حين أن المناطق الساحلية كانت قليلة السكان[2]، وبشكل عام فإن التوزيع الجغرافي من المركز إلى الأطراف كان تجسيدا لتراتب اجتماعي هرمي يضع في أعلى السلم الفئات الاجتماعية العليا[3]؛ كما تجدر الإشارة إلى أن النزوح الريفي نحو المدن أيضا كان موجودا، وذلك لخوف السكان من الغارات المفاجئة للعدو[4]، خاصة في أواخر العهد العثماني، والذي ارتفعت فيه نسبة الهجرة من الريف إلى المدينة بفعل العديد من العوامل.

كما أن النظام الضريبي وبتعدد مصادره وتأثيره على النشاطات الاقتصادية المنتجة، سواء في الريف أو المدينة، قد ساهم في جعل السلطة أداة استهلاك تعيش على موارد البلاد دون أن تسعى لتنميتها، فكل ما تنتجه البلاد يذهب إلى دفع رواتب الموظفين والجند أو يذهب إلى الخزينة، دون العمل على تطوير وسائل الإنتاج التي انتعشت في هذه الفترة في أوروبا[5]، وعلى اعتبار أن النشاط الاقتصادي الذي غلب على الإيالة في هذه الفترة هو النشاط الزراعي، فإنه تأثر بسياسة التهميش من طرف السلطة وبالسياسة الضريبية، وبهذا بقيت الأرياف بعيدة عن انشغالات السلطة خارج النظام الضريبي.

بهذا يعتبر النظام الضريبي أحد أهم العوامل التي عطلت تطور المجتمع الريفي، ومنعت تراكم فوائض الإنتاج وبروز فئات داخلية قادرة على الاستثمار، ومقابل ذلك فقد ساهم ذلك النظام في تدعيم فئات مخزنية مرتبطة بالسلطة، فكانت سيطرة السلطة على

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص138.
(2)- نفسه، ص138.
(3)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص215.
(4)- بن عتو بلبراوات: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2007-2008، ص283.
(5)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص110.

القبائل من أجل استغلالها تجسد خصوصية بلدان المغرب لهيمنة المدينة على الأرياف، ومع الاستنزاف الضريبي تطورت أشكال أخرى للهيمنة تمثلت بالخصوص في انتشار الملكية الحضرية في الأرياف[1].

من جهة ثانية حسب "ناصر الدين سعيدوني"، فإن النظام الضريبي الذي وضعه العثمانيون في الجزائر لم يكن عشوائيا بل كان يخضع لقوانين واعتبارات واقعية، بحيث كانت السلطة العثمانية تراعي أثناء فرضها للضرائب أوضاع البلاد الاقتصادية والاجتماعية، وطبيعة الأحوال الاقتصادية والتضاريسية والمناخية الخاصة بكل منطقة، كما ساهم هذا النظام الضريبي في الحفاظ على حقوق الفلاحين، وأصبح إستغلال الأراضي يخضع للقانون[2].

إن جميع الاعتبارات التي أشرنا لها تقضي باعتبار بروز الجزائر كدولة ذات هيبة سياسية وعسكرية، من خلال دور مؤسستها العسكرية من جهة، ودور جهازها الإداري من جهة ثانية، لكن الإشكال المطروح يتمحور حول علاقة هذه الدولة بالمجتمع، على اعتبار انغلاق السلطة العثمانية على نفسها وانعزالها عن المجتمع الذي يعتبر في الأصل شريكا سياسيا مهما.

وفي هذا السياق، واستندا على ما تطرقنا سابقا، يمكن القول أن هذه الدولة تكونت معالمها عبر مسار تاريخي متشابك لم ينفصل عن تأثير المؤسسة العسكرية، وعلى هذا الأساس وجدت هذه الدولة لخدمة المؤسسة العسكرية، ووجدت المؤسسة العسكرية لخدمتها، هذه الخصوصية لم تكن ثابتة، وإنما تأثرت بمجموع المسارات السياسية والعسكرية المتشابكة، والتي تداولت فيها السلطة والمؤسسة العسكرية الحكم والامتيازات والمفاهيم والتصورات حول التواجد العثماني في الجزائر.

(1)- دلندة الأرقش وآخرون، المرجع السابق، ص208.
(2)- ناصر الدين سعيدوني، النظام المالي...، المرجع السابق، ص ص110-111.

إن السلطة العثمانية نجحت في التأسيس لحضور عسكري وبحري قوي ضد التهديدات الخارجية التي طالت السواحل الجزائرية لفترات تاريخية طويلة، لكنها عجزت عن بناء سلطة الدولة بمفهومها الذي لا ينفصل عن المجتمع، ويبدو أن التوجهات العسكرية للسلطة العثمانية في الجزائر كانت لها آثارها السلبية على الميادين الاجتماعية، والتي لم تكن من اهتمامات هذه السلطة، من بينها الميدان الصحي والتعليمي والثقافي.

هذه الميادين لم تتطور مقارنة مع نشاط الميدان العسكري من الناحية المؤسساتية، إننا في هذا السياق لا ننفي الدور الذي لعبه العثمانيون في الجزائر على طول القرون الأربعة، لكننا نحاول تحليل مفهوم الدولة والسلطة الذي سعى العثمانيون، إن صح التعبير، تطبيق نموذجه على أغلب الإيالات العثمانية، هذا من جهة، ومن جهة ثانية لا ننفي استمرارية الرواسب السياسية التقليدية للمجتمع الجزائري الموروثة عن الفترات التاريخية السابقة عن التواجد العثماني، والتي أثرت بدورها على علاقة السلطة بالمجتمع.

هنا يمكن القول أن دولة العثمانيين في الجزائر لم تستغرق الشعب، ولم تسمح باندماجه في الشكل المؤسساتي لهياكل هذه الدولة؛ هذه الدولة أخذت طابعا سلطويا، سلطة فئوية منغلقة على العنصر التركي العسكري، الذي تداول على السلطة بطرق مختلفة، تأثرت بالعديد من العوامل الداخلية والخارجية، وبعلاقات الصراع السلطوي، وبمظاهر التبعية والولاء للباب العالي وبدايات الاستقلال عنه.

في هذا السياق، وفي تحليلنا واستخلاصنا لطبيعة التواجد العثماني في الجزائر، نجد أنفسنا ضمن فراغ مفاهيمي وتناقض معرفي فرضته الكتابات التاريخية التي أرخت للتواجد العثماني، ما بين من تعطي صبغة "الدولة" على الجزائر في هذه الفترة، وما بين من يفرض مفهوم "الإيالة"، في حين أن موضوع بحثنا يتناول مفهوم "السلطة" هذا المفهوم تندرج ضمنه العديد من المفاهيم والتصورات، وإن كنا نرفض في بحثنا هذا دعم الأطروحة الداعمة لفكرة أن "التواجد العثماني كان تواجدا إستعماريا"، إلا أننا نجد أنفسنا أمام صعوبة منهجية في إضفاء صبغة الدولة بمفهومها الحديث على التواجد العثماني في الجزائر، ذلك أن هذا

التواجد، مثلما سبق وأشرنا، لم يستغرق المجتمع الجزائري، ولم يسعى لا للانصهار ضمنه، ولا لربط تواجده به، وبقي هذا التواجد مرتكزا على نخبة حاكمة أوجدت مؤسسة عسكرية لخدمتها والحفاظ على أركانها وامتيازاتها لا لخدمة المجتمع، هذه المؤسسة تأرجح دورها ما بين المجالين العسكري والسياسي في سعيها للنفوذ والحكم، وعلى هذا الأساس لم تربط معالمها المؤسساتية بالعنصر المحلي.

من جهة ثانية إن التأسيس لـ "دولة الجزائر" في الفترة العثمانية، واستنادا على العديد من الكتابات التاريخية الوطنية، يجعلنا نواجه إشكالا يتمحور حول ما مدى عمق هذه الدولة، وما مدى ارتباطها بالمجتمع، إذا كانت مؤسستها العسكرية النظامية لا تضم العنصر الجزائري، ولا يستفيد العنصر الجزائري من أهالي وسكان من مداخيل هذه المؤسسة، التي ضمت خليطا من الأجناس الأوروبية والمشرقية، وانطلاقا من هذا فإن هذه الفترة مثلت "الجزائر العثمانية"، أي الجزائر التي قامت فيها سلطة عثمانية على مراحل سعى من خلالها العثمانيون إلى الحفاظ على عثمانية هذا الفضاء، من خلال الانغلاق على أنفسهم في الحكم للحفاظ على امتيازاتهم ونفوذهم.

في هذا السياق يشير "ناصر الدين سعيدوني" إلى ضرورة الفصل بين تصرفات الحكام ونوعية علاقتهم بالسكان، وبين نظام الدولة الجزائرية الذي يعكس لنا اكتمال مقومات الأمة الجزائرية واستقلال كيانها السياسي، ومن ثم لا يمكن الأخذ بعين الاعتبار بالأطروحة الغربية التي ترى في انتماء الجزائر إلى الدولة العثمانية نوعا من الاستعمار، لأن تتبع الأحداث حسب رأي "سعيدوني يثبت أن جذور الدولة الجزائرية الحديثة تعود إلى العهد العثماني، وأن الاحتلال الفرنسي كان حادثا طارئا حال دون قيام الجزائر بدورها الحقيقي في نطاق الرابطة العثمانية[1].

استنادا على رأي "سعيدوني" نرى أن التواجد العثماني في الجزائر لم يكن تواجدا استعماريا، وأن الجزائر برزت ككيان سياسي له مقوماته السياسية، لكن الإشكال المطروح

(1)- ناصر الدين سعيدوني، تاريخ الجزائر في العهد العثماني، المرجع السابق، ص262.

والذي أشار له الأستاذ "أحمد عبيد" ما مدى جزائرية الجزائر في الفترة العثمانية، إذ كيف يمكن أن نكرس حسب رأيه لمصطلح "الأسطول الجزائري" مثلا في ظل غياب العنصر الجزائري من هذا الأسطول، على الرغم من أنه لا يجب أن ننفي دور هذا الأسطول في الدفاع عن الجزائر(1).

لقد اتضح انعزال الأتراك عن المجتمع الجزائري حسب رأي "صالح عباد" حين سقطت مدينة الجزائر بيد الفرنسيين، ففي الوقت الذي تصالح فيه الأتراك والكراغلة مع الفرنسيين قام الجزائريون يدافعون عن الجزائر دون قادتهم القدامى، باستثناء بعضهم حتى لا نقع في التعميم، الأمر الذي أدى إلى بروز قيادات جزائرية جديدة(2).

تعقيبا على ما سبق يمكن القول أن "دولة الجزائر" في الفترة العثمانية يندرج مفهومها ضمن المفاهيم القانونية والأعراف الدولية، من خلال توفر مبادئ الدولة الحقيقية في مفهومها السياسي والقانوني والاقليمي، والذي يسمح لها بإقامة علاقات دبلوماسية وتوقيع الاتفاقيات، وما إلى ذلك، أي أنها دولة معترف بها من طرف الدول والكيانات السياسية الأخرى، في حين أن المفهوم الحقيقي للدولة لا ينفصل عن المجتمع، وعلى هذا الأساس فإن "نظام الإيالة" يعكس طبيعة التواجد العثماني في أغلب المناطق التي ضمتها الدولة العثمانية، والتي من بينها الجزائر التي ظل فيها نظام الإيالة ممثلا لنفسه، ولم يكن ممثلا للمجتمع.

نظام الإيالة الذي اطلق على الجزائر من خلال المصادر الرسمية العثمانية يدل في نظرنا على انفصال العلاقة بين المجتمع والدولة، أو على وجود نوع من الشخصية السياسية للدولة الجزائرية دون شخصية بشرية واضحة على حد تعبير "بشير بلاح"، وذلك على أساس أن الدولة تعبير عن مختلف العلاقات التي لا يكف الأفراد والجماعات عن ربطها بالمجال الجغرافي(3).

(1)- أحمد عبيد: التأريخ الجزائري: تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، ع47-48، جانفي-جوان 2010، الجزائر، ص ص64-65.
(2)- صالح عباد، المرجع السابق، ص357.
(3)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص ص167-168.

وتجدر الإشارة والتنويه ضمن هذا السياق إلى الكتابات التاريخية التي تشير إلى "دولة الأمير عبد القادر"، من خلال أطروحة "الأمير عبد القادر مؤسس الدولة الجزائرية الحديثة"، والتناقض الذي وضع فيه العديد من الباحثين الذين عملوا على إثبات أطروحة "دولة الجزائر" في الفترة العثمانية وأطروحة "دولة الأمير عبد القادر" في نفس الوقت، هنا يمكن القول أن تبني أطروحة الدولة في عهد الأمير عبد القادر يعني عدم وجودها قبل فترة الأمير عبد القادر، فلا يمكن التأسيس لفكرة وجود دولة جزائرية في الفترة العثمانية، والتأسيس لفكرة أن الدولة الحديثة بدأت مع الأمير عبد القادر معا، وانطلاقا من هذا وجب ضبط التصورات المفاهيمية والايبستمولوجية ضمن سياقاتها التاريخية، وربطها بالحقيقة التاريخية.

إن نمط السلطة في علاقته مع المجتمع لا ينفصل عن نمط السلطة في الأناضول، والذي بدوره لا ينفصل في تأثيره عن المؤسسة العسكرية، فقد استطاعت السلطة العثمانية في مرحلة قوتها التأسيس لوجود عسكري مؤسساتي منفصل عن المجتمع، وأضحت السلطة العثمانية تشكل حضورا سياسيا مستقلا، بإمكانه مغالبة ما دونه من قوى سياسية فاعلة[1].

إضافة إلى ذلك، إذا كانت آلية انفصال السلطة عن المجتمع تشكل الأسباب العميقة لنشأة مؤسسة الإنكشارية، فإن ظهور معالم الانفصال عن السلطان العثماني وتراجع دوره في الجزائر يوفر الأسباب المباشرة، التي تتيح لهذه المؤسسة التحول من جهاز تابع للسلطة إلى قوة مركزية متحكمة في السلطة[2]، هذا ما تجسد بداية من فترة حكم البشاوات في الجزائر كما تطرقنا سابقا.

لقد اتجه العثمانيون إلى تكييف النموذج المملوكي مع خصائص المجتمعات المغاربية التي تتسم بضعف التحضر والتقاليد الدولتية الحقيقية حسب رأي "محمد حربي"[3]، حيث أن

(1)- حسن الضيقة: الدولة العثمانية الثقافة، المجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، بيروت، ط1، 1997، ص98.
(2)- نفسه، ص ص98-99.
(3)- Mohamed Harbi, La guerre d'Algérie 1954-2004, T1, Chihab édition, Alger, 2004, p30.

الجماعات السوسيو سياسية تقوم على النزعة العصبية، هذا ما يدفع حربي إلى رفض تعريف الهيمنة العثمانية باسم الاستعمار التي تتبناها الأدبيات الفرنسية والغربية[1].

كما تجدر الإشارة ضمن هذا السياق أن الفئة التركية الحاكمة في الجزائر استطاعت فرض سلطتها على أغلب المناطق في الجزائر، وألزمتها بدفع الضريبة للسلطة المركزية، كما أن مناطق كثيرة خضعت لهذه السلطة بإرادتها على اعتبار الروابط المشتركة بين الجزائريين والعثمانيين خاصة الرابط الديني، وبقيت المناطق الجبلية والمعزولة في عزلة عن السلطة المركزية.

إن خضوع سكان الجزائر للسلطة العثمانية جعل بعض الكتاب الفرنسيين يطرحون إشكالية "العدد"[2]، أي عدد الفئة الحاكمة وقواتها، ذلك أن الفئة التركية الحاكمة، بما في ذلك عناصر مؤسستها العسكرية، كان عددها لا يتجاوز الأربعة آلاف في نهاية فترة الدايات، على أن هذه السلطة كانت قادرة على تعبئة الآلاف من الجنود للحروب من السكان المحليين، ومن جهة ثانية إذا قارنا هذا العدد مع عدد الجنود الفرنسيين في الجزائر، الذين حاولوا إخضاع الشعب الجزائري في الفترة الممتدة من 1956 إلى 1962م، فإن عددهم يفوق الأربعمائة ألف جندي، بمعدات حربية متطورة فشلت مقابل ما حققه الأتراك، ومن هنا فإن التواجد العثماني في الجزائر لا يمكن مقارنته مع أي تواجد إستعماري إستيطاني.

وقد تجاهلت الكتابات الفرنسية على حد تعبير "بشير بلاح" التكوين التاريخي الوطني المحلي، واعتبرات الجزائر في الفترة العثمانية أبعد من أن تتسم بشخصية واضحة ومتجانسة، واعتبرتها مجرد كيان مصطنع، اقتطع بطريقة تعسفية، عملت فرنسا على تحقيق وحدته الحقيقية[3]، وعلى الرغم من المساهمة الفرنسية في التأريخ للجزائر في الفترة العثمانية مقابل تأخر جزائري كبير في هذا المجال، إلا أنها لم تنفصل عن معالم التأثير الاستعماري.

(1)- عبد السلام فيلالي، المرجع السابق، ص75.

(2)- Marcel Emerit, op. cit, p45.

(3)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص46.

فقد مارست الاسطوغرافيا الاستعمارية الفرنسية تأثيرا بالغا على اتجاهات الاسطوغرافيا الجزائرية المعاصرة، ووظائفها الفكرية والاجتماعية، رغم الاستقلال، وما زال السجال مع المدرسة الاستعمارية من اهتمامات المؤرخين الجزائريين، وداخل هذه المواجهة الإيديولوجية والفكرية تصاغ الأسس النظرية التي تحدد إشكاليات المؤرخين الجزائريين وتوجه أبحاثهم[1].

وإلى جانب تبرير الكتابات الفرنسية للاستعمار الفرنسي ولتواجده فإنها ركزت على التاريخ القديم، وذلك في إطار تكريسها لمفاهيم ارتباط التاريخ الجزائري والمجتمع الجزائري بالجذور الرومانية، وانطلاقا من هذا فإن أي تواجد لا يندرج ضمن التواجد الأوروبي الروماني أو الفرنسي، فهو في نظر الكتابات الأوروبية والفرنسية خاصة هو تواجد غير شرعي.

إن طبيعة التواجد العثماني في الجزائر لا تندرج ضمن مفهوم الاستعمار الذي تبنته الأدبيات والكتابات التاريخية الفرنسية والأوروبية، التي اتخذت من علاقة السلطة العثمانية والمجتمع إشكالية في إضفاء الصبغة الإستعمارية للتواجد العثماني في الجزائر، وفي هذا السياق يمكن القول أن الدولة العثمانية بغض النظر عن السلبيات الناتجة عن علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية على المجتمع، إلا أن تواجدها اندرج تحت مفاهيم الحماية والاستنجاد والجهاد البحري ضد التهديدات الصليبية.

ومن ثمة فإن القوى التركية العسكرية كانت مسخرة فقط لتأمين هذه الخلفية الداخلية لاستقرار النظام القائم وضمان مداخيله، لذلك لم تعرف الجزائر احتلالا في صيغة الاستعمار الاستيطاني أو صيغ أخرى من حماية أو إنتداب أو وصاية كما أتى عليها الاستعمار الأوروبي لاحقا[2]، كما أن التواجد العثماني في الجزائر لم يكرس لنظام إقطاعي مثلما حاول الكتاب الأوروبيون إسقاط النموذج الإقطاعي الأوروبي على التواجد العثماني، هذا الاسقاط اصطدم بالعديد من الاعتبارات منها ركود القوى الانتاجية مقارنة مع أوروبا، وطبيعة

(1)- بشير بلاح، المرجع السابق، ص164.
(2)- أحمد عبيد، المرجع السابق، ص ص72-73.

الملكية العقارية التي كانت حيازتها جماعية، كما أن عمل السلطة كان يتم مع القبيلة أو العائلة الكبيرة وليس مع الفرد، إضافة إلى ضعف الفائض المقتطع من الفلاحين في شكل ضرائب، ومن هنا فإن الدولة الاقطاعية دولة لا مركزية، ليس لها دور اقتصادي أو إداري أو قضائي، وبهذا لا يمكن تطبيق نموذجها على الجزائر[1].

تجدر الإشارة إلى أنه على الرغم من عدم وجود نظام إقطاعي واضح ومكرس في الجزائر في الفترة العثمانية، إلا أن هذا لا يمنع حسب تعبير "صالح عباد" من القول بوجود سيرورة إقطاعية خاصة بعد تراجع النشاط البحري، وتوسع الملكية الفردية أواخر العهد العثماني للأرض وفي أعمال السخرة وازدياد عدد الخماسين، إضافة إلى الملكية الفردية التي توسعت حول المدن[2]، مثلما أشرنا سابقا، كما تشير الأستاذة "فلة موساوي القشاعي" أن الجزائر شهدت نمط استغلال زراعي شبه إقطاعي يعتمد على الخماسين الذين يقومون بخدمة الأرض مقابل أعمال السخرة الجماعية "التويزة"، والذين كانوا من الطبقة الفقيرة، بحيث فتح هذا النظام المجال أمام نفوذ المرابطين والعائلات الكبرى لحيازة جزء كبير من الأراضي المشاعة بالاستعانة بقوة السلطة العثمانية[3].

هنا تجدر الإشارة إلى أن نموذج الإقطاعية الأوروبية لا يمكن إسقاطه على النموذج الجزائري، وإن كانت توجد شبه إقطاعية واضحة أواخر العهد العثماني، لكن لم يتم التكريس لإقطاعية حقيقية، في حين يمكن اعتبار اقتطاع الأراضي من طرف السلطة للأرستقراطيات القبلية والعائلية والدوائر المتعاونة مع السلطة العثمانية يشبه في نموذجه نظام التيمارات الذي كان معمولا به في مناطق الأناضول، على أن نظام الإنتاج وطبيعة الامتيازات المتعلقة به، وعلاقة السلطة بالمجتمع في هذا المجال تكاد تكون متشابهة مع "أسلوب الإنتاج الأسيوي".

---

(1)- لتفاصيل أكثر حول الأطروحة الإقطاعية، ينظر: صالح عباد، المرجع السابق، ص ص380-385.
(2)- صالح عباد، المرجع نفسه، ص386.
(3)- فلة موساوي القشاعي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016، ص ص161-162.

يعكس "أسلوب الانتاج الآسيوي" معالم علاقة السلطة بالمجتمع في هذا المجال حسب رأي "عبد القادر جغلول[1]، على اعتبار أن الأراضي كانت ملك للبايلك، وكان توجيه المنتوج لتلبية الحاجات الأساسية للجماعات، لتأتي السوق في المرتبة الثانية مرتبطة بالظروف المناخية، إضافة إلى انفصال المدينة والريف في السوق، لأن التبادل كان يتم في الأسواق الريفية، وتبقى المدينة تعيش على الأرياف ولا تقدم لها سوى بعض المنتجات الكمالية[2]، مثلما أشرنا سابقا.

بهذا يقضي هذا الأسلوب باقتطاع السلطة المركزية لفائض الانتاج من الفلاحين تكمله بموارد النشاط البحري، والذي بتراجع مداخيله زادت حدة الضرائب على الفلاحين مما زاد من حدة الصراع بين الجماعات القبلية والسلطة، إضافة إلى احتكار التجارة الخارجية من طرف السلطة[3].

أما بالنسبة للقبائل المعزولة فإنها اعتمدت على أسلوب الإنتاج القديم[4] وعلى الوحدة القبلية القائمة على الروابط القرابية مشكلة وحدة منعزلة عن السلطة المركزية، كما تجدر الإشارة إلى أن السلطة المركزية، في إطار هذا السياق، عملت على ضمان إستمرارية النشاط الاقتصادي بغض النظر عن طبيعة أساليب الإنتاج ومدى ارتباطها بالسلطة، وذلك من خلال توفير الأمن الذي يعتبر سبيلا لنجاح التجارة والمبادلات التجارية.

في سياق مخالف لما تطرقنا، وعلى اعتبار أن سكان الجزائر عانوا قبل انضمام الجزائر للدولة العثمانية من التحرشات المسيحية على السواحل الجزائرية، والتي أفضت إلى استنجادهم بالإخوة بربروس، الذين عرفوا في الموروث الشعبي للمنطقة المتوسطية بأصحاب اللحية الحمراء، فإن الموروث الثقافي المشترك للمنطقة المغاربية وتركيا لا يزال يحتفظ بالدور الإنساني للشخصيات العثمانية، التي لعبت دورا هاما في التصدي لمظاهر

(1)- عبد القادر جغلول: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فضيل عباس، دار الحداثة، بيروت، 1981، ص37.
(2)- صالح عباد، المرجع السابق، ص 396.
(3)- نفسه، ص398.
(4)- نفسه، ص401.

إستباحة الأراضي المغاربية من طرف القوى الصليبية، لتظهر السلطة العثمانية كرمزية للحماية في المخيال الجماعي.

وعلى هذا الأساس لا تزال المنطقة المغاربية تحتفظ بمظاهر التأثير العثماني على هذا الفضاء الجغرافي من خلال موروثها الشعبي والثقافي، الذي نتج عن دور المؤسسة العسكرية ونشاطها في الفترة العثمانية، وذلك من خلال مجموعة من التقاليد المتوارثة، والأهازيج الشعبية التي لا تزال متداولة سواء في الجزائر أو في الدول المغاربية أو في تركيا.

حيث تشير العديد من الكتابات التركية إلى ضرورة حفظ التراث المشترك بين الجزائر وتركيا، من خلال إعادة إحياء دور العثمانيين في التفاعل مع القضية الأندلسية، والتركيز على إحياء الجانب الإنساني من هذه الشخصيات(1)، والذي انعكس على تبني تصور تاريخي يقضي بتفاعل الإيالات المغاربية مع القضية الأندلسية، هذا التفاعل أنتج مجموعة من التقاليد المتوارثة، بحكم التنوع السكاني والبشري الذي مثله الفضاء المغاربي بعد الهجرة الأندلسية، التي حملت عوالم إيكوزيتيكية حضارية مميزة.

فقد انتقلت العديد من معالم الحضارة الأندلسية إلى الجزائر، وبغض النظر عن الآثار العمرانية والتحصينات العسكرية التي ساهم في تشييدها الأندلسيون، فقد انتقلت العديد من مظاهر التأثير في طريقة اللباس والأكل، ولا تزال العديد من هذه المظاهر متداولة في المجتمعات المغاربية، فعلى سبيل المثال لا تزال حلوى "كعك الورقة" متوارثة منذ هذه الفترة في المجتمع التونسي والمجتمع الجزائري، هذه الحلوى ارتبطت بالمأساة الأندلسية وبالطرد الأندلسي، الذي دفع الأندلسيين إلى تخزين بعض عقود ممتلكاتهم وقطعهم الذهبية في بعض المأكولات من بينها هي الحلوى.

---

(1)-Salim Durukoğlu, Efsane romanı başkişisi barbaros hayreddin paşa ’nın karakter tip ayrımında psikanaltik çözümlemesi, Ankara uluslararası kültür sanat edebiyat ve eğtitim bilimleri dergisi, Ankara, 2017, s.124-126.

ويبدو أن الدور العسكري الذي لعبته الإيالات المغاربية في ظل السلطة العثمانية ساهم في انتقال المعالم الثقافية والحضارية الأندلسية، وذلك لتشجيع السلطة العثمانية للتوافد والاستقرار الأندلسي في هذه الإيالات، وتبنيها الدفاع عن هذه القضية، هذا ما حمل معالم التأثير الإيبيري الأندلسي إلى الفضاء المغاربي، وتعود العديد من العادات المغاربية سواء في الأكل أو الغناء أو اللباس في أصولها إلى الأندلسيين.

إن الدور العسكري الذي لعبته إيالة الجزائر في الفترة العثمانية، إضافة إلى نظيرتيها إيالتي تونس وطرابلس قبل انفصال معالم التأثير السلطوي بينهما، ساهم إلى الجانب العثمانيين في التأسيس لحضور قوي في البحر الأبيض المتوسط، ولا تزال الأهازيج الشعبية في الجزائر تتداول أغاني شعبية موروثة عن هذه الفترة، ولعل أشهرها، أغنية "قرصان يغنم"، هذه الأغنية الشعبية عكست الدور العسكري الذي لعبته إيالة الجزائر إلى جانب الإيالات المغاربية الأخرى في حصار مالطا، وما نتج عنه من تفاعل اجتماعي.

إضافة إلى العديد من الأغاني باللغة التركية والتي تحيي تاريخ العلاقات الجزائرية العثمانية من خلال مجموع الأحداث العسكرية التي شهدتها إيالة الجزائر، مثل أغنية "Cezayir" أي "الجزائر"، التي تتغنى بجمال الجزائر وبالسفن الجزائرية ودورها العسكري الهام، وتتأسف على احتلال الجزائر.

كما تعتبر معركة بريفيزا من بين المعارك التي شكلت صدى في الكتابات التراثية وفي الموروث الثقافي الجزائري التركي، على اعتبار الدعم المقدم من طرف الجزائر للعثمانيين في هذه المعركة، والتي لا تزال الكتابات التركية تشيد من خلالها بضرورة الحفاظ على التاريخ المشترك، ولا تزال تدرس ضمن المناهج التركية(1).

ويذهب الأستاذ "أرزقي شويتام" إلى اعتبار محدودية المساهمة العثمانية في الميدان الحضاري يعود إلى تركيز العثمانيين على المجال العسكري في ظل الظروف التي كانت تتميز بها إيالة الجزائر من جهة، ومن جهة ثانية فإن عدم اندماجهم الكلي في المجتمع

(1)- 7 sınıf sosyal bilgiler,bilfenyayıncılık, Türkiye, s.38.

الجزائري يمكن إرجاعه إلى توافدهم المستمر من المشرق، كما أن عدم انتشار التأثيرات العثمانية بشكل واسع في هذا المجتمع مرده إلى غياب دور العنصر النسوي العثماني في الإيالة[1].

انطلاقا مما سبق يمكن القول أن التواجد العثماني في الجزائر وتفاعل السلطة فيه مع المؤسسة العسكرية إنعكس على المجتمع الجزائري سلبيا وإيجابيا، وعلى اعتبار انفصال السلطة العثمانية في الجزائر عن المجتمع فإن هذا ساهم في بروز إشكالية التواجد العثماني ما بين اعتباره "دولة" أو "إيالة" أو "استعمارا"، ولصعوبة تطبيق النموذج المعاصر للدولة الحقيقية على هذا النموذج الحديث من جهة، ومن جهة ثانية وعلى اعتبار أن مفهوم الدولة الحقيقي لا ينفصل عن المجتمع، فيمكن القول أن السياسة العثمانية في الجزائر طبقت مفهوم الإيالة على تواجدها، فلا هي دولة استغرقت المجتمع، ولا هي استعمار أو استيطان أو أي مفهوم يندرج ضمن المفاهيم والتصورات الإستعمارية.

حيث ترى بعض الكتابات التركية أن الجزائر شكلت نظاما للإيالة، فكانت بمثابة الجمهورية التي تمتعت بنوع من الإستقلالية عن الباب العالي، تبعا للبعد الجغرافي عن مركز السلطان العثماني، وعلى هذا الأساس كان النظام العثماني في الإيالات المغاربية مختلفا عن باقي المناطق[2]، فشكل الحكم العثماني في الجزائر أرستقراطية عسكرية، وتميزت بإدارة شبه مستقلة[3].

وعلى الرغم من عدم انصهار هذه السلطة ضمن المجتمع وعدم انصهار الجماعات الاجتماعية المتنوعة ضمنها، إلا أن هذا لا ينفي الدور الذي لعبه العثمانيون في الجزائر، التي كانت أراضيها مسرحا للتنافس المحلي والأجنبي على السلطة، في ظل فراغ السلطة الذي كانت تعانيه قبل مجيء العثمانيين، الذين ساهموا في تثبيت سلطة مركزية استطاعت التأسيس لحضور عسكري ضد القوى الصليبية، وتفاعلت مع القضية الأندلسية، وهذا ما نتج

(1)- أرزقي شويتام، المجتمع الجزائري وفعالياته...، المرجع السابق، ص117.

(2)- Serhat Kuzucu, a.g.e, s.166.

(3)- Sırrı Erinç, Cezayir kuzey afrika’da müslüman ülke, TVD İslam ansiklopedisi, İstanbul, 1993, s.487.

عنه امتزاج حضاري وثقافي لا تزال تأثيراته واضحة على المجتمع الجزائري والمغاربي، من خلال العادات المتوارثة والموروث الشعبي التقليدي والأهازيج الشعبية.

خاتمة

خاتمة:

من خلال دراستنا لموضوع "السلطة والمؤسسة العسكرية في الجزائر خلال العهد العثماني 1519-1671م"، خلصنا إلى مجموعة من الاستنتاجات وهي:

- لا ينفصل موضوع هذه الدراسة عن الدراسات السابقة، كما يرتبط ارتباطا وثيقا بطبيعة الكتابة التاريخية المحلية والأجنبية، وعلى اعتبار الإنتاج المعرفي الكبير حول الفترة العثمانية في الجزائر فإنه لا يمكن دراسة هذه الفترة بمعزل عن موقف الكتابات التاريخية من القضايا المتعلقة بها، والتي أصبحت تمثل جدلا علميا بين المؤرخين والباحثين وتعدت ارتباطها بالميدان التاريخي نحو الميادين السياسية، وعلى هذا الأساس فإن الإشكاليات المرتبطة بهذا الموضوع تمظهرت بشكل واضح في الاسطوغرافيا من خلال موقف الكتاب والمؤرخين على تعدد مشاربهم الفكرية والتاريخية والسياسية.
- يعد تأسيس إيالة الجزائر العثمانية من بين القضايا التي شغلت حيزا ضمن الكتابات التاريخية والتي اختلفت آراء المصادر والمراجع المحلية والأجنبية حولها، ما بين من يعتبر هذا التأسيس شرعيا وما بين من يعتبره غير شرعي، وفي هذا المقام كان لابد لنا من الإشارة إلى أن تأسيس إيالة الجزائر كان نتاج المتغيرات السياسية والعسكرية والتناقضات الإجتماعية الموروثة عن الفترات السابقة عن الفترة العثمانية كإستمرارية للتقاليد السوسيوسياسية وذهنية الصراع في المجتمع الجزائري والتي أفضت إلى تعفن النظام السياسي وعجزه عن الدفاع عن الجزائر ضد التهديدات الخارجية، والتي ساهمت في التقريب بين الدولة العثمانية والجزائر على مراحل انتهت بتأسيس إيالة الجزائر.
- الدخول العثماني إلى الجزائر وتأسيس الإيالة يندرج مفهومه ضمن مفاهيم الحماية والاستنجاد، ذلك أن الدولة العثمانية لم تتدخل في الجزائر لولا اتصال الإخوة بربروس بها والذين بدأ نشاطهم بموجب رسائل الاستنجاد من طرف سكان الجزائر، فكان نشاطهم البحري "جهادا بحريا" ولم يكن نشاط "قرصنة"، ذلك أنهم لم يكونوا مغامرين بحريين ولا قراصنة خواص كما تذهب إليه الكثير من الكتابات التاريخية، وإنما نشاطهم كان في

بداية الأمر مرتبطا بسلطة رسمية وهي سلطة الأمير الحفصي، وتدخلهم في الجزائر كان بطلب من علمائها وأعيانها الرسميين.

-تعددت آليات العثمانيين في تثبيت سلطتهم في الجزائر، لكنها لم تخرج عن نطاق الإستعانة بالعنصر المحلي دون منحه نفوذا سياسيا كبيرا، وضمن هذه الآليات تتضح الأدوار التي اضطلعت بها السلطة الدينية، التي نجح العثمانيون في التحالف معها لامتلاكها لرأسمال رمزي مؤثر في طبيعة المجتمع الجزائري، هذا التحالف بين السلطتين الزمنية والدينية وإن كان سيتجه نحو التفكك تدريجيا في الفترة الأخيرة من عمر الإيالة إلا أنه لعب دورا هاما في تثبيت السلطة العثمانية وفتح المجال أمام سياسية المصاهرة بين السلطتين لتحقيق مصالح مشتركة، وتعدت السلطة الدينية الجانب العقائدي إلى اضطلاعها بالأدوار السياسية ومشاركتها في دعم السلطة العثمانية، كما دفع الجانب الديني المشترك بين الدولة العثمانية والجزائر بالعديد من القبائل إلى دعم العثمانيين ضد التهديدات الصليبية، خاصة بعد نجاح العثمانيين في توظيف مفهوم الجهاد لكسب التأييد الشعبي في ظل تجذر الجهاد المغاربي في المنطقة عبر العديد من المراحل التاريخية.

-لم يكن تثبيت السلطة العثمانية في الجزائر أمرا هينا، وإنما واجهت هذه السلطة الناشئة ردود أفعال عنيفة في ظل تقاسم السلطة المحلية الحكم ورغبتها في الحفاظ على نفوذها ومصالحها المادية والمعنوية، بحيث دخلت بقايا الإدارتين الحفصية والزيانية في صراع مع العثمانيين من جهة، ومن جهة ثانية شكلت الروابط القرابية والإرث المعنوي والرمزي للكثير من القبائل سببا عميقا لثورتها ضد السلطة الزمنية الوافدة التي أصبحت تشكل تهديدا لمصالحها خاصة وأنها شكلت أرستقراطية حربية ودينية مؤثرة في المجتمع، ما يعني تراجع رصيدها الشعبي أمام بروز العثمانيين، الذين تفاعلوا إلى جانب ذلك مع القضية الأندلسية.

-مفهوم السلطة في الجزائر يندرج ضمن مفاهيم متعددة ومتشابكة وذلك تبعا لتأثره بمختلف الظروف الداخلية والخارجية المؤثرة في إيالة الجزائر، وعلى هذا الأساس فإن مفهوم السلطة أخذ أبعادا سياسية، عسكرية، ديبلوماسية، دينية، محلية، عثمانية، لا تنفصل في

تأثيرها عن طبيعة المجتمع المحلي، وعن علاقة الإيالة بالباب العالي وبالقوى الإقليمية والدولية.

- المجال العسكري في الجزائر كان مجالا ممأسسا، وذلك على اعتبار تحويل السلطة العثمانية للمجال العسكري إلى مؤسسة بجميع هياكلها وتنظيم الرتب العسكرية وآليات التدرج فيها، وسن قوانين تسير هذه المؤسسة وفق ما تقتضيه ظروف الإيالة، إضافة إلى سعي السلطة العثمانية لتطوير هذه المؤسسة من الناحية المادية وضمان آليات تموينها بمختلف المواد الحربية من داخل وخارج الإيالة.
- على اعتبار الطابع العسكري الذي صبغت به إيالة الجزائر فإن السلطة العثمانية أولت أهمية لهذه المؤسسة على حساب العديد من المجالات، كما سعت إلى تسييس علاقاتها مع العنصر المحلي الداعم لتواجدها.
- لم تضطلع المؤسسة العسكرية بالأدوار العسكرية فقط، وإنما تعدتها إلى الأدوار السياسية، من خلال دخولها في صراع حول السلطة، وهي أبرز السمات التي ميزت الفترة العثمانية في الجزائر، بحيث أصبحت المؤسسة العسكرية تتدخل في جميع القضايا المتعلقة بالسلطة خاصة في فترة البشاوات والآغوات.
- على اعتبار الجانب العسكري الذي تميزت به إيالة الجزائر ودور السلطة العثمانية في دعم هذا التوجه، فإنه من الصعب الحديث عن مدى اعتبار المؤسسة العسكرية مؤسسة للسلطة، إلا إذا ربطناها في علاقتها مع الباب العالي، وذلك بحكم دعم المؤسسة العسكرية لإيالة الجزائر للعثمانيين في حروبهم خارج الإيالة، أما إذا تحدثنا عن مدى اعتبار هذه المؤسسة مؤسسة للسلطة داخل إيالة الجزائر فإنه يمكن القول أنها كانت سلطة بحد ذاتها ولم تمثل مؤسسة للسلطة، ذلك أن فترة البيلربايات كان الحكم فيها متداولا بين رياس البحر، أما فترة البشاوات وإن كان الحاكم السياسي المحسوب على السلطة يتم إرساله من اسطنبول فإنه مثل سلطة شكلية في حين أن المؤسسة العسكرية كانت تمثل سلطة فعلية، أما فترة الآغوات فإن اليولداش استأثروا بالسلطة الفعلية وأصبح آغوات الجيش البري يتداولون عليها، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المؤسسة العسكرية في إيالة الجزائر

شكلت سلطة بحد ذاته ولم تكن مؤسسة للسلطة إلا في بعض الأحداث والاستثناءات الخاصة بفترات معينة وتلك المرتبطة بالسلطان العثماني.

- السلطة والمؤسسة العسكرية في الجزائر عكست معالم نظام محلي وعثماني من حيث تقاليدها ، فلم تعبر عن نظام محلي صرف ولا عثماني صرف، حيث تأثرت بالمجتمع المحلي وتقاليده السياسية كإستمرارية للتقاليد الموروثة عن الموحدين والزيانيين، الذين جندوا مختلف القبائل والعناصر المحلية بما تقتضيه مصالحهم، وهو ما استوعبه العثمانيون كأرضية انطلقوا منها في تجنيدهم للعناصر المحلية في الجيش غير النظامي لابعادهم عن السلطة، ومن جهة ثانية الاستفادة منهم في المهام الإدارية على اعتبار خبرتهم في التعامل مع المجتمع المحلي وهي نفس الآلية التي اعتمد عليها العثمانيون في الأناضول وفي مصر وباقي المناطق التابعة لهم.

- أما المؤسسة العسكرية النظامية فإنها عكست معالم نظام عثماني من ناحية التنظيم والتسيير وآليات التموين، ولعل الرتب العسكرية وأنظمة التموين والتعبئة لا تختلف عن نظيرتها في الأناضول.

- لا يمكن الحديث عن جزائرية المؤسسة العسكرية في الفترة العثمانية إذا تحدثنا عن جانبها النظامي، وذلك لانغلاقها على العنصر التركي وبعض الأعلاج، ولم يكن مسموحا للعناصر الجزائرية بالانخراط فيها أو التدرج في رتبها إلا بعض الاستثناءات عن بعض الكراغلة في المرحلة الأولى من عمر الإيالة، بحيث اكتفت العناصر المحلية بخدمة السلطة العثمانية في بعض الأعمال الإدارية وفي الجيش غير النظامي، وعلى هذا الأساس يمكن القول أن المؤسسة العسكرية كانت مؤسسة غير جزائرية في الحدود الجزائرية للدفاع عن مصالح العثمانيين في المنطقة إضافة إلى الدفاع عن الجزائر ضد التهديدات الخارجية وفقا لما تقتضيه الأحداث التاريخية عبر مختلف المراحل.

- علاقات السلطة والمؤسسة العسكرية في الفترة المدروسة انعكست على البنى الاجتماعية سلبا وإيجابا، بحيث لا يمكن الحديث عن "سلبية ولا عن "إيجابية"، وإنما تداخلت التأثيرات تبعا لتداخل العلاقات وتبعا لتداخل الأحداث السياسية والعسكرية.

-انعكس التواجد العثماني في الجزائر في الذاكرة الجماعية كرمزية للحماية، القمع الجبائي، والتضامن الديني، إلى غير ذلك من المفاهيم التي لها علاقة بالتواجد العثماني في الجزائر والتي انعكست في تبني الاسطوغرافيا الحديث عن موقفها من التواجد العثماني في الجزائر انطلاقا من انعكاساته على المجتمع وارتباطاته بالقوانين والأعراف الدولية.

-تداخل وتشابك تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية وتأثر الجانبين السياسي والعسكري اللذين تركز عليهما هذه الدراسة بالجوانب الأخرى خاصة الاجتماعية والاقتصادية، بحيث لا يمكن فصل طبيعة هذا الموضوع عن هاته الجوانب ولا يمكن دراسته بمعزل عن المجتمع.

-التواجد العثماني في الجزائر لا يمكن مقارنته بأي شكل من أشكال الاستعمار أو الاستيطان، وإنما هو تواجد يندرج بسلبياته وإيجابية تحت مفاهيم الحماية ضد التهديدات الصليبية، وإن كان الحكم العثماني في الجزائر يعكس حكما فئويا أوليغاركيا فإنه لم يكن استعمارا عسكريا.

-الجزائر في الفترة العثمانية كانت دولة بجميع عناصرها المادية والمعنوية وحسب الأعراف والقوانين الدولية، أما في علاقة السلطة مع المجتمع فإنها تعكس مفهوم الإيالة الجزائرية، التي لم تسعى لاستيعاب المجتمع والانصهار ضمنه أو محاولة دمجه ضمنها.

في الأخير تنبثق عن هذه الدراسة آفاق استشرافية من شأنها إثراء مستقبل الدراسات العثمانية في الجزائر في جانبها السياسي والعسكري، من بينها:

-العمل على ضبط المفاهيم والتصورات حول مفهوم الدولة الجزائرية في الفترة العثمانية، والدقة في تناوله في ظل وجود أطروحة دولة الجزائر الحديثة في عهد الأمير عبد القادر، بحيث يمكن عقد مقارنة بين الأطروحتين.

-ربط البحوث السياسية والعسكرية بالجانب الاجتماعي والاقتصادي، بحيث لا يمكن دراسة هذه الجوانب بمعزل عن بعضها.

-إعادة كتابة تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية بما يتوافق مع مقتضيات البحوث الأكاديمية بسلبياته وإيجابياته، فعلى الرغم من أن الفترة العثمانية في الجزائر ساهمت في التأسيس

لحضور عسكري وسياسي قوي ضد القوى الخارجية، إلا أنها بشكل أو بآخر انعكست سلبا على الواقع الاجتماعي والاقتصادي من جهة، ومن جهة ثانية على الرغم من التدهور الذي عرفته إيالة الجزائر في بعض المجالات إلا أنه وجب التعامل بموضوعية مع إشكالية "الاستعمار العثماني" التي تبنتها بعض الكتابات التاريخية والتي اختزلت التواجد العثماني في كونه تواجدا استعماريا.

-ضرورة حفظ الموروث الثقافي الحضاري للجزائر في الفترة العثمانية، والذي لا يزال حاضرا في المخيال الجماعي للمجتمع الجزائري من خلال الأهازيج الشعبية واللهجة المحلية، وذلك من أجل التأسيس لتاريخ منبثق عن وعي سلوكي وحضاري.

-دعوة الزملاء في الجامعات التركية إلى الكتابة في تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية، على اعتبار محدودية الكتابات التركية حول الجزائر.

-إعداد مشروع ترجمة عربية تركية، من أجل نقل الكتابات حول تاريخ الجزائر في الفترة العثمانية من اللغة العربية إلى اللغة التركية والعكس، والذي من شأنه المساهمة في الحفاظ على التاريخ المشترك بين الجزائر والشعوب ذات التاريخ المشترك.

في الأخير، نقر أننا وضعنا جهدنا في هذه الدراسة، واجتهدنا في تناولها، لتكون انطلاقتنا نحو البحث العلمي، نسأل الله التوفيق لنا ولجميع الطلبة والأساتذة الباحثين في دراساتنا للحقول التاريخية وإن شاء الله تكلل جهود الجميع بالنجاح في خدمة التاريخ الوطني والإنساني.

الملاحق

الملحق رقم: 1

رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541م.

محفوظة في أرشيف متحف طوبى كابى، رقم 3154.

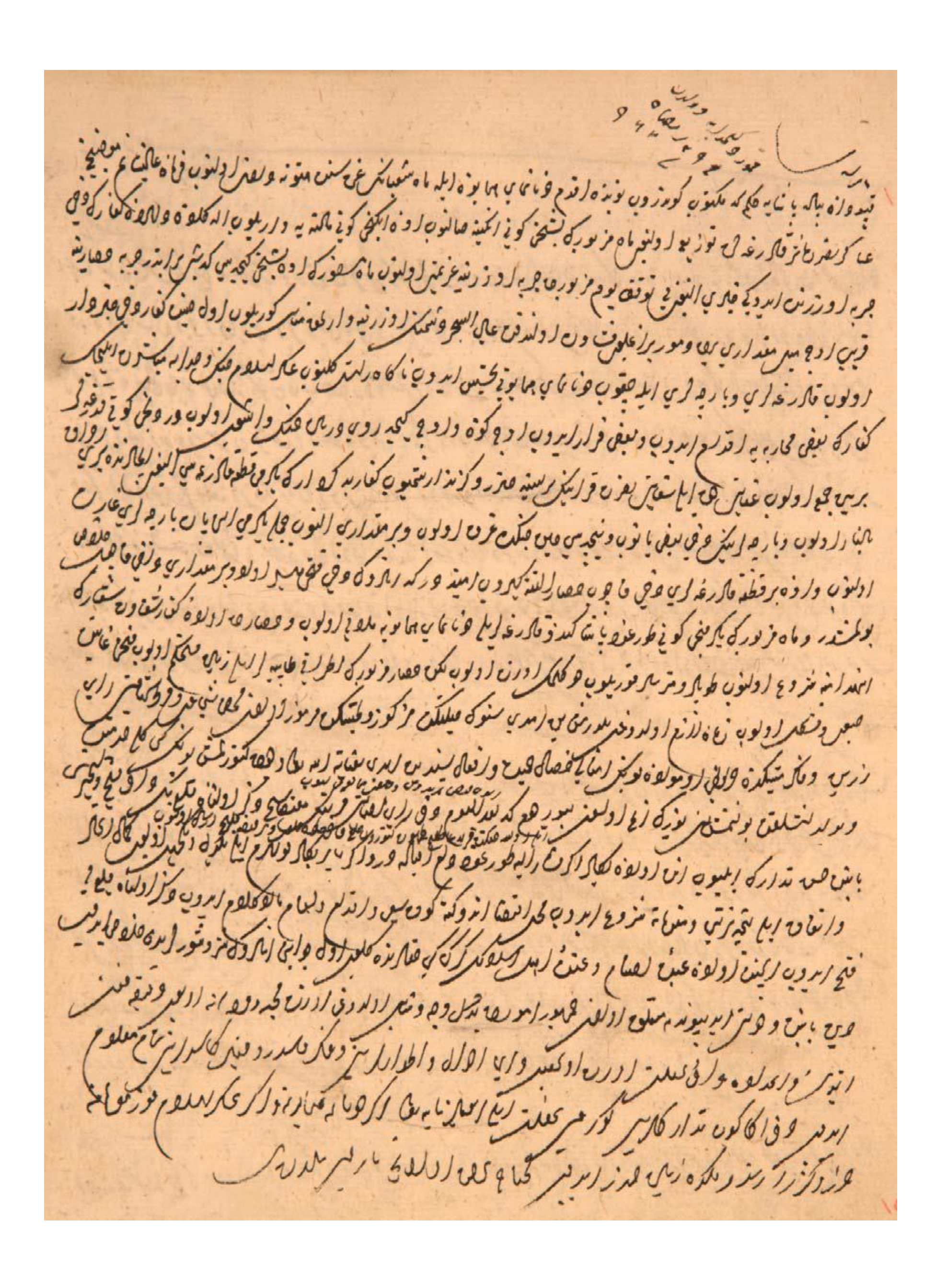


المصدر: عبد الجليل التميمي، رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني سنة 1541م، ، المجلة التاريخية المغاربية، ع3، جانفي 1975، تونس، ص44.

الملحق رقم: 2

تكريم قائد الأسطول العثماني بياله باشا بسيف وخلعة للنصر الذي حققه في معرفة جربة بالجزائر وحثه على ضرورة بذل الجهود من أجل فتح قلعة جربة

- A.DVNS.MHM.d.3, Hüküm no :1268, Fî 29 Ramazan, sene967/(23 Haziran 1560), Başbakanlık Devlet arşivleri.



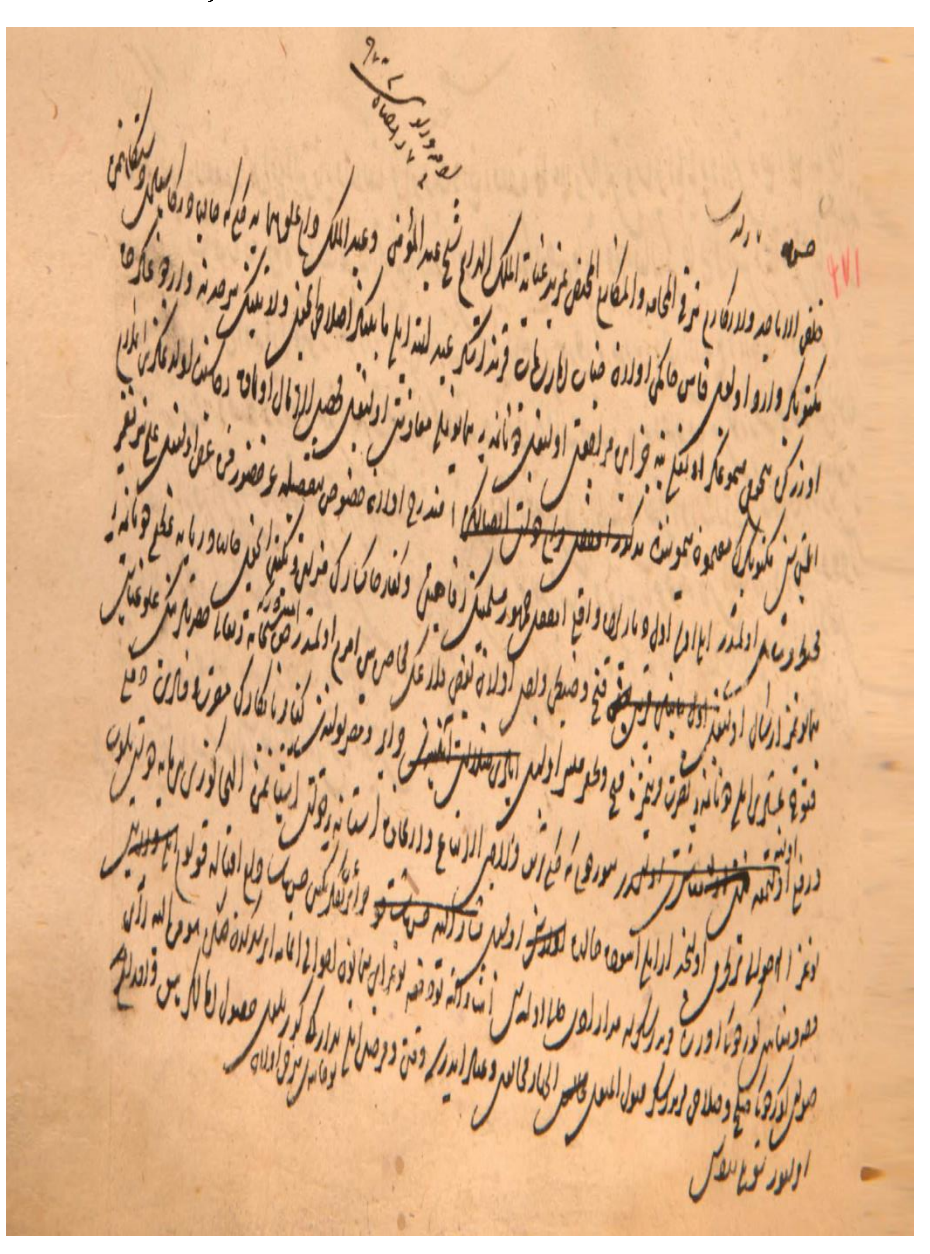
المصدر:

T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu :115, Osmanlı Belgelerinde Cezayir, Ankara, 2010, s.2.

الملحق رقم: 3

تكليف بكلر بكى جزائر الغرب حسن باشا ببذل أقصى الجهود من أجل إزالة الخلاف بين حاكم المغرب عبد الله وأخويه الشيخ عبد المؤمن والشيخ عبد الكريم

- A.DVNS.MHM.d.6, Hüküm no :971. Fî 7 Ramazan, sene 972/ (8 Nisan 1565), Başbakanlık Devlet arşivleri.



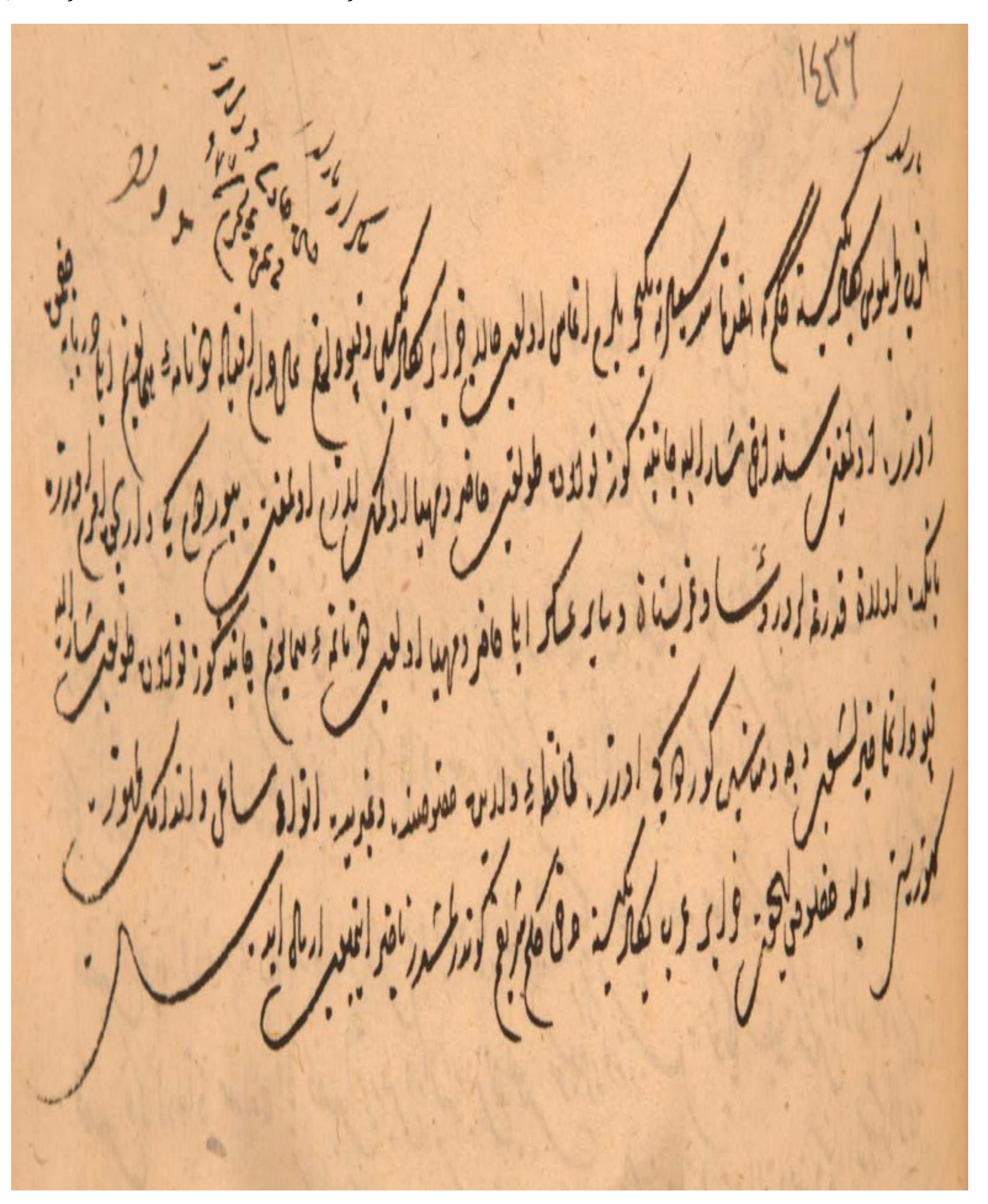
المصدر:

T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu :115, Osmanlı Belgelerinde Cezayir, a.g.e, s.8.

الملحق رقم: 4

صدور الأمر إلى بكلر بكى الجزائر وأمير أمراء طرابلس الغرب بالتهيؤ للحملة العسكرية وانتظار التبليغ بغية الانضمام إلى الأسطول العثماني تحت قيادة قائد البحرية علي باشا

- A.DVNS.MHM.d.7, Hüküm no :1436, Fî Muharrem, sene 975/ (8 Temmuz 1567), Başbakanlık Devlet arşivleri.



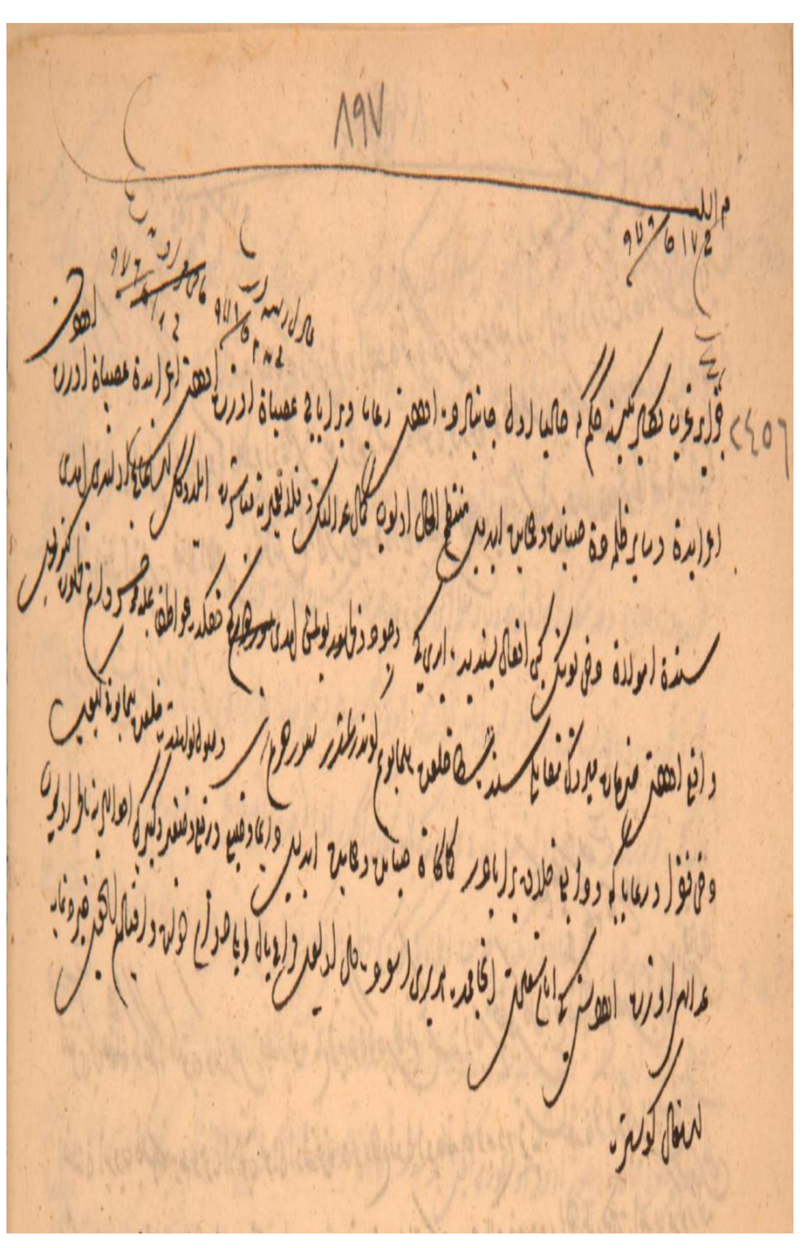
المصدر:

T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu :115, Osmanlı Belgelerinde Cezayir, a.g.e, s.11.

الملحق رقم: 5

تكريم بكلر بكى الجزائر بخلعة من قبل السلطان تقديرا لجهوده في إدارته الجيدة للبلاد والأهالي وتحقيقه العدالة.

- A.DVNS.MHM.d.7, Hüküm no :2456, Fî 23 Cemâziye'el-evvel, sene976/ (13kasım 1568), Başbakanlık Devlet arşivleri.



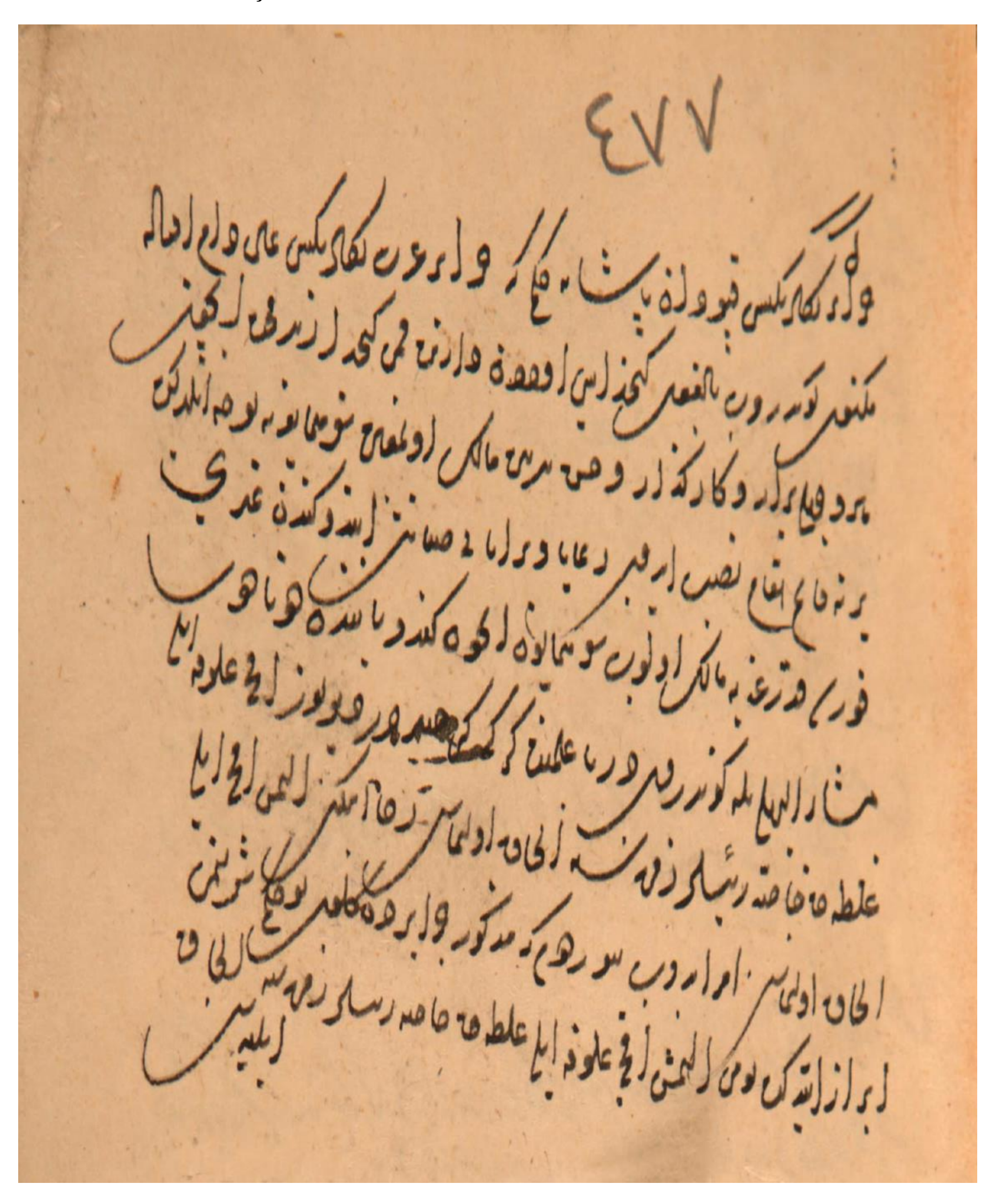
المصدر:

T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu :115, Osmanlı Belgelerinde Cezayir, a.g.e, s.19.

الملحق رقم: 6

قبول حامل الفرمان السلطاني الكتخدا ممي في وحدة رؤساء الخاصة بغلطة تقديرا لجهوده في حماية الأهالي وما حققه في القوة البحرية وذلك خلال إنابته عن بكلر بكى الجزائر علي باشا عندما كان الأخير يقوم بحملة عسكرية.

- MAD, 17928, Fî 29 Muharrem, sene 979/ (23 Haziran 1571), s.477, Başbakanlık Devlet arşivleri.


٤٧٧

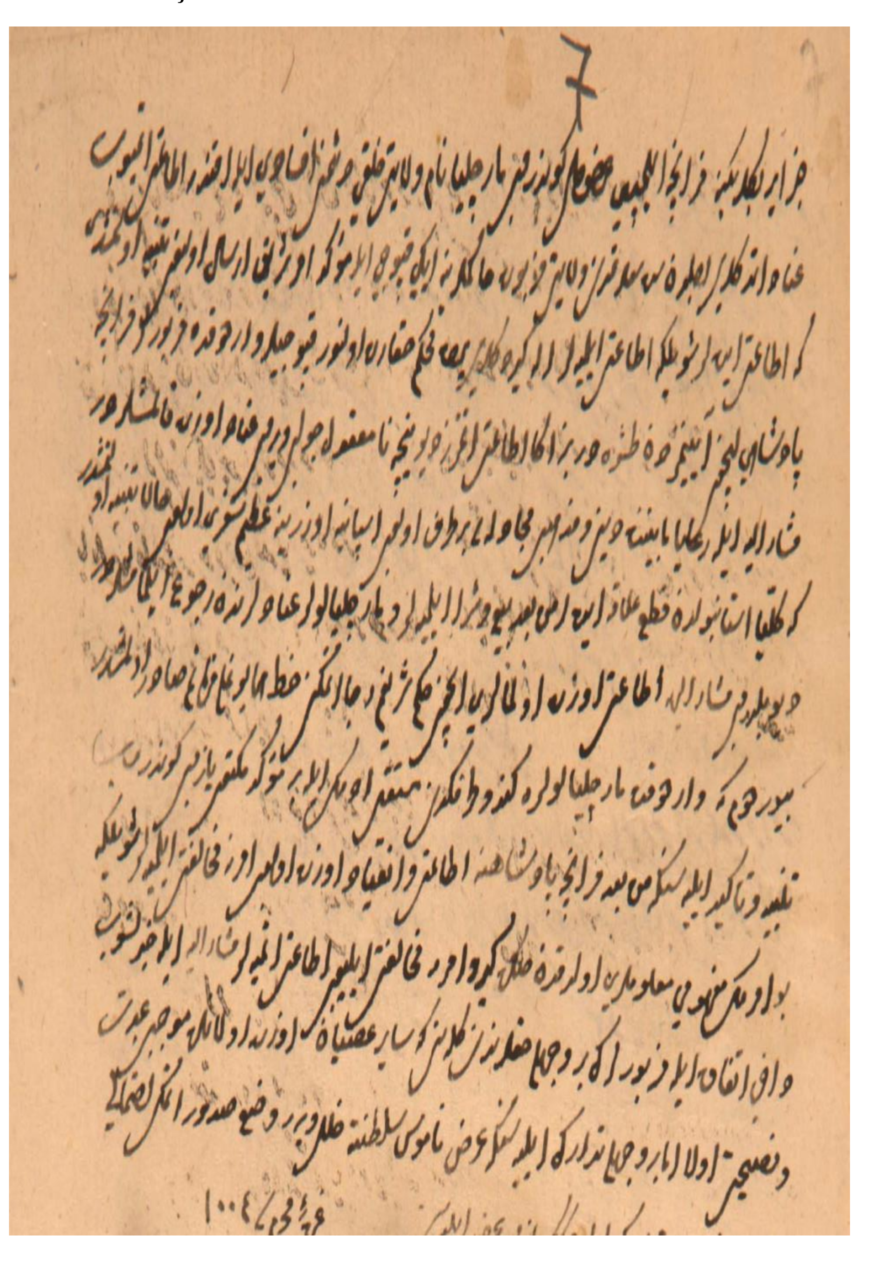
المصدر:

T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu :115, Osmanlı Belgelerinde Cezayir, a.g.e, s.21.

الملحق رقم: 7

طلب فرنسا من أهالي مرسيليا ترك الخلافات الدينية والمذهبية الموجودة بينهما وإبداء الطاعة لها وذلك عند قيامها بحملة عسكرية ضد إسبانيا وتوجيه السلطان العثماني التنبيه لمرسيليا بواسطة بكلر بكى الجزائر في هذا الخصوص.

- A.DVN.DVE.d, 901, Fî Gurre-i Muharrem, sene 1004/ (6 Eylül 1595), Başbakanlık Devlet arşivleri.



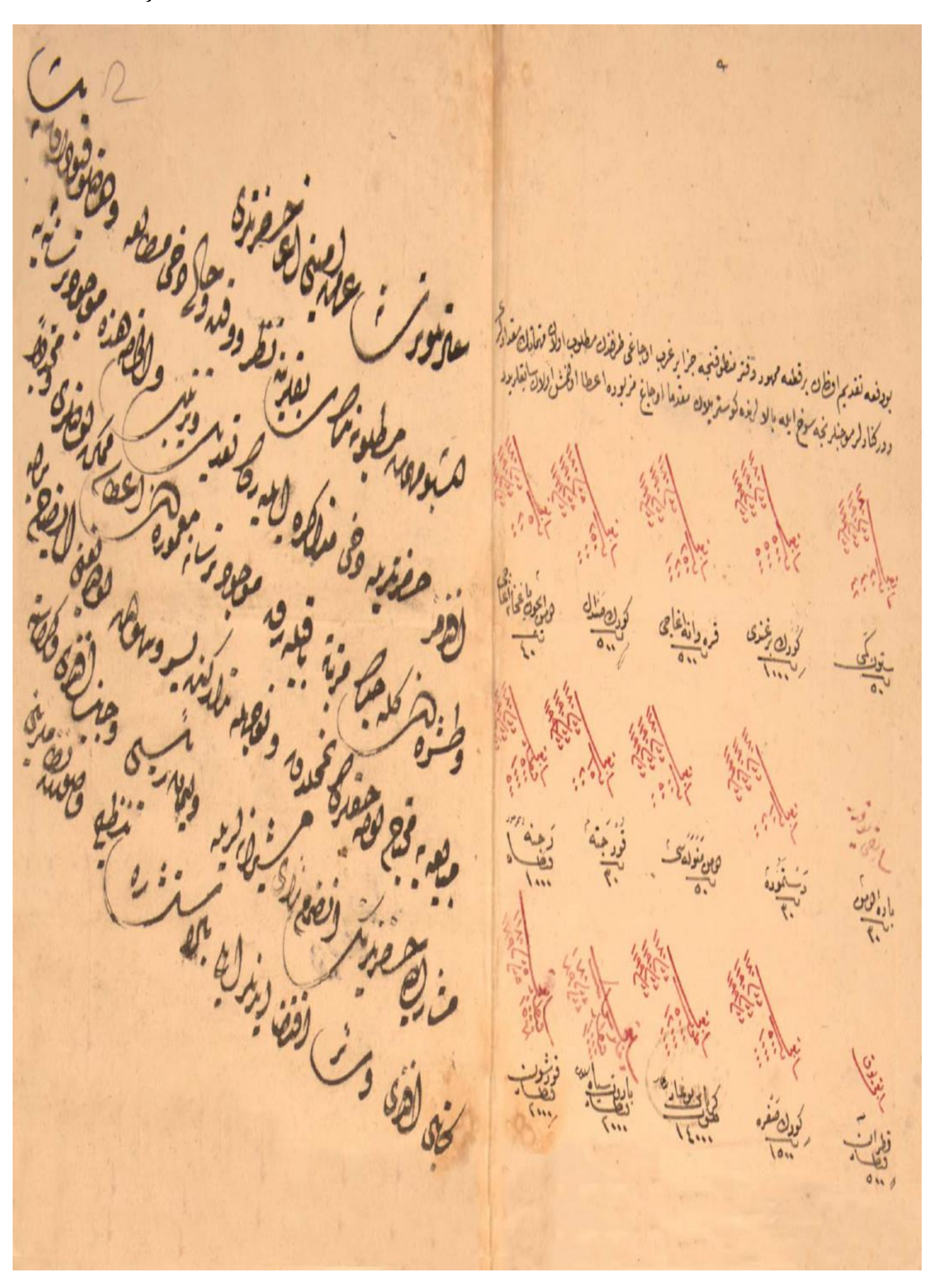
المصدر:

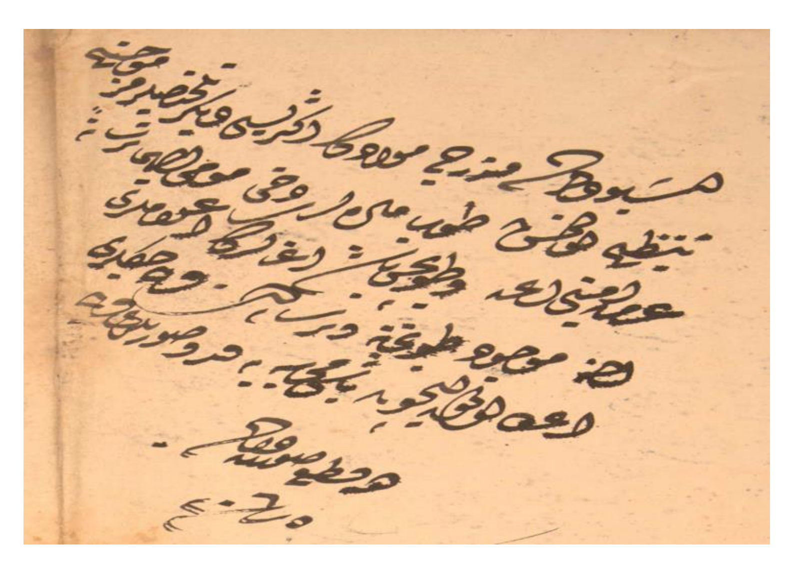
T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu :115, Osmanlı Belgelerinde Cezayir, a.g.e, s.23.

الملحق رقم: 8

إرسال المعدات العسكرية المطلوبة من قبل الجزائر بعد تجهيزها في الترسانة والطوبخانة العامرة (معمل المدافع)

- C. AS, 27356. Fî 5 Rebî'ü'l-âhir sene (1)206/ (2 aralık 1791), Başbakanlık Devlet arşivleri.





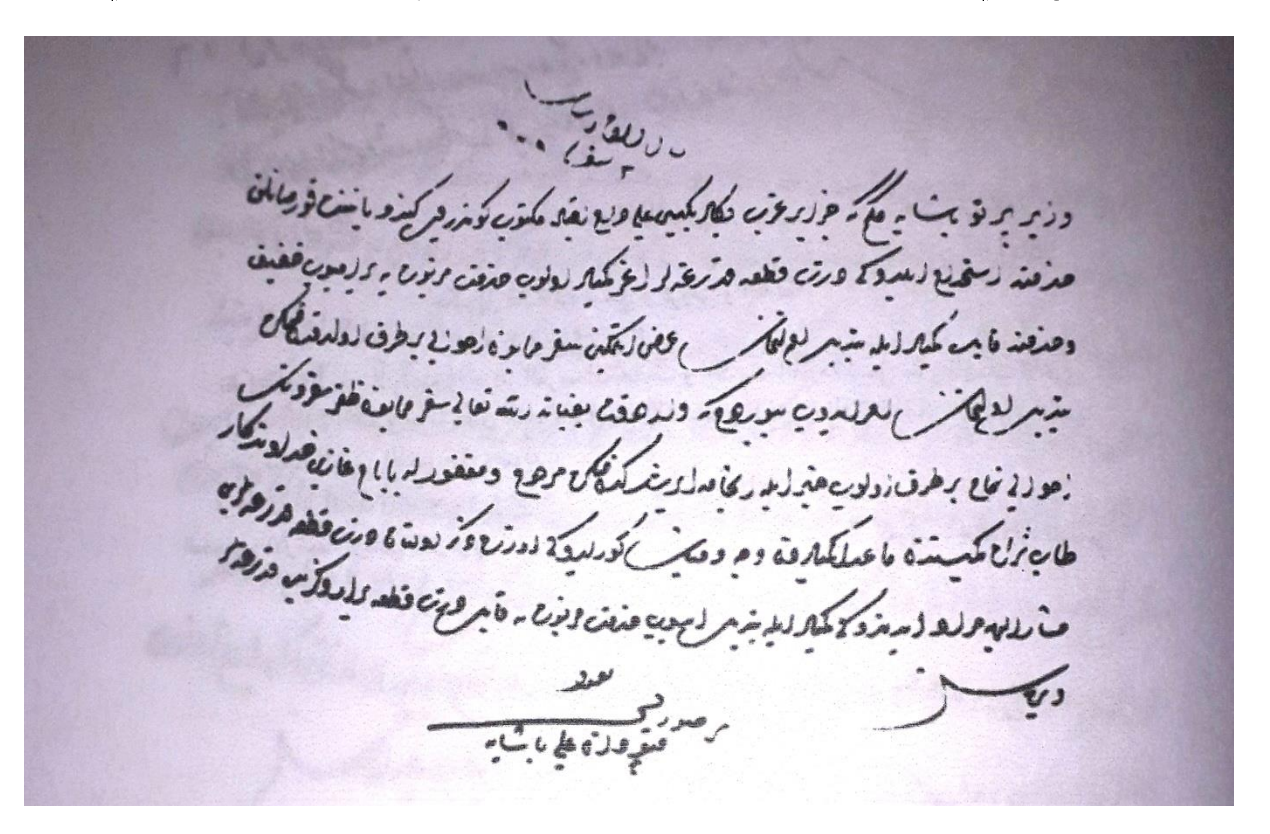
المصدر:

T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu :115, Osmanlı Belgelerinde Cezayir, a.g.e, s.92-93-94.

الملحق رقم: 9

مهمة دفتري رقم 10، صحيفة 9، حكم رقم 12، بتاريخ 02-01-979، أعطي إلى حاجي مراد في 3 صفر 979.

طلب علج علي من الوزير برتو باشا إستبدال سفنه بقطع من الأسطول العثماني:



تعريب: محمد داود التميمي

حكم إلى الوزير برتو باشا

بعث علي دام إقباله أمير أمراء جزائر الغرب خطابا أعرب فيه أن أربعة قطع من القادرغات التي بحوزته والتي يستخدمها في عمليات القرصنة، هي سفن ثقيلة، ولا تصلح للخدمة المذكورة وعرض تبديلها بقطع خفيفة وقابلة للاستعمال وإنني آمر بتبديلها بعد إنتهاء أحوال الغزوة (السفر) الهمايونية.

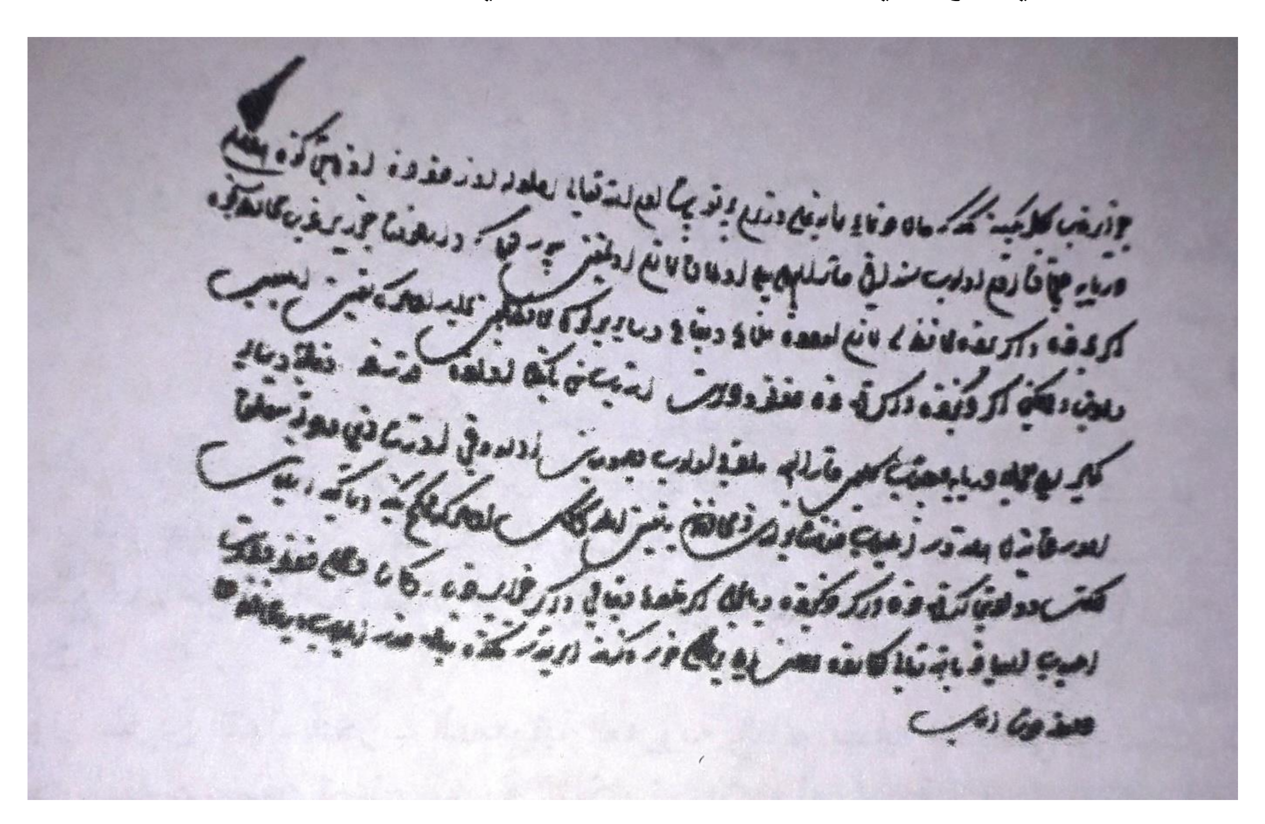
بعد وصول بشرى إنتهاء الحرب الهاميونية المقرونة بالظفر بعناية الله تعالى أن تستبدل تلك القادرغات على الوجه المناسبه بسفن تصلح للخدمة المذكورة وأن تعطيه أربعة قادرغات منتجة ومجدية بناء على اختياره، شريطة ألا تدخل سفينة المرحوم والمغفور له والي (غازي خدو اندكار) طاب ثراه ضمن تلك السفن.

المصدر: الأرشيف الوطني، وثيقة منشورة من طرف: فهيم اقراوة، المرجع السابق، ص299.

الملحق رقم: 10

مهمة دفتري رقم 12، صحيفة 8، حكم رقم 15، بتاريخ 17-5-978هـ

أمر إلى الوالي علج علي بالالتحاق بالأسطول العثماني وزيادة تحصينات ثغور الولاية



تعريب: محمد داود التميمي

حكم إلى أمير أمراء جزائر الغرب

لقد صدر أمري إلى وزيري برتو باشا، أدام الله تعالى إجلاله، للإبحار بأسطولي الهمايوني قبيل روز خودة أحد عشر يوما، وبناء على وجوب مرافقتك للمشار إليه فقد أمرت.

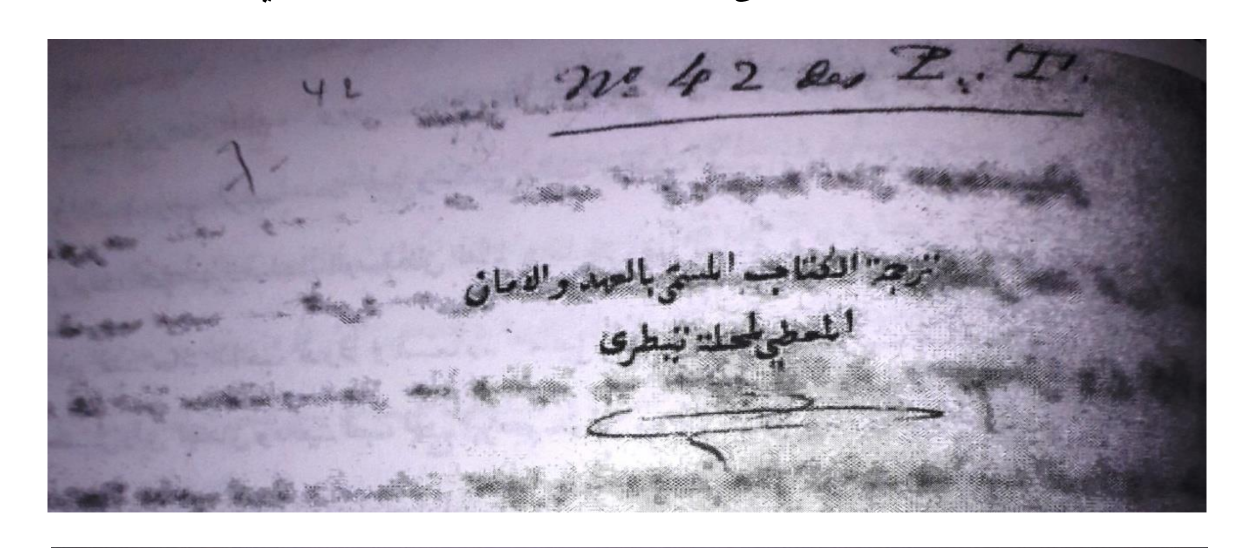
حال وصول الحكم، أن تعين من تعتمد عليه من رجالك على القلاع والبقاع وسائر الأماكن لأجل حمايتها من البر والبحر، وبهدف المحافظة على جزائر الغرب، وبعد أن تجري تحصينات الولاية والبلاد ضد أخطار البر والبحر عليك أن تبحر فورا بما في حوزتك م القدرغات والقاليتات ووسائل السفن الأخرى، وأن تحضر لملاقاة المشار إليه، وعليك ببذل المقدور، وتقديم الخدمات في سبيل الأمور المتعلقة بالدين والدولة بالشكل اللائق والمناسب، وعليك أيضا بالتنبيه والتأكيد على رجالك الذين عينتهم لحماية البلاد بتشديد الحفاظ والحراسة بشكل محكم على القلاع وبقاع الجزائر من البر والبحر، ونعوذ بالله تعالى أن يلحق أي ضرر أو مكروه من الكفار على حين غفلة، فحاذر أشد الحذر من ذلك، ولا تضع دقيقة واحدة في سبيل المحافظة على البلاد.

المصدر: الأرشيف الوطني، وثيقة منشورة من طرف: فهيم اقراوة، المرجع السابق، ص300.

الملحق رقم: 11

الوثيقة: 42، الملف:1، المجموعة: 3205، المكتبة الوطنية الجزائرية.

الصفحات الأولى من وثيقة عهد أمان محلة التيطري



No 42 ... T.

ترجمة الكتاب الملسمى بالعهد والامان

المعطى لمحلة تيطرى

هو المستعان الستار

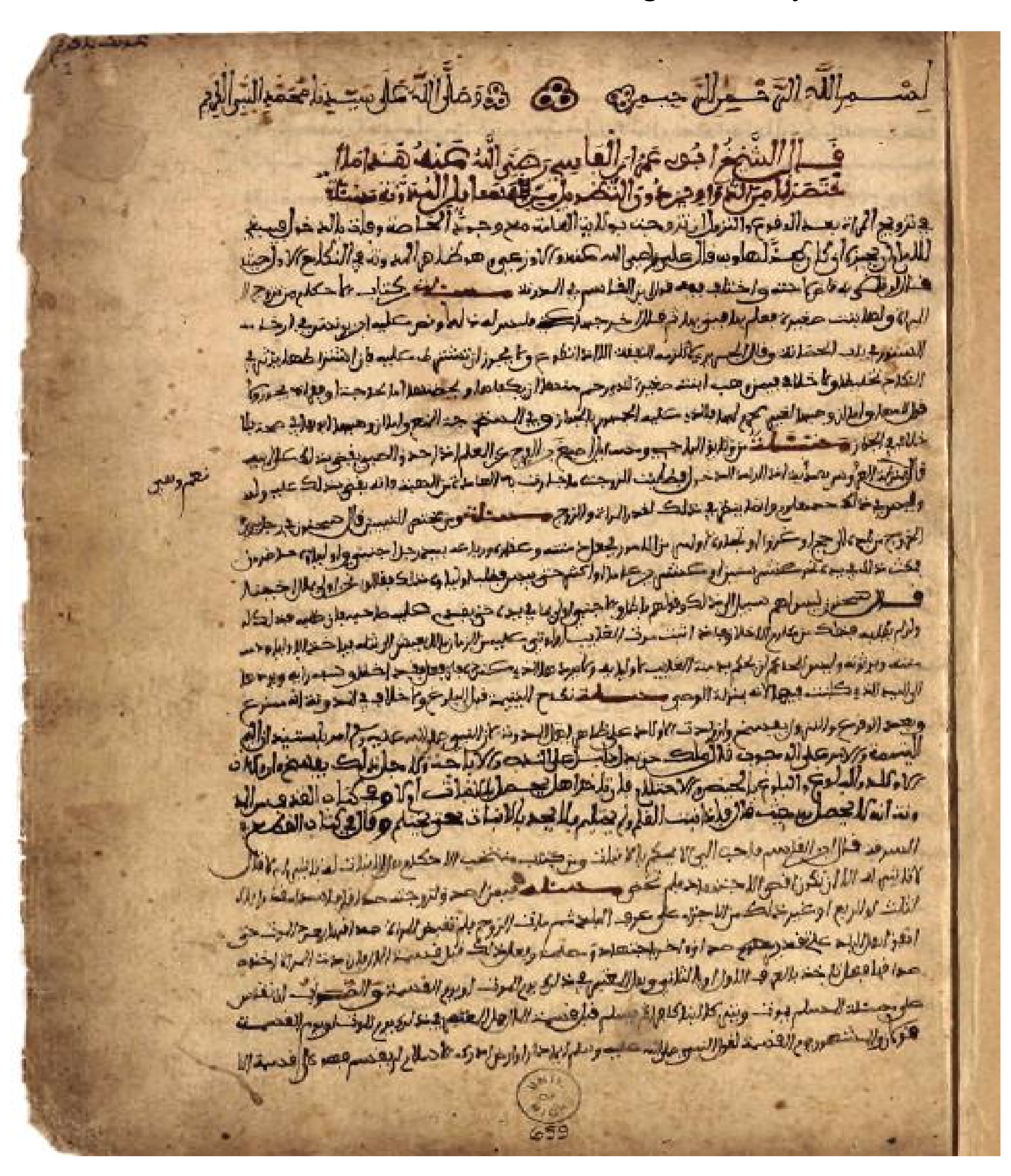
سبب تحرير هذا الكتاب وموجب تسطير هذا الخطاب الملسمى بالعهد والامان هو ما سيذكر
في اواسط رجب المرجب سنة خمس وتسعين والف وقعت المشورة والاتفاق بمحضر احد الوزراء العظام
والوكلاء الفخام لحضرة سلطاننا وسلطان العالم وخليفة رب العالمين في الارض وهو حضرة والي الايالة ومدبر
امور المملكة حالا صاحب الدولة والسعادة اسماعيل باشا وبمحضر حاكم الوقت صاحب الدولة والسعادة الحاج
حسين داي السلطان وكاهيته محب الحج ابراهيم خوجة واغة الينيچارية وكاهية العسكر واليايا باشية
والبلوكباشية والاوضباشية وجملة اهل الديوان المنصور وكافة اولادنا العسكر المجاهدين الخاص منهم والعام على
تجديد القانون المستقيم الذي احدثوه اجدادنا العظام انار الله تعالى مراقدهم وسموه بعهد الامان وحيث كان
هذا الكتاب المتقرر فيه هذا النظام بلي وتمزق ولم يمكن لنا اخراجه على اي وجه من الوجوه نقلنا ما كان فيه في هذه
الصحيفة مطابقا للاصل من غير زيادة ولا نقصان وذلك بمعرفة الحج وهذه صورة النظام المذكور اولا يجب علينا
ان نتكلم بالجد والاجتهاد في حق عمارة بلادنا وراحة عسكرنا ورعيتنا وفي حق الخبز والراتب وحقوق الدار الكريمة
داخلا وخارجا وفي خصوصيات اعمالنا ورتب اولادنا العسكر ومونتهم في الاعمال فصدر الجواب والقرار على هذه
الصورة اما رتب العسكر يعطى لهم طيب وكذلك مونتهم تعطى لهم على موجب العادة القديمة من غير نقصان
ومونة العسكر الذي يكون في المحلة فرعية الباي هي التي تتكلف بحملها لهم واذا امتنعت رعية الباي من حملها تتعين
لهم الحامية وتجبرهم على حمل المونة حتى لا يضيع منها شيء وهذا هو اصل كلامنا نحن من اجل هذه الثلاثة اشياء اولا
من اجل رتب العسكر ومونتهم ومن اجل رعيتنا وفي ذلك بذلوا جل مجهودنا واما احوال البايات فلا مدخل لنا
فيهم

المصدر: توفيق دحماني، دراسة في عهد الأمان، المرجع السابق، ص116.

الملحق رقم: 12

الصفحة الأولى من مخطوط " التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصيير والتوليج" لـ " عبد الرحمن بن عبد القادر المجاجي"، المحفوظ في مكتبة جامعة ميشيغان الأمريكية، تحت رقم (I1334) .

المصدر: مكتبة "Hathi trust, digital library".



بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد النبي الكريم

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

- **الوثائق:**

1. باللغة العربية (والمعربة):

دفاتر مهمات الديوان الهمايوني (الأرشيف الوطني الجزائري):

- رقم 12، ص 637، 03-02-979هـ/ 27-06-1571م.
- رقم 36، ص56، 07-11-986هـ / 05-01-1579م.

سجلات البايلك (الأرشيف الوطني الجزائري):

- السجل رقم 67، العلبة 11- ب.
- السجل رقم 70، العلبة 13- ب.

وثائق المكتبة الوطنية الجزائرية:

- المجموعة 3190، الملف1، الوثائق رقم: 42، 43، 45.
- المجموعة 3190، الملف2، الوثيقة رقم: 8.
- المجموعة 3205، الملف1، الوثائق رقم: 42، 43، 45.

2. باللغة العثمانية:

أرشيف الوزارة الأولى التركية:

- وثيقة تحت رقم: M.D n°21, H640 du 16/12/980
- وثيقة تحت رقم: M.D n°22, H273 du 15-04-981

- Bâb-ı Âlî Evrak odası (Arşivi) Defterleri, maliye'den müdevver defterler, nu :8989, T.C. Başbakanlık, Devlet Arşivleri Genel Müdürlügü, Osmanlı Arşivi Daire Başkanlığı, Yayın Nu : 42, Başbakalık osmanlı arşivi rehberi, İstanbul, 2000.
- A.DVNS.MHM.d.3, Hüküm no :1268, Fî 29 Ramazan, sene967/(23 Haziran 1560), Başbakanlık Devlet arşivleri.

- A.DVNS.MHM.d.6, Hüküm no :971. Fî 7 Ramazan, sene 972/ (8 Nisan 1565), Başbakanlık Devlet arşivleri.
- A.DVNS.MHM.d.7, Hüküm no :1436, Fî Muharrem, sene 975/ (8 Temmuz 1567), Başbakanlık Devlet arşivleri.
- A.DVNS.MHM.d.7, Hüküm no :2456, Fî 23 Cemâziye'el-evvel, sene976/ (13kasım 1568), Başbakanlık Devlet arşivleri.
- MAD, 17928, Fî 29 Muharrem, sene 979/ (23 Haziran 1571), s.477, Başbakanlık Devlet arşivleri.
- A.DVN.DVE.d, 901, Fî Gurre-i Muharrem, sene 1004/ (6 Eylül 1595), Başbakanlık Devlet arşivleri.
- C. AS, 27356. Fî 5 Rebî'ü'l-âhir sene (1)206/ (2 aralık 1791), Başbakanlık Devlet arşivleri.

- **المصادر المطبوعة والمخطوطة:**

1. باللغة العربية:

- ابن أبي دينار محمد بن أبي القاسم: المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس، دار الميسرة، لبنان، مؤسسة سعيدان، تونس، ط3، 1993.
- ابن الأحمر أبو الوليد إسماعيل: روضة النسرين في دولة بني مرين، مطبوعات القصر الملكي، الرباط، 1962.
- ابن العنتري محمد صالح: فريدة منسية في حال دخول الترك بلد قسنطينة واستيلائهم على أوطانها، تح: يحيى بوعزيز، دار عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- ابن القنفذ القسنطيني أبو العباس أحمد بن حسين بن علي بن الخطيب: الفارسية في مبادئ الدولة الحفصية، تح: محمد الشادلي النيفر، عبد المجيد التركي، الدار التونسية للنشر، 1968.
- ابن المفتي حسين بن رجب شاوش: تقييدات ابن المفتي في تاريخ بشوات الجزائر، جمعها فارس كعوان، بيت الحكمة، الجزائر، ط1، 2009.

- ابن خلدون أبي زكريا يحيى: بغية الرواد في ذكر الملوك من بني عبد الواد، المجلد1، مطبعة بيير بونطانا الشرفية، الجزائر، 1903.
- ابن خلدون عبد الرحمن: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ج7، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000.
- ابن خلدون عبد الرحمن: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ج6، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000.
- ابن خلدون عبد الرحمن: ديوان المبتدأ والخبر في تاريخ العرب والبربر ومن عاصرهم من ذوي الشأن الأكبر، ضبط: خليل شحادة، مراجعة: سهيل زكار، ج1، دار الفكر، بيروت، لبنان، 2000.
- ابن ميمون محمد الجزائري: التحفة المرضية في الدولة البكداشية في بلاد الجزائر المحمية، تح: محمد بن عبد الكريم، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 1981.
- أبي راس الناصري محمد ابن أحمد: لطائف الأخبار وعجائب الأسفار، تح: محمد غالم، ج1، منشورات CRASC، الجزائر، 2005.
- الإدريسي أبو عبد الله محمد الشريف: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، تح: مجموعة محققين، المجلد1، مكتبة الثقافة الدينية، بور سعيد، مصر، 2002.
- الأفراني محمد الصغير: نزهة الحادي بأخبار ملوك القرن الحادي، مطبعة مدينة أمجى، 1888.
- البكري محمد بن أبي السرور: الروضة المأنوسة في أخبار مصر المحروسة، تح: عبد الرزاق عبد الرزاق عيسى، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط1، 1997.
- التلمساني محمد بن محمد بن عبد الرحمن الجيلاني بن رقية: الزهرة النائرة فيما جرى في الجزائر حين أغارت عليها جنود الكفرة، ضبط وتعليق: خير الدين سعيدي الجزائري، أوراق ثقافية، جيجل، الجزائر، ط1، 2017.

- التنسي محمد بن عبد الله: تاريخ بني زيان ملوك تلمسان مقتطف من نظم الدر والعقيان في بيان شرف بني زيان، تح: محمود آغا بوعياد، موفم للنشر، الجزائر، 2011.
- الحجري أحمد بن قاسم: رحلة أبوقاي الأندلسي مختصر رحلة الشهاب إلى لقاء الأحباب، تح: محمد رزوق، دار السويدي، أبو ظبي، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط1، 2004.
- الراشدي أحمد بن محمد بن علي بن سحنون: الثغر الجماني في ابتسام الثغر الوهراني، تح: الشيخ المهدي البوعبدلي، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2013.
- الرمال ابن زنبل: آخرة المماليك أو واقعة السلطان الغوريمع سليم العثماني، تح: عبد المنعم عامر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1998.
- الزركشي أبي عبد الله محمد ابن ابراهيم: تاريخ الدولتين الموحدية والحفصية، تح: محمد ماضور، المكتبة العتيقة، تونس، ط2، 1966.
- الزهار أحمد الشريف: مذكرات الحاج أحمد الشريف الزهار نقيب أشراف الجزائر 1754-1830، تح: أحمد توفيق المدني، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1974.
- السلماني أبي عبد الله بن الخطيب: رقم الحلل في نظم الدول، المطبعة العمومية، تونس، 1316هـ.
- الشهيد عبد الله بن محمد: قانون أسواق مدينة الجزائر، تح: ناصر الدين سعيدوني، دار البصائر، الجزائر، ط3، 2012.
- الصنهاجي البيدق أبو بكر بن علي: المهدي ابن تومرت وبداية دولة الموحدين، تح: عبد الوهاب بن منصور، دار المنصور، الرباط، المغرب، 1971.
- الضياف أحمد بن أبي: إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان، تح: لجنة من وزارة الشؤون الثقافية التونسية، ج2، الدار العربية للكتاب، تونس، 1999.
- الفاسي علي ابن عبد الله أبي زرع: الأنيس المطرب بروض القرطاس في أخبار ملوك المغرب وتاريخ مدينة فاس، دار المنصور للطباعة، الرباط، المغرب، 1972.

- الفاسي علي ابن عبد الله أبي زرع: الذخيرة السنية في تاريخ الدولة المرينية، دار المنصور للطباعة والنشر، الرباط، ط2، 1972.
- القلقشندي أبو العباس أحمد بن علي: قلائد الجمان في التعريف بقبائل عرب زمان، تح: إبراهيم الإبياري، دار الكتاب، القاهرة، ط2، 1982.
- الليثي خليفة بن خياط: تاريخ خليفة بن خياط، تح: أكرم ضياء العمري، ج1، دار القلم، دمشق، 1397هـ.
- لمجاجي عبد الرحمن بن عبد القادر: التعريج والتبريج في ذكر أحكام المغارسة والتصبير والتوليج، مخطوط محفوظ في مكتبة جامعة ميشيغان الأمريكية، تحت رقم (I1334) .
- المراكشي أبي العباس أحمد بن محمد ابن عذاري: البيان المغرب في اختصار أخبار ملوك الأندلس والمغرب، تح: بشار عواد معروف، محمود بشار عواد، المجلد3، دار الغرب الاسلامي، تونس، ط1، 2013.
- المراكشي أبي محمد عبد الواحد بن علي: المعجب في تلخيص أخبار المغرب، تح: صلاح الدين الهواري، المكتبة العصرية، بيروت، لبنان، ط1، 2006.
- المزاري الآغا بن عودة: طلوع سعد السعود في أخبار وهران والجزائر وإسبانيا وفرنسا إلى أواخر القرن التاسع عشر، تح: بوعزيز يحيى، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1990.
- الملواني يوسف: تحفة الأحباب بمن ملك مصر من الملوك والنواب، تح: محمد الششتاوي، دار الآفاق العربية، القاهرة، ط1، 1999.
- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد: الاستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، ج3، دار الكتاب، الدار البيضاء، المغرب، 1997.
- الناصري أبو العباس أحمد بن خالد: الإستقصا لأخبار دول المغرب الأقصى، تح: جعفر الناصري، محمد الناصري، ج7، دار الكتاب، الدار البيضاء، المملكة المغربية، 1997.

- الوزان الحسن بن محمد الفاسي: وصف إفريقيا، تر: محمد حجي ومحمد الأخضر، ج2، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط2، 1983.
- اليفرني أبو عبد الله بن عبد الله الصغير: نزهة الحادي بأخبار القرن الحادي، صححه، هوداس، مطبعة بردين، باريس، 1888.
- بربروس خير الدين ، تر: محمد دراج، دار الأصالة، الجزائر، ط2، 2013.
- حاجي خليفة: تحفة الكبار في أسفار البحار، تح وتر: محمد حرب، تسنيم حرب، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة، مصر، ط1، 2017.
- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة لمحة تاريخية وإحصائية على إيالة الجزائر، تر: محمد بن عبد الكريم، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2017.
- خوجة حمدان بن عثمان: المرآة، تقديم وتعريب وتحقيق: محمد العربي الزبيري، منشورات ANEP، الجزائر، 2005.
- دي إيتا خينيس بيريث: الحرب ضد الموريسكيين، ج2 من الحروب الأهلية في غرناطة، تر: عائشة محمود سويلم، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2009.
- دي مندوثا أورتادو: حرب غرناطة، تر: إيمان عبد الحليم، سلوى محمود، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2008.
- شالر وليام: مذكرات وليام شالر قنصل أمريكا في الجزائر، تر: إسماعيل العربي، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1982.
- كاثكارث جامس: مذكرات أسير الداي كاثكارث قنصل أمريكا في المغرب، تر: إسماعيل العربي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1982.
- كاربخال مارمول: وقائع ثورة الموريسكيين، تر: وسام محمد جزر، المركز القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2012.
- كارفخال مارمول: إفريقيا، ج1، تر: محمد حجي وآخرون، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، الرباط، 1984.
- كربخال مارمول: إفريقيا، تر: محمد حجي وآخرون، ج2، دار المعارف الجديدة، الرباط، المملكة المغربية، 1988-1989.

- كربخال مارول: إفريقيا، ، تر: محمد حجي وآخرون، ، ج2، دار المعرفة، الرباط، 1989.
- لطفي باشا: خلاص الأمة في معرفة الأئمة، تح: ماجدة مخلوف، دار الآفاق العربية، القاهرة، مصر، ط1، 2001.
- مجهول، كتاب غزوات عروج وخير الدين، إعتنى بتصحيحه وتعليق حواشيه: نور الدين عبد القادر، المطبعة الثعالبية، الجزائر، ص1934.

2. باللغة الفرنسية:

- Auvry.P.M, Le miroir de la charité chrétienne ou relation du voyage que les religieux de l'ordre de notre dame de mercy, du royaume de France ont fait l'année dernière 1662 en la ville d'Alger d'où ils ont ramené environ une centaine de chrétiens esclaves, chez Jean Baptiste et Ettienne Roize, 1663.
- D'Avity Pierre, Description générale de l'Afrique seconde partie du monde :avec tous ses empires, royaumes, états et républiques, éd C.Sonnius, Paris, 1637.
- Dan Père, Histoire de barbarie et de ses corsaires des royaumes et des villes d'Alger de Tunis de Salé et de Tripoly, Imp Ordinaire du roi, Paris, 2eme éd, 1646.
- De Brèves Savary, Relation des voyages de monsieur de Breues tant en Grèce, Terre-Saincte et Egypte q'aux royaumes de Tunis et Alger, éd. Chez Nicolas Gasse au mont sainct Hilaire, Paris, 1628.
- De Haedo Fray Diego, Topographie et histoire général d'Alger, traduit par Monnereau et Berbrugger en 1870, Imp à Valladolid en 1612.
- De Haedo, Fray Diego, Histoire de rois d'Alger, Traduite et annotée par H-D De Grammont, Adolphe Jourdan, Alger, 1881.
- De La Croix.A.P, Relation universelle de l'Afrique ancienne et moderne, T2, éd. Chez Thomas Amaulry, Lyon, France, 1688.

- De Paradis Venture: Alger au XVIIIe siècle (1739-1799), édité par E.Fagnan, éd. Adolphe Jourdan, Alger, 1898.
- De Tassy Laugier, Histoire de royaume d'Alger, Chez Henri du Sauzet, Amsterdam 1724.
- Devoulx.A, Le registre des prises maritimes traduction d'un document authentique et inédit concernant le partage des captures amenées par les corsaires algériennes, Typographie A. Jourdan, Alger, 1872.
- Djevad Bey Ahmed : Etat militaire Ottoman depuis la fondation de l'empire jusqu'à nos jours, T1, Traduit du turc par Georges Macridès, éd, Ernest Leroux, Paris, 1882.
- Documents inédits sur l'histoire de l'occupation espagnole en Afrique (1506- 1574), recueillis et mis en ordre par :Elie De La Primaudaie, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1875.
- Lanfreducci et Bosio, Costa e discorsi di Barberia, Rapport maritime militaire et politique sur la cote d'Afrique depuis le Nil jusqu'à Cherchell per deux membres de l'ordre de Malte(1er sep 1587), manuscrit italien des archives du gouvernement général de l'Algérie, Tr, Pierre Grandchamp.
- Mascarhenas.J, Esclave à Alger récit de captivité de João Mascarenhas, Tr, Teyssier.P, Chandeigne, Paris.
- Peyssonnel et Desfontaines, Voyage dans les régences de Tunis et d'Alger, T2, éditeur des annales des voyages, Paris, 1838.
- Peyssonnel J.A, Relation d'un voyage sur les cotes de Barbarie fait par ordre du roi en 1724 et 1725, publie par Dureau de la Malle, T1, libraire de Gide éditeur des annales des voyages, Paris, 1838.
- Projet pour l'entreprise d'Alger, recueil historique contenant diverses pieces curieuses de ce temps, bibliothèque du Palais des Arts, chez Christophre Van Dyck, Vannes, France, 1666.

- Shaw. Thomas , Voyage dans la régence d'Alger, Tr de l'anglais J. Mac Carthy, chez Marlin, Paris, 1830.
- Tachrifat, Recueil de notes historiques sur l'administration de l'ancienne régence d'Alger, éd, Imp du gouvernement, Alger, 1853.

3. باللغة الإسبانية:

- Bleda Jaime, Defensio feidei in causa neophytorum siue Regni Valentiae totiusque Hispaniae, edición digital basada en la de Valentiae, Apud Loannen Chrysostomum Garriz, 1610.
- Cardona Pedro Aznar, Expulsión justificada de los moriscos españoles y suma de las excelencias christianas de nuestro rey Don Felipe El Catholico, tercero de renombre, dividida en dos partes, por Pedro Cabarte, Huesca, España, 1612
- De Guadalajara Marcos Y Javier, Memorable explusion y justissimo destierro de los Moriscos de España, por Nicolas De Afsiayn, Pamplona, España, 1613.
- Fonseca Damián, Justa expulsión de los Moriscos de España con la instrucción apostasia y trayción dellos, por Jacomo Mascardo, Roma, 1612.
- Ibarra Miguel Angel De Buenes, CarlosV Venecia y la sublime puerta la embajada de Diego Murtado De Mandoza en Venecia, sociedad estatal para la conmemoración de los centenarios de Felipe II CarlosV, Madrid, 2001.

4. باللغة التركية:

- Çelebi Evliya, Seyahatnamesi Sudan Habeş (1671-1680), Devlet Basimevi, İstanbul, 1938.

5. باللغة الإنجليزية:

- Knight.F, A relation of seven years slavery under the turcs of Algiers suffered by an English captive merchant, in T.Osborne, A Collection, t2, p585. Voir : Lmenouar Merouche, opcit, 223.

- **المراجع (الكتب):**

1. باللغة العربية:

- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي 1500-1830، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1998.
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي من الفتح الاسلامي إلى نهاية القرن التاسع الهجري، ج2، عالم المعرفة، الجزائر، ط1، 2015.
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج2، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1998.
- أبو القاسم سعد الله: تاريخ الجزائر الثقافي، ج4، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1998.
- شوقي عبد الكريم، الاستخبارات الجزائرية في العصر الحديث (1492-1830م)، دار هومه، الجزائر، ط1، 2017، ص175.
- الأرقش دلندة وآخرون: المغرب العربي الحديث من خلال المصادر، مركز النشر الجامعي، د ب، 2003.
- أرينال مرثيديس غارثيا: الموريسكيون الأندلسيون، تر: جمال عبد الرحمن، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2003.
- إسماعيل سرهنك: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج2، المطبعة الأميرية، مصر، ط1، 1894.

- إفانوف نيقولاي: الفتح العثماني للأقطار العربية 1516-1574، تر: يوسف عطا الله، تقديم: مسعود ضاهر، دار الفارابي، 1988، بيروت، ط1.
- أقوارة فهيم: ميناء مدينة الجزائر ودوره الاقتصادي في العهد العثماني (ق10-11هـ/16-17م)، دار الإرشاد، قسنطينة، 2015.
- إلتر عزيز سامح: الأتراك العثمانيون في شمال إفريقيا، تر: محمود علي عامر، دار النهضة العربية، بيروت، ط1، 1989.
- أميلي حسن: مسألة الجهاد البحري بين القرصنة المشروعة ولصوصية البحر، ضمن كتاب البحر في تاريخ المغرب، منشورات كلية الآداب والعلوم الانسانية بالمحمدية، 1999.
- أنالجيك خليل: تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، تر: محمد أرناؤوط، دار المدار الاسلامي، بيروت، ط1، 2002.
- أورتيث أنطونيو دومينغيث و فانسون بيرنارد: تاريخ الموريسكيين حياة ومأساة أقلية، تر: محمد بنياية، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، ط1، 2013.
- أوزتونا يلماز: تاريخ الدولة العثمانية، تر: عدنان محمود سلمان، المجلد1، منشورات مؤسسة فيصل للتمويل، إسطنبول، ط1، 1988.
- باربارو نيقولو: الفتح الاسلامي للقسطنطينية يوميات الحصار العثماني 1453م، عين للدراسات والبحوث الانسانية والاجتماعية، مصر، ط1، 2002.
- الباشا حسن: الفنون الاسلامية والوظائف على الآثار العربية، ج3، دار النهضة العربية، القاهرة، 1966.
- برنشفيك: تاريخ إفريقية في العهد الحفصي، تر: حماد الساحلي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ج1.
- بلاح بشير، التدافعات الثقافية في الاسطوغرافيا الجزائرية 1962-1998 جذورها والعوامل المؤثرة فيها، منشورات المجلس الأعلى للغة العربية، الجزائر، 2017.
- بلانتيت أوجان: مراسلات دايات الجزائر إلى ملوك ووزراء فرنسا 1579-1700، تر: سلامنية بن داود، قوشام حفيظة، ج1، دار الوعي، الجزائر، ط1، 2014.

- بلحميسي مولاي: الجزائر من خلال رحلات المغاربة في العهد العثمانية، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1981.
- بلعربي خالد: الوضع السياسي في الجزائر أواخر حكم الدولة الزيانية(1505-1554)، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن 16م، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018.
- بلعربي خالد: ورقات زيانية دراسات وأبحاث في تاريخ المغرب الأوسط في العهد الزيانية، دار هومه، الجزائر، 2014.
- بلقاضي بدر الدين، بن حموش مصطفى: تاريخ وعمران قصبة الجزائر من خلال مخطوط ألبير ديفولكس، موفم للنشر، الجزائر، 2007.
- بن اشنهو عبد الحميد بن أبي زيان: دخول الأتراك العثمانيين إلى الجزائر، دار الطباعة الشعبية للجيش، الجزائر، 1972.
- بن حمودة، حكيم: المجتمع والدولة في الوطن العربي في ظل السياسات الرأسمالية الجديدة، مركز البحوث العربية والافريقية، القاهرة، 1998.
- بن خروف عمار: العلاقات السياسية بين الجزائر والمغرب خلال القرن 16م، دار الأمل، الجزائر، 2016.
- بوحمشوش نعيمة: مساهمة البحرية الجزائرية في الحروب العثمانية خلال القرن السادس عشر، دار القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- بوحوش عمار: التاريخ السياسي للجزائر من البداية ولغاية 1962، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط1، 1997.
- بوشنافي محمد: الجيش الإنكشاري خلال العهد العثماني في الجزائر، دار كوكب العلوم، الجزائر، 2016.
- بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- بوعزيز يحيى: الموجز في تاريخ الجزائر، ج2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 2009.

- بوعزيز يحيى: علاقات الجزائر الخارجية مع دول وممالك أوروبا 1500-1830، دار البصائر، الجزائر، 2009.
- بومولة نبيل: صفحات من تاريخ بجاية في العهد العثماني (إمارة المقرانيين في القرن 10هـ/16م)، دار هومه، الجزائر، 2013.
- بيتروسيان إيرينا: الانكشاريون في الامبراطورية العثمانية، مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، 2006.
- التازي الهادي: التاريخ الدبلوماسي للمغرب منذ أقدم العصور إلى اليوم، أكاديمية المملكة المغربية، 1986، ج8.
- تيرنر كولن: التشيع والتحول في العصر الصفوي، تر: حسين علي عبد الساتر، منشورات الجمل، كولونيا، ألمانيا، بغداد، العراق، ط1، 2008.
- الجابري محمد عابد: فكر ابن خلدون العصبية والدولة، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط6، 1994.
- جغلول عبد القادر: الإشكاليات التاريخية في علم الاجتماع السياسي عند ابن خلدون، تر: فيصل عباس، دار الحداثة، بيروت، ط4، 1987.
- جغلول عبد القادر: تاريخ الجزائر الحديث دراسة سوسيولوجية، تر: فضيل عباس، دار الحداثة، بيروت، 1981.
- جويبة عبد الكمال: كرونولوجيا العلاقة الجزائرية العثمانية بين التقارب والاستراتيجية العسكرية والسياسية في حوض البحر المتوسط، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن 16م، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018.
- الجيلالي عبد الرحمن بن محمد: تاريخ الجزائر العام، ج2، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، ط2، 1965.
- الحجي عبد الرحمن علي: التاريخ الأندلسي من الفتح الاسلامي حتى سقوط غرناطة، دار القلم، دمشق، بيروت، ط2، 1981.

- حركات إبراهيم: المغرب عبر التاريخ، ج3، دار الرشاد الحديثة، الدار البيضاء، المملكة المغربية، ط2، 1994.
- حسن إبراهيم شحاته: أطوار العلاقات المغربية العثمانية 1510-1947، دار منشأة المعارف، الاسكندرية، 1981.
- الحسن عيسى: تاريخ العرب من بداية الحروب الصليبية إلى نهاية الدولة العثمانية، دار الأهلية، عمان، الأردن، ط1، 2008.
- حسنين عبد النعيم محمد: دولة السلاجقة، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 1975.
- حليمي عبد القادر: مدينة الجزائر نشأتها وتطورها قبل 1830م، دار الفكر الإسلامي، الجزائر، 1972
- الحموي محمد ياسين: تاريخ الأسطول العربي صفحة مجيدة من تاريخ العرب، مطبعة الترقي، دمشق، 1940.
- حوراني ألبرت: تاريخ الشعوب العربية، تر: أسعد صقر، دار طلاس، دمشق، ط1، 1997.
- خلاصي علي: الجيش الجزائري في العصر الحديث، دار الحضارة، الجزائر، ط1، 2007.
- خلاصي علي: قصبة مدينة الجزائر، ج1، دار الحضارة، الجزائر، ط1، 2007.
- داهش محمد علي: الدولة العثمانية والمغرب إشكالية الصراع والتحالف، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 2011.
- دحماني توفيق: دراسة في عهد الأمان القانون الأساسي والعسكري للجزائر، الدار العثمانية، الجزائر، 2009.
- دراج محمد: الدخول العثماني للجزائر ودور الإخوة بربروس (1512-1543)، الأصالة للنشر، الجزائر.
- الدوري مؤيد حميد: العلاقات العثمانية الفرنسية 1520- 1566، صفحات للنشر والتوزيع، سوريا، ط1، 2017.

- دي إيبالثا ميكيل: الموريسكيون في إسبانيا وفي المنفى، تر: جمال عبد الرحمن، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، ط1، 2005.
- الرديني يوسف عبد الكريم طه مكي: المؤسسة العسكرية العثمانية، دار حامد، عمان، الأردن، ط1، 2014.
- رنسيمان ستيفن: الحضارة البيزنطية، تر: عبد العزيز توفيق جاويد، الهيئة المصرية العامة للكتاب، مصر، ط2، 1997.
- الزبيري محمد العربي: التجارة الخارجية للشرق الجزائري، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1972.
- الزهراني موسى بن محمد آل هجاد: الدولة الصفوية الإثني عشرية النشأة والآثار وعوامل الانهيار، دار الدراسات العلمية، السعودية، 2016.
- سالم أحمد: السيطرة العثمانية على الحوض الغربي للبحر المتوسط في القرن 16م، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2011.
- السامرائي عبد السلام: الإدارة العثمانية في الجزائر 1518-1830، دار صفحات، دمشق، ط1، 2017.
- سبنسر وليم: الجزائر في عهد رياس البحر، تر: عبد القادر زبادية، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2006.
- سرهنك إسماعيل: حقائق الأخبار عن دول البحار، ج1، المطبعة الأميرية، مصر، ط1، 1894.
- سعيدوني ناصر الدين: الحياة الريفية بإقليم مدينة الجزائر (دار السلطان) أواخر العهد العثماني (1791-1830)، دار البصائر، الجزائر، 2013.
- سعيدوني ناصر الدين: الملكية والجباية في الجزائر أثناء العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013.
- سعيدوني ناصر الدين: النظام المالي للجزائر أواخر العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2012.

- سعيدوني ناصر الدين: تاريخ الجزائر في العهد العثماني، البصائر للنشر والتوزيع، الجزائر، ط2، 2013.
- سعيدوني ناصر الدين: دراسات أندلسية مظاهر التأثير الايبيري والوجود الأندلسي بالجزائر، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2013.
- سعيدوني ناصر الدين: ورقات جزائرية دراسات وأبحاث في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار البصائر، الجزائر، ط2، 2012.
- سعيدوني ناصر الدين، بوعبدلي المهدي: الجزائر في التاريخ العهد العثماني، وزارة الثقافة والسياحة، المؤسسة الوطنية للكتاب، الجزائر، 1984.
- شوفالييه كورين: الثلاثون سنة الأولى لقيام دولة مدينة الجزائر 1510-1541، تر: جمال حمادنة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- شويتام أرزقي: دراسات ووثائق في تاريخ الجزائر العسكري والسياسي الفترة العثمانية 1519-1830، دار الكتاب العربي، الجزائر، 2010.
- صحراوي عبد القادر: الأولياء والتصوف في الجزائر خلال العهد العثماني 1520-1830، دار هومه، الجزائر، 2016.
- الصلابي علي محمد محمد: الجوهر الثمين بمعرفة دولة المرابطين، دار التوزيع والنشر الاسلامية، القاهرة، مصر، ط1، 2003.
- الصلابي علي محمد محمد: دولة السلاجقة وبروز مشروع إسلامي لمقاومة التغلغل الباطني والغزو الصليبي، مؤسسة إقرأ، القاهرة، ط1، 2006.
- الضيقة حسن: الدولة العثمانية الثقافة، المجتمع والسلطة، دار المنتخب العربي، بيروت، ط1، 1997.
- الطوخي أحمد محمد: مظاهر الحضارة في الأندلس في عصر بني الأحمر، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، 1997.
- عامر محمود علي: تاريخ المغرب الحديث الجزائر، تونس، منشورات جامعة دمشق، 2006.
- عباد صالح: الجزائر خلال الحكم التركي 1514-1830، دار هومه، الجزائر، 2012.

- عبادة عبد الفتاح: سفن الأسطول الإسلامي وأنواعها ومعداتها في الإسلام، مطبعة الهلال، مصر، 1913.
- العبادي أحمد مختار: التاريخ الأيوبي والمملوكي، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، مصر، د س.
- عبد الرزاق عماد الدين إبراهيم: الشوفينية بحث في المصطلح وتاريخه ومذاهبه الفكرية، المركز الاسلامي للدراسات الاستراتيجية، العراق، د س.
- عبد الكريم جمال: الموريسكيون تاريخهم وأدبهم، مكتبة نهضة الشرق، القاهرة.
- عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية دراسة تحليلية لأهم التطورات السياسية ومختلف المظاهر الحضارية، منشورات جمعية المؤرخين المغاربة، الرباط، المملكة المغربية، ط3، 2006.
- عبد الكريم كريم: المغرب في عهد الدولة السعدية، شركة الطبع و النشر، الدار البيضاء، المغرب، 1978.
- العسلي بسام: خير الدين بربروس (والجهاد في البحر) 1470-1547، دار النفاس، بيروت، ط1، 1980.
- العقاد صلاح: المغرب العربي في التاريخ الحديث والمعاصر الجزائر تونس المغرب الاقصى، مكتبة الأنجلو المصرية، ط6، 1993.
- عمريوي فهيمة: دور المؤسسة العسكرية في مواجهة الحملات الاسبانية على الجزائر، دراسات تاريخية: الجزائر وتوازنات القوى البحرية غرب المتوسط خلال القرن 16م، النشر الجامعي الجديد، تلمسان، 2018.
- عنان محمد عبد الله: نهاية الأندلس وتاريخ العرب المنتصرين، مطبعة لجنة التأليف والترجمة والنشر، القاهرة، ط3، 1977.
- غالية عبد القادر: قيام الدولة العثمانية وصراعها مع الدول الغربية في شمال إفريقيا، موفم للنشر، الجزائر، 2018.
- غطاس عائشة وآخرون: الدولة الجزائرية الحديثة ومؤسساتها، منشورات المركز الوطني للدراسات والبحث في الحركة الوطنية وثورة أول نوفمبر، الجزائر، 2007.

- فارس محمد خير: تاريخ الجزائر الحديث من الفتح العثماني إلى الاحتلال الفرنسي، دار الشرق العربي، بيروت، ط1، 1969.
- فركوس صالح: المختصر في تاريخ الجزائر من عهد الفينيقيين إلى خروج الفرنسيين(814 ق.م- 1962)، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة، الجزائر، 2002.
- فريد بك محمد: تاريخ الدولة العلية العثمانية، تح: إحسان حقي، دار النفائس، بيروت، ط1، 1981.
- فكاير عبد القادر: الغزو الاسباني للسواحل الجزائرية وآثاره (910هـ/1260هـ - 1505/1792م)، دار هومه، الجزائر، الجزائر، ط2، 2015.
- فكاير عبد القادر: دراسات في تاريخ الجزائر الحديث 1518- 1830، دار هومه، الجزائر، 2018.
- فيلالي عبد السلام: الجزائر الدولة والمجتمع، دار الوسام العربي، عنابة، الجزائر، ط1، 2013.
- القشاعي فلة موساوي: النظام الضريبي بالريف القسنطيني أواخر العهد العثماني 1771-1837، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2016.
- كار ماثيو: الدين والدم إبادة شعب الأندلس، تر: مصطفى قاسم، هيئة أبو ظبي للسياحة والثقافة، أبو ظبي، ط1، 2013.
- كاردياك لوي: الموريسكيون الأندلسيون المجادلة الجدلية (1492-1640)، تر: عبد الجليل التميمي، منشورات المجلة التاريخية المغربية، تونس، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر.
- كارو باروخا خوليو: مسلمو مملكة غرناطة بعد عام 1492، تر: جمال عبد الرحمن، المشروع القومي للترجمة، القاهرة، 2003.
- لشهب سفيان: قراءة في كتاب الزاوية بين القبيلة والدولة للأستاذ محمد جحاح، جامعة مكناس، المغرب، د س.
- لوتورنو روجي: حركة الموحدين في المغرب في القرنين الثاني عشر والثالث عشر، تر: أمين الطيبي، دار العربية للكتاب، تونس، 1982.

- مالك بن نبي: ميلاد مجتمع شبكة العلاقات الاجتماعية، تر: عبد الصبور شاهين، دار الفكر، الجزائر، دار الفكر، سوريا، ط3، 1986.
- ماهر سعاد: البحرية في مصر الاسلامية وآثارها الباقية، دار الكتاب، مصر، 1967.
- محرز أمين: الجزائر في عهد الآغوات، دار البصائر، الجزائر، 2011.
- محمود حسن أحمد: قيام دولة المرابطين صفحة مشرقة من تاريخ المغرب في العصور الوسطى، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، د س.
- المدني أحمد توفيق: حرب الثلاثمائة سنة بين الجزائر وإسبانيا (1492-1792)، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع، الجزائر، 1984.
- المدني أحمد توفيق: هذه هي الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، مصر، د س.
- معاشي جميلة: الأسر الحاكمة في بايلك الشرق الجزائري (من القرن 10هـ (16م) إلى 13هـ (19م)، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
- ملين محمد نبيل: السلطان الشريف الجذور الدينية والسياسية للدولة المخزنية في المغرب، تر: عبد الحق الزموري، عادل بن عبد الله، منشورات المعهد الجامعي للبحث العلمي، المغرب، 2013.
- منصور عبد الحكيم: الدولة العثمانية من الإمارة إلى الخلافة وسلاطين بني عثمان، دار الكتاب العربي، دمشق، القاهرة، ط1، 2013.
- موير وليم: دولة المماليك في مصر، مكتبة مدبولي، القاهرة، تر: محمود عابدين، سليم حسن، ط1، 1995.
- الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر، 1964.
- الميلي مبارك بن محمد: تاريخ الجزائر في القديم والحديث، ج3، مكتبة النهضة الجزائرية، الجزائر.
- نور الدين عبد القادر: صفحات من تاريخ مدينة الجزائر من أقدم عصورهما إلى انتهاء العهد التركي، دار الحضارة، الجزائر، 2006.

- هاميلتون جب وهارولدبوون: المجتمع الإسلامي والغرب دراسة حول تأثير الحضارة الغربية في الثقافة الاسلامية بالشرق الأدنى في القرن الثامن عش للميلاد، ج1، تر: إيبش أحمد، دار الكتب العربية، أبو ضبي، ط1، 2012.
- الهرماسي محمد عبد الباقي: المجتمع والدولة في المغرب العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، ط3، 1999.
- هلايلي حنيفي: أبحاث ودراسات في التاريخ الأندلسي الموريسكي، دار الهدى، الجزائر، 2010.
- هلايلي حنيفي: أوراق في تاريخ الجزائر في العهد العثماني، دار الهدى، الجزائر، ط1، 2008.
- هلايلي حنيفي: بنية الجيش الجزائري خلال العهد العثماني، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، ط1، 2007.
- ونترنغهام وبلاشفورد سنل: الأسلحة والتكتيكات، تر: حسن بسام، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، ط2، 1989.
- وولف جون ب: الجزائر وأوروبا 1500-1830، تر: أبو القاسم سعد الله، عالم المعرفة، الجزائر، 2009.
- ياغي إسماعيل احمد: الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، مكتبة العبيكان، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط3، 2002.
- يوسف جوزيف نسيم: تاريخ الدولة البيزنطية، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2005.

2. باللغة الفرنسية:

- Belhamissi Moulay, Alger l’Europe et la guerre secrète 1518-1830, ANEP, Alger, 2009.
- Belhamissi Moulay, Alger la ville aux milles canons, ENAL, Alger, 1990.

- Belhamissi Moulay, Histoire de marine algérienne (1516-1830), ENAL, Alger, 1983.
- Belhamissi Moulay, Marine et marins d'Alger (1518-1830), T1, Les navires et les hommes, Bibliothèque nationale d'Algérie, 1996, Alger.
- Ben Mansour.A, Alger :XVIe-XVIIe: journal de Jean-Baptiste Gramay, éd, CERF, Alger, 1998.
- Boulifa S.A.:Le Djurdjura à travers l'histoire (depuis l'Antiquité jusqu'à 1830) organisation et indépendance des Zouaoua, éd. Bringau, Alger, 1925.
- Bouyac René, Histoire de Bone, Legène Oudin éditeur, Paris, 1892.
- Cat Edward, Petite histoire de l'Algérie Tunisie Maroc, T1, Adolph Jourdan, Alger, 1888.
- Claise Alain, Le Makhzan aujourd'hui, ed, CNRS, Paris, 1992.
- Cour Auguste, l'établissement des dynasties des Cherifs au Maroc, leur rivalité avec les turs de la régence d'Alger 1509-1830, Ernest Leroux, Paris, 1904.
- Daumas Eugène, Mœurs et coutumes de l'Algérie :Tell, Kabylie, Sahara, Libraire de L. Hachette, Paris, 1853.
- De Grammont H-D, Histoire d'Alger sous la domination turque (1515-1830), édition Ernest Leroux, Paris, 1887.
- Derdour H'sen, Annaba, 25 siècles de vie quotidienne et de luttes :menus appendices sur l'histoire générale du Grand Maghreb, T1, SNED, Alger, 1982.
- Dessommes François, Note sur l'histoire des kabyles, éd.F.D.B, Fort-National, Alger, 1964.
- E. Pellissier, Mémoires historiques et géographiques sur l'Algérie, Imp royale, Paris, 1840, 1841, 1842.
- Etienne Fillias Achille, Notice sur les produits maritimes du littoral algérien, imprimerie cursach, Alger, 1878.

- Féraud Charles, Histoire des villes de la province de Constantine La Calle, De l'association ouvrières V.Ailaud et Cie, Paris, 1877.
- Fey Henri-Léon, Histoire d'oran avant pendant et après la domination espagnol, éd. Typographie Adolphe Perrier, Oran, Algérie, 1858.
- Gaid Mouloud, L'Algérie sous les turcs, éd, Mimouni, Alger, 2eme édition, 2014.
- Galibert Léon, Histoire de l'Algérie ancienne et moderne depuis les premiers établissements Carthaginois jusques et y compris les dernières campagnes du général Bugeaud, Furne et Cie libraires-éditeurs, 1843, Paris.
- Garrot.H, Histoire générale de l'Algérie, imprimerie P. Crescenzo, Voutes Bastion Nord, Alger, 1910.
- Genevois.H, Légende des rois de Koukou Sidi Amer Ou-elqadi Sidi Hend le tunisien, éd. Atelier de l'école second, Dioc, Alger, 1974.
- Guerin Léon, Histoire maritime de France l'histoire des province des villes maritimes des colonies des voyages et des combats de mer, T1, Dufour et Mulat éditeur, Paris, 1852.
- Harbi Mohamed, La guerre d'Algérie 1954-2004, T1, Chihab édition, Alger, 2004
- Hassen-Bey Mustapha, De Constantinople à El-Djazaïr l'héritage turc, Chihab éditions, Alger, 2018.
- Kaddache mahfoud, l'Algérie durant la période Ottomane, éd, Opu, Alger, 2002.
- Khiati Mostéfa, Les 84 guerres menées par l'Algérie du début du XVIe au début du XIXe siècle, édition Houma, Alger, 2019.
- Klein.H, Feuillets d'El-Djezaer, éd du Tell, Blida, Algérie, 2003.
- Legrain Jean François: L'idée de Califat universel et de congrès islamique face à la revendication de souveraineté nationale et aux menaces

d'écrasement de l'empire ottoman, Maison de l'Orient et de la Méditerrannée, Lyon, France, 2006.

- Lespès René, Alger étude de géographie et d'histoire urbaine, Libraire Félix Alcan, Paris, 1930.
- Marçais George, L'architecture :Tunisie, Maroc, Espagne, Sicile, Vol2, A.Picard, Paris, 1927.
- Mercier Ernest, Histoire de l'Afrique septentrionale, T3, éd. Ernest Leroux, Paris, 1891.
- Mercier Ernest, Histoire de Constantine, éd. J.Marle et F.Biron, constantine, Algérie, 1903.
- Merouche Lemnouar, Recherche sur l'Algérie à l'époque ottomane, La course mythes et réalité, T2, EDIF, Alger, 2000.
- Merouche Lemnouar, Recherches sur l'Algérie à l'époque ottomane, monnaies, prix et revenus 1520-1830, EDIF, Alger, 2000.
- Montagne Robert, Les berbères et le Makhzan dans le sud du Maroc, éd. Libraire Félix Alcan, Paris, 1930.
- Nallino Carlo Alfonso, Note sur la nature du « califat » en généralet sur le prétendu « califat ottoman », Trad, de la 2eme édition italienne, Ministère des affaires étrangères, Rome, 1919.
- Noushi André : Enquête sur le niveau de vie des populations rurales constantinois de la conquête jusqu'en 1916, Essai d'histoire économique et sociale, P.U.F, Paris, 1961.
- Rang Sander, Fondation de la régence d'Alger histoire des Barberousse, T1, éd. J. Angé, Paris, 1837.
- Renaudot. M, Tableau du royaume de la ville d'Alger et de ses environs, libraire universelle de P. Mongie Ainé, Paris, 2ème édition, 1830.
- Rozet et Carette :Algérie, Imp institut de France, Paris.

- Rozet.M, Voyage dans la régence d'Alger ou description du pays occupée par l'armée française en afrique, T3, Arthus Bertrand libraire-éditeur, Paris, 1833.
- Tal Shuval, La ville d'Alger vers la fin du XVIIIe siècle, CNRS éditions, paris, 2002.
- Vayssettes Eugène, Histoire de Constantine sous la domination turque de 1517-1837, Média-Plus, Constantine, 2010.
- Warnier A., L'Algérie devant l'empereurs, éd, Challamel ainé, Paris, 1865.
- Weissmann Nahoum:Les janissaires, étude de l'organisation militaire des Ottomans, éd, Librairie Orient, Paris, 1964.

3. باللغة الإسبانية:

- Bernaldez.A, Memorias del reinado de los católicos, Real academia de la historia, Madrid, 1962.
- Cámara Alicia, Rafael Moreira, Marino Viganó : Transcripción y notas de la descripcion de las plaças de Oran y Mazarquivir, éd. Fundación Juanelo Turriano, 2010.
- Janer Florencio, Condición social de los Moriscos de España, imprenta de la real academia de la historia, Madrid, 1857.
- Olagüe Ignacio, La revelución islámica en occidente, Fundación Juan March, Madrid, 1974.

4. باللغة التركية:

- 7 sınıf sosyal bilgiler,bilfenyayıncılık, Türkiye.
- Asrar.N. Ahmet, Kanuni Sultan Süleyman Devrinde osmanlı devletinin dini siyaseti ve islam alemi, büyük kitaplık, istanbul, 1972.
- Şeyban Lütfi, Endülüs, Albaraka, İstanbul, 2014.

- Toledo Paulino, Inebahtı :Dünya egemenliği için akdeniz'de yapılan son deniz savaşı, çeviren :Özlem Şakiroğlu, Türk tarih kurumu basimevi, 1990.
- Tuna Turgay, Türk denizcilik tarihinin efsane Barbaros Hayreddin paşa, print photobank, Turkey.
- Turan Abdulkadir, Cezayir ve cezayir'deki islami hareketler, strateji düşünce ve analiz merkezi, İstanbul, 2020.
- Tütüncü Mehmet, Cezayir'de Osmanlı izleri (1516-1830), çamlıca Basım yayın, İstanbul, 2013.

5. باللغة الإنجليزية:

- Arnold Thomas W, The Caliphate, Oxford at the Clarendon Press, London, 1924.
- İnal Onur and Köse Yavuz, The Ottoman environments revisited, The White Horse Press, Cambridgeshire, Royaume-Uni, 2019.
- Kramer Martin, Islam Assembles, The advent of the Muslim congresse, Columbia university press, New york, USA, 1986.

- **المقالات:**

1. باللغة العربية:

- التايب المنصف: المجال والسلطة في البلاد التونسية خلال العهد العثماني، مجلة روافد، ع4، المعهد العالي لتاريخ الحركة الوطنية، جامعة منوبة، تونس، 1998.
- التميمي عبد الجليل، رسالة من مسلمي غرناطة إلى السلطان سليمان القانوني، المجلة التاريخية المغاربية، ع3، جانفي 1975، تونس.
- الجراري عباس: دولة المرابطين، مجلة دراسات إفريقية، المركز الاسلامي الافريقي، الخرطوم، السودان، ع2، أفريل 1986.

- الدوري رائد سامي حميد: معاهدة الامتيازات العثمانية الفرنسية لعام 1536م، دراسة تاريخية تحليلية، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة تكريت، ع2، 2012.
- الساحلي خليل: الصراع بين قراصنة تونس والجزائر والبندقية في القرن السابع عشر، المجلة التاريخية المغربية، ع4، 1975.
- العماري الطيب، الزوايا والطرق الصوفية بالجزائر التحول من الديني إلى الدنيوي ومن القدسي إلى السياسي دراسة أنثروبولوجية، مجلة العلوم الانسانية والاجتماعية، ع15، جوان 2014.
- النهار عمار محمد: الدراسات النظرية في عصر دولة المماليك البحرية 1250-1382م، مجلة دراسات تاريخية، دمشق، ع117- 118، كانون الثاني، حزيران، 2012.
- بلحميسي مولاي: صناعة السفن بالجزائر أيام الأتراك ق16م-19م، مجلة الدراسات الأثرية، الجزائر، ع03، 1995.
- بلحميسي مولاي: موقف المؤرخين الفرنسيين من الجزائر في العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، الجزائر، المجلد3، ع2، 1988.
- بن عتو حمدون: الثعالبة في الجزائر من خلال المصادر المحلية، الحوار المتوسطي، ع15-16، مارس 2017، الجزائر.
- بن معمر علي بن معمر: نشأة مملكة كوكو وتطورها السياسي والعسكري والاقتصادي ما بين القرنيين 16 و18م، مجلة الحوار المتوسطي، سيدي بلعباس، الجزائر، ع11-12، مارس 2016.
- بن معمر محمد: علاقة بني جلاب سلاطين تقرت بالسلطة العثمانية في الجزائر، مجلة الحضارة الاسلامية، الجزائر، ع12، دس.
- بوشنافي محمد: تجنيد المتطوعين للجيش الانكشاري الجزائري أثناء العهد العثماني من خلال الوثائق، مجلة عصور الجديدة، ع13، 2014، الجزائر

- بوطبة لخضر: غابات منطقتي بجاية وجيجل ودورها في تدعيم قوة الأسطول الجزائري خلال العهد العثماني، المجلة التاريخية الجزائرية، جامعة المسيلة، ع05، ديسبمبر، 2017.
- بوعزيز يحيى: عنابة عبر التاريخ، مجلة الأصالة، الجزائر، ع34-35، 1976.
- حسين عبد الله إبراهيم: تمردات وثورات الإنكشارية في تونس خلال عهد الأسرة المرادية والنصف الأول من عهد الأسرة الحسينية(1631-1831)، مجلة جامعة سرت العلمية، ع2، ليبيا، ديسمبر 2016.
- خيضر رابحه محمد: دخول طرابلس الغرب تحت الحكم العثماني (1555)، المؤتمر العلمي السنوي الأول لكلية التربية الاساسية، 23-24 أيار 2007، مجلة أبحاث كلية التربية الأساسية، المجلد 6، العدد 2.
- رزاق بعرة مريم: أهمية حوض المتوسط في العلاقات المتوسطية وانبعاث النشاط البحري الجزائري في العصر الحديث، مجلة المعارف للبحوث والدراسات التاريخية، الجزائر، ع3.
- سرحان حليم: صناعة السفن الحربية في الجزائر خلال العهد العثماني دراسة مستمدة من النصوص التاريخية والوثائق، المجلة التاريخية الجزائرية، الجزائر، ع5، ديسمبر، 2017.
- سعيدوني ناصر الدين: الحياة الإقتصادية بعنابة أثناء العهد العثماني، مجلة الأصالة، الجزائر، ع34-35، 1976.
- سلطانة عابد: قراءة في خصائص تجار مدينة الجزائر سنة 1830م أنموذج حمدان خوجة وأحمد بوضربة، مجلة الناصرية، جامعة معسكر، الجزائر، المجلد2، ع1، 2012.
- شارف رقية: تشكل الكيانات السياسية للمغرب العربي في إطار الدولة العثمانية الفترة الحديثة، مجلة الدراسات التاريخية، جامعة الجزائر2، ع13، 2011.
- عامر محمود: المصطلحات المتداولة في الدولة العثمانية، مجلة دراسات تاريخية، ع117-118، جانفي، جوان، 2012، جامعة دمشق، ص363.

- عبد الله حسن علي، شلتاغ بان راوي: التقسيمات الإدارية لولاية حلب 1866-1918، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، العراق، ع1، د س.
- عبيد أحمد: التأريخ الجزائري تقييم ونقد حالة الجزائر العثمانية، مجلة إنسانيات، ع47-48، جانفي-جوان 2010، الجزائر.
- عبيد مصطفى: طرابلس الغرب من الاحتلال الاسباني إلى دخول العثمانيين 1510-1551م، مجلة الآداب والحضارة الإسلامية، جامعة قسنطينة، ع18، سبتمبر، 2015.
- عقيب محمد السعيد: دور خير الدين بربروسا في تثبيت الوجود العثماني بالجزائر، مجلة البحوث والدراسات، الجزائر، ع 13، 2012.
- عمر سلمى عمر السيد: بنو وطاس في المغرب (1465-1553)، مجلة دراسات إفريقية، ع43، جامعة الخرطوم، السودان، د س.
- عمر يوسف حسين: الدبلوماسية البريطانية اتجاه سياسة الجامعة الاسلامية 1876-1909م، ورقة بحثية، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين.
- غطاس عائشة، نظرة حول تقييم بعض المصادر الغربية لسياسة الجزائر الخارجية خلال العهد العثماني، مجلة الدراسات التاريخية، المجلد3، ع5، الجزائر، 1988.
- قدارة فاتح رجب: الدولة العثمانية في آثار الشيخ الطاهر الزاوي، المجلة الجامعة، ع16، المجلد الرابع، نوفمبر 2014.
- قنان جمال: مدرسة التاريخ الاستعماري بين الايديولوجية والموضوعية حول بعض قضايا تاريخ الجزائر المعاصر، مجلة الدراسات التاريخية، الجزائر، المجلد3، ع2، 1988.
- هلايلي حنيفي: التنظيم العسكري للبحرية الجزائرية في العهد العثماني، مجلة جامعة الأمير عبد القادر للعلوم الاسلامية، الجزائر، ع24، ديسمبر، 2007.
- هلايلي حنيفي: الجزائر والملف الموريسكي خلال العهد العثماني، مجلة الحوار المتوسطي، جامعة جيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، ع3- 4، 2011، 2012.
- هلايلي حنيفي: بابا عروج وبدايات تأسيس الدولة الجزائرية الحديثة، مجلة عصور، جامعة وهران، الجزائر، ع 32- 33، جانفي- مارس، 2017.

- هلايلي حنيفي: ثنائية توظيف المصادر المحلية والأوروبية في كتابة تاريخ الجزائر أثناء العهد العثماني من خلال تجربتي دوفولكس ودي غرامون، مجلة الحوار المتوسطي، المجلد1، ع1، 2009.

2. باللغة الفرنسية:

- Aksoy suat, Les systèmes de propriété foncière en Turquie, Cahiers options Méditerranéennes, N°36, 1999, Montpellier.
- Benhina Yassir, Guichard Pierre: De la tribu à la ville, un essai d'approche « régressive » de l'histoire du peuplement de la région de Tébessa, revue de monde musulmans et de la Méditerranée, N°126, Novembre 2009.
- Berbrugger.A, Notes relatives à la révolte de Ben Sakheri, RA, N°59, 1866.
- Bono Salvatore: Achat d'esclaves turcs pour les galères pontificales (XVIe-XVIIe siècles), Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°39, 1985.
- Boyer Pierre, Historique des Béni Amer d'Oranie des origines au senatus consulte, revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, N°24, 1977.
- Boyer Pierre, La révolution dite des « Aghas » dans la régence d'Alger 1659-1671, revue de l'occident musulman et de la méditerranée, N°13-14, 1973, Paris.
- Boyer Pierre, Les renégats et la marine de la Régence d'Alger, Revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°39, 1985.
- Boyer.Pierre, Le problème Kouloughli dans la régence d'Alger, revue de l'Occident musulman et de la Méditerranée, N°8, 1970.
- Charpentier.A, Terrasse.M, Le rôle des villes littorales du Maghreb dans l'histoire, Revue de la Méditerranée, école Nationale supérieure maritime, Bou Ismail, numéro spécial, juillet, 2016.

- Colombe, Contribution à l'étude de recrutement de l'Odjaq d'Alger dans les dernières années de l'histoire de la régence, RA, vol87, A. Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1943.
- De Grammont, H-D, Relation entre la France et la régence d'Alger au XVIIe la mission de Sanson le page et les agents intérimaires (1633-1646), troisième partie, RA, N°138, 1879.
- De Sandoval.C.X, Les inscription d'Oran et de Mers-El-Kebir notice historique sur ces deux places depuis la conquête jusqu'à leur abandon en 1792, RA, N°88-89, 1871.
- Deny,J, Les registres de solde des janissaires conservés à la bibliothèque nationale d'Alger, RA, N°304-305, 1920.
- Devoulx, Alger étude archéologique et topographique sur cette ville, aux époques romaine (Icosium), arabe (Djezaïr Beni-Maz'renna) et turque (El-Djezaïr), RA, Adolphe Jourdan libraire-éditeur, Alger, 1876.
- Devoulx, Berbrugger, Les casernes de janissaires à Alger, RA, N°A4, 1858.
- Devoulx.A, L'ange sud de l'Alger turc, RA, N°89, 1871.
- Devoulx.A, La première révolte des janissaires à Alger, RA, N°85, 1871.
- Emerit Marcel, Les tribus privilégiées en Algérie dans la première moitié du XIXe siècle, Annales économies sociétés civilisations, N°1, 1966.
- Establet Colette:Administration et tribu chez les Némemcha(Algérie) au XIXe siècle, revue de l'occident musulman et de la Méditerranée, N°45, 1987.
- Federman Henri:Notice sur l'histoire et l'administration du beylek de Titri, RA, N°52, 1865.
- Féraud, L- Charles : Les Harar seigneurs des Hanencha, étude historique sur la province de Constantine, RA, N°104, 1874.
- Féraud,L-Charles : Les Ben-Djellab sultants de Tougourt, note historique sur la province de constantine, RA, N°135, 1879.

- Féraud. L. Charles, Exploitation des forêts de la Karasta dans la kabilie orientale sous la domination turque, RA, N°73-74, 1869.
- Fernand Braudel, Les espagnols et l’Afrique du Nord de 1492 à1577, RA, N°337, 1928.
- GrandChamp, Une mission délicate en Barbarie au XVIIe siècles, J.B Salvago, Drogman vénitien à Alger et à Tunis (1625), revue tunisienne, N°31-32, 1937, Imp. J.Aloccio, Tunis.
- Marino Brigitte, « Désigner les gouverneurs, les militaires et les rebelles, à Damas, au XVIIIe », Document de travail du CETOBAC, Les mots du politique-fascicule1 l’empire ottoman, Centre d’études turques, ottomanes, balkaniques et centrasiatique, N°2, juin 2012.
- Monchicourt.CH, Rapport maritime militaire et politique sur la côte d’Afrique depuis le Nil jusqu’à Cherchell per deux membres de l’ordre de Malte (1er septembre 1587), RA, N°325, 1925.
- Monqid Safaa, Les morisque et l’édification de la ville de Rabat, Cahier de la Méditerranée, N°79, 2009.
- Robin, N, Note sur l’organisation militaire et administrative des turcs dans la grande kabylie, RA, N°98, 1873.
- Thaminy.M, Pour une réevaluation de la Notion de Makhzan, RMDC, N°2, 1983.
- Watbled Ernest: Etablissement de la domination turque en Algérie, RA, éd. Jourdan, Alger, N°17, 1873.

3. باللغة الإسبانية:

- Belhamaied Hayet, La inquisición española y la escpulsión como castigo a los moriscos, Clio & Crimen, N°10, 2013.
- Manzano Eduardo, El islam en la península ibérica, Cuadernos de la escuela diplomática, N°48, España, 2013.

4. باللغة التركية:

- Açikel Fethi, Osmalı askeri düzeni ve yeniçeriler, Ankara üniversitesi, sosyal bilimler enstitüsü, Ankara, aralık, 2009.
- Ceylanlı Şahin, Osmanlı ordusunun bozuluşu ve çöküşü, İstanbul journal of sociological studies, sayı22, 1988, İstanbul.
- Durukoğlu Salim, Efsane romanı başkişisi barbaros hayreddin paşa 'nın karakter tip ayrımında psikanaltik çözümlemesi, Ankara uluslararası kültür sanat edebiyat ve eğtitim bilimleri dergisi, Ankara, 2017.
- Durukoğlu Salim, Efsane romanı başkişisi barbaros hayreddin paşa 'nın karakter tip ayrımında psikanaltik çözümlemesi, Ankara uluslararası kültür sanat edebiyat ve eğtitim bilimleri dergisi, Ankara, 2017.
- Erinç Sırrı, Cezayir kuzey afrika'da müslüman ülke, TVD İslam ansiklopedisi, İstanbul, 1993.
- Gedik Ahmet, Endülüs sanatları, İstem dergisi, yıl7, sayı14, Konya, Türkiye, 2009.
- Hizmetli Sabri, Osmanlı yönetimi döneminde Tunus ve Cezayir'in eğitim ve kültür tarihine genel bir bakış, Ankara üniversitesi ilahiyat fakültesi dergisi, cilt 32, sayı1, Ankara, 1991.
- Körpe Özgür, Osmanlı ordu teşkilatında akıncı ocağının yeri ve çağdaş türk silahlı kuvvetlerine etkileri, güvenlik stratejileri dergisi, citt7, sayı13, 2011, İstanbul.
- Kütükoğlu Mübahat S., Hatt-ı Hümâyun, TDV İslâm Ansiklopedisi'nin, 16 cildinde, İstanbul, 1997.
- Kuzucu Serhat, Osmanlı ordusu ve sefer lojistiği (1453-1789), Selenge Yayınları İstanbul, 2017, www.msu.edu.tr, 26-01-2020.
- Kuzucu Serhat, XVII Yüzyılda uluslararası bir sorun olarak garp ocakları'nın akdeniz'deki korsanlık faaliyetleri, Akademik bakış, cilt9, sayı17, 2015, Türkiye.

- Mercan Evren, 477 yaşında preveze deniz savaşı, Harp tarihi, C4defence sayı,14 Ekim, 2015.
- Nam Mehmet, İşgalden Istiklale Cezayir, tarih dergisi, sayı55, 2012-2013, İstanbul.
- Özdağoğlu Aşkın, « Lanchester N2 kanununun Preveze deniz zaferine uyarlanması ve alternatif senaryoların analizi », Izmir demokrasi üniversitesi, 2016.
- Şimşek Ali Rıza, Osmanlı ordusunda 18 ve 19 yüzyıllarda yapılan ıslahat çalışmaları ve bu çalışmalarda yabancı uzmanlarin rolü, yüksek lisans tezi, enstitü ana bilim dalı :sosyoloji, Sakarya üniversitesi, mayıs, 2006.
- Şükürov Qiyas, Endülüs istidanamesi ve Kemal reis'in ispanya seferi, Istem dergisi, yıl 7, sayı14, 2009.
- Tabakoğlu Hüseyin Serdar, Akademik tarih(TR) aylık blog dergisi, nisan, 2019, sayısı/ akademiktarihtr.com, 11-02-2020.
- Yılmaz Saffet, Elveda endülüs, Bursa'da zaman dergisi, sayı21, 2017.

5. باللغة الإنجليزية:

- Gürkan Emrah Safa:The centre and the frontier :ottoman cooperation with the north african corsairs in the sixteenth century, turkish historical review, 1, 2010.
- Ladjal Tarek, Bensaid Benaouda, A cultural analysis of ottoman Algeria (1516- 1830), The north-south Mediterranean progress gap, October, 2014, produced and distributed by IAIS Malaysia.
- Necipoğlu Gülrü:From byzantine Constantinople to Ottoman Kostantiniyye creation of a cosmopolition capital and visual culture under sultan Mehmet, Sabancı university, Istanbul, June 5, September 4, 2010.

- **الرسائل والأطاريح:**

1. باللغة العربية:

- بلبراوات بن عتو: المدينة والريف بالجزائر في أواخر العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2007-2008.
- بن حيدة يوسف: التواصل الصوفي للطرق الصوفية بين الجزائر وتونس خلال الفترة العثمانية "الطريقة الشابية أنموذجا"، رسالة دكتوراه، جامعة سيدي بلعباس، 2016-2017.
- بن خروف عمار: العلاقات بين الجزائر و المغرب (1517-1659م)، رسالة ماجستير، دمشق، 1983.
- حماش خليفة: العلاقات بين إيالة الجزائر والباب العالي من سنة 1798 إلى 1830، رسالة ماجستير، جامعة الإسكندرية، 1988، ص93.
- سرحان حليم: تطور صناعة السفن الحربية بالجزائر على عهد العثمانيين (1514-1830) من خلال المصادر التاريخية والأثرية، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2007-2008.
- سلطانة عابد: الترابية الاجتماعية ببايلك الغرب وأثرها على مقاومة الأمير عبد القادر (1832- 1847) مقاربة مونوغرافية لمجتمع الخلافة الشرقية، رسالة دكتوراه، جامعة وهران، 2010-2011.
- سيساوي أحمد: البعد البايلكي في المشاريع الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838-1871، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، 2013-2014.
- شويتام أرزقي: المجتمع الجزائري وفعالياته في العهد العثماني 1519-1830م، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 2005-2006.
- صديقي عبد الجبار: سقوط الدولة الموحدية دراسة تحليلية في الأسباب والتداعيات، رسالة ماجستير، جامعة تلمسان، 2013/2014.

- لخضر درياس: المدفعية الجزائرية في العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة الجزائر، 1989-1990.
- معاشي جميلة: الإنكشارية والمجتمع ببايلك قسنطينة في نهاية العهد العثماني، رسالة دكتوراه، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2007-2008.
- نجار ليلى أحمد: المغرب والأندلس قي عهد المنصور الموحدي دراسة تاريخية وحضارية (1184م-1198م)، رسالة دكتوراه، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، 1989.

2. باللغة الفرنسية:

- Boumoula Nabil, La kalaa des Beni Abbès en Algérie, un royaume au cœur de la kabylie (Béjaïa), résumé d’une thèse de doctorat, laboratoire IHMC, université Paris1, Panthéons Sorbonne, 2015-2016.

3. باللغة الإسبانية:

- Benosman Nacira, :La primera deportación masiva humana de la epoca moderna estudio del caso de los Moriscos y de sus migraciones hacia el magreb central (1609- 1614), Tesis de doctorado, universidad de Tlemcen, 2011- 2012.

4. باللغة الإنجليزية:

- yıldırım Rıza: Dervishes in early ottoman society and politics :A study of velayetnames as a source for history, Master’s thesis, Bilkent University, Ankara, September, 2001.

- **القواميس والموسوعات:**

1. باللغة العربية:

- الزيدي مفيد: موسوعة التاريخ الاسلامي العصر المملوكي، دار أسامة، عمان، الأردن، 2009.
- العفيفي عبد الحكيم: موسوعة 1000 مدينة إسلامية، أوراق شرقية، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- النخيلي درويش: السفن الإسلامية على حروف المعجم، دار الكتب، مصر، 1974.
- دهمان محمد أحمد: معجم الألفاظ التاريخية في العصر المملوكي، دار الفكر، دمشق، ط1، 1990.
- صابان سهيل، المعجم الموسوعي للمصطلحات العثمانيةالتاريخية، مطبوعات مكتبة الملك فهد الوطنية، الرياض، السعودية، 2000.
- كحالة عمر: معجم قبائل العرب القديمة والحديثة، ج1، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط2، 1968.
- موسنيه رولان: تاريخ الحضارات العام القرنان السادس عشر والسابع عشر، ج4، موسوعة تحت إشراف كروزيه موريس، تر: يوسف أسعد داغر، فريد داغر، منشورات عويدات، بيروت.

2. باللغة الفرنسية:

- Bianchi T.X, et Kieffer J.D, Dictionnaire turc-français à l'usage des agents diplomatique et consulaires, des commerçants, des navigateurs, et autres voyageurs dans le Levant, T2, imprimeur du comité des traductions orientales, Paris, 1850.
- Dozy. R : Supplément aux dictionnaires arabes, T2, IMP, Leyde, E. J. Brill, 1881.

- Jal. A, Glossaire nautique répertoire polyglotte de termes de marine anciens et modernes, chez Firmin Didot frères libraires-éditeurs, Paris, 1847.
- M.Cote, G.Gamps, Annaba, Encyclopédie berbère (en ligne), document A225, Date de publication 01-12-2012, récupéré le 17-01-2020,liens : http://journals.openedition.org/encyclopedieberbere/2511

3. باللغة التركية:

- Pakalın Mehmet Zeki, Osmanlı tarih deyimleri ve terimleri sözlüğü, cilt1, millî eğitim basimevi, İstanbul, 1993, s.444-448.

- **الملتقيات والمؤتمرات العلمية:**

1. باللغة العربية:

- الجبوري أحمد حسين عبد، مخلف عبد الله صالح: الصراع على وراثة العرش العثماني وأثره على إمارة دلغادر التركمانية (1481-1522)، بحث ضمن جلسات المؤتمر الدولي الثاني للعلوم والآداب في جامعة بابل، العراق بالتعاون مع جامعة ليفربول جون موريس، المملكة المتحدة، 7-8 آذار، 2018، مجلة مركز بابل للدراسات الانسانية، ع4، 2018.
- الذويب جمال: تثبيت الحكم العثماني في طرابلس الغرب، المؤتمر الدولي الأول حول الدراسات العربية، جامعة السلطان الشريف علي الاسلامية، بروناي، 2011.
- ضرساية بوعزة: دور العثمانيين الأتراك في تحرير المدن الساحلية الجزائرية من الاحتلال الأوروبي (مرحلة البيلربايات أنموذجا 1519-1587)، مؤتمر العلاقات الإفريقية التركية، جامعة إفريقيا العالمية، مركز البحوث والدراسات الإفريقية، السودان، 27-10-2015.

2. باللغة التركية:

- Demiryürek Halim, Osmanlı devleti'nde bir sanaya kuruluşu :Bozüyük kereste fabrikası, Uluslararası Osmaneli sosyal bilimler kongresi, 12-13-14 Ekim, 2016, düzenleyen :Bilecik Şeyh Edebali üniversitesi Osmaneli meslek yüksek okulu müdürlüğü.

- **المواقع الإلكترونية:**

- أبرزاق البشير: في مفهوم المخزن المغربي الأصول والاتجاهات، مقال إلكتروني، تاريخ إدراجه:12-05-2012، تاريخ إسترجاعه:12-07-2017، الساعة: 09:30، الرابط:

https://www.aljamaa.net/ar/2012/05/14/%D9%81%D9%8A-%D9%85%D9%81%D9%87%D9%88%D9%85-

الفهارس

- **فهرس الأماكن والدول**

(أ)

(ب)

(ت)

(ج)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(غ)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(ن)

(هـ)

(و)

(ي)

- **فهرس الأعلام**

(أ)

(ب)

(ح)

(خ)

(د)

(ر)

(س)

(ش)

(ص)

(ط)

(ع)

(ف)

(ق)

(ك)

(ل)

(م)

(هـ)

(ي)

- **فهرس القبائل والأسر:**

(أ)

(ب)

(ت)

(ث)

(ج)

(ح)

(د)

(ز)

قائمة الكلمات التركية الواردة في الأطروحة

Akçe	قطعة نقدية فضية صغيرة
Bekar odaları	غرف العزاب (أو ثكنات العزاب)
Çaldiran	السهل الذي وقعت فيه معركة جالديران
Cebeci	صانعي الدروع
Derviş	درويش (زهاد بعض الطرق الصوفية)
Devşirme	الدفشرمة (تجنيد أبناء النصارى)
Eski yoldaş	الجندي القديم
Eyalet	إيالة
Hattı-ı Hümayun	الخط الهامايوني
İstanbul'un fethi	فتح القسطنطينية (إسطنبول)
Kereste	الأخشاب (نظام تموين بالخشب لصناعة السفن)
Koğuş	غرفة
Kürek çekmek	فعل التجذيف
Kürekçe	المجذف
Kışla	ثكنة
Ocak	الأوجاق (صنف المشاة في الجيش)
Oda	غرفة
Odabaşı	رئيس الغرفة
Odalar	غرف
Rumeli	البلاد التي يسكنها الأتراك العثمانيون (الأناضول)
Rumeli- i suğra	أراضي الدولة العثمانية في أوروبا
Sancak	منطقة أو مقاطعة داخل الإيالة
Sipahi	الفارس
Sipahi odaları	غرف السباهية
Timar	الأراضي الممنوحة من الدولة العثمانية
Top arabacus	عربات المدافع
Topçu ocağı	أوجاق المدفعيين
Yeni kışla	الثكنة الجديدة
Yeni yoldaş	الجندي الجديد
Yeşil kapı	الباب الأخضر
Yeşil kapılar	الأبواب الخضراء
Yoldaş	الرفيق، وتطلق على الجندي بصفة عامة

فهرس الموضوعات

الصفحة

الملخص:

تتناول هذه الدراسة طبيعة السلطة في الجزائر وعلاقتها مع المؤسسة العسكرية، من خلال الوقوف على المحطات التاريخية التي ميزت الفترة ما بين (1519-1671م)، وتحليل أشكال السلطة فيها وربطها بالواقع الإجتماعي وبطبيعة الكتابة التاريخية حولها، بحيث تميزت الإيالة الجزائرية بالطابع العسكري، الذي تداخلت فيه المصالح العسكرية مع المصالح السياسية والمدنية، فعرفت الجزائر نظاما عسكريا يعكس نمطا عثمانيا في هيكلته وتنظيمه، وساهمت إلى جانب العثمانيين في فرض سلطتها على البحر الأبيض المتوسط، فكان المجال العسكري في الجزائر مجالا ممأسسا، بحيث لم تضطلع المؤسسة العسكرية بالأدوار العسكرية فقط. كما تخلص هذه الدراسة إلى اعتبار التواجد العثماني لا يندرج ضمن أي شكل من أشكال الاستعمار، فعلى الرغم من أن الحكم العثماني في الجزائر عكس نظاما فئويا، إلا أن الجزائر كانت دولة بجميع عناصرها المادية والمعنوية، أما في علاقتها مع المجتمع فإنها تعكس مفهوم الإيالة.

الكلمات المفتاحية: السلطة. المؤسسة العسكرية. الجزائر. الدولة العثمانية. المجتمع.

Summary:

The present study casts light upon the nature of power in Algeria and its relationship with the military institution by examining the historical milestones that characterized the period from 1519 to 1671 AD. Additionally, it analyses the forms of authority linked to social reality and the nature of historical writings about it. At that time, the Algerian governorate’s *(Eyalet’s)* character was distinguished by the military character, which extended beyond military, political and civil interests. In other words, Algeria knew a military system that reflected an Ottoman pattern in its structure and organisation, and it participated alongside the Ottomans in imposing its authority over the Mediterranean. As such, the military field in Algeria was an institutionalised field; hence the military institution did not assume only military roles. This study concludes that the Ottoman presence does not fall under any form of colonialism, and although the Ottoman rule in Algeria reflected a factional system, Algeria was a state with all its material and moral elements. As for its relationship with society, it reflected the concept of the *Eyalet*.

***Keywords** : Power, military institution, Algeria, Ottoman empire, society.*

الملخص

تتناول هذه الدراسة طبيعة السلطة في الجزائر وعلاقتها مع المؤسسة العسكرية، من خلال الوقوف على المحطات التاريخية التي ميزت الفترة ما بين (1519-1671م)، وتحليل أشكال السلطة فيها وربطها بالواقع الإجتماعي وبطبيعة الكتابة التاريخية حولها، بحيث تميزت الإيالة الجزائرية بالطابع العسكري، الذي تداخلت فيه المصالح العسكرية مع المصالح السياسية والمدنية، فعرفت الجزائر نظاما عسكريا يعكس نمطا عثمانيا في هيكلته وتنظيمه، وساهمت إلى جانب العثمانيين في فرض سلطتها على البحر الأبيض المتوسط، فكان المجال العسكري في الجزائر مجالا ممأسسا، بحيث لم تضطلع المؤسسة العسكرية بالأدوار العسكرية فقط. كما تخلص هذه الدراسة إلى اعتبار التواجد العثماني لا يندرج ضمن أي شكل من أشكال الاستعمار، فعلى الرغم من أن الحكم العثماني في الجزائر عكس نظاما فئويا، إلا أن الجزائر كانت دولة بجميع عناصرها المادية والمعنوية، أما في علاقتها مع المجتمع فإنها تعكس مفهوم الإيالة.

الكلمات المفتاحية:

السلطة؛ المؤسسة العسكرية؛ الجزائر؛ الدولة العثمانية؛ المجتمع؛ رياس البحر؛ الجيش الإنكشاري؛ العلاقات الداخلية؛ العلاقات الخارجية؛ أوروبا.

نوقشت يوم 09 فبراير 2021